رؤية عُمان

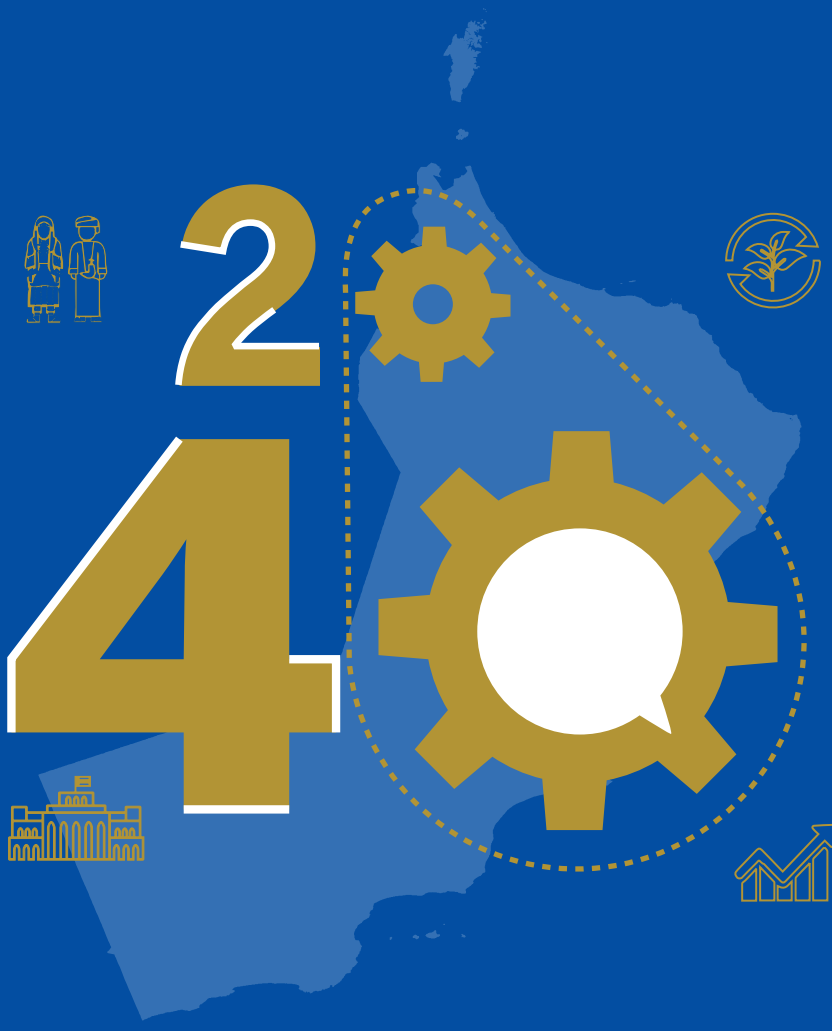

ضغوط الأسئلة واستحقاقات الأجوبة

د. يوسف بن حمد البلوشي

رؤية عُمان 2040..

ضغوط الأسئلة واستحقاقات الأجوبة

ISBN 978-99969-3-961-7

9 789996 939617 >

اسم المؤلف: يوسف بن حمد البلوشي

رقم الإيداع المحلي: 4710 /2022

رقم الإيداع الدولي: (ISBN) : 978-99969-3-961-7

جميع الحقوق محفوظة لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نشره، دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف

Design: @yashmak.design

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى صناع ومتخذي ومنفذي قرارات التنمية في وطني

إلى روحي أبي وأمي الطاهرتين

إلى زوجتي وأخوتي الأعزاء

إلى أبنائي بسمة وأميمة وإبراهيم ومحمد

إلى عائلتي الكبيرة.. المجتمع العُماني

إلى شبابنا رهان المستقبل

قائمة المحتويات

تقديم	11
الفصل الأول: رؤية عمان 2040	**13**
لماذا الرؤية المستقبلية؟	14
هل نستطيع تحقيق الطموح المنشود في الرؤية؟	16
عُمان 2040.. حقائق واستحقاقات	19
عُمان 2040 .. الأدوار الجديدة للحكومة ومؤسسات أعمال وأفراد ومؤسسات المجتمع	22
السلطنة جاهزة وواثقة.. ومنعة الاقتصاد أساسها المجتمع العُماني	26
عُمان 2040 .. وصفة العبور وخلطة التنمية	28
عُمان 2040.. الحوكمة جوهر الرؤية	32
سوق العمل في رؤية «عُمان 2040»	35
لنبدأ العمل.. فالمستقبل ملك من يصنعه	39
اللامركزية.. نهج جديد	41
رؤية 2040 .. نحو فلسفة جديدة للإدارة الاقتصادية	44
المتابعة والمساءلة أساس معايير النجاح	47
الفصل الثاني: القطاع الحقيقي	**49**
الاقتصاد.. عمق المفهوم وترابط المتغيرات	50
مستقبل الاقتصاد ومسارات إعادة زخم النمو	52
التحول في الأُطر والنموذج ضمانة للاستدامة	56
تعظيم الاستفادة من مكتسبات التنمية.. السهل المُمتنع	59
القيادة.. واحتياجات التنمية الاقتصادية	63
إرادة التغيير في الإدارة الاقتصادية	65
إدارة التغيير الاقتصادي	68
قراءة في عناصر الإنتاج العُمانية	70
وحدة السياسات العامة.. المطلب الأكثر إلحاحًا	73
الباحثون والحلول الإنتاجية	78
قطاعات التنويع.. اللوجستيات تحت المجهر	80
قطاعات التنويع الاقتصادي.. التعدين تحت المجهر	84
عُمان تتحول إلى الطاقة الشمسية	87
التحول الرقمي.. المفهوم والأبعاد والضرورة	90
الفصل الثالث: القطاع الخاص	**93**
القطاع الخاص يُكافح لأجل البقاء.. فهل يصمد؟!	94
القطاع الخاص.. نحو أدوار جديدة (1)	98
القطاع الخاص.. نحو أدوار جديدة (2)	101
رأس المال وتنافسية القطاع الخاص	105
جهاز الاستثمار العُماني.. نتقدم بثقة	107
المجلس الاقتصادي والاجتماعي.. ضرورة مُلحة	111
الشراكة والاستثمار	114

الشركات المجتمعية وإعلاء المصلحة الوطنية	117
الخصخصة والشراكة وجذب الاستثمار الأجنبي	120
فلسفة جديدة للإدارة الاقتصادية والاستثمارية	123
مُحركات النمو للمستقبل.. مُمكنات استمرار النمو (الشركات الحكومية)	127
مُحركات النمو للمُستقبل.. القطاع الخاص	130
المؤسسات الرائدة	131
الفصل الرابع: القطاع المالي	**133**
القطاع المصرفي ورياح التغيير.. السياق العام	134
القطاع المصرفي العُماني.. أبرز الخصائص	136
القطاع المصرفي العُماني.. الدور المرتقب	139
إدارة أزمة الاقتصاد الكلي ودور السياسة النقدية	141
الطريق لاستعادة الجَدَارة الائتمانية	145
إصلاح القطاع المصرفي والنقدي	148
استحقاقات «رؤية 2040».. دور البنوك	152
استحقاقات 2040.. بورصة مسقط أُنموذجًا	155
الموازنة العامة ورؤية «عُمان 2040»	157
الميزانية العامة والتوعية المجتمعية	159
الميزانية العامة .. السياق الاقتصادي	161
سيناريوهات ما بعد الحقبة النفطية.. النظام الضريبي ضرورة وطنية ملحة	163
توازنات المرحلة المُقبلة.. سيناريوهات	166
استحقاقات 2040.. التوازن بين السياسات المُحاسبية والكُلية	168
الفصل الخامس القطاع الخارجي	**171**
الدبلوماسية العمانية.. نحو مرحلة جديدة	172
القوة الناعمة والموارد لتجاوز التحديات	174
لقاء ولي العهد السعودي ورؤية «المملكة 2030»	176
المُسوغات الاقتصادية للتقارب العُماني - السعودي	179
العلاقات العُمانية السعودية.. منظور استراتيجي	181
الدقم الواعدة	183
عُمان المستقبل	185
عُمان المستقبل.. صناعة الأمل	186
استشراف وصناعة المستقبل	188
عُمان المستقبل.. محركات النمو	190
مُحركات النمو للمُستقبل .. الاستثمار الأجنبي المُباشر	192
مُحركات النمو للمُستقبل .. السفارات العُمانية في الخارج	194
مُحركات النمو للمستقبل .. الموانئ البحرية والجوية والمناطق الحرة	195
عُمان المستقبل.. العُمق التاريخي والحضاري	196
قائمة المصادر والمراجع	198
ملخص السيرة الذاتية للكاتب	208

تقديم

أضع بين أيديكم خلاصة تجربة تعلمت منها الكثير في هذا الوطن العزيز؛ مكامن قوته وتاريخه الضارب بالعمق ومواطن الضعف والفجوات التنموية، وفوق ذلك كله اقتربت أكثر من الإنسان العُماني في محافظاته المختلفة، والذي يمثل المعدن النفيس والمورد الذي لا ينضب والضامن الأمين، وبإرادته تتحقق الرؤية.

سأحاول الإجابة، من وجهة نظري، عن عدد من الأسئلة طالما تبادرت لأذهان العديد من أفراد المجتمع العُماني فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية عُمان 2040، من بينها: لماذا نحتاج إلى رؤية بعيدة المدى في عالم تتسارع تقنياته، وتتجدد أولوياته، وتتعاظم تحدياته؟ وهل نستطيع تحقيق الرؤية المستقبلية في ضوء التحديات والضبابية وحالات عدم اليقين التي تتسم بها المنطقة؟ وماهي الحقائق التي يجب أن ندركها كعُمانيين والتضحيات التي يجب أن نقدمها لضمان المستقبل الذي نُريد لنا ولأجيالنا القادمة؟ وما هي الأدوار الجديدة التي ينبغي على الجميع القيام بها لتحقيق المستقبل الأفضل؟ وما هي وصفة العبور وخلطة التنمية لضمان تحقيق الرؤية 2040؟ ولماذا تُعد الحوكمة أبرز محاور الرؤية المستقبلية وجوهرها؟

إلى جانب التطرق إلى بعض المواضيع النوعية كمنهج اللامركزية، وقضية سوق العمل، والوصول إلى التنمية الشاملة، وضرورة التغيير في الإدارة الاقتصادية، وأهمية القيادة والاستعداد لحقبة ما بعد النفط.

وأقول إن إدخال بعض التحسينات على أداء بعض القطاعات يُعد أمرًا مهمًّا، ولكنه غير كافٍ، إذ أن ثمة حاجة إلى إجراء عملية تحول جوهري في أسلوب العمل التقليدي الحالي، وذلك لتعظيم الاهتمام والاستفادة من الإنجازات المُتحققة على مختلف الأصعدة، والتي تحتاج إلى كثير من الابتكار والجسارة في استخدام أدوات وأساليب جديدة كانت غير معهودة، أو كانت تستخدم على نطاق ضيق.

البناء على المنجزات التي تحققت خلال العقود الماضية، يتطلب آليات وأدوات جديدة لتحقيق الاستدامة التنموية التي ترفع من مستوى معيشة المواطن العُماني، وتعمل على شحذ الجهود والهمم لتنفيذها. ونأمل أن يكون هذا الكتاب خطوة في هذا الاتجاه.

أُؤكد، وكلي إيجابية، أن أبناء عُمان قادرون على تحقيق الرؤية 2040، التي شكلت توافقًا وطنيًا جامعًا، ورؤى استراتيجية مستقبلية على المبادئ العامة لمختلف القضايا الوطنية، ومواجهة تحديات المرحلة المقبلة، في حال تم الأخذ بمبدأ التنفيذ الأمين لما ورد بها.

بقي أن أُنوه إلى انه تم نشر أجزاء من هذه المادة في عدد من الصحف المحلية والعربية وأن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعكس، في النهاية، آراء المؤلف الشخصية، ولا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر رسمية.

والله الموفق والمستعان
يوسف بن حمد البلوشي

الفصل الأول:
رؤية عمان 2040

لماذا الرؤية المستقبلية؟

لم تعد نهضة الأمم تخضع للتطور التلقائي، حسب الظروف، بل أصبحت تعتمد على رؤية واضحة وتخطيط سليم، بُغية حشد الطاقات الوطنية وتوجيهها نحو الهدف المطلوب، ما يؤكد أن إطلاق الرؤى الوطنية باتت محطة مهمة لإحداث تغييرات ملموسة في المسارات التنموية للدول. وكونها تُغطي فترات زمنية طويلة نسبيًا تستحث التغيرات في النموذج التنموي القائم، بما يتناسب مع طبيعة المرحلة المقبلة، وجاهزية الإطار التشريعي، والبنية الأساسية، وتوافر الموارد والمقومات.

يرتبط ذلك بتطلعات أفراد المجتمع والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، وبشكل عام فإن الرؤية هي الصورة الذهنية التي نود أن نرى بها بلدنا في المستقبل، وهي بمثابة بوصلة ودليل استرشاد وخريطة طريق لذلك المستقبل، حيث تتحدد الأدوار التي يتعين القيام بها من مختلف الفاعلين بالعملية التنموية، لضمان الاستفادة من وصفة العبور، التي توفرها الرؤية، للانتقال من نموذج تنموي إلى آخر، وذلك من خلال المبادئ والقواعد التي تضعها للوصول للوجهة التي تريد.

وبما أن «الرؤية» حدث يرتقبه الكثيرون، فإنه يتوجب من خلاله بث رسائل إلى الداخل والخارج، تتمحور حول كيفية التعامل مع القضايا الكُبرى، فضلاً عن أنها تأتي في قمة هرم التخطيط التنموي، وتُعنى بالنتائج والأهداف والغايات الوطنية العامة التي ترغب سلطنة عُمان تحقيقها.

الرؤية الواضحة والتخطيط السليم، هما أساسا تقدم الأمم، وفي حالة السلطنة، فإن وجود رؤية من شأنه إيجاد آليات لحشد طاقات المجتمع العُماني، لجعله راغبًا ومقتنعًا بتحمل صعوبات، كثمن لتحقيق الرؤية المستقبلية.

عُمان اليوم على أعتاب مرحلة جديدة لتغيير نهج التنمية

كذلك، فالتخطيط للمستقبل والتعامل مع التحديات المختلفة، اعتمادًا على المعرفة والإبداع، يُمكن الجهات المسؤولة من المتابعة والمراقبة، وتصحيح المسار بشكل دوري وفعّال، ناهيك عن التعرف على إمكانات السلطنة الحقيقية، والتركيز على ميزها التنافسية، وبالتالي تمكينها لتكون لاعبًا فاعلاً في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة.

نستطيع القول، أن عُمان اليوم على أعتاب مرحلة جديدة لتغيير نهج التنمية، تستند فيه أولاً على حصيلة التجربة التنموية الثرية لها، بما حوته من إنجازات لتجاوز التحديات، والاستفادة ثانيًا من الأحداث ودروس التاريخ التي مرت بها المنطقة، فيما ترتكز ثالثًا على النهج التشاركي والتوافق المجتمعي الذي قامت عليه عملية إعداد الرؤية.

«الرؤية»، التي هي ثمرة جهود كوادر وطنية، تُعبر عن تطلعات المجتمع في مختلف محافظات السلطنة، وتُوفر فرصة سانحة لشحذ الهمم، وأرضية مناسبة لضبط بوصلة المسار التنموي في الاتجاه المرغوب، بما يضمن إدخال تعديلات ضرورية في النموذج التنموي الحالي القائم على الإنفاق العام، والموارد النفطية، والصبغة الاستهلاكية، والاعتماد على العمالة الوافدة، والاستيراد، بهدف تلبية الطلب المحلي، ومن ثم التحول إلى نموذج وآليات جديدة، قوامها الإنتاج والإبداع وإرساء قواعد العمل للمؤسسات والإنسان العُماني.

ولكي لا تبقى رؤية عُمان 2040، وثيقة نظرية، محكومة بصيغ الغايات والتوجهات والفرضيات، فإنه يتوجب أن ترتبط بإدارة مُحكمة للتغيير، من شأنها أن تُسهم وتُمهّد الطريق لتحقيق أهدافها. فإذا كانت رؤية 2020، اختصت ببناء الإنسان العُماني، وتزويده بالعلم والمهارات، ومقومات الدولة العصرية من مؤسسات وبُنى أساسية تُغطي مختلف الجوانب، فإن رؤية 2040 هي إنتاج وتنافسية وإدارة مُثلى، بُغية جني الثمار، وتعظيم الاستفادة من المنجزات والموارد البشرية والطبيعية، وتأمين الانتقال إلى طور أكثر استدامة للتنمية.

لقد أثبتت التجارب أن أفضل وسيلة للتعامل مع المستقبل وتغيراته المتسارعة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، هي صناعة المستقبل، والتي لن تتأتى بوجود ثقافات الاتكالية والاستهلاك وغيرها، بل بغرس قيم الإنتاج والادخار والاستثمار وريادة الأعمال.

كذلك، يتوجب علينا؛ أفرادا ومؤسسات، النظر إلى التغيرات من حولنا في مختلف الجوانب الاقتصادية والجيوسياسية، بمنظار أكثر عمقًا، إيمانًا بأننا نستطيع أن نصنع مستقبلنا من خلال فهم تلك التغيرات، وحُسن استغلال فرصها.

حقائق التنمية، التي لا تقبل أبدًا القسمة على اثنين، تُوجب وقف «اللطم التنموي» الذي يُمارسه البعض بتفريغ الطاقة السلبية، من قبيل الحديث عن الفشل والخسارة والتماهي في المستحيلات، وتجاهل الفرص، والارتماء في أحضان التحديات لتبرير موقف العاجز. قطار التنمية لا ينتظر أحدًا.

عُمان لديها من الموارد والفرص والممكنات، ما يكفي للتحليق بالبلاد نحو آفاق أرحب من التنمية، فقدرات وطاقات الشباب العُماني نقطة انطلاق للمستقبل إذا ما أحسنا استثمارها وإدارتها.

نحن مُطالبون بالإيمان أن المستقبل الذي يعدنا بفرصه، يُحذرنا في الوقت نفسه من تحدياته، وأن حالة اللوم الوحيدة للإخفاق في مجابهة تحديات المستقبل لن تكون إلا لأنفسنا.

نحن نمتلك الموارد والمقومات والقدرات والحلول، فلماذا يكون اللوم على الغير؟ الأمر يُوجب على الجميع ضرورة تحمل مسؤولياته والقيام بدوره، فاستنهاض الهمم ليس أحد المستحيلات، بل هو أول الممكنات إن أردنا للمستقبل أن يكون كما نُريد، لا كما يريده لنا الآخرون!

ها هي السلطنة، تعد رؤيتها لتؤسس للانطلاق نحو آفاق أرحب للتنمية، خصوصًا أن التحولات في الدول التي تقف على أعتاب التغيير، تتأتى أغلبها من سياسات ومبادرات أو مشاريع تُؤسس لنهج جديد.

هنا، قد يتفق معي كثيرون أنه لا بد من الانفتاح على العالم، واقتناص الفرص المتاحة، وتهيئة البيئة الداخلية، وهو في ظل المتسارعات والمتغيرات لم يعد خيارًا، بل ضرورة ملحة للتعامل مع التحديات المقبلة، خاصة أن عُمان تمتلك من المقومات والموارد والجاهزية، ما يجعلها قادرة على التحول خلال فترة وجيزة، وبالتالي الانتقال إلى وضع مستدام يعمل وينتج وينعم فيه الجميع بالرفاه والسعادة.

كتابة الفصل القادم من مسيرة عُمان، هو في يد أبنائه، وإذا كنا نسعد بما نسمعه عن التاريخ الضارب في العمق والإرث الحضاري، فإن هذا دافع للعزيمة، لنخطّ سطور الفصل المقبل بعنوان المستقبل المزدهر بعون الله. وبأيدينا تكون إجابة السؤال.

هل نستطيع تحقيق الطموح المنشود في الرؤية؟

تستهدف رؤية المستقبل «عمان 2040» الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وتحقيق قفزات تنموية، وتحولات مهمة على مختلف الأصعدة، فهل باستطاعة العُمانيين ذلك، وإلى أي مدى يستطيعون تحقيق الطموح المنشود؟ خصوصًا في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين والضبابية، جراء التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، والانكماش المتوقع في الاقتصاد العالمي.

الإجابة التي يؤمن بها العُمانيون: نعم نستطيع. أحاول، هنا، توضيح أن الطموح المأمول قابل للتحقيق، ويأتي في إطار الممكن، خاصة أن السلطنة تمتلك جميع العناصر اللازمة لذلك، فعُمان، ومنذ فجر التاريخ حضارة مشهودة لها امتداد عميق، ترسخ بإنجازات أجيالها في كل مراحل التنمية.

عناصر النجاح الأهم التي تستند عليها السلطنة تتمحور حول التسلح بالإيمان، والرغبة بالنهوض، بينما تتمثل عناصر وصفة النجاح بالموارد البشرية والمؤسسات الراسخة، فضلاً عما تزخر به عُمان من موارد طبيعية، وبنية تحتية، ومكانة مرموقة بين الأمم، تُمكنها من الدخول في شراكات استراتيجية تجذب من خلالها رؤوس الأموال والتكنولوجيا والأسواق، وكذلك العناصر التي تحتاجها لتحقيق «الرؤية».

نجاح «الرؤية»، مرهون بتطبيقها بشكل شمولي وليس جزئيا

بالنسبة للموارد البشرية، فإن عُمان تُعد دولة فتية، معظم سكانها شباب متسم بقدر مناسب من المعرفة، وقادر على إيصال بلده لمصاف الدول المتقدمة؛ اقتصاديًا واجتماعيًا ومعرفيًا، شريطة أن يكون مبدعًا بفكره، معتزًا بهويته، ملتزمًا بمواطنته وقيمه، ويمتلك مهارات المستقبل.

على صعيد الأداء المؤسسي، أكملت السلطنة بناء الجهاز الإداري بمختلف مكوناته، في حين تسعى من خلال «رؤية المستقبل»، لتكون دولة مسؤولة ومرنة بأجهزتها، وحوكمتها شاملة، ورقابتها فاعلة، وقضاؤها ناجزا، وأداؤها كفؤا، وإعلامها فاعلا مُتجددا، يعضده مجتمع مدني ممكّن ومشارك في مناحي الحياة.

فيما يتعلق بالعناصر الطبيعية والبُنى التحتية والاقتصاد، الأمر يتطلب بناء اقتصاد مُنتج ومتنوع قائم على الابتكار، وتكامل الأدوار، واستثمار الميزات النسبية، في حين يقع على عاتق القطاع الخاص أن يكون قادرًا على الدخول في شراكات استراتيجية، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبُنى التحتية، مع المحافظة في الوقت نفسه على البيئة وصونها.

تفاعل هذه العناصر بشكل علمي وعملي، من شأنه المساهمة في توظيف الموارد بالشكل الأمثل، ما يؤدي، بنهاية المطاف، إلى إدارة اقتصادية مسؤولة عن التنفيذ، واضحة المهام، إضافة إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال منح صلاحيات إدارية واقتصادية للمحافظات والمجالس المحلية بشكل يُضفي مزيدًا من اللامركزية.

إلى جانب ذلك، مطلوب الوصول إلى سياسات مرنة في سوق العمل تُساهم في توظيف التكنولوجيا وتوطين الكفاءات، فضلاً عن سياسة مالية تُحفز الاستثمار والإنتاج والتصدير، وتحد من الاستهلاك والاستيراد. هذه التوجهات الاستراتيجية تم التوافق عليها بين شرائح المجتمع المختلفة خلال إعداد «الرؤية».

يبقى التحدي في ترجمة الأطر النظرية إلى واقع عملي مرتبط بحس وطني صادق، وهذا ليس مستحيلاً في سبيل الحفاظ على الاستقرار الذي تتمتع به عُمان.

التفاؤل والإرادة والإصرار، عناصر أساسية لتحقيق «الرؤية»، ما يتطلب تغييرًا في آليات التنفيذ، فممارسة نفس الأعمال سيحقق نفس النتائج، لذلك تتبنى «الرؤية» مقاربات وعناوين جديدة، وتغييرات جذرية في جميع مفاصل التنمية، وتحولات عميقة، وإصلاحا شاملا، خصوصًا أننا نتحدث عن رؤية بعيدة المدى تمتد إلى عشرين عامًا، في عالم يُسابق الزمن في مختلف مناحي الحياة.

نجاح «الرؤية»، مرهون بتطبيقها بشكل شمولي، وليس جزئيا، فقد أثبتت التجارب العالمية أن الدول التي نجحت بهذا المضمار كان مصدر نجاحها الإيمان بقدراتها، فالولايات المتحدة الأميركية وصلت إلى ما هي عليه الآن، عندما وضعت شعار «نعم نستطيع»، واليابان، التي تفتقر لأبسط الموارد، أصبحت قوة اقتصادية عالمية ضاربة، عندما رفعت شعار «اليابان أولاً».

المطلوب هو الإسراع في حسن استغلال الموارد

إن المطلوب، الإسراع في حسن استغلال الموارد التي تتمتع بها عُمان، واستثمار مساحة التطور القائمة بدون تكاليف مالية باهظة، من خلال رفع معدلات الكفاءة في أنماط الاستهلاك، وتطوير الأداء، والحد من الهدر في استهلاك الغذاء والماء والكهرباء والطاقة، فمن حق السلطنة على أبنائها رفع هامتها.

ولتحقيق المعدلات الطموحة في مختلف الأصعدة، تستهدف «الرؤية» تحسين أداء كل القطاعات غير النفطية وتطويرها بشكل سليم، وكذلك تعظيم الاستفادة من مخرجات القطاعات النفطية بُغية توسيع القاعدة الصناعية المحلية، وذلك مرتبط بمزيد من البرامج والمبادرات الموجودة، كالمحتوى المحلي، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

الأمر يتطلب أيضًا، إصلاح الدورة الاقتصادية المحلية من خلال قيادة اقتصادية قوية تتبنى حزمة سياسات تحويلية، تُوازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية والتجارية، ما سينعكس إيجابًا على تحسين الدورة التجارية المحلية، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي، والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نستطيع القول، إن ذلك يتطلب الاهتمام ببيئة الأعمال، والتركيز على تحسين سوق العمل الذي يعتمد بشكل كبير على عمالة وافدة متدنية المهارة، بهدف جعله جاذبًا للمواهب العالمية، مع أهمية زيادة مشاركة العنصر النسائي في سوق العمل، إضافة لإشراك الشباب في صياغة السياسات واتخاذ

القرارات الإستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بتحفيز وتشجيع ريادة الأعمال.

من بين المرتكزات المهمة لتحقيق الانطلاقة المنشودة، ولتعزيز الاستفادة من جاهزية البُنى التحتية، وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية، هو ذلك المتعلق بتعزيز التعاون والاندماج الدولي، ما يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات، ويفتح العديد من الأسواق، خصوصًا الجديدة منها، ويُمهد للدخول في شراكات استراتيجية، بين شركات محلية خاصة وأخرى عالمية. كل ذلك من شأنه تحقيق قفزات تنموية كبيرة، وتوسيع حجم السوق، وخلق فرص عمل حقيقية.

نعم، هناك طموحات عالية في رؤية عُمان 2040، بدونها لن تكون رؤية أصلاً، ولكن من يُقرر سقف هذه الطموحات وقابليتها للتحقيق، هو القدرة على المشاركة في التحول بأنماط الإدارة، خاصة في المؤسسات الحكومية، والتعامل مع التغيرات العالمية المتسارعة.

عند الحديث عن عُمان 2040، يجب أن نتفق على أننا نتحدث عن مستقبل عُمان، وعن رؤية تسعى لغرس وتعزيز قيم من شأنها تمكين تحول السلطنة إلى نموذج جديد مبني على الإنتاج، وإطلاق قاطرات النمو في القطاعات المختلفة.

كُلي يقين، والكثيرون مثلي، باستطاعتنا الأخذ بأسباب النجاح، فالإرادة الحقيقية موجودة، وما نحتاجه لا يتعدى ترتيب بعض الأوراق، وتمهيد الأرضية والبيئة المناسبة، للانطلاق إلى آفاق أرحب من التنمية المستدامة.

التحول المنشود مكانه الأول هو الثقافة، والعُمانيون لديهم من الثقافة ما يكفيهم للانطلاق، خصوصًا ثقافة العمل التي يتوجب على الجميع الإيمان بها بشكل مطلق، وأيضًا الإيمان بأن رؤية المستقبل هي أمانة الأجيال العُمانية في أعناقنا.

الطريق مُمهد، وعربة التنمية تتسع للجميع، وكما نحن بلد التراث، فإننا، أيضا، مجتمع المعرفة والابتكار. لنؤمن بهذا وننطلق.

التحليل والاستقراء الشمولي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، يكشف عن وجود عدد من الحقائق ينبغي الوقوف عليها، وإدراكها بشكل واضح، فالانتقال إلى المستقبل الذي نُريد لن يتأتى بدون التعامل معها، ومعالجتها بشكل مناسب.

سأتطرق إلى خمس حقائق بشأن ذلك، الأولى: نحن وحدنا من نملك تحقيق الرؤية، وعند عدم تحقيقها يتوجب أن نكون نحن الملامين، ورغم أن جميع الظروف مواتية لذلك، لكنها لن تتحقق تلقائيًا، فكما يُقال «زرعوا فأكلنا»، إذ يجب أن نُحسن الزراعة لتأكل الأجيال المقبلة.

نعم، نحن مفتاح التغيير، وتحقيق الرؤية لن يحدث دون التأشير على التحديات الكبيرة التي تواجه الوطن، ومن ثم التحلي بالشجاعة لاتخاذ قرارات وإجراءات، ليس من شأنها فقط تجاوز تلك التحديات، بل تحويلها إلى فرص.

تتفق الأغلبية على أن التنمية عملية معقدة، تتطلب اتخاذ سياسات في توقيتات مناسبة، وهذا ما يُعرف بإدارة الدورات الاقتصادية المحلية (إدارة السنين السمان وتلك العجاف)، وهي نتاج لدورة الأنشطة التجارية، والتي سأشير إليها في الحقيقة الثانية، ورغم ما أنجزته المعالجات التقليدية الحالية، إلا أنها تبقى مجتزأة، وتُعتبر أقرب لردة فعل تجاه ظاهرة معينة، ما أدى إلى تشوهات في الهياكل الاقتصادية.

الأمر يتطلب مقاربة جديدة، تعتمد الشمولية والمؤسسية وتبني سياسات استباقية، كالمالية والنقدية والتجارية والعُمالية. وبما أن إدارة العملية الاقتصادية «متشابكة وشاملة»، فإن من الأهمية العمل على تحقيق الترابط والتشابك بين المتغيرات المختلفة، وتشخيص الاختناقات الناشئة عن وجود خلل في هذا الترابط، بما ينعكس على شكل برامج وسياسات كفيلة بمعالجتها، وتحديد القطاعات المحورية للمرحلة المقبلة.

كما يتعين اختيار نهج الانفتاح المُناسب في ظل الظروف المحلية، فالنهج الاقتصادي ليس معادلة خطية جاهزة للتطبيق، وإنما منظومة متكاملة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يُوجب أن تكون السياسات المستقبلية ديناميكية بشكل كاف، لجني ثمار الانفتاح والاستفادة من المزايا النسبية المحلية.

الحقيقة الثانية، أنه «لا خير في أمة تأكلُ مما لا تزرع، وتلبسُ ما لا تصنعُ»، وتستفيد من خدمات لا تُنتجها، فإلى متى سنضل أمة مستهلكة! الأرقام تشير إلى هشاشة في دورة الأنشطة التجارية المحلية، فما يزال الاعتماد، بشكل كبير، على تصدير مواد خام أولية، دون إجراء عمليات ذات قيمة مضافة، من شأنها خلق صناعات مختلفة يكون من نتاجها توسعة القدرات الإنتاجية المحلية، وخلق فرص عمل.

في المقابل، ما يزال الاعتماد على استيراد مختلف السلع والخدمات، بشقيه؛ الاستهلاكي والاستثماري، هو الأساس، بالإضافة إلى عمالة وافدة متدنية المهارة، لتلبية حاجات الطلب المحلي. ذلك يؤكد أن تركيبة دورة الأنشطة التجارية تمتاز بقصور تأثير مُضاعف الإنفاق، لارتفاع التسربات الاقتصادية المتمثلة بحجم التحويلات المالية إلى الخارج، وارتفاع درجة التركز الجغرافي والسلعي والاستثماري، ما يُعرّض الاقتصاد المحلي لهزات كبيرة، في حال حدوث تغيرات أو أزمة ما.

الحقيقة الثالثة، تتعلق بالخلل المالي وصعوبة تحقيق الاستدامة المالية في الأجل الطويل، نتيجة ارتفاع المصروفات الجارية، والاعتماد على الإيرادات النفطية، مع استمرار تدني الإيرادات غير النفطية، وتصاعد مستويات الدين العام، فضلاً عن تركز الاستثمار في القطاع العام، يُقابله ضعف الاستثمار الخاص والأجنبي، وتركز الائتمان المصرفي الممنوح من قِبل البنوك التجارية المحلية، في الائتمان لأغراض استهلاكية.

في هذه النقطة، يجب التطرق لبنود الموازنة العامة للدولة، والتي يتضح أنها غير مثالية بسبب ارتفاع سعر التعادل للموازنة، وتجاهل الحاجة إلى إصلاحات تم تأجيلها لوقت طويل، تتعاظم كلفتها يومًا بعد يوم.

كما أنه لا يجب التعامل مع انخفاض أسعار النفط كحالة طارئة، لأنه من غير المتوقع أن تشهد ارتفاعًا كبيرًا، لعدة أسباب أهمها: التحولات الهيكلية الكبيرة التي تشهدها الدول المستهلكة في أنماط الاستهلاك، والتطورات التكنولوجية فيما يخص الطاقة المتجددة، وترشيد الاستهلاك.

تأخير اتخاذ تدابير تقشفية يُفاقم العجز المالي ويزيد الدين العام

الحقيقة الرابعة مرتبطة بسابقتها، وتتمحور حول أن العمل في القطاع الحكومي ليس المكان الأمثل لتحقيق الرؤية وخدمة عُمان في المستقبل، وما يدل على ذلك، هو أن الذين قاموا ببناء الحضارة العُمانية التي نُفاخر بها، لم يكونوا موظفين حكوميين في غالبيتهم، فقد كانوا يصنعون هذه الحضارة ويشدون من أزرها، من خلال العمل في مزارع التمور والليمون والمصانع البسيطة على قلتها وقتها، وصيد الأسماك، إلا أن ميزتهم الأساسية كانت بعملهم في الميدان بجهود جبارة وعزيمة تفوق الآلات الحديثة، من أجل رفعة الوطن.

المطلوب من العُمانيين، اليوم الانتقال من البيئة التعليمية إلى سوق العمل، من خلال اتباع نهج الريادة، والعمل الحر، والتوظيف الذاتي، والانفتاح على وظائف القطاع الخاص.

المعلومة التي يجب أن ندركها تؤكد أن هناك تحديًا إداريًا يتمثل في كبر حجم الجهاز الحكومي، وتعدد هياكله، وضعف درجة التنسيق بين وزاراته، ما عمق من البيروقراطية، وأرهق المالية العامة، وثبط من سرعة التحول إلى حكومة إلكترونية، وأثّر سلبًا في بيئة الأعمال، وسرعة اتخاذ القرار، وأضعف جاذبية الاستثمار.

الحقيقة الخامسة، تتمثل بوجود معوقات، نستطيع أن نُطلق عليها «ناعمة»، قد تكون غير واضحة تُعاني منها السلطنة، كغيرها من الدول النامية، تحد من القدرة على المضي قدمًا، وهذه يجب التخلص منها كخطوة أولى. منها، مثلا، نمطية العمل القائم على المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة (المجاملات)، في إدارة وتقييم الأداء، خصوصًا الجهاز الحكومي.

عُمان، بحاجة لنهج مؤسسي، لقياس مستوى أداء كل أجهزة الدولة، بهدف التخلص من التداعيات السلبية للمجاملات المفرطة على حساب التنمية والوطن، وفي مقدمتها ما يتعلق ببطء التعامل مع

التحديات، وضعف القدرة على تسويق الفرص المتاحة والأفكار الرائدة.

للتخلص من التحديات والسلبيات، يتطلب سيادة مبدأ المحاسبية في مسيرة تطوير منظومة الأداء، والابتعاد عن دوامة تبرير الإخفاق وإلقاء اللوم على الغير، والعمل بروح الفريق لزيادة الإنتاجية، وتحسين الأداء، والسائد اليوم غياب التنسيق، وفق إطار متكامل، بشأن منظومة الأداء في القطاع العام.

هناك تحديات في عوامل الإنتاج الأربعة: سوق العمل، رأس المال، الأرض واستغلال ما تزخر به البلد من خيرات، جميعها مترابطة وتحتاج إلى معالجات عميقة، فالاقتصاد والتنمية علمان متخصصان تتشابك متغيراتهما، ويحتاجان إلى فهم شمولي متعدد الأبعاد.

التأخر في اتخاذ تدابير تقشفية تشمل بنود التعويضات ونفقات التقاعد وخدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية تضمن إعادة توازن واستدامة المالية العامة، من شأنه مفاقمة العجز المالي وزيادة الدين العام، ما يؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع الائتماني. لكي تتم عملية التغيير في هذا الجانب، لا بد من البدء بإجراءات جديدة وتدرجية، تعكس الكلف على الخدمات الحكومية المُقدمة، وتشجع الادخار وتغيير النمط الاستهلاكي.

بما أن العالم في تغير مستمر، فإن مشكلاته أيضًا في تغير، ما يستدعي فهمًا صحيحًا للواقع، وتطوير مقاربات مختلفة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، فالمعالجات الحالية، رغم مساهمتها في النهضة العُمانية بحقب مختلفة، إلا أنها مع التطور العالمي السريع ستقف عاجزة!

الأدوار الجديدة للحكومة ومؤسسات أعمال وأفراد ومؤسسات المجتمع

هنا، سأحاول الإجابة عن سؤال: ما هي الأدوار الجديدة التي ينبغي على الجميع القيام بها؛ حكومة ومؤسسات أعمال وأفراد ومؤسسات مجتمع مدني، لتحقيق المستقبل الأفضل، خصوصا أن العالم يشهد تحولاً ملحوظًا في تحديد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بما يخص عملية تحقيق التنمية الشاملة؟

موضوع تغيير الأدوار، فلسفي مُتشابك، غير مطروق بشكل مناسب، فمسار المستقبل يتأثر بدرجة كبيرة بمستوى العلاقة بين الأطراف المختلفة، والتي هي نتاج لما تقوم بها الدولة (الحكومة)، ومؤسسات الأعمال (القطاع الخاص)، ومؤسسات المجتمع المدني، وأفراد المجتمع. ومعلوم أن هذه التوليفة متغيرة بتغير مرحلة التنمية.

إن تغير الأدوار سنة كونية لا حياد عنها، فإما أن نتقدم أو نتقادم، بينما تُحتم درجة الجاهزية والتغيرات المتسارعة على مختلف الأصعدة، تغييرًا في الأدوار، بما يحقق التحول المطلوب في النموذج القائم إلى نموذج يتلاءم مع تحديات المرحلة. كما أن النجاح والفشل في أي تجربة تنموية، مرتبطان بشكل مباشر بفهم واستيعاب الأدوار المناطة بكل أطراف العملية من فرد وجهاز حكومي وقطاع خاص.

استراتيجية «الرؤية» تتبنى إصلاحات تمس جميع عناصر الإنتاج

الجميع متفقون على أن التحولات التي تُنادي بها «الرؤية» لن تتحقق تلقائيًا، فهي تتطلب تحولاً صريحًا في الأدوار.

يقول الله عزوجل في الآية الحادية عشر من سورة الرعد «إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ»، فعند القيام بنفس الأدوار، فإن النتيجة الحتمية هي الحصول على النتائج نفسها.

هناك أربع نُقاط للإجابة عن سؤال الأدوار الجديدة التي سطرتها «الرؤية» لمختلف الفاعلين لتمكين عُمان من اقتناص الفرص المتاحة والانطلاق إلى آفاق أرحب للتنمية.

أولاً: الجهاز الحكومي بمختلف أذرعه، مُطالب بالتحول التدريجي، عن طريق تهيئة الأطر والقوانين، بهدف ضمان توفير ظروف ملائمة لمؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد، للانطلاق والقيام بالأدوار الجديدة التي تستوجبها مرحلة النمو في المرحلة المقبلة.

ولا يعني ذلك إنحسارًا للدور الحكومي، بل تطورا طبيعيا تمكنه الجاهزية في البُنى التحتية للسلطنة.

تؤمن رؤية عُمان 2040، بأن دور الدولة لا ينتهي، لكنه يتغير وفقًا للظروف والمستجدات، فالدور التنظيمي والاجتماعي لا يمكن الاستغناء عنهما، والمطلوب هو حصر دور الدولة في إطار معين حتى تتجنب مزاحمة القطاع الخاص، لكي يبقى دورها إيجابيًا لزيادة الإنتاجية وضمان التنافسية في القطاعات المختلفة.

تُنادي «الرؤية» بدور حكومي، يُركز على توفير إطار تنافسي لكل الفاعلين من القطاع الخاص، ومحاربة أشكال الاحتكار كافة، بحيث يتم تمكين أكبر عدد ممكن من المستثمرين الراغبين في المشاركة في النشاطات الاقتصادية، لا سيما تلك التي ظلت محتكرة من قبل الحكومة لفترات طويلة.

إن ذلك يتطلب إدخال قوانين جديدة، وتسهيل التمويل بعيد المدى، من خلال توفير الأدوات التشريعية اللازمة لتمكين القطاع الخاص من إجراء تعاقدات طويلة المدى في المشاريع الجديدة التي ترغب الحكومة في إيلاء مهامها للقطاع الخاص.

ثانيًا: دور القطاع الخاص، الذي يُشكل شريكًا أساسيًا في خطة التنمية، فهذا القطاع مُطالب بتبني أدوار تمكنه من ترتيب أوراقه وتغيير النموذج القائم على التجارة والاستيراد، إلى نموذج قائم على الإنتاج والتصنيع والتصدير.

استراتيجية «الرؤية»، تتبنى إصلاحات تمس جميع عناصر الإنتاج المتمثلة في؛ رأس المال، وسوق العمل والإطار المؤسسي لمنظومة الأداء والإنجاز.

هناك، أيضا، دور في غاية الأهمية للشركات الحكومية وشبه الحكومية في المرحلة المقبلة، بُغية المساهمة بدخول المزيد من المؤسسات الإنتاجية الجديدة إلى السوق، وذلك يتطلب الدخول في شراكات استراتيجية مع شركات محلية ودولية. مثل هذه الشركات الحكومية تعمل على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الوليدة، وهناك العديد من الدول تستعين بهذه الشركات لضمان تحول الهيكل الاقتصادي من قاطرة تقودها الحكومة إلى قاطرة يقودها القطاع الخاص، بشكل تدريجي، ما يُحقق التوازن وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

ثالثًا: مُطالبة أفراد المجتمع العُماني بتحول أكبر، وتبني قيم وثقافات وأدوار جديدة، على رأسها ريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص، وقيم الادخار والاستثمار، والتي تختلف عن سلوكيات كرستها الثروة النفطية، كالاتكالية والاعتماد على الغير.

العنصر البشري هو العامل المحدد لدرجة تقدم الأمم، وأفراد المجتمع هم أدوات التنمية والغاية النهائية لها، فالتنمية مشروع إنساني. فما هو العائق من الجلوس على طاولة واحدة وترتيب الأفكار وتنظيم الطاقات والعمل، خصوصًا أن العُمانيين بينهم رجل الأعمال والمهندس والصياد والمزارع والمحاسب والمُفكر والمبدع. عندما تتلاقى الأفكار والعزائم تُولد الإنجازات.

لا يختلف اثنان أن عُمان استثمرت في أبنائها، ومكنتهم بسلاح العلم في أفضل جامعات العالم، وصقلتهم بالمهارات المطلوبة في مختلف مراكز التدريب، وقد حان الأوان لأن يقوموا بأدوار جديدة في منظومة الأداء.

رابعًا: مؤسسات المجتمع المدني التي تُشكل مؤسسات مهمة ورديفة للمؤسسات الحكومية، مُطالبة أيضًا بتقديم المقترحات، والمُساهمة في بلورة السياسات، في المجالات كافة، وذلك من خلال نشر الوعي، وتحفيز أفراد المجتمع على الانخراط الإيجابي في مراحل العملية التنموية، بما يضمن الحد من معوقات التحول التنموي.

ما تقوم به تلك المؤسسات، مهم جدا، فالعديد منها أصبح على درجة عالية من الكفاءة، ويشجع العمل التطوعي الذي يُمثل استثمارًا لوقت الفراغ، وتعميقًا لمفهوم المواطنة الصالحة، ما يوفر فرصا أفضل لتطور المجتمعات، وتجاوز التحديات لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

تنادي «الرؤية» بتفعيل وتأطير دور المجتمع المدني، بكل مؤسساته وهيئاته وجمعياته ونقاباته، وتحديد المهام الرئيسة التي تمكنه من القيام بها في مجالات التوعية وسد الفراغات.

أيًا كان الأمر، فالعمل بروح الفريق بين جميع الأقطاب الأربعة، هو مفتاح تحقيق الرؤية المستقبلية، فالعمل الفردي بعيدًا عن روح الفريق الواحد، لن يُحقق الهدف الذي يصبو إليه المجتمع. نموذج العمل الجماعي أصبح مطلبًا حضاريًّا معاصرًا للتغلب على التحديات متعددة الأبعاد، والتي تحتاج لحلول متعددة الأبعاد أيضًا، لا تتحقق إلا من خلال العمل كفريق.

التنمية هي شراكة بين أنشطة القطاع الخاص والحكومة ومصالح الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، فهؤلاء هم أقطاب النمو والتنمية المستدامة، وتبقى وصفة المستقبل تُندد بالحالات التي يلعب فيها البعض أدوارا مختلطة، تجمع بين اتخاذ القرار وأصحاب أعمال في نفس الوقت.

ختامًا: أُوكد أن نجاح العلاقة بين تلك الأقطاب، يعتمد على ثلاثة مقومات أساسية، هي: الثقة المتبادلة، الشفافية، الاستعداد للمساءلة، فنجاح «الرؤية» مسؤولية الجميع، والأدوار واضحة، ولا بد من تقاسم أعباء التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع.

تحقيق «الرؤية»، يتوجب أن يكون بشكل شمولي ومترابط، دون تشوه أو تجزئة، والضامن لذلك هو الشراكة الحقيقية بين كل القطاعات والمجتمع.

طلب على السلع والخدمات
توفير فرص عمل
الاستثمار
ضرائب
مستوى معيشي مناسب
بيئة آمنة نظيفة
إنتاجية
مبادرات
الشركات
المجتمع
العلاقة بين الحكومة والمجتمع والشركات
الحكومة
توفير بيئة أعمال وبنية أساسية مناسبة
تحقيق إيرادات
استقرار سياسي واقتصادي

السلطنة جاهزة وواثقة.. ومنعة الاقتصاد أساسها المجتمع العُماني

«نتقدم بثقة»؛ هذا هو المسار والهوية اللذان ارتضاهما سُلطان عُمان الراحل، جلالة السلطان قابوس، بهدف الوصول إلى رؤية المستقبل «عمان 2040»، فجاءت توجيهاته بضرورة «إعداد الرؤية المستقبلية (عُمان 2040) وبلورتها وصياغتها بإتقان تام ودقة عالية، في ضوء توافق مجتمعي واسع، وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة، بحيث تكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ومستشرفة للمستقبل بموضوعية، ليتم الاعتداد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في العقدين القادمين».

لقد عهد جلالته بإعدادها ومتابعتها إلى من ارتضاه، ورأى فيه من الصفات ما يؤهله لمواصلة مسيرة التقدم والبناء لهذا الوطن العزيز إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، حفظه الله ورعاه، وكما أراد لها تم إعداد «الرؤية 2040»، بمشاركة مجتمعية واسعة، في حين اجتهد المشاركون في إعدادها فردًا فردًا.

«نتقدم بثقة»، تحمل في طياتها معان عميقة، تُمثل السير وتجنب التردد، وصولاً بالسلطنة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما يتطلب تحصين ركائز الثقة بين جميع الفاعلين في تحقيق التنمية.

فريق متخصص لإدارة عملية التنمية الاقتصادية المستدامة

تحقيق رؤية المستقبل، تستوجب التحول إلى نموذج تنموي يُمكن السلطنة من جني ثمار استثماراتها على مختلف الأصعدة، مع التأكيد أن التحول ضرورة ملحة للتعامل مع التحديات المقبلة وتعزيز منعة الاقتصاد والمجتمع العُماني. السلطنة تمتلك كل المقومات والموارد والجاهزية للتغيير خلال فترة وجيزة، وبالتالي الانتقال إلى وضع مُستدام يُعلي من القيم الإنتاجية، ويُحسن من مستويات المعيشة.

«فمن قَلْبِ المحن تُوْلَد المنح»، وَمَنْ صَنَع نهضةً يُشار لها بالبنان في أحلك الظروف، أبناؤها قادرون على استثمار ما تحقَّق للبناء عليه، فلدى السلطنة رصيد زاخر من الإنجازات، وقاعدة صلبة للانطلاق لتحقيق رؤية المستقبل، خصوصًا أنها دولة شابة، مواردها البشرية على قدر عال من التعليم، فضلاً عن أنها غنية بالموارد الطبيعية المتنوعة، ولها مكانة مميزة بين دول العالم، تمكن أبناءها من الحصول على أي عناصر مفقودة في معادلة التنمية المحلية، من رؤوس أموال وتقانات وأسواق.

ما يحتاجه المجتمع العُماني، هو ربط العناصر والمقومات والفرص معًا، في سبيل إيجاد تنمية حديثة، تتميز بالتجديد والابتكار. النجاح في ذلك، يُوجب على العُمانيين أن يكونوا «مغرومين» بالمستقبل، وما يحمله من فرص، واقتناصها، لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

من خلال دراسة مسيرة تطور الاقتصاد العُماني خلال العقود الخمسة المنصرمة، تتضح حقائق عدة، أبرزها: الحاجة إلى نموذج مبتكر للتنمية، وفريق عمل ذي خبرة واسعة مزود بالمهارات المناسبة لعالم أعمال يشهد حراكًا سياسيًا واقتصاديًا متغيرًا.

ورغم أن المجتمع بأسره يُشارك في هذه العملية، إلا أن هناك ضرورة لإيجاد فريق عمل متخصص لإدارة عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في السلطنة، يكون قادرا على تحقيق التناغم والتنسيق بين مختلف السياسات والقرارات الاقتصادية والاستخدام الفعال للموارد المتوفرة.

لذلك، جاء اختيار «نتقدم بثقة»، لتحقيق رؤية عُمان 2040؛ الرؤية الجديدة التي تبعث الأمل، وتستنهض طاقات الشباب، وترفع المعنويات، وتعتمد على أفكار ونماذج جديدة للتنمية أكثر جرأة وواقعية، وبعيدة عن التقليد غير المتبصر، وتُمكن من تحقيق نموذج قائم على رؤية دقيقة، وخارطة استثمارية واضحة للاقتصاد الوطني، يتم بمقتضاها توطين هذه الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المناسبة، طبقًا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة.

هذا النموذج يؤمن أن عُمان أولاً، وأن المصلحة العامة هي الخيار الأول. نموذج قائم على الانفتاح على العالم الخارجي بدرجة أكبر، وبناء شراكات مع الاستثمار الأجنبي لجذب رؤوس الأموال وزيادة الصادرات. نموذج يُعطي أولوية للإنفاق الإنتاجي، وقائم على تمكين حقيقي للقطاع الخاص.

نموذج يؤمن به ويقوده الفرد العُماني، وعلى استعداد للتضحية ببعض رفاهيته من أجل مستقبل أفضل للأجيال المُقبلة. نموذج يُبنى على موروث الأجداد وخبراتهم التجارية والبحرية، وقائم على تحفيز الإنتاج من أجل التصدير، وإشباع الاستهلاك المحلى، ويعتمد قدر الإمكان على الموارد المحلية.

هو نموذج قوامه المؤسسات، مثل بنك التنمية والمناطق الصناعية، التي تقود قاطرة النمو وتؤمن بالتحول إلى ما بعد عصر النفط. نموذج قائم على شركات حكومية قوية تزيد من العائدات غير النفطية. يُرشد الإنفاق الاجتماعي المرتبط بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ويرفع كفاءته. نموذج قائم على الوعي وإدراك قيمة الأشياء وكيفية الحصول على عائد النشاط (الدخل)، والتحول من نموذج قائم على اقتصاد ريعي، إلى اقتصاد منتج ومتنوع.

نموذج قائم على ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية البيئية، وتحسين كفاءة استهلاك الكهرباء والمياه. يُؤمن فيه الموظف الحكومي أن وظيفته تكليف لخدمة نهضة البلد وليس تشريفا. نموذج يُمحص ويُقيس عائد الإنفاق التنموي في مؤسسات الدولة. نموذج قوامه مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من فرص العولمة، والمكانة المتميزة للسلطنة.

نموذج يعمل على التخلص من العقلية الريعية لنا كأفراد أو حكومة أو قطاع خاص، والنظر إلى التحديات على أنها فرص للنجاح. نموذج تتعدد فيه محركات النمو لتشمل: الحكومة، والقطاع الخاص والشركات الأهلية والجامعات، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ليكون قاطرة للنمو والتنمية المستدامة.

كل ذلك يتطلب إدراكا بأن التنمية ليست عملية آلية أو جزئية، ولا تحدث تلقائيًا، بل هي عملية شاملة، تعتمد بدرجة ملحوظة على رغبة وإرادة أفراد المجتمع، والعمل على تغيير القناعات الموجودة التي تحد من القدرة على الانطلاق، والتركيز على سياسات استباقية تعتمد على دراسات ومبادرات مجتمعية.

ختامًا، أعتقد أن السلطنة تتمتع بجاهزية تامة على مختلف الأصعدة ووضع مثالي للانتقال إلى مقاربة تنموية جديدة، بفكر اقتصادي جديد يُواكب تغيرات هذا العصر، مستندة في ذلك على الرصيد الزاخر من المنجزات والمقومات لمواصلة مسيرة التقدم والازدهار بثقة.

عُمان 2040 .. وصفة العبور وخلطة التنمية

تمتلك سلطنة عُمان من المقومات والموارد، ما يمكنها من الانطلاق إلى آفاق أرحب من التنمية، لكن ما ينقصها، كغيرها من الدول النامية، هو الخلطة الضرورية لمزجها، وبالتالي تحقيق النمو المستدام، والتعامل مع التحديات المحلية الهيكلية.

وقُبيل الحديث عن وصفة التنمية للمرحلة المقبلة، والتي بلا شك يجب أن تكون متغيرة بتغير التقنيات، ومتجددة بتجدد الأولويات، وعظيمة بتعاظم التحديات، أرى أنه من المناسب أولاً الحديث، ولو بإيجاز، عن أهمية فهم السياق الاقتصادي الأوسع، والغوص في التدخلات والتشابكات بين الحسابات الاقتصادية الكلية الكُبرى ومتغيراتها، حيث لكل مجتمع تركيبته وخصوصيته، المكونة لوصفته الخاصة.

الحديث هنا، عن المالية العامة، والحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وحسابات النقود والبنوك، وهي في الوقت نفسه تُعبر عن توليفة السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والعمالية والصناعية والتجارية وغيرها، والتي من خلال تفاعلها تنتج المسار وخلطة التنمية. يتوجب استيعاب وفهم الروابط والتشابكات (التقاطعات)، التي تحكم العلاقة بين المتغيرات، ومن يؤثر ومن يتأثر، قبل الشروع في وضع حلول للاختلالات الواضحة التي يرزح تحت وطأتها الاقتصاد العُماني، والتي تمس جميع عوامل الإنتاج.

التحول المبني على الاندماج والتعاون الدولي يُعظّم حجم الاقتصاد ويوسّع قاعدته الإنتاجية

بإطلاق رؤية عُمان 2040، يقف الاقتصاد الوطني على مفترق طرق مهم، تحت ظل ظروف استثنائية، لكنها تحمل الكثير من بذور النجاح، ما يستلزم وجود حزمة سياسات وتدخلات مدروسة، تستوجب أن تكون متزامنة ومتناسقة، وتُطبق بواسطة مؤسسات قوية.

كما يُمثل إطلاق «الرؤية»، فرصة سانحة لاتخاذ إجراءات إصلاحية عميقة، تمس جميع عناصر الإنتاج، المتمثلة في القطاع المالي وسوق العمل والتنظيم المؤسسي، والتي تكفل تحقيق القفزة النوعية في النموذج والآليات التنموية المتبعة حاليًا.

وباستقراء الوضع الراهن، لمختلف جوانب العملية التنموية في السلطنة، يتضح أن الأخيرة في مرحلة حاسمة من مسيرتها التنموية، والتي تتطلب توجها وسياسة اختراق عميقة، للانتقال إلى طور ونسق جديد من النمو، تتشارك في إيجاده قاطرات ومحركات متعددة في مختلف مجالات التنمية، والاقتصادية تحديدًا.

من وجهة نظري، لن تتحقق طموحات العُمانيين بتنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية، بالشكل والوقت اللازمين من قبل القطاع الحكومي المتضخم، أو القطاع الخاص الذي لا حيلة له في

ظل صغر حجمه، واعتماده أصلاً على القطاع الحكومي. إن تحدي إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من أبناء هذا الوطن، لن يتأتى إلا من خلال تحفيز الاقتصاد وتنويع قاعدته، وذلك يتطلب مقاربات جديدة تُزيل العقبات، وتُوضح طبيعة التحديات العالقة بين القطاعين العام والخاص، من خلال البناء على المزايا التنافسية للسلطنة.

في هذه السطور، أُقدم، من وجهة نظر علمية هاجسها وطني، وصفة العبور إلى المستقبل، بهدف معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، والتي سيكون لها تداعيات غير محمودة في المستقبل المنظور. هي وصفة تقدم حلولاً جديدة لرفد الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنويع والاستدامة المالية، إضافة إلى إيجاد فرص عمل منتجة ومجزية لأبناء السلطنة.

وصفة العبور تقوم على التحول المبني على الاندماج والتعاون الدولي، من خلال الدخول في شراكات اقتصادية استراتيجية مع دول وشركات دولية، والتركيز أكثر على زيادة الاستثمار الأجنبي في السلطنة، بما يعظّم حجم الاقتصاد، ويوسّع قاعدته الإنتاجية، ويخلق منظومة يعمل بها الجميع بتكامل وانسجام.

للاستفادة من المقومات والفرص يجب الدخول في شراكات استراتيجية مع دول أو شركات عالمية بالقطاعات ذات الميزة التنافسية المستهدفة

الاستثمار الأجنبي المباشر، المُحمل برؤوس الأموال والمعرفة والتكنولوجيا، من شأنه تمكّين السلطنة من اختراق تحديات الوضع الراهن، وتنفيذ التوجهات العامة للرؤية المستقبلية بـ2040، والتي تُنادي بواقع جديد جوهره التحول، والتكامل، والاندماج الأفضل للسلطنة مع العالم الخارجي، المبني على الإدارة الذكية للموارد، والاستثمار الأمثل للمقومات الموجودة، ومنجزات مسيرة النهضة المظفرة، وطاقات الشباب، وصولاً إلى تحقيق التنمية المنشودة.

تتنافس الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، للحصول على رؤوس الأموال المحملة بالتكنولوجيا والمعرفة والإدارة اللازمة لسد الفجوات التي تحد من تعظيم الاستفادة من الموارد والفرص المحلية الموجودة ورغم امتلاك سلطنة عُمان للعديد من المقومات والفرص والموارد، كجبال تكتنز معادن، وبحار فيها مخزون كبير من الأسماك، وأرض طيبة صالحة للزراعة، وموقع جغرافي متميز بين مفترق الطرق التجارية، إلا أن تلك المقومات والفرص والموارد ستظل كما هي، ما لم يتم التعامل معها، وتعظيم الاستفادة منها.

الاستفادة من المقومات والفرص، تكون عن طريق الدخول في شراكات استراتيجية مع دول أو شركات عالمية، في القطاعات ذات الميزة التنافسية المستهدفة.

إن العوامل التي تُعزز نجاح هذا الوصفة، متعددة ويأتي في مقدمتها: جاهزية البُنى الأساسية، وتوافر الموارد الطبيعية والبشرية، فضلاً عن اتفاقيات تجارية واستثمارية مع دول العالم، ووجود صناديق

استثمارية مشتركة يمكن الاستفادة منها لهذا الغرض.

قد يقول بعضهم إن دورة الأنشطة الاقتصادية المحلية، تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات لتلبية الطلب المحلي، والرد عليهم يكون بأنه يمكن إنتاجها محليًا، بوجود شريك أجنبي مناسب.

النجاح في مسار الشراكات الدولية، يتطلب استخدام العديد من الأدوات، كعمل برنامج علاقات عامة هدفه الترويج للسلطنة كوجهة استثمارية، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الدبلوماسية العُمانية، خصوصًا السفارات، سواء التي تتبع للسلطنة في الخارج، أو تلك الأجنبية الموجودة على أراضي الدولة العُمانية.

البنوك لها دور مهم، كذلك، من خلال العمل على اجتذاب بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، قادرة على تقديم أدوات، فضلاً عن ضرورة الاستفادة من مكاتب الاستشارات الإدارية والاقتصادية والقانونية المحلية والدولية، ناهيك عن أهمية استغلال السياح الأجانب، كأدوات لتسويق السلطنة استثماريًا.

إن الوصول إلى التنمية المستدامة، ليس سهل المنال، بل يتطلب فهمًا عميقًا لعلم الاقتصاد السياسي وتشابكاته. وكما يُقال إن قرار الطبيب له تأثير على مريض واحد، أما القرار الاقتصادي فله تأثير على كل أفراد المجتمع.

ختامًا، أُوكد أن القدرة على اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليس ضرورة مالية فقط، من أجل سد الفجوة الحاصلة في إيرادات السلطنة نتيجة لتراجع أسعار النفط، بل ضرورة تنموية لربط الموارد والمقومات وتكملة النقص في التكنولوجيا والمعرفة والوصول إلى الأسواق، والتي تمثل مزيدا من التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للشباب، وتعزيز القدرة التصديرية للبلاد.

لم يعد انتقال سلطنة عُمان إلى نموذج وآليات جديدة للنمو خيارًا، بل ضرورة، تفرضها التحديات الآنية والمستقبلية، وتمكّنها الجاهزية والمقومات الكبيرة للسلطنة، لكنها تتطلب في الوقت نفسه إدارة ذكية للموارد، وجلب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى إيجاد منظومة يعمل الجميع فيها بتكامل وانسجام.

معايير
اختيار المستثمرين
الأجانب
الاستخدام
المنتج للموارد
الطبيعية
تعزيز
الصادرات
تنمية
الموارد البشرية
المحلية
تخفيض تكاليف
الواردات
المؤسسات المحلية (رجل الأعمال المحلي)
مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر
(مستثمر أجنبي)
المجتمع والأسرة
الحكومة (صانعة السياسات)

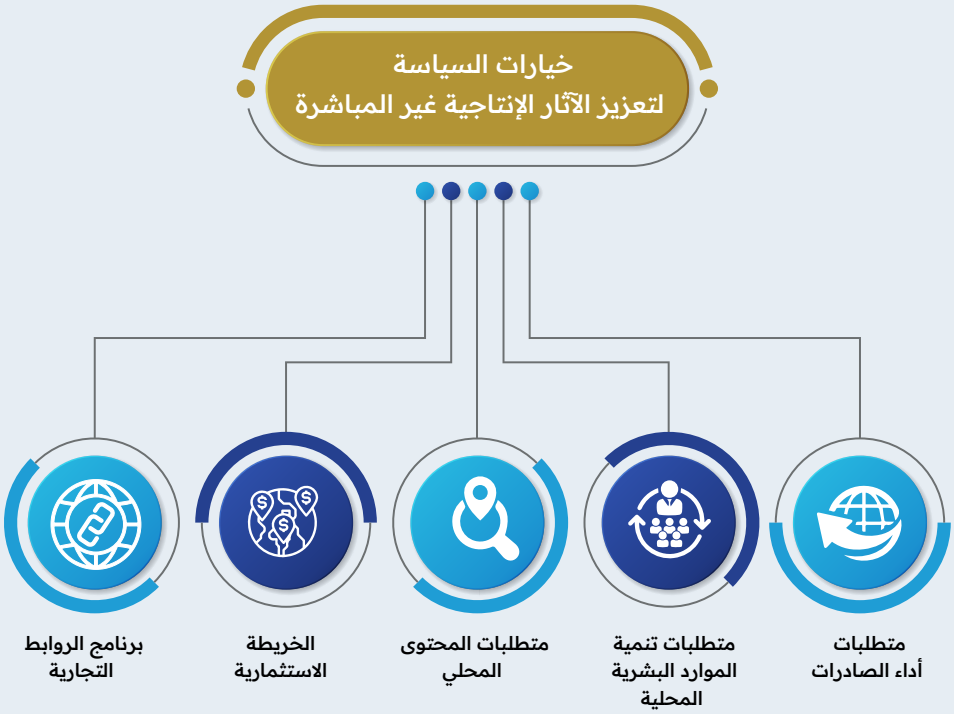
خيارات السياسة
لتعزيز الآثار الإنتاجية غير المباشرة
متطلبات
أداء الصادرات
متطلبات تنمية
الموارد البشرية
المحلية
متطلبات المحتوى
المحلي
الخريطة
الاستثمارية
برنامج الروابط
التجارية

هناك تعريفات متعددة لمصطلح الحوكمة، الذي يُمثل العصب المفقود في كل وصفات التنمية، والمعالجات المقترحة لاختلالات هيكلية تُعطل الانطلاقة في الكثير من الدول النامية. الحوكمة تعني: الإدارة الحصيفة المستندة إلى معايير واضحة وشفافة لمختلف القطاعات والفرص المتاحة للدولة، وتفعيل الأدوار المسندة للحكومة ومؤسسات الأعمال وأفراد المجتمع، وإدارة كل مرحلة بشكل يتوافق مع متطلبات التنمية وتوقعات الفرد فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجيوسياسة والاقتصادية والاجتماعية.

عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بأنها «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتسيير شؤون الدولة على كل المستويات»، بينما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «استخدام السلطة السياسية وممارسة الضبط والرقابة في المجتمع، فيما يتعلق بإدارة موارده لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، في حين يُعرفها بنك التنمية الآسيوي بأنها «الإطار المؤسسي الذي يتفاعل المواطنون من خلاله، فيما بينهم وبين الهيئات الحكومية».

دعوة لإحداث نقلة نوعية في مختلف آليات إدارة الاقتصاد العُماني

يُلاحظ من مجمل تلك التعريفات أن الحوكمة ترتكز في مبادئها على الشفافية والوضوح، وإتاحة المعلومة للفرد والمؤسسة، لتمكين المحاسبة والمساءلة وتقويم الأداء، فيما تُرسي دعائم سيادة القانون ومكافحة الفساد والعدالة والمساواة في الحقوق والوجبات، وتنشر ثقافة العمل الجماعي، معززة بذلك قيم الانتماء والولاء والتنافسية الإيجابية في المجتمع، وهي بذلك كأنما تُنادي بوضع الفرد المناسب في المكان المناسب.

مختصون يرون أن مبادئ الحوكمة مُلزمة لتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي والإقتصادي، لذلك فهي غير مفعلة في البيئات التي تستشري فيها ثقافة المجاملة، والتحزب، وتشرذم فرق العمل، وانتفاء تكاملية الأدوار بين فرق العمل، وشيوع المعرفة السطحية بجذور ومسببات الظواهر والاختلالات المختلفة.

تفعيل أسس الحوكمة، يتطلب رغبة جادة، وتنازلات على مختلف المستويات، والقبول بالمحاسبة، ومبادرات مؤسسية في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع، يُساهم فيها الكل، والخروج من وضع اقتصادي يعتمد فقط على النفط، الذي لا نتحكم بأسعاره ولا كمياته ولا التقنيات المنتجة له، ورسم مستقبل اقتصادي أكثر تنوعًا يُتيح للجميع فرص التنافس والعمل، مكفولٌ بمبادئ الحوكمة القائمة على العدل والمساواة والحرية والمحاسبة والتقييم، فالتباطؤ في هذا المسار من شأنه زيادة التحديات الحالية، وتصعيب معالجتها.

من أهم التحديات التي تواجه الحوكمة، ضخامة وتشعب هيكلة الجهاز الإداري الحالي، ما يُصّعب الأدوار التنسيقية بين وحداته ويجعل من الإطار التنظيمي أمرًا معقدًا، وبالتالي ينعكس على تضخم الإنفاق في الموازنة العامة بشكل غير مستدام، إضافة إلى محدودية انتشار ثقافة الشراكة بين القطاعين العام

والخاص والمجتمع المدني، والتي تُعتبر من أهم ممكنات نجاح الرؤية المستقبلية.

إن تعدد مراكز اتخاذ القرار بين المؤسسات المختلفة، ينعكس سلبًا على بيئة الأعمال، إذ يعود ذلك لضعف تنظيم العلاقة بين الجهات الحكومية ومؤسسات الأعمال والمجتمع، وعدم وجود آلية منضبطة للتنسيق بينها، مع عدم وضوح آليات فض تنازع الاختصاص وعدم إلزاميتها، ومحدودية الاتصال المؤسسي والشفافية.

لذلك يُمثل محور الحوكمة والأداء المؤسسي، جوهر الرؤية المستقبلية عُمان 2040، ويسعى إلى تعزيز سيادة القانون، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية، ودرجة التنسيق بينها، وتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، ويتم ذلك من خلال إطار مؤسسي يعمل على تفعيل القوانين والممارسات التي تحدد الصلات والتفاعلات بين ذوي العلاقة، والمساعدة في إيجاد نظام مساءلة فاعل وشفاف، فضلاً عن ضرورة تحديد أولويات القضايا والتوزيع الأمثل والعادل للموارد، فمن عوامل نهضة أي دولة الاعتماد على مدى متانة ورصانة مؤسساتها وحجم المعرفة لديها.

يجب الإشارة إلى توافر هياكل ومنظومات مختلفة، من قبيل المنظومة اللوجستية، كالنقل والزراعة والسياحة والطاقة، بشقيه الحكومي والخاص، وغيرها من مكونات المنظومة الرئيسة للاقتصاد العُماني.

التحول من نموذج تنموي مُعتمد على الحكومة إلى نموذج تتعدد فيه قاطرات النمو

وهنا، يجب التأكيد على أهمية تأهيل هذه المنظومات، وتنظيم العلاقة بين وحداتها أولاً، ومن ثم تنظيم العلاقة مع المنظومات والأطر المختلفة التي تمثل الإطار العام للاقتصاد، وتوفر الخلطة الخاصة بتطور التنمية واستدامتها في المرحلة المقبلة، وذلك بهدف مساندة تلك المنظومات لتكبير حجم الاقتصاد، وتعظيم الاستفادة من موارده الطبيعية، وخلق فرص عمل.

واستطيع القول، إن السلطنة حققت خلال العقود الخمسة الماضية، قفزات تنموية، أهمها: بناء الإنسان العُماني وتسليحه نسبيًا بالعلم والمهارات، والاهتمام بالبُنى الأساسية في مختلف القطاعات، والمحافظة على البيئة وصونها، وبناء مكانة رفيعة وعلاقات طيبة مع مختلف دول العالم.

المرحلة المقبلة، لها استحقاقات جديدة، تستوجب أدوارا وحوكمة جديدة، وتحتم التحول في النموذج الحالي، الذي أدى دوره بنجاح في المرحلة المنصرمة، لكنه يستوجب التحول لمواكبة التغيرات والتحديات والحاجات للمواطنين، ليكون قوام النموذج الجديد: الاستثمار والإنتاج والتصدير وريادة الأعمال.

في الختام، أُوكد أن التفاؤل والإرادة والإصرار، هي عناصر أساسية لتحقيق رؤية عُمان 2040، أو كما يُسميها بعضهم رؤية التحولات في مختلف الجوانب. التحول من استغلال ما تحت الأرض إلى ما فوقها كالعقول.

التحول من نموذج تنموي مُعتمد على الحكومة، كقاطرة للتشغيل والاستثمار، إلى نموذج تتعدد فيه قاطرات النمو. التحول من سوق عمل يعتمد على عمالة وافدة متدنية المهارة إلى سوق قوامه السواعد الوطنية المسلحة بمهارات المستقبل. التحول من واقع يتبنى سياسات تكون نتاج استجابة لردود أفعال إلى سياسات استباقية تعتمد على دراسات استشراف المستقبل ومبادرات مجتمعية لضمان التحول إلى مجتمع منتج لا مستهلك، يقود التحول لا ينقاد إلى متطلباته.

المرحلة المقبلة لها استحقاقات جديدة تستوجب أدوارا وحوكمة جديدة وتحولا في النموذج الحالي

وعليه، فإنه لا مناص من إحداث نقلة نوعية في مختلف آليات إدارة الاقتصاد العُماني، والتعامل بفكر يتناسب مع المعطيات الجديدة، وتحفيز قاطرات النمو، وتعظيم الاستفادة من الموارد والمقومات والفرص المتاحة.

ما تزال شمس سلطنة عُمان ساطعة في تحفيز أبناء الوطن، ومدهم بالطاقة، وشحذ همهم نحو العمل والنجاح، وما تزال أيضًا جبالها صامدة في تعظيم مقومات الاقتصاد وبنيته الأساسية وموارده البشرية والطبيعية.

نعم، قادرون على أن نمتزج مع غيرنا في هذا العالم، للبحث عن فرص جديدة في بناء الوطن. فننطلق معًا إلى آفاق رحبة واسعة، تحت القيادة الحكيمة لقائد البلاد حفظه الله، الذي يعمل ليل نهار من أجل تمكين الشباب ومده بما يلزم، ليكون عطاؤه بلا حدود.

سوق العمل في رؤية «عُمان 2040»

استندتْ رؤية «عُمان 2040»، في وضع توجُّهاتها على دراسة مستفيضة للوضع الراهن، وما يتوافر من دراسات ووثائق ذات صلة، واستفادت من أفضل الممارسات العالمية، واستشراف المستقبل في القضايا الوطنية المختلفة.

تُعاني سلطنة عُمان، كغيرها من الدول النفطية، من تشوهات بهيكلة سوق العمل، فإحصاءات 2019، تُشير إلى أن أول تلك التشوهات: تركيبة سوق العمل، فـ85 بالمئة من موظفي القطاع الخاص هم من العمالة الوافدة.

ثانيًا: إنتاجية العمالة في السالب، والسبب في ذلك يعود إلى تدني مُستويات المهارة للغالبية العظمى، وطبيعة القاعدة الإنتاجية التقليدية، وضعف المكوِّن التكنولوجي في الصادرات، فمعظم الصادرات سلع خام أولية، وكذلك الاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع والخدمات.

ثالثًا: المهارة متدنية للغاية، حيث أن 91 بالمئة من العمالة الوافدة في القطاع الخاص، تحمل مؤهل ثانوية عامة وما دون.

85 بالمئة من موظفي القطاع الخاص من العمالة الوافدة

رابعًا: تتركز 76 بالمئة من العمالة الوافدة في ثلاث جنسيات آسيوية (بنغلاديش والهند وباكستان)، وهذه الفئة متدنية المهارة، وتُصنف عالميًّا بأنها أقل الجنسيات ميلاً للاستهلاك؛ لذلك تقوم فئة كُبرى منها بتحويل معظم أجورها للخارج، التي تُقدر بنحو 4 مليارات ريال سنويًا، وبالتالي عدم إفادة دورة الأنشطة الاقتصادية المحلية.

خامسًا: مُساهمة المرأة في سوق العمل مُتدنية بشكل كبير؛ لا تزيد عن 7 بالمئة، بينما تبلغ نسبتا 4 بالمئة من إجمالي المشتغلين في القطاع الخاص.

سادسًا: الامتيازات الممنوحة والاستقرار الوظيفي في الحكومة وشركاتها تُعتبر أكثر جاذبية من القطاع الخاص، وهذا يُفسر الإقبال الكبير على العمل في الحكومة، التي لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة. بالمُقابل هناك ضعف في الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص ومحدودية قدرته على توليد وظائف للعُمانيين.

هذه التشوهات وغيرها في سوق العمل، ستُعيق تحقيق طموحات «رؤية 2040»، ما يتطلب تدخلات وسياسات عامة للتأثير على أنماط سلوكيات وتوجهات أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، وكذلك الحكومة ذاتها لتحقيق التحول المنشود في سوق العمل.

يتطلب ذلك إقرار سياسة عمالية قابلة للتنفيذ، تعمل مع باقي السياسات، بشكل متزامن، وتُغطّي مختلف الجوانب المذكورة، فضلاً عن حاجة ملحَّة لزيادة الجرعة التوعوية لتوضيح اختلالات سوق العمل وعواقب عدم التعامل معه بالشكل المناسب.

هناك ضرورة، كذلك، لتعزيز درجة التواصل بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع، للوقوف على حجم التحديات في الجوانب الاقتصادية والمالية وحجم الفرص المتاحة في حالة تبني سياسات جريئة في سوق العمل، من شأنها تذويب الفوارق بين القطاعين العام والخاص، كما أنَّ هناك حاجة ماسَّة لتوفير المعلومات الصحيحة والمحدَّثة حول سوق العمل.

عند النظر للهيكل الديموغرافي لسلطنة عُمان، يُلاحظ أنه يتميز بخصائص فريدة؛ فهو مجتمع فتى، 55 بالمئة من عديد سكانه تقل أعمارهم عن 24 عامًا، في حين تبلغ نسبة الفئة العمرية ما بين 15 و24 عامًا نحو 26.5 بالمئة من مجمل السكان.

هذا هو الرهان الرابح لسلطنة عُمان، في حال تمَّ تزويده بالعلم والمعرفة، ما يُوفّر إمكانية إحداث طفرة تنموية كبيرة، إذا ما تمَّ استغلال طاقات السكان في سن العمل. ذلك يعني أن البلاد تمر بما يمكن وصفه «الفرصة السكانية»، التي يجب استغلالها لأنها تتلاشى بمرور الزمن.

الوضع الديموغرافي بشكل عام، وتزايد عدد الباحثين عن عمل بشكل خاص، يُمثل التحدي الأول لسلطنة عُمان في المرحلة المقبلة؛ فأعداد الباحثين عن عمل ليست بالقليلة، خاصة إذا ما أضفنا إليهم أولئك الحاليين والمُتقاعدين، والمُسرحين بسبب أزمة كورونا.

والسؤال المهم: كيف يُمكن حشد هذه الطاقات وتوجيهها للقطاعات الإنتاجية؟

رؤية «عُمان 2040» تُرسي أسس جديدة للاقتصاد الوطني، تستند إلى التنويع، وتوظيف التكنولوجيا، والقيمة المضافة العالية

وعليه، تقوم رؤية «عُمان 2040» على إرساء أسس جديدة للاقتصاد الوطني، تستند إلى التنويع، وتوظيف التكنولوجيا، والقيمة المضافة العالية، فضلاً عن أنها تُنادي بسوق عمل ديناميكية، تستوعب التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والتقنية، وتعتمد على سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية.

وضعتْ «الرؤية» آليات واضحة لتحقيق التوجه من خلال تبني استراتيجية شفافة للتشغيل الوطني، والنهوض ببرامج التدريب والتشغيل بالشراكة مع القطاع الخاص، ووضع القوانين والتشريعات، ودعم المشاريع الريادية، وغيرها.

من وجهة نظري، فإنَّ رؤية «عُمان 2040»، هي رؤية التحولات في مختلف الجوانب؛ فالتحول المنشود في سوق العمل، هو من سوق مُعتمد على عمالة وافدة محدودة المهارة، وذات قيمة مُضافة منخفضة وقليلة الدخل والإنفاق، إلى سوق عمل قوامه العمالة الوطنية، جيدة المهارة، المعتمدة على التقانة والابتكار، والجاذبة للعقول التي نحتاجها للارتقاء بالمستوى الاقتصادي، وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة.

حددت «الرؤية» مؤشرات أداء واضحة لهذه الأولوية، من حيث نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص والإنتاجية، وحصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص.

إنَّ الخروج من حالة التوازن المُتدني في سوق العمل، تستوجب توظيف التقنية والاستثمار في الموارد البشرية المحلية، واستقطاب الكفاءات؛ فالاعتماد على نموذج تعزيز التنافسية بناءً على العمالة الرخيصة وذات الإنتاجية المنخفضة، لا يتَوَافق مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية «عُمان 2040».

هذا التغيير الهيكلي من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد إنتاجي، يتطلب توازنًا جديدًا، وتغييرات جوهرية في ديناميكية سوق العمل، وهناك أدوار عديدة لا تقتصر فقط على القطاع الحكومي، بل تتعداها إلى القطاع الخاص وأفراد المجتمع.

بلا شك، نحن بحاجة لإعادة تعريف التنافسية في الاقتصاد، من الصبغة الحالية القائمة على العمالة الرخيصة ذات القيمة المضافة المنخفضة، إلى تنافسية تقوم على الإنتاجية والابتكار والمعرفة، وهذا يقتضي مراجعة سياسة العمل النافذة حاليًا.

سوق العمل أحد العناصر الأربعة لعملية الإنتاج، ولا تستقيم أي معادلة تنموية بدونها، فالموارد البشرية هي المحرك الأساسي لكل الجوانب الأخرى. ويعتمد سوق العمل على العرض والطلب، ويرتبط جانب العرض بالتركيبة السكانية والنظام التعليمي، في حين يرتبط جانب الطلب على النموذج التنموي وتركيبة الاقتصاد، وما يولده من فرص عمل.

هناك حاجة لإعادة صياغة سياسات وإجراءات سوق العمل، بهدف تحسين كفاءته وزيادة إنتاجيته

من المهم التنويه إلى ضرورة تجنب معالجة مشكلة الباحثين عن العمل؛ من خلال استيعابهم في الأجهزة الحكومية (الريع وتوزيع المنافع)، فتداعيات ذلك وخيمة على حرمان القطاع الخاص والإنتاجي من هذه الكوادر، وزيادة العبء المالي على الموازنة العامة، وزيادة كِبر حجم الحكومة وتعدد أجهزتها، وبالتالي انعكاسات ذلك على تشتت القرار وتشوه بيئة الأعمال.

نظام التعيين الحالي، كذلك، أدى دوره في مرحلة سابقة، ولم يعد قادرًا على تحقيق أهدافه في الأعوام الأخيرة؛ حيث تستمر نسبة انخفاض القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، مقارنة بإجمالي العاملين في القطاع من عام إلى آخر.

هناك حاجة لإعادة صياغة سياسات وإجراءات سوق العمل، بهدف تحسين كفاءته وزيادة إنتاجيته، ليتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره في خلق فرص عمل للمواطنين.

وعليه، وأخذًا في الاعتبار استشراف المستقبل والثورات الصناعية، وما هو أكثر قبولاً من الشباب العُماني، فلا بد من البدء بتوظيف التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية، والتي تساعد على إنجاز الأعمال بشكل مختلف، خاصة في قطاع المقاولات والصيد السمكي والزراعة، وهي أكثر القطاعات تشوهًا وتركزًا للعمالة غير الماهرة.

يتوجب التأكيد على أهمية العمل كفريق لإدارة سوق العمل، لتشابك وتعقُّد وضعه الحالي، فخلق فرص عمل منتجة للمواطنين ليست مسؤولية وزارة العمل، وإنما مسؤولية مشتركة تلعب فيها مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والخاصة، الدور الأهم. خلق فرص عمل جديدة يتطلب تكبير حجم الاقتصاد.

النجاح في التعامل مع تحدّي إيجاد فرص عمل منتجة للأعداد المتزايدة، يستوجب اتباع استراتيجية متغيرة، وفلسفة جديدة، والعمل كفريق واحد، وفق خطة إصلاح اقتصادي شامل، تنبثق عنها سياسات عامة، تمس جميع المتعاملين في العملية التنموية، من أفراد وأسر وشركات وحكومة ومتعاملين من الخارج.

كما يجب أن تلتفت السياسات العامة بشكل متزامن ومتسق مع تشوهات عناصر الإنتاج الأربعة المعروفة؛ فالعمل في جُزر منعزلة لن ينجح، بينما يُعتبر تشكيل فرق ولجان عمل مضيعة للوقت والجهد.

«الرؤية» تضمَّنت العديد من التوجهات الاستراتيجية والبرامج والمبادرات الكفيلة بتحقيقها، وما نحتاجه هو البدء بالعمل والتنفيذ؛ فالوقت مهم، والمساحة المتاحة أمامنا تَضِيق لتحقيق التحولات المنشودة.

نحتاج اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى أنْ نغيِّر نظرتنا للقوى العاملة الوطنية؛ بحيث لا نعتبرها عبئًا وعاملاً يقوِّض نمونا في المستقبل، فهذه القوى هي المحرك الأول والعامل المُحدد لدرجة تقدم سلطنة عُمان. أغلى ما تملكه عُمان، هو ثروتها البشرية، ولا شك أن حُسن استخدام القوى البشرية، ورفع مهارتها، له الأثر الأكبر في زيادة الإنتاج وإحداث التقدم المنشود.

وختامًا، لا شك أنَّ المواطن هو غاية وأداة «رؤية 2040»، وتُعتبر قضية سوق العمل قضية اجتماعية واقتصادية متداخلة وحساسة للغاية. «الرؤية» ستعتمد بشكل مباشر في نجاحها على التعامل معها من خلال سياسات مناسبة؛ كون سوق العمل من أهم القطاعات الداعمة والمؤثرة في تحقيق رؤية «عُمان 2040».

لنبدأ العمل.. فالمستقبل ملك من يصنعه

تمر دول العالم قاطبة بمحنة عظيمة، جراء فيروس كورونا المُستجد وتداعياته على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتعاظم المحنة وتبعاتها على الدول النفطية، ومن بينها سلطنة عُمان، للعديد من الاعتبارات.

أولى هذه الاعتبارات، أنها تعتمد نسبيًا في دخلها على النفط، الذي تعرضت أسعاره للانهيار بسبب الانخفاض الحاد في الطلب، الناجم عن توقف النشاط الاقتصادي في الصين أكبر المستهلكين، وكذلك دخول الدول النفطية المصدرة بحرب أسعار فيما بينها، ما عمّق من المشكلة.

ثاني تلك الاعتبارات، أنها تعتمد على استيراد السلع والخدمات، لتلبية الطلب المحلي، في حين تلعب الصين دورًا مهمًا في ذلك، كونها أكبر مورد في العالم، ناهيك عن تعرض خطوط الإمداد وحركة السلع بين الدول لعدد من التعقيدات للحد من انتقال عدوى الوباء.

القلق الأكبر، ما يؤشر عليه بعض المحللين، من أن هذه التداعيات ستكون أعمق في المرحلة المقبلة.

عُمان تملك كل الحلول والإمكانات والموارد والجاهزية للتغلب على التحديات

جائحة كورونا، وانهيار سعر النفط، الذي يُعد وقود التنمية في سلطنة عُمان، يضع الجميع أمام مسؤولية جديدة، أساسها الوعي الاقتصادي والاجتماعي، ويتطلب إعداد العدة، والبدء بالعمل الجاد، وبذل جهود مضاعفة، فالعالم اليوم لا يمكنه أن يُقدم يد المساعدة، فهو شريك في أزمة كورونا العالمية، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية.

لم نعد بحاجة لمزيد من الدروس عند حدوث كل أزمة، بُغية استنهاض القدرات التي يتمتع بها الشعب العُماني، إذ لا سبيل أمامنا إلا مساعدة أنفسنا، فمستقبلنا بين أيدينا فقط، وليس بيد الغير.

سلطنة عُمان، تمتلك كل مقومات الاعتماد على النفس، من موارد طبيعية، وبشرية، وبنية أساسية، وموقع استراتيجي، وقيادة حكيمة أوجدت للدولة مكانًا مرموقًا بين الأمم، وتحظى باحترام وتقدير وثقة جميع الدول، ما يمكننا من اجتذاب ما ينقصنا من التمويل والخبرات والتكنولوجيا، وبالتالي الوصول إلى أسواق العالم مؤمنين بشعار «لنبدأ العمل»، ورؤيتنا المستقبلية «نتقدم بثقة».

«كورونا» تحد جديد يُزاحم التحديات الراهنة في سلطنة عُمان، من زيادة أعداد الباحثين عن عمل، وتسارع وتيرة ارتفاع الدين العام، وانخفاض التصنيف الائتماني.

يتفق معي معظم العُمانيين، أن البلاد تملك كل الحلول والإمكانات والموارد والجاهزية، للتغلب على التحديات، مهما كانت جسامتها، فضلاً عن أنها دومًا تمتلك الفرص، التي تقود نموذجًا تنمويًا جديدًا،

يمكّن سلطنة عُمان من جني ثمار استثماراتها في مختلف الأصعدة.

لتحقيق نموذج التحول، الذي لم يعد خيارًا بل ضرورة ملحة، يجب البدء فورًا في النزول إلى ميدان العمل، فالإنسان العُماني هو العنصر الأول، الذي يجب أن يقتنع بحتمية وضرورة التحول، ثم يبدأ بتغيير نفسه وتغيير ما حوله، مسترشدًا بقوله جل في علاه: «إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ».

النتيجة المختلفة، تحتاج إلى سلوك مختلف، كما يحتاج التغيير إلى جهد ومثابرة، والذي لا يتحقق إلا من خلال اكتساب مهاراته، والتركيز في ممكناته، لتحقيق توازن مثمر في التفكير والتخطيط ومن ثم البناء والتنفيذ.

الاستسلام لسيناريوهات من قبيل تكالب التحديات، وتفشى الأمراض، وتهاوي أسعار النفط، هو خيار العاجز الذي لم يقرأ تاريخ عُمان، إنما خيار العُمانيين يتطلب ثباتًا وجسارةً وشغفًا وابتكارًا، وساعات عمل طويلة، وحبًا عظيمًا لتراب الوطن، وتعاضدًا بين أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال والحكومة. كما يتطلب إنزال خرائط الملف الاقتصادي من الأرفف، والبدء في العمل، بدماء تملك روح الشباب، ومستندة على معرفة عميقة لترابط المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الاستسلام لسيناريوهات: تكالب التحديات وتفشى الأمراض وتهاوي أسعار النفط هو خيار العاجز

عندما نُتقن ذلك، تبدأ عملية تغيير شاملة، تمس جميع مفاصل العملية التنموية، تُركز على قيم الإنتاج والادخار والاستثمار وريادة الأعمال.

منعة الوطن، بيد أبنائه، الأمر الذي يُوجب على الجميع المساهمة في عبور هذه المرحلة الحساسة، من خلال الالتفاف حول القيادة الحكيمة، والتكاتف، حتى يتم تغيير قناعات البعض «السلبية» إلى قناعات العمل، ورفع الإنتاجية. فلا خير في أمة تأكل ما لا تزرع، وتلبس ما لا تنسج، وتستفيد من خدمات لا تنتجها. يجب علينا ألا نلوم إلا أنفسنا في تضييع الفرص المتاحة، والاكتفاء بإلقاء اللوم على فيروس كورونا، أو أسعار النفط، أو الحكومة، أو الأوضاع الجيوسياسية، فنحن نملك كل الحلول، وقيادة نذرت نفسها لخدمة هذا الوطن، وخارطة عمل جاهزة، اشترك الجميع في صياغتها هدفًا هدفًا.

رحم الله أبا القاسم الشابي حين قال: «أُبَارِكُ فِي النَّاسِ أَهْلَ الطُّمُوحِ وَمَنْ يَسْتَلِذُّ رُكُوبَ الخَطَر». شمس عُمان مشرقة، والأرضية جاهزة للانطلاق، وكما يُقال «زرعوا فأكلنا»، إذ يتوجب علينا أن نُحسن الزرع، اليوم، لتأكل الأجيال القادمة.

اللامركزية.. نهج جديد

تحويل التحديات إلى فرص اقتصادية واعدة، يتطلب تفعيل الخصائص الاستراتيجية، التي تتمتع بها سلطنة عُمان، إذ تُعتبر من أكثر البلدان تنوعًا من الناحية الجغرافية والمناخية والمكانية.وتفعيل الخصائص، يكون من خلال تعظيم دالة الميزة الاقتصادية النسبية والتنافسية الثانية لسلطنة عُمان، بعد النفط، ما يتطلب فكرًا وفلسفة جديدة للتنمية الإقليمية.

وصلت سلطنة عُمان بعد خمسة عقود من البناء، إلى إقرار اللامركزية، كأداة ومنهج للتنمية، فيما تُعد اللامركزية أبرز سمات رؤية «عُمان 2040». لكن يبدو أن هناك الكثير من التكهنات وعدم الوضوح بشأن ما هو المقصود باللامركزية!

هدف اللامركزية الرئيس، يتمثل بقيام المحافظات بوضع وتحديد أولوياتها التنموية المناسبة بدلاً من المركز، والعمل على تنفيذها؛ بحيث تؤدي إلى إدارة عامة رشيقة، وقادرة على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتعظيم الإنجاز بفترة أقصر. إلا أن تحقيق اللامركزية، يأخذ وقتًا طويلاً، ويحتاج إلى تضافر العديد من الجهود، بعد وجود الإرادة السياسية لذلك. ولقُربي من ملفات وتوجهات «الرؤية»، أود إيضاح أن اللامركزية بهذا المفهوم، تمَّ إقرارها بعد دراسة مستفيضة لجاهزية واحتياجات سلطنة عُمان، وما يتناسب مع مرحلة النمو المقبلة، والجاهزية التي تنعم بها الدولة للمساهمة في التحول إلى نموذج تنموي قائم على المزايا النسبية للمحافظات.

أهم تحد يواجه تطبيق «اللامركزية» هو معارضة سلطة المركز للتخلي عن صلاحياتها الإدارية والمالية لصالح المحافظات

يقتضي ذلك إعادة توجيه مزيد من الاهتمام والموارد العامة، وتحفيز النشاط الاقتصادي في المحافظات، بما يتوافق وخصوصية كل محافظة وميزاتها النسبية.

لتلافي التباين القائم بين المحافظات، وتحقيق أحد توجهات «الرؤية»، جاء توجه تحقيق تنميه إقليمية متوازنة، كمحاولة لوضع الفرد والشركات في كل محافظة في لب عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وعملية صنع القرار، بهدف إحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها، من حيث المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والخدمية، والثقافية، وفي نفس الوقت للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية إلى العاصمة مسقط، التي ولدت لعقود خلت ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وبيئية على العاصمة، وحدَّت من تنمية المحافظات الأخرى.

تُشير الأدبيات المتعلقة بنهج اللامركزية، إلى العديد من الصعوبات التي تواجه الانتقال للامركزية، ويكمُن أبرزها في معارضة السلطة المركزية التخلي عن صلاحياتها الإدارية والمالية لصالح المحافظات، ووضع القرار بيد المجتمعات المحلية لتلك المحافظات.

في السياق الوطني، كان جلالة السلطان، حفظه الله، واضحًا في تطلعاته بتحقيق اللامركزية من خلال الهيكلة الإدارية الجديدة، وعلى وجه الخصوص، المرسوم السلطاني رقم 101 /2020، والذي يقضي بإصدار نظام المحافظات والشؤون البلدية، وتكليف وزارة الداخلية بإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.

من شأن اللامركزية، تعزيز الارتقاء بمجلس الشورى، ليتفرغ لدوره الأصيل، والمتمثل بالأدوار التشريعية والرقابية، بدلاً من الدور الحالي، الذي يتركز في المطالبة بالخدمات للولايات والمحافظات.

من الصعوبات الأخرى، التي تُواجه تطبيق اللامركزية، عدم وضوح أحكام ولوائح وإجراءات اللامركزية، فيما يتعلق بطبيعة الصلاحيات الممنوحة للمحافظات ونقلها من المركز؛ ما قد يؤدي إلى اقتصار موضوع اللامركزية على بعض الإجراءات الإدارية، التي قد تعمل على زيادة البيروقراطية في مؤسسات الدولة، دون أن تُسهم في توسيع قاعدة صنع القرار، وإشراك المجتمعات المحلية فيه، بما يحقق الغاية المرجوة. هنا، تأتي أهمية وضوح اللوائح المنظمة للامركزية، والتي تعكف حاليًا وزارة الداخلية على إصدارها، بحسب المرسوم السلطاني.

إلى جانب ذلك، فإنه لا بد من إبراز التحدي المتمثل في نقص الخبرات التخطيطية والتنموية في المحافظات؛ الأمر الذي يستوجب خطة واضحة لرفع كفاءة الكوادر الوطنية في المحافظات في شؤون التخطيط والبرامج التنموية.

يهدفُ نهج اللامركزية للتعامل مع محورين؛ الأول: إداري؛ يهتم بتبسيط الإجراءات، ومنح صلاحيات إدارية للفريق المعني بكل محافظة، بما يسهل على المواطنين وشركات القطاع الخاص في كل محافظة. والمحور الثاني: اقتصادي؛ يهتم بتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمزايا النسبية لكل محافظة، وهو يمنح سلطة اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية وتجارية، بما يُحقق المبتغى في إيجاد فرص عمل لأبناء المحافظات والولايات، ويحد من الضغط على العاصمة.

ليس مبالغة، القول إنَّ ملف اللامركزية يُضاهي، من حيث الأهمية، ملفات التنويع الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة المالية، وتوفير فرص عمل وغيرها، والفيصل في نجاحها هو إدارة القائمين عليها، ومدى استيعابهم وإيمانهم بها.

الإدارة هي بيت القصيد، ويجب التعامل برويَّة وحكمة وتبصُّر في الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، حيث من المؤكد وجود العديد من التجارب الدولية وأفضل الممارسات، التي ينبغي تطويعها، بما يُناسب النسيج وخصائص المجتمع العُماني.

من وجهة نظري؛ اللامركزية سلاح ذو حدين، فقد تعمل كأداة تنموية وسياسة عامة تساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الجسيمة، وقد تكون في الوقت نفسه أداة معطلة، تُعمق البيروقراطية والمحسوبية والقبلية والفساد، خاصة في المراحل الأولى. والخيار بيد العُمانيين!

النجاح في تطبيق اللامركزية، وجني ثمارها، لن يتحقق تلقائيًّا بمجرد إقراره، وإنما هناك حاجة ملحة لخطة تحول واضحة المعالم والسياسات، بهدف التأثير على أنماط وسلوكيات الأفراد والأسر والشركات في المحافظات والولايات، خصوصًا أن لكل ولاية ومحافظة ميزة نسبية.

السؤال الأهم: هل نستطيع إيجاد الخلطة والتوليفة الضرورية للاستفادة من كل مكونات المذكورة لإعداد الوجبة التنموية في كل محافظة؟ نحن بحاجة لتجميع وربط كل ذلك، وتوجيهه لخدمة المجتمع، والتحول إلى اقتصاد إنتاجي، لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة في ربوع الوطن الجميل.

الأمنيات معقودة على سرعة ترتيب أوراق المنهج الجديد، والاستفادة من الميزات التي تتيحها سرعة اتخاذ القرار الإداري والاقتصادي والاستثماري، ورؤية خارطة الميزة الاقتصادية النسبية لكل محافظة، وصولاً إلى برنامج تنموي خاص بكل منها. بعدها يأتي البدء بعملية التنفيذ، وتعظيم الاستفادة من الاستراتيجية الوطنية

العمرانية، التي وضعت إلى حد بعيد ميزات المحافظات، وحددت الأطر العامة لمشاريعها التنموية، لتحقيق تنمية متوازنة وتنفيذ رؤية «عُمان 2040».

الكل يأمل أن يتم استغلال الميزة الاقتصادية النسبية للمحافظات لتحقيق التكامل الاقتصادي المحلي، ورؤية التنافس المحمود لخدمة الوطن، وأن تعمل المحافظات في وحدات محلية متجانسة اقتصاديًّا.

الجميع يتمنى، أن يتم مشاهدة نشاطات وتخصصية بين المحافظات، التي بعضها يتميز بالزراعة، وثانية بالصناعة، وثالثة بالسياحة، ورابعة بالموارد النفطية والمعدنية، وخامسة بالبحرية، وسادسة بالتقنية (المدن الذكية). نأمل بوجود تطور في عمليات التشابك القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية بين المحافظات المختلفة.

الفريق المعني بهذا الملف، يحتاج إلى مهارات إدارية كبيرة وفكرًا استراتيجيًّا، وأن تُطوع له السُبل ويتعاون معه الجميع. من وجهة نظري أن المحافظ يعد بمثابة المدير التنفيذي للمحافظة، المعني بالنهوض بها، وتوظيف مواردها واستغلال مزاياها، والقدرة على إبرام صفقات اقتصادية، وجذب استثمارات للمحافظة، وغير ذلك.

لتسريع البدء بمرحلة جديدة من الإنجاز، تتطلب المرحلة المقبلة تغييرات جوهرية في إدارة الملف الاقتصادي، ومن بينها اللامركزية، وأن نكون أكثر إيمانًا بأننا نستطيع أن نستثمر وننتج ونصنع ونصدر من عُمان إلى العالم.

«اللامركزية» سلاح ذو حدين فقد يعمل كأداة تنموية وسياسة وقد يكون أداة معطلة تُعمق البيروقراطية والمحسوبية والقبلية والفساد

إن التحول إلى نموذج إنتاجي، يُتيحه التنوع القطاعي والمزايا النسبية للمحافظات المختلفة، لن يحدث بالاعتماد على الإمكانات والخبرات والمعرفة الداخلية فقط، فهناك حاجة ملحة لاستجلاب المعرفة والتكنولوجيا والمهارات والخبرات، التي تُساعد على سبر أغوار المستقبل، وتُعظم الاستفادة من الجاهزية والموارد الطبيعية والمكانية في مختلف ربوع الوطن الجميل.

لقد تمَّت صياغة رؤية «عُمان 2040»، من قِبل المجتمع ومن أجل المجتمع، والأمنيات معقودة أن يتم إشراك جميع أطياف ومكونات المجتمع في إعداد خارطة تنموية لكل ولاية، ومن ثم لكل محافظة، وتجميعها للوصول إلى خارطة تنموية مجمعة لسلطنة عُمان بأكملها.

إن من شأن ذلك، العمل كبوصلة لتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاعات ذات أولوية تنموية، وتُلبي احتياجات ومتطلبات أساسية لمرحلة التحول الاستراتيجي المنشودة. يستلزم ذلك إجراء تغييرات جذرية في أسلوب إدارة ومعالجة العديد من القضايا، إذا كُنا نُريد الاستثمار والإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة!

الإنجازات المُتحققة، خلال الحقبة الماضية، تُوفر أرضية صلبة، للانتقال إلى طور آخر من التنمية، ونجاح اللامركزية، والتي هي ضرورة ملحة تفرضها مستجدات واحتياجات التنمية.

الحاجة تؤكد أهمية التعامل مع المعطيات بفكر مختلف، يُحقق مكاسب للحكومة وأفراد المجتمع والقطاع الخاص، ويمكن لتطبيق نهج اللامركزية أن يُشكل أبرز مفاتيح الحل وآليات تحقيق «الرؤية 2040».. ويبقى الاختيار بأيدينا!

رؤية 2040 .. نحو فلسفة جديدة للإدارة الاقتصادية

تحمل رؤية «عُمان 2040» في طياتها فلسفة جديدة، وإطارًا عامًا شاملاً وواضحًا وجريئًا، لتحقيق تحولات جوهرية بجميع مفاصل العملية التنموية التي تمس الاستثمار والإنتاج والتصنيع والتصدير والتشغيل وريادة الأعمال وحشد المدخرات وتوجيهها للقطاعات الانتاجية، والتي تعتمد بشكل أساسي على الإدارة الذكية للموارد، وربط نقاط القوة والمقومات الضرورية لخلق واقتناص الفرص، وتمكين القطاع الخاص من تسيير عجلة الاقتصاد.

فيروس كورونا أطلق الرصاصة الأولى في معركة اقتصادية عالمية، وسلطنة عُمان ليست بمعزل عنها، ما يستوجب التفكير بأسلوب وفلسفة اقتصادية جديدة تتناسب مع الواقع الجديد.

يجب عدم وضع الرؤوس في الرمال، والتنبه جيدًا إلى أن الأزمة العالمية ستُلقي بظلالها على الوضع الداخلي لسلطنة عُمان، الذي يواجه أصلاً تحديات ناجمة عن استمرار تدهور أسعار النفط منذ العام 2014، ووجود عجز مزدوج في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وارتفاع حجم الدين العام، وتدني التصنيف الائتماني للدولة، والتداعيات الاجتماعية والأمنية لكل ذلك.

جذب الاستثمار الأجنبي والدخول في شراكات استراتيجية وتكوين صناديق مُسرعات الاستثمار بشراكة دولية

يجب أن نعي أننا أمام قدرات محدودة للحكومة على القيام بالمزيد فيما يتعلق بالتوظيف والترقيات والدعومات، وأن هناك أهمية لتغيير بوصلة تركيز الحكومة والمجتمع من الحلول المالية قصيرة الأجل إلى الحلول الإنتاجية.

عملية إدخال تحسينات هنا وهناك، واستهداف نمو تدريجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أمر غير كاف، ولن يمنع الركود والانحسار المُقبلين، فالوضع يحتاج لتغييرات جذرية في أساليب وأدوات النموذج الحالي، وتبني فلسفة اقتصادية جديدة بفكر استراتيجي مُختلف، يضع سياسات استباقية تُعزز من جاهزية الدولة للتكيف مع المتغيرات خلال فترة وجيزة.

الشغف والمعرفة العلمية، والقدرة على حشد الهمم، وتنظيم صفوف الإنتاج، والعمل كفريق واحد، من أبرز سمات الإدارة الضرورية لتشكيل فلسفة اقتصادية جديدة. عُمان كغيره من الدول، أمام خيارات اقتصادية صعبة، ما يُوجب ألا تخضع المفاضلة بينها للقناعات الشخصية.

الأمر يتطلب كذلك ضرورة إشراك أهل الاختصاص، واتخاذ القرارات بناء على معلومات تفصيلية مدروسة، إضافة إلى السرعة والديناميكية في اتخاذ القرارات لتصويب بعض المسارات، بشكل يتناسب مع النسيج العُماني.

العقود الخمسة المنقضية، شكلت بداية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي اعتمدت على فلسفة اقتصادية تقودها الحكومة بالمُطلق، مستثمرة العوائد والوفر المالي. تلك الحقبة أدت دورها بنجاح. لكن مع بداية حُقبة جديدة من التنمية، فإن ذات النهج السائد الذي تلعب فيه الحكومة جميع

الأدوار لم يعد صالحًا، ما يفرض تحولاً مطلوبًا في مقاربة جديدة، فلا الحكومة وحدها تستطيع الاستمرار بالقيام بجميع الأدوار لمختلف الأسباب، ولا القطاع الخاص وحده يستطيع ذلك، وهو الذي تعود على التمويل الحكومي لأنشطته ومشاريعه. كم يتوجب علينا إلغاء تفضيل الاستيراد على التصنيع.

المرحلة المُقبلة، هي مرحلة التحول في النموذج على ثلاثة مستويات رئيسة، هي: الإنتاج والتمويل وتحمل التكلفة. ذلك يتطلب الشراكة بين أطراف العلاقة الثلاثة: المجتمع أو الأفراد، شركات القطاع الخاص، الحكومة.

على صعيد الإنتاج والتمويل، سيكون القطاع الخاص الفاعل الرئيس، وعلى مستوى المشاركة في تحمل التكلفة الاجتماعية، فإنّ المجتمع بأفراده ومؤسساته، يجب أن يتقاسم التكلفة، في حين يتحتم على الحكومة توفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية المُحفزة للإنتاج والتصنيع والتصدير، إضافة لانتهاج العمل بسياسات عامة استباقية، بعيدًا عن ردود الأفعال، وسياسة رجل الإطفاء.

يكمن التحدي في تحصين جدار الثقة الداخلي بين الحكومة والمجتمع والشركات. هذه الفلسفة تبنتها رؤية «عُمان 2040»، وأمر بها المغفور له بإذن الله، السلطان قابوس بن سعيد، بحيث تكون من المجتمع وإلى المجتمع، وهو الأمر الذي تنبه له القائمون على «الرؤية»، فجابوا جميع المحافظات، واقتربوا بدرجة كبيرة من هواجس المجتمع وبلورتها في وثيقة «عُمان 2040».

الفلسفة الاقتصادية الجديدة يجب أن تهتم بملفات كبيرة من منظور استراتيجي قادر على اختراق الرتابة

تتبنى الفلسفة الاقتصادية الجديدة الفهم الشمولي للاقتصاد، بحيث يعتمد مسار التنمية على تفاعل وحراك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأدوار أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال والحكومة والمُتعاملين من العالم الخارجي، فالعلاقات مُتشابكة ومُترابطة، تتطلب فهما واستيعابا لمكونات ونسيج ومقومات المجتمع العُماني، للتأثير على المُتغيرات الاقتصادية المُختلفة، بُغية تحفيز حركتها في اتجاه معين.

الحاجة ضرورية إلى فلسفة تحمل في طياتها سياسات اختراق مُحددة المعالم، بدءًا من التنفيذ وانتهاء بتحقيق التحولات التنموية، وإعادة هندسة وهيكلة الاقتصاد، حسب المعطيات الجديدة.

ينبغي أن تُولي الفلسفة الاقتصادية الجديدة، الاهتمام بملفات كبيرة من منظور استراتيجي قادر على اختراق الرتابة في الوضع الراهن، والتي من أهمها:

• الإسراع في دمج صناديق التقاعد الحالية، ضمن صندوق واحد جامع، يُحقق العدالة الاجتماعية بين كل العاملين في الدولة، ويُشكل كيانًا اقتصاديًا واستثمارًا وطنيًا.

• العمل على دمج الشركات الحكومية، ضمن خطة واضحة المعالم، لإعادة هيكلة هذه الشركات، بهدف تحقيق الكفاءة.

• الشركات المُجتمعية في الولايات والمحافظات بتوليفة جديدة، وإدارة وحوكمة جديدة، لتحقيق تنمية إقليمية وجملة من الفوائد.

• تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على القيام باندماجات، خصوصًا تلك العاملة في قطاع الخدمات المالية والمصارف، لتكوين كيانات قوية وقادرة على امتصاص الصدمات، والمساهمة بدور فاعل في المرحلة المُقبلة، والانطلاق إقليميًا وعالميًا.

• الدفع بقطاع الطاقة المُتجددة في المنازل والمصانع، لما سيُحققه من وفر مالي وترشيد الطاقة ورفع الكفاءة.

• جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، والدخول في شراكات استراتيجية، من شأنها تعظيم الاستفادة من القطاعات التقليدية ورفع كفاءتها.

• استثمار العلاقة الطيبة مع باقي دول العالم، في تعزيز التجارة والاستثمار، ما يتطلب إطارا وآليات جديدة لعمل السفارات العُمانية.

• تكوين صناديق مُسرعات الاستثمار، بشراكة دولية، وإمكانات النفاذ إلى التمويل الدولي في القطاعات الاستراتيجية.

• إدارة دورة الأنشطة التجارية والاقتصادية، وتشجيع الإنتاج والتصدير والاستثمار، والحد من الاستيراد وتحويل الأموال والأرباح وتحويلات العاملين إلى الخارج.

• تكثيف إدارة السياسات الاقتصادية المختلفة، بدءًا بالسياسة المالية ودورها في أخذ تدابير احترازية والمحافظة على الاستقرار المالي، وكذلك السياسة النقدية ودور البنك المركزي في إيجاد تفاهمات مع البنوك، وتخفيض سعر الفائدة على القروض وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية.

يتوجب أن يُرافق كل ذلك، إدارة ذكية للتغير، تحمل في طياتها حملة توعوية، تُوضح أبعاد التحديات المالية والاقتصادية الماثلة والمتوقعة بشكل علمي أكثر شفافية، والإدراك بأن إعادة توزيع الأدوار لا يُمثل انسحابًا أو تنصلاً من الحكومة من أداء واجباتها، بل ضرورة لضمان استقرار المجتمع، سواء الحالي أو المُستقبلي.

نحن في حاجة لبث خطاب تنموي جديد، قادر على قرع الأجراس بشكل حقيقي ومسموع، وحشد الهمم والجهود ونشر الوعي حول التحديات وسبل التعامل معها وإمكانية التغلب عليها، وضرورة التكيف مع الواقع والتحديات المُقبلة، واجتراح تضحيات، وتغيير الصورة الذهنية السائدة لدى البعض.. وإلا فإن العواقب وخيمة على الجميع.

العالم يتحفز للانطلاق بعد جائحة كورونا نحو الاستثمار والإنتاج والتصنيع مجددًا لاقتناص الفرص المُتوفرة. الفوز بذلك مشروط بتجهيز الأرضية، وإعداد الخارطة الاستثمارية والفرص الاستثمارية في قوالب جاهزة، تشد انتباه المستثمرين المحليين والدوليين.

سلطنة عُمان على أعتاب مرحلة جديدة، لتغيير نهج وفلسفة التنمية، مُستندة في ذلك على حصيلة التجربة التنموية الثرية للدولة بما حوته من إنجازات وجوانب مضيئة، وعلى عزيمة وإصرار أبنائها.

المُعطيات تُشير إلى أننا في صدد أزمة ليست آنية، يتوجب أن تستعد لها الدولة بفلسفة اقتصادية جديدة مبنية على معرفة عميقة بالواقع ومُستشرفة للمستقبل بعناية. من قَلْبِ المحن تُوْلَد المنح؛ والحلول تأتي من الداخل لا من الخارج، والأمر بأيدي أبناء عُمان في معادلة العولمة الجديدة.

المتابعة والمساءلة أساس معايير النجاح

ثمَّة إشادة عالمية بمدى جرأة وسرعة وعمق الإجراءات الإصلاحية التي تتخذها سلطنة عُمان في هذه المرحلة، والتي لامست جميع مفاصل الحياة لأفراد المجتمع وشركات القطاع الخاص وأجهزة وكيانات الحكومة.

تلك الإجراءات تستهدف تحقيق نقلات نوعية، تفرضها تحديات المرحلة التنموية والجاهزية التي وصلت إليها الدولة، والتي تستلزم سلوك مسارات ذات أهداف بعيدة المدى لم نعتد عليها.

ثمَّة يقين بأنَّ إعادة انبثاق الاقتصاد العُماني من اقتصاد ريعي إلى إنتاجي، لن يكون طريقًا مفروشًا بالورود. نحن في مسيرة استكمال رحلة عظيمة لوطن عظيم بأبنائه وحضارته، والدرب نحو النجاح طويل، وتكتنفه تحديات عديدة.

لنتفق على أنَّ صياغة وإعداد رؤية متقنة مرتبط تحقيقها بتنفيذ أمين يصل بنا إلى النتائج المرجوة على أرض الواقع، يتطلب جهازًا حكوميًا فعالاً أساسه الكفاءة والجدارة والمساءلة، ليكون المحرك لجميع الجهات التي تعمل على ترجمة الأهداف إلى واقع. ذلك لن يتحقق إلا باستقراء التجارب السابقة وأخذ العبر منها، واستشراف المستقبل بهدف الاستجابة للمتغيرات، فتحقيق التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد ليس مصباحًا كهربائيًا نفتحه ونغلقه متى نشاء، وإنما هو نتاج عمل دؤوب لفترة طويلة يشترك به الجميع لتهيئة عوامل الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

صياغة وإعداد رؤية متقنة مرتبط تحقيقها بتنفيذ أمين للوصول إلى النتائج المرجوة على أرض الواقع

إنشاء لجنة تتبع جلالة السلطان، حفظه الله، تتولى متابعة وتقييم الأداء، خطوة في مسار تحقيق «الرؤية»، والوصول للأهداف المرسومة للجهات الحكومية المُطالبة بتحقيق قفزات نوعية في الأداء، وليس مجرد تعديلات وتحسينات طفيفة، فالهوامش المُتاحة ضيقة، والتحديات أمام الدولة جسيمة، وتتطلب رقابة لصيقة، بُغية تجويد الأداء وتعديل المسار بشكل مستمر مع المتغيرات المحلية والإقليمية.ونظرًا لأننا في عصر العولمة، فهناك فرق كبير بين صياغة رؤية وخطط خمسية طموحة وبين تحقيقها على أرض الواقع، فالتحدي الأزلي لجميع الدول هو التنفيذ، وضمان النجاح لن يتأتى بدون مراقبة دقيقة للتنفيذ على مختلف الأصعدة وبشكل متزامن وبتنسيق تام بعيدًا عن التنظير والكلام الفضفاض.

يمكن قراءة تشكيل اللجنة على أنها الانتقال بآليات الرقابة من الإطار النظري إلى الإطار العملي، والتي تتضمن المُحاسبة الفعلية لمستويات الإدارة العليا لكل من يُقصر في تأدية واجباته، فضلاً عن توفير آليات فعَّالة لضمان المساءلة العامة لسياسات الحكومة وأدائها، والاستخدام الأفضل للموارد المالية، وتغليب مبدأ الكفاءة وتطوير قيم مؤسسية جديدة وأنظمة مساءلة ومراقبة فعالة.

الرقابة ومتابعة الأداء ضرورتان لأخذ التغذية الراجعة لتقويم الأداء، وهو جزء أصيل في أي عملية تنموية تعتمد التخطيط والتنظيم والتنفيذ وفق مؤشرات أداء واضحة.

من المعول على هذه اللجنة، الدفع بضمان تنفيذ العديد من الملفات الساخنة، كالتوظيف وتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية والمالية على المواطن والشركات، ما يتطلب تنفيذا أمينا، لن يحدث بدون رقابة، والابتعاد عن نهج المدارس الكلاسيكية القائمة على الروتين والبيروقراطية.

نعم، لدينا رؤية «عُمان 2040» تُواكب العصر واحتياجاته وتغيراته، وبمثل هذه اللجنة ستنجح وتخرج عن الأطر المعتادة، حيث لابد أن نُبدد الهواجس والضغوطات والسلبية، ونرفع درجة الثقة، وبأننا نعمل وفق خطة تنفيذية واضحة المعالم، نراقب أداءها بشكل مستمر.

يكمن التحدي الرئيس، الذي نواجهه اليوم، في ترجمة الأهداف والتوجهات والأولويات الوطنية إلى خطط عمل تنفيذية ونتائج على أرض الواقع. الى جانب ذلك، فإن الرقابة على أداء الحكومة هي مسألة تضامنية ومشتركة بين كل مؤسسات الدولة، خصوصًا السلطة التشريعية. ورغم ذلك، لابد من وجود جهة موضوعية مستقلة، بمعنى ألا تكون جزءًا من طواقم الحكومة وأجهزتها، يتم تحديد الأدوار المنوطة بها، بما فيها مراقبة سياسات الأداء الحكومي وقراراته، وآليات التحقيق.

يتوجب أن يتمحور الهدف الرئيس لهذه اللجنة حول مراقبة ومتابعة الأداء الحكومي، وتعزيز الأداء الرسمي لموظفي الدولة، ورفع كفاءتهم وزيادة اتصالهم وتفاعلهم مع أفراد المجتمع وشركات القطاع الخاص، فذلك يُسهم في زيادة الانتماء من المواطنين تجاه مؤسساتهم من جهة، ورفع كفاءة العاملين من جهة أخرى.

يمكن أن يقوم عمل اللجنة على مستويين: الأول استراتيجي، من حيث ضمان أن مؤسسات الحكومة مجتمعة تعمل في اتجاه تحقيق أهداف واضحة ومحددة لتنعكس على سياسات وبرامج، والمستوى الثاني هو التنفيذي، لضمان أن المؤسسات تعمل بفاعلية وكفاءة.

دور هذه اللجنة، قد يختلف عن دور جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، حيث يقتصر عملها على فئة الإدارة العُليا في المؤسسات الحكومية، ومن المتوقع أن تعمل على وضع المعايير التقييمية، ومؤشرات الأداء، بما في ذلك تحديد المستويات المستهدفة والأطر الزمنية. كما يمكن أن يدخل في نطاق عمل اللجنة، تحليل الثغرات في الأداء واقتراح الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وكذلك معالجة أحد أهم التحديات الرئيسة في العمل الحكومي، والمتمثل بالوصول إلى إدارة حكومية أفضل لتحقيق نتائج أفضل.

غالبا ما يُركز العمل الحكومي على العمليات والإجراءات، بدلاً من تركيزه على النتائج، كما أن الأمور التنفيذية تُشغل القسم الأكبر من أوقات الوزراء والوكلاء، ما يؤدي إلى تكريس وقت أقل للتخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات العامة، إضافة لمركزية اتخاذ القرارات، ما يُضعف المساءلة في المستويات الإدارية الأدنى.

من حسن الطالع أن يأتي إصدار هذا المرسوم، بالتزامن مع إطلاق خطة التنمية الخمسية العاشرة، كأول خطة تنفيذية لرؤية «عُمان 2040»، والتي ترسم التصور المنشود للدولة خلال العقدين المُقبلين على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. «الرؤية» عكست رغبة المواطن في التقدم والازدهار، وحددت الأهداف الاستراتيجية التي ستلتزم بتحقيقها الحكومات المتعاقبة لبلوغ هذه الأهداف، ما يتطلب وجود إدارة حكومية تتمتع الفاعلية والكفاءة وتخضع للمساءلة.

متيقنون من أنَّ جميع من حظي بشرف خدمة عُمان في نهضتها المتجددة هم أهلُ لثقة وخدمة البلاد، لكن يبقى الإنسان هو الإنسان، وهناك حاجة ملحة لزيادة الجرعة الرقابية والمساءلة لضمان الصمود في مواجهة رياح التغيير التي تهب من كل اتجاه.

الخيار بأيدينا أن نجعل سنوات الخطة الخمسية المُقبلة، سنوات انطلاقة، ما يتطلب همة وعزيمة وجسارة من الجميع، والابتعاد عن المدرسة التقليدية وإدخال تعديلات شكلية، فنحن لدينا رؤية واضحة بأن نصل إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا ممكن بكل ما نملك من موارد وفرص.

الفصل الثاني:
القطاع الحقيقي

الاقتصاد.. عمق المفهوم وترابط المتغيرات

يوجد تلازم ما بين الأفراد والشأن الاقتصادي، الذي يُعد أحد مفردات الحياة المُعاصرة، حيث يتكون الاقتصاد من مجموعة كبيرة من المُتغيرات المُترابطة، تتفاعل مع بعضها البعض، وقد أفضى هذا الاعتماد المُتبادل إلى التأثير على سلوكيات الأفراد ومسارات التنمية في الدول.

علم الاقتصاد يهتم بصفة أساسية بإنتاج وتوزيع عائد السلع والخدمات، بينما يبحث في الاستخدامات المُتعددة للموارد البشرية والطبيعية المُتاحة، في حين تكمن صعوبة علم الاقتصاد في معرفة التداخل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة: المؤثر والمُتأثر، ودرجة التأثير.

والاقتصاد له متغيرات كُلية تُقاس من خلال أربعة حسابات مُتشابكة، هي: النقود والبنوك، والمالية العامة، والحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وكل منها يتضمن عشرات المُتغيرات والبنود تتعلق بكل وحدة، مثل: سعر الفائدة والواردات، بالإضافة إلى أنه هناك العديد من السياسات المُتداخلة نقدية ومالية وتجارية وضريبية واستثمارية وصناعية وعمالية وغيرها.

يتضح أن الاقتصاد ينقسم إلى فرعين: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فالأول يهتم بدراسة سلوك وحدة واحدة من الوحدات الاقتصادية العديدة في المجتمع، وهي الشركات والمنشآت المُنتجة المُختلفة والمُستهلكة، وتحليل سلوكه وتأثره بالعرض والطلب والمرونة، والسعر، وعناصر الإنتاج وحجم الإنتاج وتكاليف الإنتاج وغيرها.

الأداء الاقتصادي يعتمد على منظومه متكاملة تشمل السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، وكذلك المؤسسات والقوانين «الحوكمة»

أما الثاني، فيهتم بالمُتغيرات الاقتصادية الكُلية التي تُؤثر على جميع أفراد المُجتمع، ومنه خرج بما يُعرف بالنظرية الاقتصادية الكُلية، التي تتناول الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد في مجموعة، حيث يتم التركيز على موضوعات، مثل: البحث عن عمل، التضخم، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار المحلي، السياسات المالية والائتمانية، وغيرها.

من جانب آخر، يتكون الاقتصاد من قطاعين: الأول هو القطاع الحقيقي، الذي من خلاله يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية المُتعلقة بالإنتاج والاستهلاك واستيراد وتصدير السلع والخدمات.

أما الثاني، فهو القطاع المالي، الذي من خلاله يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية المُتعلقة بشراء وبيع الأصول المالية. وتُستخدم السياسة النقدية كوسيلة من خلالها يُمكن للقطاع المالي أن يُؤثر على القطاع الحقيقي.

يتفاعل في الاقتصاد الكثير من اللاعبين الذين يُمثلون العديد من القطاعات (حكومية، خاصة، أهلية، مُشتركة)، ما يجعل من الضروري تنظيم العلاقة بينهم بشكل مُلائم.

ويعتمد الأداء الاقتصادي على منظومه متكاملة، أول مكوناتها السياسات الاقتصادية التي تشمل السياسات

المالية والنقدية والاستثمارية، إلى جانب سياسات سوق العمل. والمكون الثاني مُرتبط بالمؤسسات والقوانين «الحوكمة»، وبعد ذلك تأتي أدوار الفاعلين المحليين والأبعاد الإقليمية.

في القرارات الاقتصادية كافة، فإن الأثر على كل تلك العناصر يتداخل، ما يعني أن السياسة الاقتصادية تقتضي معرفة وقدرة علمية على التحليل والتفريق بين كل المتغيرات.

سلطنة عُمان تمر بمنعطف يتطلب تحقيق قفزة تنموية نوعية واتخاذ القرار المُناسب

التنمية الاقتصادية عملية في غاية التعقيد والحساسية، وتحقيقها يتطلب التعامل بنظرة كلية شاملة. إن مواجهة تحديات التنمية تتطلب بذل جهود حثيثة واستخدام آليات متعددة.

من المهم التأكيد على أن ما يُؤثر في اقتصاد دولة ما إيجابًا لا يُؤثر بالضرورة في سلطنة عُمان بنفس الدرجة، لما تتمتع به من خصوصية، فعملية فهم وتفكيك عناصر السياسة الاقتصادية وقياس أثرها وإدراك التعقيدات المُرتبطة بها، من الأسس الواجب مراعاتها في إدارة الدول.

كما يُقال: «قرار الطبيب له تأثير على مريض واحد، أما القرار الاقتصادي فله تأثير على كل أفراد المجتمع». سلطنة عُمان تمر بمنعطف، يتطلب تحقيق قفزة تنموية نوعية، حجر الزاوية فيها هو اتخاذ القرار المُناسب في الوقت المُناسب، بما يُتيح التعامل مع التحديات واقتناص الفرص المُتاحة.

تحقيق ذلك، مُرتبط بإدراك عميق للمُتغيرات المُختلفة، وبذل جهود من قِبل الجهات المعنية بالتنفيذ التي قد تواجه تحديات بسبب سرعة تجدد الأولويات.

مستقبل الاقتصاد ومسارات إعادة زخم النمو

بعزيمة صلبة وإرادة لا تلين، تمضي سلطنة عُمان قدمًا في تحقيق رؤيتها، وسط ظروف استثنائية مليئة بالفرص والتحديات، حيث تُعتبر إعادة هيكلة الجهاز الحكومي، خطوة أولى في طريق طويل لضمان عزة وأنفة وصمود هذا الوطن.

كما يُعتبر ترشيق القطاع العام أمرًا ضروريًا لرفع كفاءته وتحسين إنتاجيته، وتطوير بيئة الأعمال القائمة على سرعة اتخاذ القرار.

الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، تحمل في طياتها فلسفة جديدة وإطارًا عامًا شاملاً واضحًا جريئًا، لتحقيق تحولات جوهرية، تمس جميع مفاصل العملية التنموية، وبمشاركة مجتمعية واسعة، ومسؤولية تحقيقها مشتركة يلعب فيها كل منّا، كأفراد وأسر وشركات، الدور الأهم.

مع تشكيل حكومة جديدة، يحدونا الأمل بأن تكون بداية لمرحلة جديدة في استكمال بناء عُمان الحديث، وأن نستخلص الدروس والعبر من أزمات مُتلاحقة نتجت عن الاعتماد المفرط على أنبوب النفط، الذي يمدنا بما نحتاجه من إيرادات عامة، لتسيير الأنشطة الاقتصادية المُختلفة.

عُمان ماضية في تحقيق رؤيتها وسط ظروف استثنائية

إنَّ متطلبات المرحلة الآن تبدلت، بفعل العديد من الاعتبارات، التي تُقوض حجم الإيرادات النفطية للسلطنة، ما يُؤكد ضرورة الانتقال إلى تكثيف استخدام أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتفادي بقاء الدولة أسيرة ثقافة الاعتماد على النفط، والتي تُثبت يومًا بعد يوم استحالة استدامتها.

لكي نجني ثمار الاستثمار الضخم في البنية الأساسية، نحتاج إلى تحولات نوعية ضرورية لنقل الاقتصاد العُماني إلى مرحلة جديدة من النمو، تقوم على الاستثمار والإنتاج والتصدير، وعمالة وطنية، وذلك يحتاج لعناية خاصة، كونها لن تحدث بشكل تلقائي.

لا جدال أنَّ الهيكلة الجديدة أولت اهتمامًا وثقلاً للفريق الاقتصادي، ليتمكن بدوره من إدارة الاقتصاد بخطة واضحة المعالم، أساسها تكثيف استخدام السياسات الاقتصادية القائمة على فهم عميق للديناميكيات الجديدة، وقادرة على ربط عناصر القوة والموارد والفرص والمقومات معًا.

ذلك ليس من الصعب تحقيقه، في حال تم التمكن من تحفيز المُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعظيم الاستفادة من مكتسبات خمسة عقود استثمرت في أبناء الوطن، وأنفقت بسخاء من أجل بناء بُنية تحتية، وفق أحدث المواصفات.

كذلك، لا بد من تفعيل منظومة العلاقات، وعناصر التشبيك الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي المُؤثر في تحقيق مكانة دولية رفيعة، تجذب بطريقة مدروسة العناصر المفقودة في خلطة التنمية، من رأس مال وتكنولوجيا وخبرات وأسواق وغيرها. ويتفق ذوو الاختصاص على أنَّ إدارة الموارد، أهم من الموارد نفسها، كما أنَّ أي خطة للتحول الاقتصادي (الإصلاح اقتصادي)، لا بد أن تقوم على تفعيل توليفة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بغرض تحسين استخدام هذه الموارد، ورفع كفاءتها، على المديين؛ المتوسط والطويل، لاستعادة

التوازن المالي الداخلي والخارجي.

يتم ذلك من خلال إزالة التشوهات في قطاعات الاقتصاد المختلفة (الإنتاج والعمل، والإدارة)، وتعزيز المنافسة، وتخفيف البيروقراطية الإدارية، بما يُؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، واستعادة الجدارة الائتمانية، التي تتطلب إجراءات وسياسات معينة، تضمن وجود طلب محلي كلي، يوائم تركيبة العرض الكلي، ونمو قابل للاستمرار، مع توسع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

النجاح في المرحلة المُقبلة من عمر الاقتصاد العُماني، مرهون بالمرحلة الحالية، التي تتطلب تكثيف استخدام السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وغيرها، لمُعالجة تشوهات عناصر وعوامل الإنتاج الأربعة المعروفة، والتي لا تستقيم أي معادلة تنموية بدونها.

الدلائل في هذا الشأن تُشير إلى وجود ضعف في جاهزية عناصر الإنتاج لاستحقاقات المرحلة المقبلة، فالعنصر الأول: رأس المال، مصادره، كالميزانية العامة، والقطاع المصرفي المحلي، وشركات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المُباشر، بحاجة إلى مُعالجات عميقة.

المرحلة تتطلب ضرورة الانتقال إلى استخدام أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتفادي بقاء الدولة أسيرة ثقافة الاعتماد على النفط

وبشأن العنصر الثاني: سوق العمل، فإن كفة الميزان تميل لصالح العمالة الوافدة، وتتركز 85 بالمئة منها في ثلاث جنسيات، تُصنف عالميًا بأنها أقل الجنسيات ميلاً للاستهلاك والإنفاق، بينما إنتاجية العمالة في السالب، وهناك اعتماد كبير على عمالة متدنية المهارة، فضلاً عن تدني مساهمة المرأة في سوق العمل.

العنصر الثالث: الأرض وما تزخر به من موارد طبيعية ومساحة شاسعة وموقع جغرافي، وما يتوفر بها من بُنى تحتية، وقدرات وطنية، فإنَّ كل ذلك يحتاج إلى أطر جديدة لاستخدام أمثل.

أما العنصر الرابع والأهم، فهو الإدارة، والإدارة بمعناها الواسع هي التي تتطلب إيجاد منظومة قادرة على الفهم الشمولي للمُتغيرات، وتشغيل قاطرات التنمية المحلية، من خلال ربط عناصر القوة والموارد والإمكانات والفرص المحلية واستجلاب ما يلزم من العالم الخارجي لصناعة المُستقبل وتحقيق التحولات المنشودة.

بالمُقابل، تُركز السياسات العامة لتحقيق مبتغاها على التأثير في سلوكيات الفئات الأربع المعنية بتحقيق التنمية وتحريك الأنشطة الاقتصادية، وهي: الأسر والأفراد (المجتمع)، الشركات (القطاع الخاص)، الحكومات (القطاع العام)، وأخيرًا بقية العالم (البعد الدولي أو التجارة الدولية).

وتستفيد السياسات العامة من مجموعة واسعة من الأدوات للتأثير على مسار الاقتصاد، كالسياسة المالية، والتي تتمثل بأدوات الإنفاق العام والإيرادات العامة (الضرائب)، فيما السياسة النقدية تتمثل في أدوات مباشرة، تعمل من خلال وضع قيود مباشرة سعرية (على أسعار الفائدة)، أو كمّية (على بعض أصول البنوك أو التزاماتها أو رؤوس أموالها). وهناك أدوات غير مُباشرة، تستهدف التأثير على حجم السيولة المحلية، من خلال آليات العرض والطلب في سوق ما بين البنوك.

في السياسة التجارية، هناك مجموعة من الأدوات، تستخدمها الحكومة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات، منها: التعرفة الجمركية، الحصص (وضع حد أعلى لكمية الواردات من سلعة أو دولة مُعينة لكل فترة زمنية)، الإعانات (إعانات للمنتج المحلي، لكي ينتج سلعًا تحل محل المستوردات، أو يُطور ويحسن إنتاجه ومن ثم يقوم بالتصدير). وتعمل السياسات التجارية مع سياسات الاستثمار، على تحسين معدل الإنتاج والتبادل التجاري.

هذه الترابطات مجتمعة للسياسات الاقتصادية، ستؤطر الدور المهم لإعادة زخم النمو، خصوصًا ونحن بفضله سبحانه وتعالى، بلد شاسع المساحة، غني بموارده الطبيعية والبشرية والتاريخية والمكانية، ولا يزيد عدد مواطنيه عن 2.7 مليون نسمة.

كما أنَّ مواصلة النمو والمحافظة على مستوى المعيشة الحالي في سلطنة عُمان، أمر مُمكن في ظل توفر العديد من المقومات والفرص والموارد البشرية الشابة والموارد الطبيعية، إضافة لوجود البُنى الأساسية، والموقع الجغرافي المتميز.

ما نحتاجه من الفريق الجديد، هو خطة إصلاح اقتصادي، واضحة المعالم، وإجراء تدخلات وجراحات بسياسات عامة، لتحقيق التنمية الشاملة.

المطلوب خطة إصلاح اقتصادي واضحة المعالم، وإجراء تدخلات وجراحات بسياسات عامة لتحقيق التنمية الشاملة

ولا مناص من أن تقوم هذه السياسات الاقتصادية المختلفة، بدور شمولي ومُتزامن باتساق تام لتحقيق تحولات «رؤية 2040»؛ فصناعة المستقبل الذي ينشده الجميع، لن يتحقق بدون التعامل مع المشكلات والاختناقات والممارسات الخاطئة والفهم المنقوص للواقع الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك أدوات وسياسات أثبتت نجاعتها في العديد من الدول.

إنكار الواقع الجديد، والتأخر في اتخاذ القرارات بهذا المسار وفق تدابير حازمة، سيُفرز تحديات جديدة في وجه الانتقال إلى مرحلة تطور تنموي جديد أصبح حقا أصيلا اليوم لعُمان وأبنائها.

وختامًا، الكثير ينظر إلى إعادة هيكلة الحكومة، بإيجابية مطلقة، وتمثل التغييرات والتعيينات الإدارية الأخيرة حجر الأساس في ضخ دماء جديدة في الفكر الإداري والتنفيذي والاقتصادي، حيث وضع جلالة السلطان، حفظه الله، ثقته الغالية في شباب الوطن لقيادة المرحلة المُقبلة، لتحقيق تطلعات أبناء الوطن، ليبقى عزيزًا منيعًا.

يتوجب على الجميع، تقديم أشكال الدعم والمساندة كافة للقيادات الجديدة، التي نبارك لها ثقة المقام السامي، ونتمنى لها التوفيق في تحمل مسؤولياتها الجسام برؤية عنوانها الصمود والتحول.

أزمة فيروس كورونا المُستجد وتداعياتها المالية والاقتصادية، قد تُقيد الأيادي، لكن يجب ألا تقيّد العقول عن التفكير، بُغية إيجاد حلول، واغتنام الفرص التي تُتيحها مثل هذه الأزمات، أي بمعنى ثان إتقان فن إعادة تدوير الأزمة والاقتصاد.

التنمية الشاملة
تفعيل ادوار أطراف التنمية
فهم تشابكية الحسابات الاقتصادية الكلية
معالجة عناصر الانتاج
أفراد المجتمع
مؤسسات الاعمال
الحكومة
العالم الخارجي
حسابات القومية
ميزان المدفوعات
المالية العامة
النقود والبنوك
سوق العمل
رأس المال
الارض ومواردها
منظومة الادارة

التحول في الأُطر والنموذج ضمانة للاستدامة

هناك ما يشبه الإجماع على أنَّ النموذج الحالي القائم على قيادة الحكومة للأنشطة الاقتصادية، والمعتمدة على إيرادات نفطية غير مُتجددة، والاستيراد للسلع والخدمات، والعمالة الوافدة مُتدنية المهارة، والإنتاجية المنخفضة في القطاع العام والخاص، يستوجب تحولاً جوهريًا، تستهدفه رؤية «عُمان 2040»، إلى نموذج تتعدد فيه قاطرات النمو، وشراكة في قيادة الأنشطة الاقتصادية مع القطاع الخاص، والقائم على الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات.

بهذا النموذج المُتجدد، تكون العمالة الوطنية هي قاطرة النمو الرئيسة، والعمل على تعزيز الإنتاجية والتطوير والابتكار والمكون التكنولوجي، والقيمة المضافة المحلية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

ذلك لن يحدث تلقائيًا مهما صدقت النوايا والرغبات، فالأمر يستلزم تحولاً صريحًا في الأطر المعمول بها حاليًا بمختلف الأجهزة الحكومية، وكيفية إدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التغيير في الأطر والفلسفة يجب أن يُطال كل المستويات

قد تكون الأُطر الحالية أدت دورها بنجاح في المرحلة المنصرمة، لكنها غدت الآن غير قادرة على مواكبة احتياجات المرحلة المقبلة، المُتمثلة في خلق فرص عمل جديدة، وكذلك الحاجة المُلحة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق صناعات وطنية قادرة على تلبية الطلب المحلي، وارتياد أسواق التصدير لتوفير العملة الأجنبية.

من وجهة نظري، يجب أن تكون مصادر النمو مبنية على ثلاثة عناصر رئيسة؛ هي: مصادر طاقة، وإيرادات متجددة، وعمالة عُمانية ماهرة، تُساهم في تحقيق إنتاجية مرتفعة.

الإنتاجية المُنخفضة مرتبطة، بدرجة كبيرة، بثلاثة عوامل، الأول منها مرتبط بالكفاءة الإنتاجية للعمالة، كون السوق العُماني يعتمد أساسًا على عمالة متدنية المهارة، إذ 91 بالمئة من العمالة في القطاع الخاص، تملك مؤهل ثانوية عامة فما دون.

أما العامل الثاني، فيتمثل بإنتاجية رأس المال؛ فإنتاج الوظائف وخلقها مكلف جدًا، لأنَّ سلطنة عُمان تستثمر في مشاريع كثيفة رأس المال، في حين العامل الثالث مرتبط بمحدودية المكون التكنولوجي والتطوير والابتكار في الأنشطة الاقتصادية.

تلك العوامل، التي تُعتبر مهمة للمرحلة المُقبلة، تُوجب على الجميع التعامل، وبشكل جاد، إذا ما أردنا تحقيق الوثبة المطلوبة، والتحول المحوري في النمو الاقتصادي، وزيادة القيمة المضافة المحلية.

منذ أعوام، هناك ترسبات، وبيروقراطية، وسلسلة إجراءات طويلة جدًا، ساهمت بتقييد التقدم، وأفقدت الدولة المرونة المطلوبة للتعامل مع المتغيرات وابتكار الحلول، الأمر الذي يُوجب التخلص منها، بأطر أكثر مرونة، ليستطيع الفريق الحالي تحقيق النتائج المرجوة.

سأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إطار وفلسفة جذب الاستثمار الأجنبي، وتشتت بوصلته بين

العديد من الجهات، وطريقة عرض الفرص الاستثمارية المُبهمة وغير المكتملة للمستثمرين المحليين والدوليين.

هناك الإجراءات واللوائح والقيود الاحترازية في القطاع المالي، التي يُمارسها البنك المركزي العُماني، وسوق الأوراق المالية والبنوك، والمبالغة في الشروط والإجراءات والسقوف، التي أفقدت المرونة والقدرة على المناورة، واستغلال الفرص، والتعامل مع الاختناقات، كالتي نعيشها اليوم جراء فيروس كورونا، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط، وتعرض الشركات، التي نُعول عليها الكثير للانطلاق بعُمان للمرحلة المقبلة، للكثير من الضغوط.

في السياق نفسه، نجد أن غرفة تجارة وصناعة عُمان، بيت التجار والمسؤولة عن الشركات، تعمل تحت إطار قديم، وقيود إجرائية تحد من قدرتها على التدخل لإنقاذ الشركات، التي تُعتبر مصدر دخلها.

على الرغم من توفر رصيد مالي كبير في حساب هذه «الغرفة» من مساهمات الشركات، إلا أنها غير قادرة على قيادة خطة إنقاذ وتحفيز لشركات القطاع الخاص التي تُكافح من أجل الصمود، فالكثير منها لم يصمد أمام رياح جائحة كورونا، فضلاً عن توقف الإنفاق الحكومي، وكذلك المعاملات التجارية؛ محليًا ودوليًا.

الأُطر الحالية غير قادرة على مواكبة احتياجات المرحلة المقبلة

هناك الكثير الذي يُمكن تنفيذه للتعامل مع المشكلة المتفاقمة لدى شركات القطاع الخاص، مثل تشجيعها على الاندماج لتكوين كيانات قوية، والعمل مع البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التمويل، إضافة إلى تحمل جزء من الفائدة، والمخاطر المرتبطة بالقروض، وحزم التحفيز للشركات المتعثرة.

ولا يخفى، ما نطلع عليه في الصحف من زيادة مطردة في أعداد الشركات المُفلسة، وتداعيات ذلك على مجمل شركات القطاع الخاص والبنوك.

من المثالب، أنه يكثُر الحديث عن الحلول، والتنويع، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وخلق وظائف منتجة في القطاع الخاص، لكن لا يتم التنفيذ! هذا يُهدد المصداقية أمام المجتمع والمستثمرين والمقرضين والعالم أجمع.

سلطنة عُمان، كغيرها من دول المنطقة، أمام مُفترق طرق مهم، ويجب الاعتراف بأننا تأخرنا كثيرًا في تحفيز الاقتصاد، وبناء قطاع خاص قادر على تحمل وتقاسم أعباء التنمية، لكن الوقت ما يزال متاحا، والدولة تمتلك الكثير من الحلول الاقتصادية والاستراتيجيات، لكن بلا تنفيذ.

ثمن النجاح ليس زهيدا، فالأمر يتطلب من الجميع التخلي عن النمط المريح الذي تم الاعتياد عليه، والتحلي بالجسارة، وتقبل المساءلة. يجب شحذ الهمم، وتحمل ضغط وتفاصيل الإدارة والمتابعة المستمرة، والدفاع عن وجهة نظرنا بالحجة المُقنعة والبرهان.. إذ لا أحد يشك في وطنية الجميع، المهم امتلاك أُطر للعمل تمنح المرونة، التي تتناسب مع تغير التحديات والديناميكيات.

يجب الاتفاق على أنَّ التحول إلى النموذج المنشود، لن يتم دون خطة عمل وسياسات عامة واضحة المعالم، حيث من المتوقع أن تكون هناك تبعات قاسية من تطبيق بعض السياسات الرامية إلى استعادة النمو وتحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الأجلين؛ المتوسط والطويل.

لذلك، لزامًا أن يترافق مع تطبيق سياسات التحول الاقتصادية والمالية، حملة توعوية وإجراءات احترازية لتخفيف وطأة معاناة الفئات الأكثر تضررًا من هذه السياسات، خصوصًا ذات الدخل المحدود، والشركات الصغيرة والمتوسطة.

تحديث أُطر العمل المعمول بها في سلطنة عُمان، هو المطلب الأكثر إلحاحًا، فالدولة بحاجة إلى تحول جوهري يتناسب مع واقع التحديات ومتطلبات المستقبل، كما إنَّ التغيير في الأطر والفلسفة، يجب أن يُطال كل المستويات، بدءًا من مجلس الوزراء، مرورًا بباقي الأجهزة الحكومية. لنستمع إلى الحكيم العُماني الذي قال: «إذا كنت تعمل بنفس الأُطر والإجراءات والأساليب والأدوات، فلا تنتظر نتائج غير التي تعهدها».

تعظيم الاستفادة من مكتسبات التنمية.. السهل المُمتنع

رغم توافر ممكنات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، في بلد مثل سلطنة عُمان، من مُتعلمين، وجاهزية بنيته الأساسية، وغناه بالموارد الطبيعية، وعلاقاته الدولية، التي تُمكنه من فتح أسواق جديدة، واستجلاب رؤوس أموال وتكنولوجيا، إلا أنَّ تعظيم الاستفادة من مكتسبات التنمية تواجه العديد من الصعوبات.

الأمر بحاجة لإرادة ورغبة حقيقيتين، بهدف تغيير الأنماط والسلوكيات السائدة في المجتمع، التي اعتادها الجميع وكرستها الوفرة النفطية، كما يتطلب فهمًا عميقًا لنسيج ومقومات وتركيبة الاقتصاد العُماني، وخصائص المجتمع، والتي، من وجهة نظري، هي نتاج لتفاعل ثلاث رباعيات مهمة لتحقيق التنمية.

أولها: أدوار الفاعلين، والتي يجب أن تتغير في كل مرحلة من مراحل التنمية، وهم: الفرد في المجتمع ودوره إذا كان إنتاجيًا أو استهلاكيًا، والحكومة ودورها كحكومة تسيير أعمال أو ابتكارية ومنتجة، والقطاع الخاص إن كان إنتاجيًا ومبادرًا أم يتسم بالنزعة الاحتكارية، ويعتمد على العمالة الوافدة مُتدنية المهارة، ويقتات على فتات العطاءات الحكومية، وكذلك العلاقات مع العالم الخارجي، ودورنا كمصدرين أم مستوردين، ومدى اطمئنان المستثمرين لآفاق الاقتصاد الوطني.

جزء كبير من عناصر الإنتاج لا يتم توظيفه بالشكل المثالي

وثانيها: الفهم العميق للمتغيرات الاقتصادية الكلية المترابطة والمتشابكة، بشكل يحتم على متخذ القرار مراعاة مختلف الأبعاد في فهم تركيبة الحسابات القومية، ومكونات الناتج المحلي، وتعزيز قطاعات ذات ميزة نسبية، وحصافة إدارة المالية العامة ومصادر تمويلها وأوجه وكفاءة إنفاقها.

وكذلك فهم دور القطاع المالي والبنوك في حشد المدخرات من الأفراد إلى القطاعات الإنتاجية، يُضاف إليه فهم ميزان المدفوعات والتعاملات مع العالم الخارجي، والتي تُحدد ما إذا كنا دولة منتجة ومصدرة أم دولة مستهلكة ومستوردة، وما هي أبعاد علاقاتنا مع العالم الخارجي.

الرباعية الثالثة، والتي لا تقل أهمية عن سابقتيها، هي: علاج اختلالات عناصر الإنتاج الأربعة؛ أولاً: رأس المال وما يؤثر عليه من تغيرات اقتصادية منها أوضاع القطاع المالي والميزانية العامة، والاستثمار المحلي والأجنبي، وأنماط الاستهلاك والادخار، وسوق مسقط للأوراق المالية، وصناديق الاستثمار الخاصة والعامة، والتمويل ودور البنوك في التنمية الاقتصادية، وغيره.

ثانيًا: استغلال ما تزخر به الأرض العُمانية من موارد وموقع جغرافي متميز؛ فدرجة استغلال الموارد الطبيعية والبنية الأساسية المحلية ما بين غير مُستغلة ومُستغلة بطريقة خاطئة ومُستغله بشكل جزئي.

ثالثًا: سوق العمل، ممثلاً بالموارد البشرية وثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر، والابتكار والمهارة.

رابعًا وأخيرًا: منظومة الإدارة الاقتصادية والريادة، والتي تتمثل بالمعرفة الشمولية للمتغيرات، وقاطرات التنمية، والقدرة على ربط مختلف عناصر الإنتاج، ونقاط القوة والفرص والموارد المتاحة محليًا ودوليًا.

التنمية بمعناها الواسع، هي حصيلة تفاعل هذه الرباعيات، والتي يتم إدارتها من خلال توليفة من السياسات العامة؛ الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، والتي ينبغي أن تتغير هي الأخرى بتغير الظروف والمعطيات، ما يُوجب على متخذي القرار الإلمام الكامل بهذه الرباعيات، إذا ما أرادوا تحقيق التنمية.

وبالنظر إلى المعطيات آنفة الذكر، وإسقاطها على الأدبيات الاقتصادية، يمكن القول إن سلطنة عُمان تعمل داخل مُنحنى إمكانات الإنتاج، الأمر الذي يُشير إلى أن جزءًا كبيرًا من عناصر الإنتاج لا يتم توظيفه بالشكل المثالي، حيث يوجد ضعف في معدل استغلال الموارد والقدرات، بمعنى أنه بذات الموارد المتاحة حاليًا، بإمكان الدولة العمل على حدود مُنحنى إمكانات إنتاجها، وهو ما ننادي به من حيث توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية.

ما قد يغفله العديد من منظري وصانعي التنمية، هو أن استيعاب وفهم الرباعيات الثلاث، أمر لا مناص منه لتحقيق ثلاث توازنات كُبرى تضمن تحقيق التنمية.

مُعادلة التنمية بسيطة ونجاحها في المتناول لكن تكمُن الصعوبة في فهم تركيبة المعادلة، والقدرة على تحفيز المتغيرات الاقتصادية

الأولى تتعلق بالعقد الاجتماعي والأدوار المنوطة بكل طرف من الأطراف الفاعلة في التنمية، والثانية ترتبط بتحقيق توازن لدورة الأنشطة التجارية في الحياة اليومية: ماذا نعمل؟ من أين تُكتسب الدخول؟ فيم يتم إنفاقها؟

في حين تهتم الثالثة بالوصول إلى توازن الدورة الاقتصادية، من خلال تطبيق سياسات عامة تتناسب مع السنوات السمان والعجاف التي يمر بها الاقتصاد.

وأيًا كان الأمر، فان الإجابة عن هذه الأسئلة البسيطة، تحمل تفسيرًا للوضع الاقتصادي الحالي في سلطنة عُمان، وهي نتاج التفاعل بين الرباعيات الثلاث للتنمية.

ووفقًا لتفاعلات هذه المعادلة، إذا كُنا مُنتجين في القطاع الخاص، وريادين ونُنتج ونُصدر؛ فهذا يعني أننا نزيد من قوة الاقتصاد العُماني، ونعضد حركة الأنشطة التجارية المحلية.

في حين إذا كُنا فقط كمُستهلكين، نعتمد على العمالة الوافدة، ونُصدر موادنا أولية وخامًا، ونعتمد على استيراد معظم الاحتياجات من السلع والخدمات، فإننا من المؤكد نحتاج إلى تصويب دورة الأنشطة التجارية اليومية، والتي هي في حقيقة الأمر تُترجم في الدورة الاقتصادية على المديين؛ المتوسط والطويل.

الحلول المنشودة بأيدينا وليست بيد الغير، وتصرفاتنا على المستوى الفردي واليومي هي التي تُترجم دورة الأنشطة التجارية؛ وبالتالي تُترجم المسار الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل، ومن ثم تُترجم

الأدوار الجديدة التي تستوجب على كل واحد منا؛ سواء كان موظفًا حكوميًا أو قطاع خاص، أو صاحب أعمال، القيام بها في مرحلتي صناعة التحول وإدارته في المرحلة القادمة.

مُعادلة التنمية بسيطة ونجاحها في سلطنة عُمان في المتناول، ولكن تكمُن الصعوبة في فهم تركيبة المعادلة، والقدرة على تحفيز المتغيرات الاقتصادية المختلفة المترابطة والمتشابكة.

ويبقى الفرد المحرك الرئيس لتروس رُباعيات التنمية المذكورة، بما يملكه من معرفة ومهارات تتضافر في المنظومة التنموية للتعامل مع التحديات، وربط المقومات والموارد والفرص معًا؛ لإيجاد منظومة تعمل من خلالها التروس الأربعة بديناميكية مناسبة في ظل الظروف والموارد الموجودة.

القاعدة الذهبية في معادلة التنمية أنَّها لا تتأتى بأنصاف الحلول، والفهم المنقوص لرباعيات التنمية الثلاث المُبسطة في هذا المقال. وقناعتي، وكثيرون يؤيدون، أن تحقيق التنمية العُمانية غاية سهلة، لا من منظور شخصي أو عاطفي، ولكن من منظور علمي تجسده الحقائق، ويردده خبراء تنمية درسوا التجربة التنموية العُمانية وتعرفوا على مقوماتها.

دورة الأنشطة التجارية المحلية

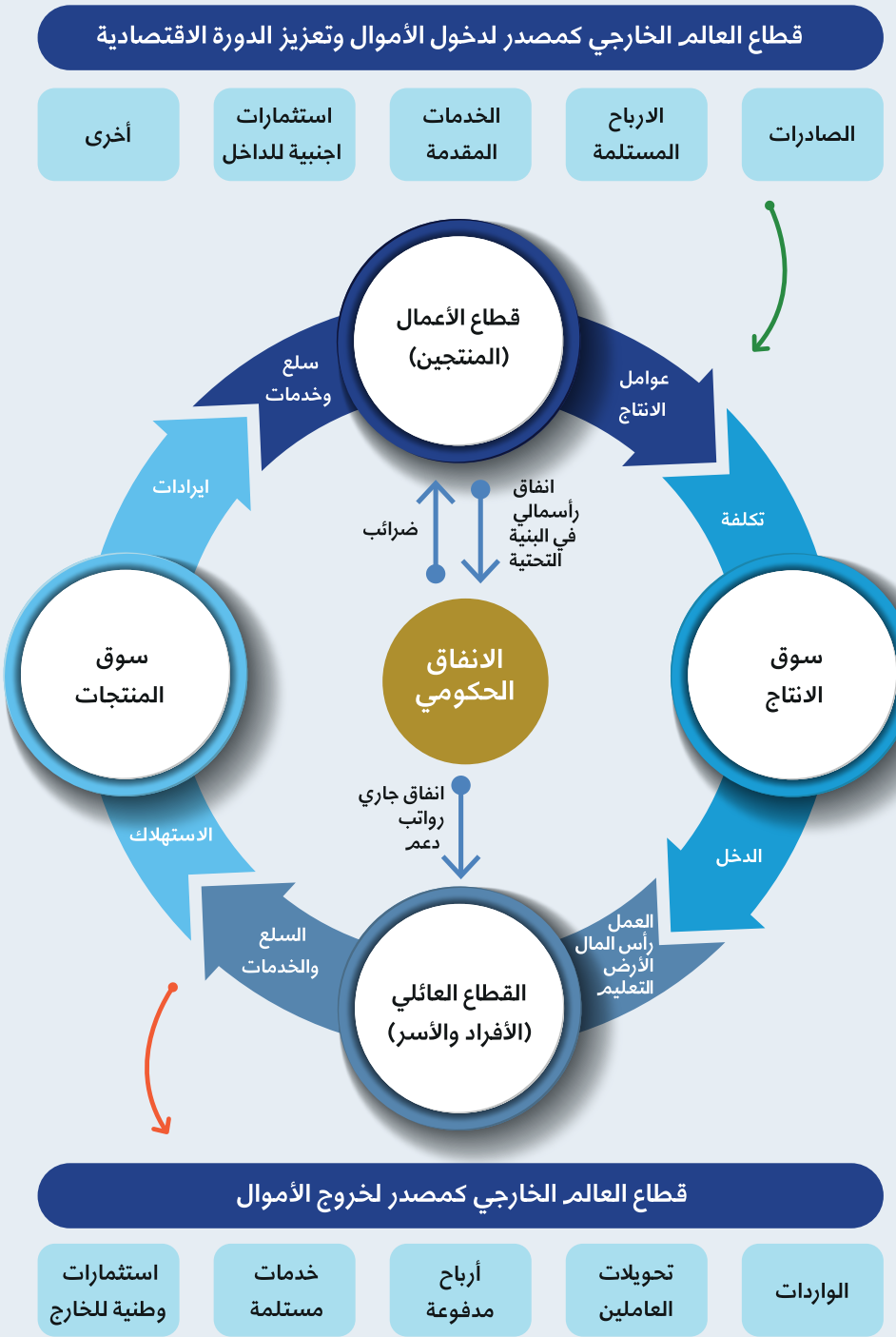

القيادة.. واحتياجات التنمية الاقتصادية

عندما تنجح دول في ارتقاء سلم التنمية مع محدودية مواردها، وتُخفق أخرى في ذلك رغم توافر كل الموارد لديها، فإن هذه الجدلية تسوق معها العديد من الأسئلة، أهمها: لماذا تنجح خطط مؤسسات حكومية وشبه حكومية وشركات مملوكة للدول في تحقيق أهداف تنموية، ولماذا تخفق أخرى؟

قد تكون الإجابة في عدد من الاعتبارات، الأول: قيمة القيادة وأهمية التفريق بين من يتولى ومن يقود.

وتعني قيمة القيادة / الإدارة، مجموعة القيم في مواقع القيادة ومن يُشغلها؛ فالقيادة المستمدة من قوة السلطة تعنى بالحفاظ على المكاسب المُتحققة من المناصب، وعادة ما يمتلك شاغلوها مهارات عالية في التنظير، وإيجاد المبررات والأعذار لحالات عدم الإنجاز، ويستخدمون مفردات ومقاربات مُعلبة على رفوف السياسة كالمصلحة الوطنية، والتحولات الجيوسياسية، والأمن، والنهج الاستراتيجي، وذلك بهدف كسب التعاطف، وتمكين الأمية المجتمعية عند فئات معينة، في موضوعات محددة.

أمَّا الذين يستمدون قوة القيادة من واقع الكفاءة، فتكون محطَّ عنايتهم تحقيق النقلات النوعية في جميع مفاصل التنمية، والتحول بها من الوضع القائم إلى الوضع المنشود، ويتفرغون لهذه المهمات تاركين شؤون تسيير الأعمال ومخاض الإجراءات لمن يتمتعون بمهارات الإدارة لا القيادة.

من يَمتلك الأفكار الجديدة لتنويع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل سيكون قائدًا تنمويًا في المرحلة المقبلة

يمتلك القادة مهارات تُمكنهم من بناء فرق عمل، واستنهاض وحشد هممها للتعامل مع التحديات مهما عظمت، وابتكار الحلول في أحلك الظروف، كما يعملون بشغف وطاقة كبيرة قد تدفعهم، أحيانًا، لتجاوز قواعد وإجراءات البيروقراطية لتحقيق مصلحة وطنية عليا.

الاعتبار الثاني، يكمُن في المعرفة الحقيقية بأهمية البرامج والمبادرات المُطبقة وأثرها على المستوى الكلي، وترابطها مع باقي المتغيرات، وإمكانية تماشيها مع أفضل الممارسات والتجارب العالمية، إضافة إلى الشجاعة باتخاذ القرار تجاه تغيير مستهدفاتها أو حتى الاستغناء عنها، مواكبة لتغير الاحتياجات الوطنية.

من المهم أن تتحلَّى هذه المبادرات والبرامج بديناميكية كبيرة، حسب معطيات كل مرحلة تنموية، فلكل مجتمع نسيجه واحتياجاته التي تختلف في كل مرحلة من مراحل نموه.

الاعتبار الثالث، يتمثل بقدرات القائمين على هذه المبادرات والبرامج، والتفريق بين من يُنفذها ومن يرعاها، ومن يُخطط لها، ومن يُعنى بتحقيق مستهدفاتها، ومدى تنفيذها وفق إطارها المنهجي، بعيدًا عن الشخصنة التي تتبدل فيها النتائج بتبدل الأشخاص.

أما الاعتبار الرابع، فيتضمن ضيق النطاق الذي تشمله هذه البرامج والمبادرات وتقوقعها في فئات وقطاعات، دون اعتبار لكلية الهدف التنموي الأكبر.

وأخيرًا، فإن حال هذه المبادرات والبرامج والمؤسسات القائمة عليها كغيرها من ممكنات التنمية، تتطلب تضافر منظومة متكاملة يُسهم فيها جميع الفاعلين، ولن تنجح بالعمل في جزر منعزلة، خاصة إذا كان الحديث عن هدف وطني وتحول في نسق وطور التنمية.

ذلك يتطلب تغيرات مهمة في عناصر الإنتاج بالمجتمع، بدءًا بالإنسان وأهمية إيمانه بقيم الإنتاجية والادخار وريادة الأعمال وتغيير أنماط سلوكه، وكذلك رأس المال والدور الجديد للبنوك وشركات التمويل، لإعادة توجيه الائتمان والمدخرات إلى القطاعات الإنتاجية.

المبادرات والبرامج تتطلب تضافر منظومة متكاملة يُسهم فيها جميع الفاعلين

من يَمتلك الأفكار الجديدة لتنويع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، سيكون قائدًا تنمويًا في المرحلة المقبلة الحاسمة، وفي أي قطاع ومع فهم شمولي للاقتصاد وروابطه الأمامية والخلفية والتأثير المتبادل بين متغيراته.

إنَّ ضعف وهشاشة الاقتصاد دائمًا ما ترتبط بالعديد من العناصر التي تتقدمها القيادة الاقتصادية وعدم وضوحها، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص واعتماده المُفرط على الاستيراد والعمالة المُتدنية المهارة، وتراجع بيئة ومناخ الأعمال وتدني التصنيف الائتماني، وضعف الاندماج والتعاون الدولي، وغيرها من العناصر المتشابكة وذات التأثير المتبادل.. والفيصل دائمًا هو الفهم الحقيقي والشمولي للاقتصاد.

الفرص السانحة لا تتكرر كثيرًا، وعُمان أمام فرصة مُهمة تتطلب حشد الهمم، وضبط بوصلة التنمية، والعمل كفريق واحد وبالتشارك والتنسيق بين جميع الفاعلين في العملية التنموية من خلال نموذج تتعدد فيه محركات النمو.

سلطنة عُمان تمر بمرحلة حساسة مُثلى للتغيير في النموذج التنموي القائم، من وجهة نظري، والذي أدى دوره بنجاح في المرحلة المنصرمة، وبات التغيير حتميًا.

لا شك أن الزخم الإيجابي المحلي، وسلاسة انتقال الحكم، عاملان مهمان يُساعدان في تسريع وتيرة تحول الدولة إلى اقتصاد إنتاجي، ينعم بدرجة عالية من الاستقرار والاستدامة. ولا يخفى أن هناك عددا من المتغيرات والتحديات التي تفرض إيقاعًا مختلفًا، وتتطلب مقاربة تنموية جديدة، تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية في المرحلة المقبلة.

سلطنة عُمان تمر بمرحلة حساسة مُثلى للتغيير في النموذج التنموي القائم

سلطنة عُمان تحتاج في المرحلة القادمة إلى نمط يعمل على تعظيم الاستفادة من الجاهزية الكبيرة للبنية الأساسية والبشرية والموارد الطبيعية للدولة، إضافة لمكانتها العالمية، وذلك بالاعتماد على الاستثمار والإنتاج والتصدير، كركائز للتعامل مع التحديات التنموية المُتمثلة في تنويع القاعدة الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل منتجة.

الأمر لن يتأتى دون نشر ثقافة العمل الحر، وريادة الأعمال، والاستثمار، والحد من جاذبية العمل في القطاع الحكومي، المستندة أصلاً على ثقافة الاتكالية. المستقبل ملك من يصنعه، والعُمانيون قادرون على صناعة المستقبل الذي يضمن الحياة الكريمة ويوفر الوظائف المنتجة لأبناء الوطن.

الاقتصاد العُماني صغير نسبيًا، يُوائم عدد السكان الصغير أيضًا، والموارد عظيمة والمساحة كبيرة والموقع متميز، ناهيك عما تتمتع به الدولة من علاقات دولية مُميزة، تُمكن من الحصول على ما ينقصنا من تمويل وتكنولوجيا وأسواق. بذلك، نمتلك كل الحلول ولا نحتاج، باعتقادي الشخصي، سوى لخطة خمسية واحدة فقط، للانطلاق إلى آفاق رحبة من التنمية، وبالتالي معالجة المعضلات الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل، وتحقيق الاستدامة المالية. لكن الأمر يتطلب فهما عميقا للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها من منظور شمولي بفكر جديد، يمتلك المعرفة والشغف والابتكار.

نُنادي دوما بأن يأخذ الجميع زمام المبادرة، والبدء باتخاذ إجراءات عملية كل فيما يخصه، وعدم إضاعة الفرص والوقت، أو انتظار رحمة أسعار النفط، وكلها رهانات غير مضمونة.

لا يوجد ما يمنع أي فرد في المجتمع أو صاحب مؤسسة أعمال أو موظف حكومة، من تنظيم صفوف الإنتاج، والعمل كل في موقعه، فإعادة هندسة الاقتصاد العُماني تستوجب الاستفادة من أدوات جديدة، وإعادة توظيف وتطبيق أدوات لم تنجح في المرحلة الماضية، ولكن من خلال حوكمة وإدارة جديدة، قد نصل إلى الهدف المنشود، فالكل على يقين بأننا سننجح.

تحويل الرؤية المستقبلية لسلطنة عُمان لواقع ملموس، والانتقال من التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، هو رهان العُمانيون المقبل، الذي تكتنفه العديد من التحديات، وتوفر «الرؤية» حلولا لها من منظور تطبيقي، مثل تعزيز مبدأ اللامركزية في إدارة التنمية على المستوى الوطني، من خلال اتباع نهج التنمية الإقليمية المتوازنة، التي تقود إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة.

تعزيز نهج اللامركزية الإدارية والاقتصادية، الذي تتبناه رؤية «عُمان 2040، والذي يسعى إلى منح صلاحيات إدارية واقتصادية واسعة للمحافظين، من شأنه تعزيز التحول المنشود والحد من تمركز القرار.

من خلال هذا النهج، تتنافس الولايات في ابتكار الأدوات، التي من شأنها إدارة وتسويق الفرص الاستثمارية، بما ينعكس إيجابًا على إدارة وتنظيم سوق العمل والرسوم البلدية والتراخيص البيئية والاستثمار، فضلاً عن تسهيل اتخاذ القرار ومشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية، ضمن نظام حوكمة فعال.

هناك حاجة ملحة أيضًا للتحول في فلسفة إدارة جميع المرافق العامة والشركات، بحيث يتم التركيز على أجندة التحول الاقتصادي والاستثماري والمؤسسات العامة والخاصة، بما يساعد الاقتصاد الوطني على إعادة الانبثاق وإثراء المستقبل الاقتصادي لسلطنة عُمان.

لكل مجتمع نسيجه الاقتصادي، والقوة التي تحتاج إلى محاصرة مكامن الضعف التي تحتاج إلى تمكين، ما يعني ضرورة تشكيل فهم عميق للترابطات والتشابكات الاقتصادية الناتجة عنها، وإدراك تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك والتشغيل والإنتاجية الكلية في الاقتصاد العُماني.

تهيئة بيئة الأعمال، وإصدار القوانين، وتوفير البُنى الأساسية، وتوافر الموارد الطبيعية، من خلال إطار تنفيذي فاعل وواضح وتنافسي، يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين القطاعين؛ العام والخاص، وتعزيز مبدأ الشراكة، وجذب الاستثمار الأجنبي، باعتبارها أبرز عناوين المرحلة المقبلة.

ولنجاح مساعي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُعد عنصرًا ضروريًا في وصفة العبور إلى تنمية مستدامة، ومواجهة رياح التغيير، ولبدء مرحلة جديدة من الإنجاز، فإنه لا بد من تغييرات جوهرية، الفيصل فيها إدارة الملف الاقتصادي بشكل مختلف، مبني على فهم عميق للمتغيرات المختلفة، وقدرة على بناء منظومة تعمل فيها محركات النمو بانسجام وتناسق تام. ذلك يتم من خلال فريق اقتصادي يحمل فكرًا اقتصاديًا متجددًا وفهمًا شموليًا لهذه الترابطات، ويعمل لبناء مستقبل تعمل فيه محركات النمو بتنسيق وتشاركية.

التعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية للوضع الراهن، يتطلب حزمة من البرامج والسياسات، تستهدف بشكل رئيس تغيير بعض القناعات، وتُحفز قطاعات الإنتاج والتصدير والتشغيل.

التحرك في الوقت المناسب، بات أمرًا لا مناص منه، فالجميع مُطالب بشحذ الهمم لمضاعفة العمل، بهدف تحقيق التحول المنشود، فزمن التمني لا يُحقق عوائد في عصر الأرقام، إنما زمن التفكير الجاد للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية التي تلوح في الأفق، والناجمة عن تزايد أعداد الباحثين عن عمل، وانخفاض إيرادات النفط، وارتفاع الدين العام، وتدني التصنيف الائتماني، وارتفاع درجة عدم اليقين في أسواق النفط.

إن الحراك الاقتصادي والاجتماعي المطلوب تتساوى فيه كل القيم المستقبلية بنفس الأولوية، إلا أن التغيير في الإدارة الاقتصادية هو الحصان الذي يجر عربة التنمية، ويُحرك مضامير النمو، ومنه تكون البداية.

- الحكومة المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية في الاستثمار والانتاج والتشغيل
- الاستيراد للسلع والخدمات
- العمالة الوافدة متدنية المهارة
- إنتاجية منخفضة
- إيرادت نفطية غير متجددة
- سياسات عامة تكون استجابة لوضع قائم وردود أفعال

الحاجة الى التحول في نموذج التنمية

- تعدد قاطرات النمو المبنية على الشراكة في قيادة الأنشطة الاقتصادية
- الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات
- العمالة الوطنية هي قاطرة النمو الرئيسية
- تعزيز الإنتاجية والتطوير والابتكار والمكون التكنولوجي والقيمة المضافة
- تعزيز الإيرادت غير النفطية
- سياسات عامة استباقية مبنية على دراسة وفهم عميق واستشراف للمستقبل

تقف سلطنة عُمان على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب تغييرًا في منهج التنمية، مستندة في ذلك إلى حصيلة التجربة التنموية الثرية للدولة التي تخللتها إنجازات واكتنفتها تحديات، والاستفادة من الأحداث ودروس التاريخ التي مرت بها المنطقة والعالم، والجهود المبذولة لاستشراف المستقبل.

الفرصة سانحة لشحذ الهمم، والأرضية مناسبة لضبط بوصلة المسار التنموي في الاتجاه المرغوب، لكن الموضوع يستوجب إدخال التعديلات الضرورية في النموذج التنموي الحالي القائم نسبيًا على الحكومة والموارد النفطية، والصبغة الاستهلاكية، والاعتماد على القوى العاملة الوافدة، والاستيراد لتلبية الطلب المحلي، إلى نموذج وآليات جديدة قوامه الإنتاج والإبداع وإرساء قواعده على المؤسسات والإنسان العُماني.

الأرضية مناسبة لضبط بوصلة المسار التنموي في الاتجاه المرغوب

سأتناول، باختصار، القضية الوطنية لإدارة التغيير، من خلال إلقاء الضوء على مبررات التغيير، وحتمية التحول إلى نموذج تنموي، يُمكن الدولة من جني ثمار استثماراتها في مختلف الأصعدة، فالتحول ليس رفاهًا أو خيارًا، لكنه ضرورة ملحة للتعامل مع التحديات المُقبلة، وسلطنة عُمان تمتلك كل المقومات والموارد والجاهزية للتغيير، خلال فترة وجيزة، ومن ثم الانتقال إلى وضع مستدام يعمل وينتج وينعم فيه الجميع بالرفاه والسعادة.

التغيير سنة كونية، فالمجتمعات إما أن تتبدل أو تتبدد، وحتى الثبات يُعتبر تراجعًا إذا ما تم مقارنته بالآخرين، وتأجيل المشاكل وإبقاؤها دون حل يزيدها تعقيدًا، وبالتالي تضاعف تكلفة حلها. التغيير الناجح، كغيرة من الظواهر، لا يحدث من تلقاء نفسه، بل يحتاج إلى قيادة محكمة، تستخدم الموارد والمقومات المتاحة ضمن مسارات مدروسة، وباستخدام أدوات منهجية ومتابعة مستمرة، حتى تحقق النتائج المأمولة.

هناك العديد من الأسباب، التي جعلت من التغيير على مستوى المجتمعات والمؤسسات وكذلك الأفراد، ضرورة مُلحة وليس ترفًا، من بينها ثورة المعلومات والاتصالات، والتنافس الشديد في الأسواق وبين الشركات، وتغيير أذواق الأفراد وندرة الموارد. إلا أن العديد من محاولات التغيير تفشل، نظرًا لتجاهلها العنصر البشري في التغيير.

إيمانًا بقوله تعالى، في سورة الرعد الآية 11، «إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ»، فحتى ينجح التغيير، لا بد أن يبدأ من الداخل، كما يتوجب على من يُدير التغيير أن يمارسه على نفسه، مع ضرورة أن يمتلك مهاراته ويشعر بالحاجة المُلحة إليه، وينبغي أن تكون هناك خيارات متوفرة يمكن المفاضلة بينها، مع ضرورة أن يرتبط التغيير بتغيير العقليات والقناعات الراسخة، وتمكين القائمين عليه بمعارف ومهارات وطرق تفكير جديدة، فالنتيجة المُختلفة تحتاج إلى سلوك مختلف، كما يحتاج التغيير إلى جهد ومثابرة.

ولتتمكن الحكومة من النجاح في مسار إدارة التغيير، لابد من أن تبدأ بنفسها أولاً، والقادة في المستويين الأول والثاني، من أجل إحداث تغييرات ملموسة، لتقديم الإشارة الواضحة للأطراف الأخرى في مستويات الحكومة ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والأفراد والمستثمرين المحليين والخارجيين. والتغيير منظومة متكاملة يجب تنفيذها بشكل تكاملي من خلال منظومة إنجاز مناسبة.

هناك العديد من التحديات التي تواجه أي عملية تغيير مرتبطة بالجانب البشري والتقني والمالي والتشريعي والبيئي، بينما توجد في الوقت نفسه أسباب تحد من التفاعل مع التغيير، كالرضا بالوضع الراهن، والخوف من زيادة الأعباء، وفقدان بعض الصلاحيات، فضلاً عن نقص المعلومات حول التغيير ومبرراته وتفاصيله وفوائده.

عند استعراض تجارب الدول، التي نجحت في مضمار التغيير، نجد أن هناك قواسم ومفاهيم مشتركة، منها: إعادة هندسة العمليات (re-engineering)، والجودة الشاملة (total quality)، وإعادة الهيكلة (restructuring)، والأفكار الجديدة تفتح مجالات جديدة (New thinking new possibilities).

كي ينجح التغيير لا بد أن يبدأ من الداخل

فيما يتعلق بالوقت المُناسب، للبدء في عملية التغيير، فإن التجارب العالمية تُشير إلى أن درهم وقاية خير من قنطار علاج، لذلك فإنه من الأفضل أن تبدأ عملية التغيير في مرحلة الازدهار.

هناك العديد من العوامل الضرورية اللازمة لإحداث تحول جوهري في المجتمعات، يأتي على رأسها النظام العام أو البيئة العامة، التي تكفل تفعيل العلاقة بين الأطراف ذات الصلة لإحداث التغيرات المطلوبة في محركات النمو المختلفة، والتي تتمثل في الوضع المؤسسي للدولة (مؤسسات الأعمال العامة والخاصة، والمؤسسات الاجتماعية والتشريعات واللوائح القانونية، والنظام الاقتصادي).

الحكومات يمكنها أن تؤثر في اقتصاد الدولة على مستويين: المالي والتنظيمي، ولإجراء تحول ما، فإن الأمر يقتضي بالضرورة أولاً تغيير عقلية صانعي السياسات، ورجال الأعمال، وأفراد المجتمع. إن تفاوت الدول فيما يتعلق بمدى نجاحها على المستوى الاقتصادي يُعزى إلى اختلاف جودة مؤسساتها، والقواعد التي تُؤثر في عمل الاقتصاد والحوافز الممنوحة للناس.

الطريق نحو إدارة التغيير لضمان الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المُستدامة، يحتاج إلى درجة عالية من العلم والوعي والإدراك بطبيعة هيكل وخصوصية الدولة، حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وباستخدام الآلية المناسبة.

بالنسبة لسلطنة عُمان، فإنه يمكن القول إن تركيبة التنمية والاقتصاد العُماني الحالية غير مثالية، فهو اقتصاد يعتمد على مصدر نفطي ناضب في الحصول على معظم دخله، ويعتمد على الإنفاق الحكومي لتحريك عجلة الإنتاج والاستهلاك، وكذلك يعتمد على القوى العاملة الوافدة والاستيراد لتلبية الطلب المحلي. والكل على يقين أن جاهزية سلطنة عُمان عالية للانتقال إلى طور جديد من النمو تعضده الإنجازات والمقومات والموارد البشرية الوطنية.

قراءة في عناصر الإنتاج العُمانية

التنمية سلعة غالية، تتطلب إجراءات وممارسات وتحولات ومعالجات مهمة لجميع عناصر الإنتاج التي تُعاني من اختلالات ولا تستقيم أي معادلة تنموية بدونها. هذه السلسلة تتناول عوامل وعناصر ومحددات الإنتاج الأربعة الرئيسة، المتمثلة في:

أولاً: رأس المال، وما يؤثر عليه من تغيرات اقتصادية؛ أوضاع القطاع المالي والميزانية العامة، الاستثمار المحلي والأجنبي، أنماط الاستهلاك والادخار، سوق مسقط للأوراق المالية، وصناديق الاستثمار الخاصة والعامة، التمويل ودور البنوك في التنمية الاقتصادية، وغيره.

ثانيًا: استغلال ما تزخر به الأرض العُمانية من موارد وموقع جغرافي متميز.

ثالثًا: سوق العمل، متمثلاً بالموارد البشرية وثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر، والابتكار والمهارة.

رابعًا: منظومة الإدارة الاقتصادية والريادة، متمثلة بالمعرفة الشمولية للمتغيرات وقاطرات التنمية، والقدرة على ربط مختلف عناصر الإنتاج ونقاط القوة والفرص والموارد المتاحة محليًا ودوليًا.

سلطنة عُمان تخوض معركة مزدوجة «صحية واقتصادية»

ليس بغرض النقد والانتقاص مما تحقق، وإنما لحشد الهمم، وفتح آفاق جديدة، وتغيير القناعات بأننا نستطيع تقديم الأفضل، والاستعداد لمعركة اقتصادية حامية الوطيس، عنوانها التحفيز والتنشيط والتحول الاقتصادي الشامل، التي فرضتها التغيرات المُتسارعة على مختلف الأصعدة، وتُمكنه الإنجازات والجاهزية والموارد التي ينعم بهذا الوطن. الكثير يتفق معي بأننا أمام فرصة مهمة لتحقيق التحول المنشود، الذي لن يحدث بدون اتخاذ تدابير مبنية على معرفة عميقة بخصائص ونسيج المجتمع العُماني، تكون بعيدة عن الارتباك والهلع السائد.

المجتمع العُماني صغير، لا يتجاوز عديد السكان 2.6 مليون نسمة في مختلف الفئات العمرية، ما يعني أن المُشكلة الاقتصادية والقدرة على التحول الشامل ممكنة في ضوء المعطيات المتاحة من موارد في مختلف القطاعات، وجاهزية البُنى الأساسية، وعلاقات دولية مُميزة تُمكن من استجلاب ما ينقصنا من مكونات لخلطة التنمية المحلية، كرأس المال والتكنولوجيا والمعرفة والمهارات والأسواق. لكن الفيصل يبقى في القدرة على رؤية الفرص وإدارتها وربط نقاط القوة والمقومات وفهم عوامل الإنتاج وتفعيل الأدوار، وهذا كله لا يتأتى بدون فهم متكامل للأبعاد المختلفة للتنمية.

معالجة عناصر الإنتاج والعوامل المؤثرة عليها، تمثل الأرضية الضرورية لزراعة بذور التنمية، والمفاصل التي يتم من خلالها البدء بحركة المسير لتحقيق التحولات الاقتصادية المنشودة، والتعامل مع التحديات التي نرزح تحتها سواء كانت اقتصادية أو مالية أو اجتماعية، وبما يمكن من توليد فرص عمل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعظيم الاستفادة من الجاهزية التي تنعم بها سلطنة عُمان.

إذا كان العالم يخوض معركة مع وباء كورونا، فإن سلطنة عُمان تخوض معركة مزدوجة (صحية واقتصادية)، ويأتي ذلك بالتزامن مع التدهور في أسعار النفط وتداعياته، ما يحد من قدرة الحكومة على

الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن ارتفاع الدين العام، وتدني التصنيف الائتماني، وهناك زيادة في أعداد الباحثين عن عمل، فقدرة القطاعين؛ الحكومي والخاص، على خلق فرص عمل أصبحت محدودة بالطرق التقليدية.

كل ذلك يُوجب ضرورة الابتكار للتصدي لهذا التحدي الجسيم. كلي يقين أنّ مستقبل ومنعة وازدهار الوطن بأيدي أبنائه، وأن سلطنة عُمان تمتلك العديد من الحلول والبدائل، إلا إنّ تطبيقها يتطلب فكرًا جديدًا ودراية كافية بالأبعاد المختلفة للتنمية ومعالجة الفجوات في عناصر الإنتاج.

كثيرون يرون أنّ عجلة الإنتاج لا تدور بدون محددات وعناصر إنتاج وأدوار واضحة، وأنّ الأزمة الاقتصادية في قلة وضعف وضيق القاعدة الإنتاجية المحلية، تمثل في الواقع محصلة للعديد من التحديات والتراكمات، وأي معالجات لابد أن تمس جميع عناصر الإنتاج الأربعة، فالماكنة الاقتصادية التي تُنتج التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) تعمل من خلال حركة عدد من التروس، والتي تحتاج إلى فهم عميق لشروط تحقيق التنمية والقدرة على ربط علمي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية.

سياسة الهروب إلى الأمام وسكن تسلم، لن تنفع أي دولة في الوقت الراهن

من وجهة نظري، التنمية نتاج تفاعل ثلاث رباعيات مهمة؛ الأولى تتمثل بمعالجة الاختلالات في عناصر الإنتاج الأربعة، الثانية تتمحور حول فهم الحسابات الاقتصادية الكلية الأربعة المتمثلة في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والحسابات القومية والنقود والبنوك، الأمر الذي سينعكس على وضع سياسات عامة حازمة وقادرة على إطلاق طاقات الأطراف الفاعلة في أي عملية تنموية. أما الثالثة فتشمل أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال والحكومة والمتعاملين من العالم الخارجي.

رغم أنّ سلطنة عُمان حققت قفزات تنموية في مختلف القطاعات، إلا أنّ طبيعة وتركيبة واحتياجات المرحلة المقبلة، تُحتم الانتقال إلى أدوات وسياسات جديدة تتماشى معها، ومع إيماننا أنّ الأدوات والسياسات في الحقبة الماضية أدت دورها بنجاح، إلا أن التحول بات أمرا حتميا لعديد من المعطيات التي تم تناولها سابقًا.

تلك المعطيات، تفرض ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز وحرق المراحل، وأهمية الأخذ بزمام المبادرة من الجميع، وبالتالي البدء باتخاذ إجراءات عملية كل فيما يخصه وعدم إضاعة الفرص والوقت وانتظار الغير ليمد لنا يد المساعدة. من وجهة نظري، تبقى معالجة اختناقات عناصر الإنتاج ضرورة وعلى رأس سلم الأولويات، وهي الأصل في خطة المستقبل، بُغية تنظيم صفوف الإنتاج والعمل، فرياح التغيير الاقتصادي المُقبلة شديدة، فإما أن نقود أو ننقاد.

سياسة الهروب إلى الأمام وسكن تسلم، لن تنفع أي دولة في الوقت الراهن، نحن في معركة حقيقية أمام فيروس كورونا، وكذلك أمام معركة اقتصادية مع تدهور أسعار النفط والتحول لاقتصاد إنتاجي.

دول العالم، خاصة النفطية منها، تعيش حالة استنفار دائم. نحن على مفترق طريق مهم، وأتمنى ألا نكون كالذي يختبئ خلف إصبعه، فعلاج التحديات الاقتصادية لا يتم بشكل منفصل عن باقي المفاصل.

مخطئ من يتوقع استطاعتنا التعامل مع كل التحديات المحيطة دون تعب وعرق واجتراح التضحيات ومعالجة اختلالات عناصر الإنتاج، فلا ولادة للحياة والتنمية بدون صراخ.

الدورة الاقتصادية

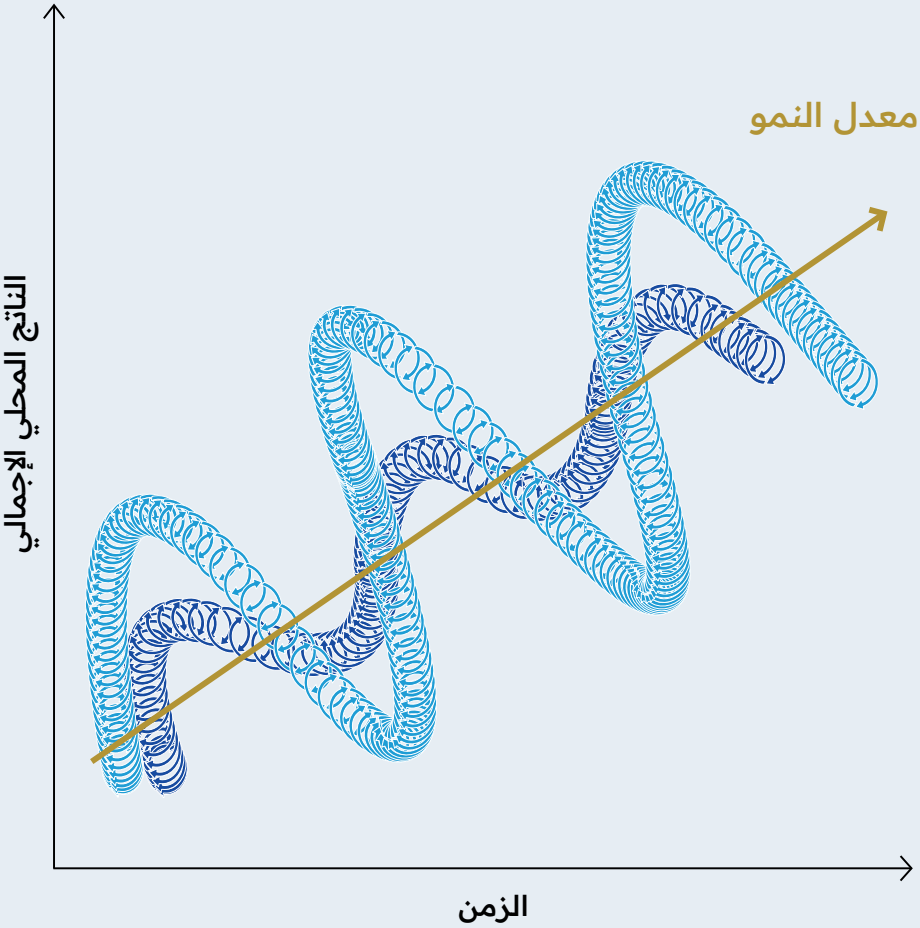

توليفة السياسات لضبط المسار والحد من التقلبات

الاجتماعية، المالية، النقدية، العمالية، الصناعية،
الاستثمارية، التجارية، النفطية، الضريبية..الخ

وحدة السياسات العامة.. المطلب الأكثر إلحاحًا

لا بُد لنا في سلطنة عُمان أنْ نَبْقَى على ثقة بأننا نتقدَّم بإرادة صلبة، وعزيمة لا تلين، في هذه المرحلة الاستثنائية بمُتغيراتها الدولية والمحلية، وعلى الأصعدة كافة. لكن تحقيق التحولات المطلوبة بفعل هذا التقدُّم، ليس عملية ميكانيكية ولن تَحْدُث تلقائيًّا، بل تحتاج القصد والدراية والعمل في منظومة الفريق، كما يجب الوصول إليها عبر طريق مدروس ومعبَّد، نتخلى فيه عن العفوية في إدارة العملية التنموية، في ظل وجود بديهيات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومعطيات واضحة.

في أبسط بديهيات التخطيط، من غَيْر الممكن أنْ نبقى بلا منظومة تُدير وتُنسق السياسات العامة المختلفة: النقدية، المالية، العُمالية، التجارية، الضريبية، الاستثمارية، الصناعية، وأنْ تَبقى قضاياها في شتات بين الجهات المختلفة خاضعة لعمليات شد وجذب غير مدروسة، وذات تأثيرات واضحة على المسار التنموي.

لا معنى للتأخُّر في ولادة هذه المنظومة، خصوصًا أن العالم يشهد تحولاً ملحوظًا في تحديد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، تماشيًا مع تسارع وتجدد الأولويات، وتعاظم التحديات.

تحديات المرحلتين الحالية والمُقبلة تتطلب تحولاً صريحًا أساسه الأدوار المنوطة بالفاعلين الرئيسيين في مسار التنمية

رغم إيماننا المطلق بسلامة السياسات العامة في الدولة، من حيث الأدوات والأسلوب وآليات التنمية التي حققت أهدافها في مراحل سابقة، لكن طبيعة المرحلتين؛ الحالية والمُقبلة وتحدياتهما جنبًا إلى جنب مع جاهزية ومقومات سلطنة عُمان، تستوجب تحولاً صريحًا أساسه الأدوار المنوطة بالفاعلين الرئيسيين في مسار التنمية.

تُشير الأدبيات بهذا الصدد إلى أنَّ السياسات العامة هي توجُّهات وقرارات وأفعال الحكومة للتعامل والتأثير على المتغيرات الكلية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، وحل قضايا تتعلق بالأفراد والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة، وهي تدخُّلات مدروسة مباشرة من الحكومة لترجمة الفلسفة التي تنتهجها للوصول إلى الأهداف والرؤية التي تسعى لتحقيقها في المجمل، وتكون السياسات العامة سارية على الجميع دون استثناء.

بطبيعة الحال، هناك من سيتأثر ويُؤثر بالسياسات العامة، التي يتوقف نجاحها على مدى التناسق والتناغم والانسجام بين كل السياسات العامة المختلفة.

التنمية هي مُحصِّلة أداء السياسات العامة المختلفة: المالية، النقدية، العُمالية، الاستثمارية، التجارية، الضريبية، وغيرها من السياسات المختلف، ويُدرك صُنَّاع ومتخذو القرارات في الدول التي حققت قفزات تنموية أنَّ التنمية الاقتصادية عملية في غاية التعقيد والحساسية، ويتطلب تحقيقها نظرة شاملة، واستخدام سياسات وآليات متعددة.

الأداء الاقتصادي يعتمد على أداء منظومه متكاملة، وفهم وتفكيك عناصر السياسات الاقتصادية وقياس أثرها وإدراك التعقيدات المرتبطة بها من الأسس الواجب مراعاتها في إدارة الدول.

الانتقال من مرحلة الانحسار والكساد إلى مرحلة النمو والازدهار، مرهونٌ بتطبيق السياسات العامة المُناسبة، والتي تعمل كمستشعرات وحساسات لتوجيه المتغيرات المختلفة في الاتجاه المطلوب. كما أنَّ التأثير على القطاع الحقيقي والقطاع المالي والفاعلين في عملية التنمية بطريقة مدروسة، يحتاج إلى مايسترو (وحدة السياسات) يضبط إيقاع كل المتغيرات للاستمتاع بـ«سيمفونية» التنمية.

عندما نقول إنَّنا سنصنع المستقبل، وسنحقق رؤية «عُمان 2040»، وما تُنادي به من مسارات لا رجعة فيها، كمسارات الإنتاج والتصنيع المحلي، والتحول الرقمي، والقطاع الخاص وريادة الأعمال، وتعظيم القيمة المحلية المُضافة، والتصدير وحماية المنتج المحلي، والتحول إلى الطاقة الشمسية، والشركات المجتمعية في الولايات والمحافظات، والاستثمار والتعاون الدولي وتحقيق الاستدامة المالية، وغيرها من ملفات، فإننا ندرك تمامًا أنَّ تحقيقها يفرض ويستلزم وجود سياسات عامة واضحة المعالم، تضبط بوصلة التحولات وأداء المتغيرات المُختلفة في الاتجاه المطلوب.

لذلك؛ فتحقيق «الرؤية» يتطلب تضافر منظومة متكاملة، يُسهم فيها جميع الفاعلين، ولن تنجح بالعمل في جُزر منعزلة، ما يتطلب سياسات عامة قادرة على أحداث تغيرات مهمة في عناصر الإنتاج بالمجتمع، بدءًا بالإنسان وأهميته وإيمانه بقيم الإنتاجية والادخار وريادة الأعمال وتغيير أنماط سلوكه.

الانتقال من مرحلة الانحسار والكساد إلى مرحلة النمو والازدهار مرهونٌ بتطبيق السياسات العامة المُناسبة

يتَّفق كثيرون أنَّنا على مُفترق طرق مُهم، يستوجب إحداث تغيرات ذكية عديدة، لن تتأتى دون دور واضح وحازم ومدروس للسياسات العامة، والتي يجب أن تُدار من قبل جهة تمتلك صلاحيات وقوة تأثير على جميع الفاعلين والمتغيرات الاقتصادية وعناصر الإنتاج؛ سواء رأس المال والسياسات العامة المحفزة للادخار وتوجيه الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية، وتوافره بالتكلفة المناسبة، والدور الجديد للبنوك وشركات التمويل، إلى جانب سُوق العمل والسياسات العامة المُشجِّعة على انسيابية انخراط العُمانيين في القطاع الخاص وريادة الأعمال، وليس الحكومة، والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة مُتدنية المهارة، وكذلك الأرض وما تَزْخَر به من موارد وبُنى أساسية وموقع استراتيجي، والسياسات العامة المُشجعة على حُسن استغلال تلك الموارد والتصدير واستخدام الموانئ المحلية، وتقديم حوافز على التصنيع والقيمة المحلية المُضافة، والعنصر الرابع هو الإدارة؛ من خلال بناء منظومة وبيئة أعمال يعمل بها الجميع بانسجام وتنسيق وفي اتجاه واحد.

في هذا الإطار، أُشير إلى السياسات العامة المطلوبة للتأثير على أدوار الفاعلين في عملية التنمية، وهم الأفراد والأسر العُمانية والتأثير على أنماط سلوكهم واستهلاكهم، وأخذهم بالأسباب لاكتساب المعرفة والتعلم والمهارات المطلوبة لمجابهة التحديات المختلفة.

كذلك الحال في السياسات العامة المطلوبة للتأثير على مؤسسات القطاع الخاص التي تُعاني من تفتتها في مؤسسات صغيرة، والاعتماد الكبير على العطاءات الحكومية والاستيراد والعمالة الوافدة،

وتواضع قُدرتها على المساهمة في التحولات المطلوبة في مجال الاستثمار والإنتاج والتصدير، وخلق فرص عمل لأبناء الوطن، والمساهمة المحدودة في رفد الموازنة العامة من خلال الضرائب، وأيضًا السياسات العامة للتأثير على الحكومة نفسها؛ كونها اللاعب الأبرز والمُؤثر من خلال تغيير أساليب العمل وانتهاج سبل نحو الرقمنة والتسهيل والإنتاجية.

في سياق مُماثل، فإنَّ تحقيق توازن الدورة التجارية المحلية الصُغرى؛ المُتمثلة بين ما نُنتج وما نستهلك وما نعمل، وبين ما نستورد وما نُصدر ومن يعمل، لن يتحقق بدون حزمة سياسات عامة، تعمل على مسارين متوازيين.

الأول: زيادة الدخول المُتولدة للاقتصاد العُماني من خلال عدد من القنوات؛ أبرزها: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات بمختلف أنواعها، خاصة تلك التي تحمل زيادة في المكونات والقيمة المحلية المضافة. أما المسار الثاني فيَكمُن في الحد من خروج الأموال من الاقتصاد العُماني كتحويلات العاملين والشركات والتحويلات مقابل استيراد السلع والخدمات.

ضرورة مُلحَّة لتكثيف استخدام وحوكمة السياسات العامة المختلفة

تصويب دورة الأنشطة التجارية المحلية، وحُسن إدارتها في المدى القصير، له تداعيات مُباشرة على تصويب وحسن إدارة الدورة الاقتصادية المحلية في الأجلين؛ المتوسط والطويل، في إدارة مختلف الظروف والمتغيرات المحلية والدولية في مراحل الرواج (السنين السمان)، ومراحل الانحسار (السنين العجاف)؛ فاستمرارية سنوات الرواج وتطوير الأداء تتطلب سياسات عامة تختلف باختلاف المعطيات والموارد والإمكانات، وهذا ما ندعو إليه، ويسمى إعادة هندسة الاقتصاد العماني.

في معرض الحديث عن السياسات العامة، هناك أمر في غاية الأهمية، يتمحور حول الآلية التي يتمُّ فيها تصميم ووضع السياسات؛ حيث يجب مشاركة أصحاب المصلحة في القطاعات ذات الصلة في عملية وضع السياسات العامة، فكما كانت رؤية «عُمان 2040»، والتي تمثل السياسة التنموية بعيدة المدى، مُنبثقة من مشاركة مجتمعية واسعة، فلابد من الاستئناس بأهل الاختصاص في القطاعات الاقتصادية عند تصميم هذه السياسات. وكما يقال: «أهل مكة أدرى بشعابها»؛ فالفاعلين في القطاع الخاص وبيوت الخبرة الوطنية والباحثين والاقتصاديين يُمكن أن يُسهموا في تحسين وتطوير السياسات العامة لضمان تأثيرها وفاعليتها، كما أنَّ مشاركتهم تُتيح لهم التنبؤ بها، وتُعزز من شفافية الحكومة في اتخاذها. في الدول المتقدمة، تضطلع مؤسسات القطاع الخاص العملاقة بدور مهم في إبداء الرأي وتصميم تلك مثل السياسات.

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مُتشابكة ومُترابطة، وتتطلب فهمًا واستيعابًا لمكونات ونسيج ومقومات المجتمع العُماني، التي تنبثق منها سياسات عامة؛ اقتصادية واجتماعية هدفها التأثير على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، بُغية تحفيز حركتها باتجاه معين.

الحلول المُجتزأة لن تنجح، فنحن نحتاج إلى وحدة سياسات عامة قوية قادرة على فرض سياسات اختراق محددة وواضحة المعالم من بدء التنفيذ إلى تحقيق التحولات التنموية وإعادة هندسة وهيكلة الاقتصاد حسب المعطيات الجديدة، وينبغي أن تُولي السياسات العامة الاهتمام بملفات كبيرة من منظور استراتيجي قادر على اختراق الرتابة في الوضع الراهن.

نعم، هناك ضرورة مُلحَّة لتكثيف استخدام وحوكمة السياسات العامة المختلفة؛ كالسياسة المالية ودورها في أخذ تدابير احترازية والمحافظة على الاستقرار المالي، وكذلك السياسة النقدية ودور البنك المركزي في إيجاد تفاهمات مع البنوك فيما يتعلق بالأفراد ومؤسسات القطاع الخاص المعسرة، وتخفيض سعر الفائدة على القروض وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية.

وكذلك الحال بالسياسة التجارية والصناعية التي بيد وزارة التجارة والصناعة، وسياسات العمل في وزارة القوى العاملة، سياسات الاستثمار وغيرها، يجب أن تكون في حالة استنفار، ويتم تكثيف استخدامها؛ فالاقتصاد والتنمية هما محصلة أداء هذه السياسات.

إنَّ الاستسلامَ ليس من شيم أهل عُمان، فذلك هو خيار العاجز الذي لم يقرأ تاريخ عُمان، إنما خيارنا يتطلب ثباتًا وجسارة وشغفًا وابتكارًا، وساعات عمل طويلة، وحبًا عظيما لتراب الوطن، وتعاضدًا بين أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال والحكومة، وإنزال خرائط الملف الاقتصادي من الأرفف، والبدء بالعمل بدماء جديدة تملك روحَ الشباب، مستندة إلى معرفة عميقة لترابط المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

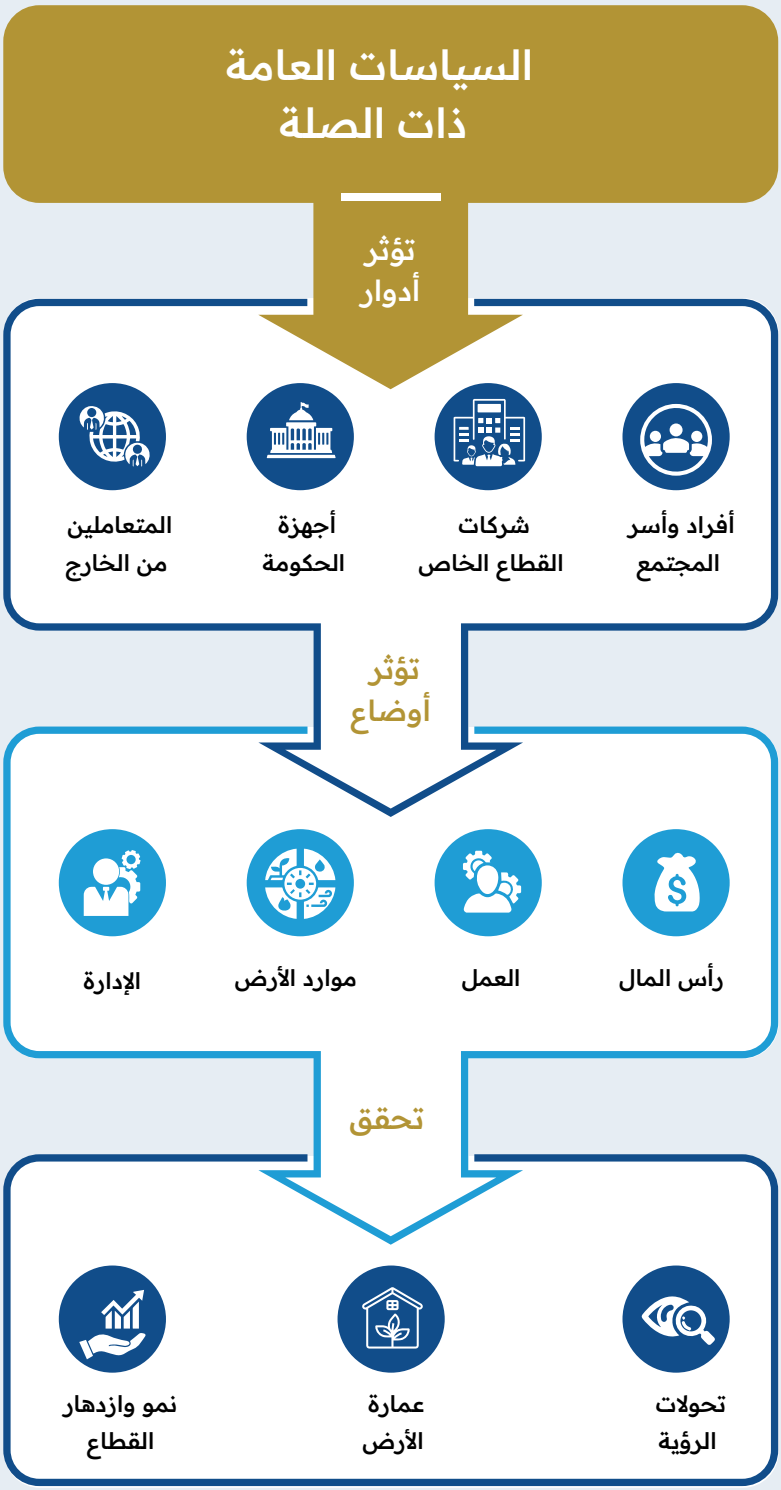
السياسات العامة
ذات الصلة
تؤثر
أدوار
أفراد وأسر
المجتمع
شركات
القطاع الخاص
أجهزة
الحكومة
المتعاملين
من الخارج
تؤثر
أوضاع
رأس المال
العمل
موارد الأرض
الإدارة
تحقق
تحولات
الرؤية
عمارة
الأرض
نمو وازدهار
القطاع

الباحثون والحلول الإنتاجية

يقول رسول الله، صلى الله عليه وسلم، «من تعذَّر عليه الرِّزق فعليه بعُمان». هذا حديث عن الغبيراء أرض الفرص (عُمان)، والتي لم تضق بالغريب، فكيف لها أن تضيق بأبنائها؟

هناك فرص عظيمة للباحثين عن عمل في مُختلف القطاعات الإنتاجية، ولكن ينبغي التعامل مع هذا الملف بجسارة، ومعرفة عميقة بالأبعاد المختلفة للتنمية. التأخر في تطبيق الحلول الإنتاجية، هو من أسباب اللجوء إلى خيارات صعبة، وستكون أصعب في المرحلة المُقبلة، إذا ما استمر مفهوم «الأمور طيبة»، وإلقاء اللوم على جائحة كورونا وأخواتها.

يأتي ذلك، وما تزال المشاكل الاقتصادية والمالية تتعمق وتتعقد، بينما تزيد أعداد الباحثين عن عمل، وإغلاق العديد من شركات القطاع الخاص. أكثر من مقال تم التطرق فيه إلى ضرورة النظر للقطاعات التقليدية كأحد بدائل الحلول الإنتاجية، من خلال فلسفة تنموية جديدة، تُحقق الأهداف التنموية.

التأخر في تطبيق الحلول الإنتاجية سيتسبب في اللجوء إلى خيارات صعبة في المرحلة المُقبلة

استمرار القطاع العام في توفير فرص العمل، يحرم القطاع الخاص طاقات وسواعد يحتاجها لينهض، ناهيك عن أن مشكلة الباحثين عن عمل هي إحدى مشاكل الاقتصاد الكلي، ولن تحل إلا على المستوى الكلي، ويتطلب ذلك تدخل جميع الفاعلين، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، وجذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن ضرورة مُلحة للاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب المُكثف في المرحلة الأولى.

إقامة عشر مزارع نموذجية عملاقة يتراوح حجمها ما بين 200 و300 فدان، تختص بزراعة محاصيل الموز والليمون والنارجيل والخضروات وغيرها، تصب في تحقيق التحول المنشود في رؤية «عُمان 2040» إلى اقتصاد أساسه الاستثمار والإنتاج والتصنيع. يجب أن تتضمن هذه المزارع النموذجية أو الذكية، مُختلف أنواع الزراعة التقليدية والحديثة، وتربية الثروة الحيوانية والاستزراع السمكي والمناحل، مع ضرورة وجود فريق عُماني جاهز لتسويق منتجاتها محليًا وخليجيًا وعالميًا، وتفعيل دور السفارات في الخارج لفتح الأسواق وزيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمار.

هذه المزارع، التي ستنتشر في مُختلف محافظات عُمان الزراعية، من شأنها خلق آلاف فرص العمل بطريقة مُباشرة وغير مُباشرة، خصوصًا في ضوء التطور التكنولوجي، وتوافر البدائل المختلفة للتعامل مع مشكلة المياه وملوحتها. من شأن ذلك، خلق فرص عمل مُنتجة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتنمية المحافظات، وتعظيم الاستفادة من البنية الأساسية من شبكة طرق وموانئ ومطارات.

بالنسبة للمحافظات المُطلّة على الشريط الساحلي، هناك الاستثمار في مائة سفينة كبيرة للصيد الساحلي. كل سفينة، التي تستمر رحلتها نحو 10 أيام، قد تخلق فرص عمل لأكثر من 25 شابًا. ويلحق بهذه السفن مراكز لتجميع منتج الصيد وتجهيزه ونقله وتصديره.

هذان قطاعان سيوفران آلاف فرص العمل للعُمانيين، وقفزات كبيرة سيُحققها الناتج المحلي، وتحريك الموانئ والنقل، وكذلك تحريك عجلة الاقتصاد، فالبنوك ستشترك في تمويل هذه المشاريع، ومراكز الابتكار

ستُبدع في ابتكار أفضل التكنولوجيا لإدارة المياه والمحاصيل، وابتكار الأساليب المتطورة للصيد، وما يرتبط بكل ذلك من صناعات وأنشطة تجارية.

يمكن تكرار ذلك من خلال إنشاء مجمعات صناعية محددة، يتم استيرادها حاليًا، تتضمن كل الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتسهيلات الضرورية لنجاحها. وتعمل هذه المجمعات بالترابط الأفقي، وتستفيد من بعضها البعض، فهي تُعتبر وسيلة ناجحة لإحلال الواردات بمنتجات محلية باجتذاب المستثمر الأجنبي، وتعزيز الصادرات إلى العالم، وذلك في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مُستدام يُعزز من مكانة سلطنة عُمان في سلاسل التوريد العالمي.

من الأمثلة على تلك المجمعات: صناعات الأدوية البشرية والبيطرية، والاستزراع والصناعات السمكية، والبتروكيماويات، وصناعات المواد الغذائية.

البدء بهذه المشاريع لا يحتاج موازنات ضخمة، أو تحضيرات قياسية، وإنما فقط إلى شغف الإنجاز، وتحقيق حلم كل شاب عُماني بوظيفة مُنتجة ودخل يضمن له حياة كريمة.

دعوة لإقامة عشر مزارع نموذجية أو ذكية عملاقة، يتراوح حجمها ما بين 200 و300 فدان

لا يعني ذلك، التخلف عن مسار الحداثة وتطبيقات الثورات الصناعية، بل تهيئة عملية لها بتوظيفها في هذه المزارع والقرى والمجمعات بشكل كبير، كما لا يعني التخلي عن الطموحات في بناء صناعات دقيقة ومعقدة ومتقدمة، ولكن ما نستعرضه هو تدشين لثقافة العمل الإنتاجي التي ينبغي أن تبدأ من قطاعات مُختلفة.

لتحقيق ذلك، يتوجب، وبعد الاتفاق على أن الحكومة ليست هي المكان الأنسب للإنتاج والاستثمار والتصدير، إصدار سياسات عامة وأطر واضحة، من قبيل الحد من منح تراخيص الصيد للسفن الأجنبية، وتعزيز منظومة نقل المنتجات والأسماك طازجة من المنتج إلى المستهلك، وكذلك الحد من منافسة المُنتجات المستوردة للمحلية.

التنمية عملية إصلاح شاملة، تعتمد بدرجة ملحوظة على رغبة وإرادة أفراد المجتمع، فالتحرك في الوقت المُناسب وبالسرعة المُناسبة، بات أمرًا لا مناص منه، والجميع مُطالب بشحذ الهمم نحو مضاعفة العمل، لتحقيق التحول المنشود.

يتوجب على الأجهزة المعنية الدفع بملفات الباحثين عن عمل، وأن تنفض أجهزة الاقتصاد والصناعة والاستثمار الغُبار عن مفاصلها، وتنطلق بواجباتها وتغير من قناعتها وأطرها، فهي ما تزال نظرية وتقليدية وبطيئة وخجولة في زمن يحتاج إلى تنفيذ وابتكار وسرعة وجسارة.

التمني لا يُحقق عوائد في عصر الأرقام، إنما التفكير الجاد للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية الناجمة عن تزايد أعداد الباحثين عن العمل، وارتفاع الدين العام، وتدني التصنيف الائتماني، وارتفاع درجة عدم اليقين والضبابية.

عمليات ترتيب الأفكار والهياكل والمكاتب، أخذت وقتًا كافيًا، وجاء الوقت لبدء العمل، خاصة أن المقومات والموارد والمساحة كافية. فلنؤمن بقدراتنا، وبأن مستقبلنا بأيدينا وليس بأيدي الغير، وأننا من يصنع المستقبل والفرص، وعُمان أمانة فلنحافظ عليها.

تزامنًا مع زيارات قائد البلاد المُفدى، حفظه الله، لصحار الخير وظفار الأصالة ودقم المُستقبل ومسندم الجمال، وإيمانًا بأننا على أبواب نهضة جديدة، نؤكد أنَّ الأمر يستوجب تنظيم الصفوف، والعمل على إيجاد سبل لإعادة توجيه الطاقات البشرية والطبيعية والبنية الأساسية في القطاعات المُختلفة لضبط بوصلة المسار نحو تحقيق رؤية «عُمان 2040»، والذي يبدأ الآن.

أتناول هنا، قطاع الخدمات اللوجستية، خاصة المناطق الاقتصادية والحرة والموانئ، بعين المُحب الفاحصة بغرض تحسين الأداء، وتسريع الخُطى وبدء مرحلة جديدة من الإنجاز وتعزيز الثقة بالنفوس، والتأكيد على أننا نستطيع المضي قدمًا وتسوية الأشرعة بالشكل الملائم، للإبحار بالسفينة العُمانية الأصيلة في بحر تتلاطم أمواجه وتشتد رياحه.

ما يزال أداء قطاع اللوجستيات متواضعًا، ونجاحاته محدودة، ولا يتماشى مع الإمكانات والفرص التي يتمتع بها، رغم الاهتمام الكبير بهذا القطاع واستحواذه على نصيب الأسد من الإنفاق الحكومي، ووجود أكثر من 12 شركة حكومية تابعة لجهاز الاستثمار (مجموعة أسياد)، وكذلك شمولية البنية الأساسية، والموارد الطبيعية الغنية، إلى جانب انضمام سلطنة عُمان إلى عدد من الاتفاقيات الثنائية، والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل: منظمة التجارة العالمية، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي، وغيرها مع مختلف دول العالم.

5 بالمئة مُساهمة قطاع اللوجستيات في الناتج المحلي الإجمالي العُماني

تباطؤ نمو القطاع يُشير إلى تأخرنا جميعنا؛ الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع، في فك «شيفرته»، وتحفيز الجينات اللوجستية والتجارية الموجودة في هذه الأرض الطيبة والقاطنين فيها، والذين عرفوا بأنهم أسياد البحار وبعمق سجلهم التاريخي كمركز للتجارة الدولية، وكنقطة التقاء بين أسواق الإنتاج وأسواق الاستهلاك، فقد قيل في عُمان قديمًا إنها «دهليز الصين»، و«خزانة الشرق والعراق» و«مغوثة» اليمن.

مُساهمة قطاع اللوجستيات في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل، وتحقيق مكاسب عالميًا، ما تزال مُتواضعة، فمساهمته في الناتج المحلي في 2019 بلغت حوالي 5 بالمئة، وبشكل عام تعاني سلطنة عُمان من تنافس غير محمود، وتباين في المزايا بين المناطق الحرة والخاصة والمناطق الصناعية في جذب الاستثمار.

في سياق مُماثل، هناك العديد من المزايا النسبية والفرص الاستثمارية غير المعروفة من قبل المستثمرين الدوليين في قطاع اللوجستيات، والسبب أنَّ الفرص الاستثمارية في هذا القطاع وغيره من القطاعات والمناطق الصناعية والاقتصادية يتم الترويج لها، في الغالب، بصورة غير مُكتملة، وتُعرض بشكل مُبهم.

بالنسبة لتركيبة التجارة الخارجية في الدولة، يُلاحظ بأنها غير مثالية، ففيما يخص الواردات، تعتمد الدولة بدرجة كبيرة على الاستيراد من دولة مُجاورة، والتي بلغت خلال أحد الأعوام أكثر من 50 بالمئة من إجمالي

الواردات. وهناك تركز في الصادرات السلعية في المواد الخام، وليست المصنعة محليًا وذات القيمة المُضافة، بينما يُشكل النفط السلعة الرئيسة للصادرات.

على صعيد قطاع إعادة التصدير، والذي يجب أن يحتل مكانة متزايدة في الاقتصاد، هناك الكثير من الآمال المعقودة عليه في تحسين قدرات الاقتصاد الوطني، واستغلال الموقع الجغرافي المُتميز لسلطنة عُمان في القيام بدور حيوي في مجال توزيع السلع داخل وخارج المنطقة.

خلال الأعوام (2015 – 2019)، تراجعت قيمة السلع المُعاد تصديرها بنسبة 12.7 بالمئة بالمتوسط، بينما سجلت كمية السلع المُعاد تصديرها نموًا متواضعًا لم تتجاوز نسبته 2 بالمئة بالمتوسط، خلال نفس الفترة.

ذلك يؤكد أن مساهمته في تدعيم الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، ما تزال دون المستوى المطلوب، رغم الإمكانات المتوفرة في الموانئ العُمانية، وما تُقدمه الحكومة من تسهيلات، بُغية تشجيع نمو هذا القطاع.

أزمة كورونا تُوفر فرصة لسلطنة عُمان لأخذ حصة من إعادة تمركز خطوط الإمداد وسلاسل التوريد والمخازن العالمية

الكثير متفقون على أن تحقيق الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، ما يزال بحاجة إلى مزيد من الجهود، رغم أنَّ نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي تُعد من بين أعلى النسب على نطاق العالم، لكن هذا المقياس للانفتاح يتأثر كثيرًا بالصادرات النفطية، والموقع الجغرافي المُتميز والقريب من الأسواق الكبرى.

بقيت حُصة الصادرات العُمانية المنشأ (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، متواضعة، ولا تتجاوز 11 بالمئة في المتوسط. الأرقام تقول إن مساهمة مناطق سلطنة عُمان الحرة الأربع في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1.2 بالمئة، مُقارنة مع 20 بالمئة للمنطقة الحرة في جبل علي في دبي، و11 بالمئة لمنطقة طنجة الحرة في المغرب. وبلغ حجم التجارة في سلطنة عُمان أقل من 1 بالمئة، مقارنة بنحو 50 بالمئة لـ«جبل علي»، و25 بالمئة لـ«طنجة».

بالنسبة للوظائف، بلغت في سلطنة عُمان 8500 وظيفة، منها 20 بالمئة للعُمانيين، مقارنة مع أكثر من 13500 بـ«جبل علي»، و95000 في طنجة.. أما عدد الشركات فبلغ في سلطنة عُمان 100، مُقارنة بنحو 7 آلاف شركة في منطقة جبل علي.

بالنظر إلى المستقبل، أفردت رؤية «عُمان 2040» مساحة واسعة لقطاعات التنويع الاقتصادي، ومن بينها اللوجستيات، للقيام بدور محوري في تسريع جهود التنويع الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحقيق الاندماج العالمي، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية لسلطنة عُمان في العقدين المُقبلين.

هناك الكثير الذي يُمكن للقطاع القيام به لتنشيط الحركة الاقتصادية، وتحفيز جميع القطاعات الإنتاجية

والسلعية والخدمية، وإيجاد فرص العمل، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وحشد المُدخرات المحلية لإنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وكذلك اجتذاب التكنولوجيا والمهارات الفنية والتقنيات الحديثة. وأيضا، إنشاء روابط بين المشاريع الإنتاجية في المناطق الحرة ونظرائها في القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي من خلال إنشاء المشروعات في المناطق الحرة، أو توفير المواد الخام والمدخلات اللازمة لإنتاج المناطق الحرة، وبالتالي تحقيق هدف التنمية الإقليمية المتوازنة، والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية الإنتاجية باستخدام الميزات التنافسية للدولة.

أزمة فيروس كورونا وتداعياتها على انحسار الطلب العالمي، تُوفر فرصة لسلطنة عُمان، لأخذ حصة من إعادة تمركز خطوط الإمداد، وسلاسل التوريد والمخازن العالمية. الأمر يحتاج لتجويد عملية التواصل مع العالم والمستثمرين المحتملين، وعرض الفرص الاستثمارية في قوالب مُتكاملة، فضلاً عن ضرورة امتلاك فريق من القناصة قادر على اجتذاب المستثمرين، وإقناعهم بأن سلطنة عُمان الموقع الأنسب في العالم لاستثماراتهم.

إنَّ ترجمة الفرص والإمكانات إلى واقع ملموس في قطاع اللوجستيات، وغيره من قطاعات التنويع، يُوجب الأخذ بعين الاعتبار، أمرين أساسيين: الأول، زيادة الاهتمام بالجانب التسويقي المُنظم، لجذب الاستثمارات المرجوة، لاسيما في ظل احتدام المنافسة القوية من قِبل الموانئ والمناطق الحرة الأخرى بالمنطقة. تحقيق هذا الهدف يستلزم استخدام طرق غير تقليدية للتسويق، واستغلال المعارض التجارية والتسويقية والمؤتمرات الاقتصادية المعروفة في بناء جسور تواصل مع الغرف التجارية والصناعية وتجمعات رجال الأعمال في الدول المُصدرة للاستثمار.

يتوجب تجويد عملية التواصل مع العالم والمستثمرين، وعرض الفرص الاستثمارية في قوالب مُتكاملة

أما الأمر الثاني، فيتمحور حول إدارة المناطق الحُرة، بأسلوب يتفق مع المعايير العالمية المُعمول بها في إدارة مثل هذه المناطق، ويشمل ذلك الهياكل التنظيمية، والكفاءة الفنية والمهنية في الكوادر العاملة بها، والعلاقات التنظيمية مع غيرها من المؤسسات ذات الصلة، كونها عملية مُعقدة تتشابك وتتداخل مع المتغيرات المؤثرة فيها، وتتميز بدرجة عالية من الديناميكية.

المطلوب من جهاز الاستثمار العُماني، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، العمل على إعادة تنظيم الإطار العام لهذا القطاع المهم، بشكل يضمن درجة أكبر من التنسيق بين شركاته ومكوناته، لضمان وحدة الهدف والإدارة الفاعلة، التي تستطيع وضع الضوابط المُنظمة في العلاقة بين الموانئ الحالية والمناطق الحرة، وربط الاستثمارات مع الحاجات الفعلية، ودراسة المشروعات الإنتاجية فيهما بشكل يتكامل مع المشروعات الأخرى في بقية القطاعات الاقتصادية. وكذلك تحديد المواصفات اللازمة في تسويق الفرص الاستثمارية محليًا وخارجيًا، وضمان جودتها في ظل المنافسة العالمية والمتغيرات المختلفة، وفق مبدأ استثماري يعمل على استيفاء متطلبات التنمية الاقتصادية، وتعظيم الفوائد المرجوة من إنشاء هذه الموانئ والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني.

نجاح قطاع اللوجستيات مرهون بتعاون جميع الفاعلين في التنمية، ووجود قاطرات إنتاجية وتصديرية في مختلف القطاعات، حتى يتمكن هذا القطاع من النمو والتطور.

وهناك مسارات اقتصادية مهمة للنهوض بهذا القطاع، منها: جذب الاستثمارات الأجنبية التي تمتلك أسواقًا وشبكة علاقات دولية، ووسائل التقنية الحديثة لفتح المجال أمام عقد صفقات تسويقية عالمية لتسويق المنتجات المحلية، وكذلك تنشيط دور القطاع الخاص، لزيادة تنمية الصادرات العُمانية غير النفطية، وإعادة التصدير التي لها انعكاسات إيجابية، وتدعيم ميزان المدفوعات، وتحقيق التوازن الخارجي، وبناء احتياطات البلاد من العملات الأجنبية.

هناك ضرورة لتفعيل التعاون الإقليمي، والتغلب على العقبات التي تعترض المصدرين وتحد من قدرة صادراتهم على النفاذ إلى الأسواق العالمية، منها عقبات محلية، مثل: بطء إجراءات الحصول على شهادات المنشأ، والتعاملات مع البنوك التجارية والموانئ والجمارك، ونقص المعلومات عن احتياجات الأسواق العالمية، وكذلك مشاكل التمويل والائتمان وضمان مخاطر التصدير خاصة لدى صغار المصدرين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين، وعدم وجود خطوط نقل وطنية منتظمة للخارج سواء النقل البري أو البحري.

ضرورة امتلاك فريق قادر على إقناع المستثمرين بأن سلطنة عُمان الموقع الأنسب في العالم لاستثماراتهم

بالنسبة للمعوقات الخارجية، فتتعلق بالقيود الإدارية والتنظيمية في الدول المستوردة، حيث نجد أنّه لأغراض تحسين موازين مدفوعات تلك الدول يلجأ بعضها إلى أساليب الإغراق، ما يجعل من منافستها أمرًا صعبًا في مجال التصدير، وكذلك عدم ذكر ووضوح بنود معينة في الاتفاقيات التجارية المُبرمة مع باقي الدول، ما يشكل عائقًا أمام المصدرين.

مهما كان الأمر، فنجاح القطاع اللوجستي يتطلب وجود تنسيق تام ومتبادل بين قطاع التجارة الخارجية والقطاعات الإنتاجية المختلفة، من خلال وضع الواردات في خدمة الصادرات، والأخيرة في خدمة التنمية الاقتصادية.

نعم، هناك تحسن نسبي لبعض مؤشرات القطاع بعد جائحة كورونا، وما نحتاجه تحقيق قفزات لن تتأتى بدون نسق جديد من التنمية، قادر على قطف ثمار منجزات المراحل السابقة، وربط عناصر القوة والمقومات والموارد والفرص معًا للانطلاق من المحلية إلى العالمية، لاستجلاب ما ينقصنا من رؤوس أموال، وتكنولوجيا، ومعرفة وأسواق، وذلك بغرض إكمال العناصر المفقودة في معادلة التنمية الداخلية.

بقوة الإرادة، وعلو الهمة، تعيش دول العالم، خصوصًا النفطية منها، حالة استنفار، وتعمل ليلاً نهارًا، لحل التحديات.. والكرة في ملعبنا أهل عُمان!.

قطاعات التنويع الاقتصادي.. التعدين تحت المجهر

سُمِّيت عُمان قديمًا باسم مجان، لما عُرفت به من ثروة معدنية. ويُعتبر قطاع التعدين أحد القطاعات التقليدية في الدولة مع قطاعات الزراعة والأسماك والتجارة. إلا أنه وبسبب ظهور النفط، والتحوُّل لاقتصاد ريعي بامتياز، انحسر دور هذه القطاعات التقليدية بشكل كبير، وهذا ليس حصرًا على عُمان؛ فقد عانت جميع الدول النفطية من ذلك.

وكالة (Austrade) الاسترالية تُشير إلى أنَّ سلطنة عُمان ثاني أكبر دول المنطقة في احتياطات المعادن، لكنها غير مستغلة بسبب تفضيل القطاع النفطي، وعدم وجود إطار إدارة وحوكمة واضحين وشفافين، يتماشيان مع أفضل الممارسات العالمية.

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لملف التنويع الاقتصادي، والحديث عن آمال كبيرة حول إمكانات قطاع التعدين، وما يحمله من فرص، وتضمينه بالقطاعات الاستراتيجية في الخطط الخمسية المتعاقبة، وفي برنامج «تنفيذ» لتعزيز التنويع الاقتصادي، إلا أنَّ النجاحات محدودة للغاية لمساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

سلطنة عُمان ثاني أكبر دول المنطقة في احتياطات المعادن لكنها غير مستغلة

في العام 2018، شهد قطاع التعدين نموًّا حقيقيًّا سالبًا نسبته 3.5 بالمئة، ليُسجل مُساهمة مُتواضعة للغاية في الناتج المحلي الإجمالي، لم تتجاوز نصف بالمئة، خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 2016 و2018.

وبشأن الإيرادات العامة المُتحققة من هذا القطاع، ورفد الميزانية العامة؛ فقد تم تقدير حجم الإيرادات العام 2017 بنحو 25 مليون ريال عُماني؛ منها: 14 مليون ريال حقوق امتياز، و8.6 مليون ريال ضرائب على الصادرات.

في مجال خلق فرص العمل، تُوضح البيانات أن القطاع وفر نحو 5700 فرصة عمل، حصة العُمانيين منها لم تتجاوز 20 بالمئة (1)، وكذلك مُساهمة مُتواضعة في إجمالي الصادرات، وتوفير المُدخلات للصناعات المحلية.

قطاع التعدين يُعول عليه الكثير في المرحلة المقبلة، وخلال الزيارات لمُحافظات سلطنة عُمان، أثناء إعداد رؤية «عُمان 2040»، كان أفراد المجتمع يُركزون كثيرًا على القطاع، فكل المُحافظات تزخر بأنواع المعادن المختلفة.

المُجتمع العُماني يُدرك أن القطاع يُعتبر من أكثر القطاعات تشوُّهًا، ويفتقد للحوكمة الفاعلة والعادلة، وأن استغلال وتوزيع المحاجر يخضع لمعايير المحسوبية والقبلية والقرب من متخذ القرار.

علاوة على ذلك، فقد استفادت شركات التعدين من الثغرات القانونية الموجودة، لتحقيق مكاسب تجارية على حساب الإيرادات الحكومية والمنفعة العامة وعملية تطوير القطاع.

ومن الأمثلة على السلوكيات غير القانونية في أنشطة هذا القطاع: عمليات بيع التراخيص أو تأجيرها من الباطن لطرف ثالث، وتجنُّب الإبلاغ عن الإيرادات الفعلية التي لا يتم توثيقها عادة من الجهات الرسمية.

سلطنة عُمان تزخر بالعديد من المعادن الفلزية واللافلزية؛ مثل: النحاس، الكروم، الرخام، الحجر الجيري، السيلكا، الجبس، الدلومايت، وهي معادن عليها طلب عالمي.

في ظل عالم مُتسارع التغيُّر، يفرض إيقاعًا مختلفًا، ويتطلب مقاربة تنموية جديدة في المرحلة المقبلة، التعدين أبرز أسلحتها، فإنه من الصعب على الحكومة، في ظل المعطيات والإطار العام الحالي القائم، تحقيق الطموحات والمأمول لتنويع الاقتصاد ورفد الميزانية العامة، وتوفير فرص عمل، خصوصًا لأبناء المحافظات والولايات التي تزخر بالموارد التعدينية.

نحتاج أكثر من أي وقت مضى، لعمل نقلة نوعية كبيرة في الإطار العام لإدارة هذا القطاع، تفسح المجال للقطاع الخاص وشركات الاستكشاف العالمية، وتعالج القضايا التنظيمية والقانونية والضريبية والتراخيص التعدينية والتنقيبية والتصاريح البيئية، وتضمن حقوق المستثمرين والشركات الدولية التي تُعتبر الأداة الأهم للغوص في أغوار الجيولوجيا العُمانية واستخراج كنوزها، فالأرض العُمانية بجبالها وسهولها وبحارها تحمل في باطنها الكثير.

لكن، سنظل نتحدث عنه ونتفاخر به دون أن نستطيع تطويعه، وتعظيم الاستفادة منه، فالنهوض بالقطاع مرهون بتغيير جذري للإطار العام المعمول به حاليًا، واستبداله بإطار نوعي يحمل خطابًا جديدًا للمستثمر المحلي والأجنبي، ويُعيد للدولة ثرواتها.

قطاع التعدين من أكثر القطاعات تشوُّهًا ويفتقد للحوكمة الفاعلة والعادلة

إننا بحاجة إلى إطار يتماشى مع أنسب الممارسات الدولية في الدول التي حققت نجاحات مشهودة في هذا القطاع؛ مثل: أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا، والدخول في شراكات استراتيجية معها ومع أكبر الشركات العالمية في مجال التعدين. هذا قطاع يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، ويحتاج خبرات ومهارات ومُقاربات لا تملكها الحكومة وشركاتها المُناط بها قطاع التعدين. ويجب التفرقة بين قطاع التعدين، الذي يتَّسم بدرجة مخاطرة عالية ومعلومات غير متوفرة حول المكامن وطبيعتها، فضلاً عن أنه يحتاج أساليب وأدوات مختلفة، وبين قطاع النفط والغاز، الذي يمتاز بدرجة مُخاطرة أقل، ومعلومات، نسبيًا، متوفرة حول المكامن وطبيعتها، وأساليب وأدوات معروفة، فالقطاعان وإن تشابها في الاستكشاف والاستخراج، لكنهما يحتاجان إلى استخدام أدوات مُختلفة لضمان تحقيق النجاح المنشود.

في المرحلة الأولى، يتوجب على الدولة التركيز على جانب جذب شركات الاستكشاف، وفي مرحلة لاحقة جذب شركات الاستخلاص والاستغلال وصناعات الشق السفلي.

وللعلم، فإن جذب الشركات التعدينية الكُبرى قد لا يُكلف مبالغ مالية كبيرة على الحكومة، بينما يُمكنها من الحصول على فوائد عديدة كنسبة من الأرباح، تتراوح ما بين 30 بالمئة و50 بالمئة كرسوم امتياز وحصة من الإنتاج والضريبة، إضافة إلى الحصول على المعلومات الجيولوجية التي توصلت إليها الشركات الاستكشافية، ونشر ثقافة التعدين المفقودة في البلاد، وفتح آفاق لصناعات الشق السُفلي المُرتبطة بالمعادن المكتشفة.

قيمة الإنفاق العالمي على عمليات الاستكشاف للثروات المعدنية، بلغت حوالي 10 مليارات دولار أميركي خلال العام 2018، كان نصيب سلطنة عُمان من هذا الإنفاق القدر اليسير إن لم يكن معدومًا. وفيما يُتوقع أن

تصل نفقات الاستكشاف العالمية إلى 25 مليار دولار أميركي بحلول العام 2025، نأمل أن تتخذ سلطنة عُمان الإجراءات المُحفزة لاستقطاب جزء وحصة من هذه الاستثمارات.

وللعلم، فعدد الشركات العالمية العاملة والنشطة في عمليات الاستكشاف خلال العام 2018 فقط، بلغ أكثر من 1800 شركة، بميزانية وإنفاق سنوي قُدر بـ5.2 مليون دولار أميركي لكل شركة، بينما كانت كل شركة تُوظف بشكل مُباشر ما بين 50 و100 موظف. للأسف، كانت حُصة سلطنة عُمان منها هامشية، ولا تعكس طموح إمكانات قطاع التعدين العُماني.

المُشكلة تكمُن في غياب الفرص والمنتجات الاستثمارية لقطاع الثروة المعدنية العُماني من شاشة رادار المستثمرين الدوليين، ويرجع ذلك لعدة عوامل؛ منها: الافتقار للمعلومات الجيولوجية الرقمية المتاحة، والتشريعات القانونية غير الجاذبة للاستثمار لشركات التعدين، والافتقار لبرنامج علاقات عامة وتسويقي على المستوى العالمي للموارد والثروات المعدنية لشركات التعدين العالمية، وتداخل الصلاحيات وتعدد المرجعيات بين المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص، وضبابية الإطار العام المُنظم للقطاع.

هناك تنافس كبير على المستوى الإقليمي والعالمي في تنمية هذا القطاع، واجتذاب الشركات العالمية، وقد أدركت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية أهمية قطاع الثروة المعدنية منذ فترة زمنية، وعملتا على تنويع مصادر الدخل القومي، وأعدتا بنجاح «خطة وطنية استراتيجية للتعدين»، استطاعتا من خلالها تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المنظّمة لقطاع الثروة المعدنية، وسهولة الوصول للمعلومات الجيولوجية، وتطبيق المُمارسات والأنظمة والمعايير حسب الكود المعتمد عالميا، وهو (JORC) الأسترالي. استطاعت الدولتان جذب العديد من الاستثمارات العالمية الناجحة. فأين سلطنة عُمان من هذا الحراك والتنافس؟!

ما نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى، إعادة انبثاق القطاعات التقليدية، وعلى رأسها التعدين، الذي سيُسهم حتمًا في علاج العديد من المعضلات الاقتصادية، والتحول السلس إلى اقتصاد المحافظات والشركات المجتمعية ونهج اللامركزية الذي تنادي به رؤية «عُمان 2040».

التحديات في هذا القطاع وغيره من القطاعات، لا يحتاج إلى سلِّ السيوف والخُطب الوطنية، لكن يحتاج إلى جرَّة قلم لاتخاذ إجراءات عملية، وتبني أفضل الممارسات. نحن نُعاني حاليًا من بُطء كبير لا يتناسب مع ديناميكيات النموذج العالمي للأعمال؛ ولذلك فالإسراع بإصدار القوانين واللوائح والتراخيص التعدينية والتنقيبية، أمر لا مناص منه.

تسويق قطاع التعدين، كغيره من القطاعات الاستراتيجية، يحتاج إعداد قوالب وحزم تحفيزية خاصة، تُعدُّ بمهنية عالية، تشد انتباه المستثمرين، وتجذبهم بتفاصيلها وإجابتها عن هواجسهم وضمان حقوقهم، خاصة ونحن في بيئة إقليمية وعالمية شديدة المنافسة.

التعدين ثروه وطنية تحتاج فكرًا جديدًا، يمتلك المعرفة والشغف، وقدرات وطنية قادرة على ربط نقاط قوة وفرص هذا القطاع، والوصول إلى المستثمرين الذين يملكون القدرات المالية والفنية للاستثمار فيه، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية والمُجتمعية ومصلحة الشركات الدولية وصون البيئة والمحافظة عليها.

آن الأوان لتزييت مفاصل هذا القطاع؛ ليستطيع الانطلاق والعدو في سباق النهضة المُتجددة، كأحد أبرز اللاعبين في الميدان بعد جلوسه على «دكة الاحتياط» مع باقي القطاعات التقليدية لخمسة عقود.

عُمان تتحول إلى الطاقة الشمسية

التحول إلى مصادر الطاقة المُتجددة في توليد الكهرباء، أحد الملفات الاقتصادية الكبيرة التي تستدعي تحريكها بديناميكية وإطار جديد يضمن فاعليتها، خصوصًا أن العالم يتّجه بخُطى مُتسارعة في مسار الطاقة المُتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، للعديد من الأسباب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وغيرها.

في السياق المحلي، ما يزال الاعتماد، وبشكل مطلق، على النفط والغاز، كمُصدر لتوليد الطاقة في الدولة، التي تمتلك استراتيجية ورؤية طموحة للتحول في استخدام الطاقة المُتجددة ليصل إلى 20 بالمئة في العام 2030، و30 بالمئة في العام 2040.

فيروس كورونا المُستجد أصاب العالم بـ«تسونامي» اقتصادي، لا أحد يعرف مداه ومدّته، بينما بدأت الدول، ومن بينها سلطنة عُمان، باتخاذ تدابير مالية، للحد من تداعياته في المدى القصير، لكن الأمر يستوجب اتخاذ تدابير اقتصادية، على المديين؛ المُتوسط والطويل.

سأجتهد في التركيز على ضرورة التحول إلى استخدام الطاقة الشمسية، في المصانع والمزارع والمباني الحكومية والمنازل، لعدة اعتبارات، أهمها:

650 مليون ريال عُماني قيمة الدعم الكهربائي سنويًا يُوجه للمُتسحق وغير المُستحق

إحصائيًا، يؤكد التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء أنّ قيمة دعم الكهرباء تصل في المتوسط إلى 650 مليون ريال عُماني سنويًا، يُوجه للمُستحق وغير المُستحق. يأتي ذلك في وقت تصل فيه تكلفة إنتاج الكهرباء الكُلية في الدولة إلى أرقام «مليارية»، وهي في ارتفاع مضطرد، وكذلك الحال بالنسبة للحجم الكبير لما يُستهلك من النفط والغاز محليًا لتوليد الكهرباء، وغيرها من الاستخدامات.

كما يكشف التقرير أنّ إنتاج الطاقة من المصادر المُتجددة في سلطنة عُمان ما يزال يُراوح منطقة الصفر بالمئة، دون الإسهاب في إحصاءات فنية معلومة لدى المتخصصين ومتخذي القرار بشأن نسبة الطاقة المُتجددة إلى إجمالي مزيج الطاقة، وترتيب الدولة في مؤشر استخدام الطاقة (كلغم من مكافئ النفط للفرد)، ونسبة النفط المُصدر إلى النفط المُستهلك محليًا، ونسبة الغاز الطبيعي المُسال المُصدر إلى المُستهلك محليًا.

تكنولوجيًا؛ فإنّ التقدم السريع، يُساعد على تقليل تكلفة الإنتاج للطاقة الشمسية إلى حدود منافسة تكلفة الإنتاج التقليدي للكهرباء. أما بيئيًا؛ فالطاقة الشمسية نظيفة ومُستدامة، وتُحافظ على البيئة، ومُتوفرة طوال العام، ولدى الدولة أهداف أُممية في هذا الشأن يجب مراعاتها.

على الصعيد المالي والاقتصادي، فالوضع المالي لا يحتمل مواصلة دفع فاتورة الدعم، وهدر العديد من الفرص للحصول على عملة صعبة جراء التصدير بدل الاستهلاك المحلي للنفط والغاز، أو الاستفادة منه في مشاريع صناعية تحمل قيمة مُضافة محلية، وتوفر فرص عمل. الوفر المالي الضخم من الدعم وتكاليف إنتاج الكهرباء يُمكن توجيهه لتحسين المركز المالي للدولة، وتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية، وإعادة بوصلة الاقتصاد الإنتاجية، وتوفير خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

التحول للطاقة الشمسية سيُساعد في تغيير أنماط الاستهلاك وترشيده، وخفض الهدر، بما يعود بالنفع على المواطن والوطن.

استثماريًا، هناك حاجة مُلحة لزيادة تنافسية سلطنة عُمان، فتوفير الطاقة بأسعار مناسبة مهم للمُستثمر المحلي والأجنبي، على حد سواء، ويُشجع على قيام مشاريع الشق السفلي والصناعة، التي تُعاني حاليًا من شُح في توفر الطاقة وارتفاع تكلفتها، كما يُمكن التفكير أيضًا، في تصدير الطاقة الكهربائية الفائضة إلى الدول المجاورة.

تتميز الاستثمارات في هذا القطاع بأنّها لا تحتاج إلى مُساهمة كبيرة من جانب الحكومة، الأمر الذي لن يُشكل ضغطًا على المالية العامة، إذ تتسابق شركات الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة المُتجددة على الاستثمار فيه بطريقة البناء والتشغيل والنقل (BOT).

علاوة على المنافع المُباشرة المُتأتية من هذا التحول، فإنه لا يُمكن الاستهانة بالمنافع غير المُباشرة الناتجة عن الروابط الأمامية والخلفية لهذا القطاع، حيث من المُمكن أن تنشأ مع هذا النوع من الاستثمارات صناعات مُختلفة، على رأسها صناعة الألواح الشمسية وملحقاتها بدلاً من استيرادها، فالمناطق الصناعية المؤهلة قادرة على احتضان وتطوير هذا النوع من الصناعات.

أضف إلى ذلك، نشأة الشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية بخدمات التجزئة والتركيب وخدمات الصيانة المرتبطة، ما يُساعد في توفير فرص العمل ذات الأجر المُرتفع، واستيعاب الداخلين لسوق العمل في التخصصات الهندسية والفنية وغيرها.

للتعامل مع ملف توليد الطاقة بشكل عام، يتوجب إيجاد آليات للتعامل مع السعة الإضافية الكبيرة المتوفرة حاليًا والمُنتجة من شركات التشغيل الأجنبية، والتي تكلف مبالغ طائلة، مع ضرورة التفاوض مع هذه الشركات لتحقيق مكاسب. آن الأوان لوجود شركة عُمانية في هذا المجال المحصور، أصلاً، في شركات أجنبية.

تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والحد من الإجراءات البيروقراطية ضرورة للتحول إلى الطاقة الشمسية

كما أن هناك إغفالاً لمسار ترشيد الطاقة، رغم وجود مساحات واسعة لـ«الترشيد»، فتكلفة ترشيد وحدة واحدة من الطاقة أقل بكثير من تكلفة توليد وحدة جديدة، ما يتطلب دعم هذا التوجه، وزيادة استخدام أجهزة التكييف والأدوات الكهربائية التي تتبنى مبدأ ترشيد الطاقة.

يقع على الحكومة جُل المسؤولية في إيجاد مُحفز للتحول إلى الطاقة الشمسية، وما يتطلب ذلك من تطوير للبيئة التشريعية والتنظيمية، وتقليل الإجراءات البيروقراطية المُعقدة، أو الحد منها، والتي تُعيق هكذا تحولات، فضلاً عن ضرورة تقديم حوافز مادية لدعم تكلفة تركيب وتشغيل الألواح الشمسية. في حين يجب على القطاع التمويلي، ممثلاً بالبنوك، تقديم قروض مالية طويلة المدى، بأسعار فائدة رمزية للأسر والشركات، خاصة المُتخصصة في عمل تركيبات وتوصيلات الطاقة الشمسية.

للنجاح في هذا المسار، لا بد من نشر الوعي في المُجتمع العُماني، وتوضيح الفوائد والمُبررات حول أهميّة الطاقة الشمسية، وخلق ثقافة عامة تُطبق في المنازل والمزارع والمصانع والمباني الحكومية، بُغية توفير استخدام الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية وليس بالطرق التقليدية.

يتم ذلك من خلال وضع برنامج زمني لرفع الدعم وخطة إحلال لمن يرغب بالتحول إلى الطاقة الشمسية، فضلاً عن ضرورة ترسيخ المفاهيم ذات العلاقة بأمن الطاقة، وتشجيع المُتعاملين على تبني أفضل الممارسات التي تُسهم في رفع كفاءة الاستهلاك، وتقود إلى تحقيق بيئة مُستدامة.

من المهم أيضًا، جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، والدخول في شراكات استراتيجية مع شركات دولية لديها خبرة وكفاءة وفاعلية في التحول من مصادر الطاقة التقليدية إلى «الشمسية».

نجاح برنامج عُمان في التحول إلى الطاقة الشمسية، كغيره من البرامج الاقتصادية التي تنعكس إيجابًا على تعديل هيكل الاقتصاد الوطني، يحتاج إلى التعامل مع عدد من الاعتبارات، تتمثل الأولى في ضرورة تطبيقها على مستوى واسع بهدف إحداث التأثير المطلوب على أنماط الاستهلاك وتوليد الطاقة، بحيث لا تكون مقرونًا بقطاع أو مشروع معين، مع وجود منظومة مُتكاملة من الأطر التشريعية التى تضمن التطبيق. النقطة الثانية، تتمثل بوجود كادر متُخصص بهذه النوعية من البرامج، لديه فهم عميق بحيثيات تطبيقها وسُبل نجاحها، شريطة وجود إطار عام واضح وشفاف وقانوني.

كل ذلك مرتبط باتخاذ تدابير وإجراءات احترازية، لتجنب أي تحديات ترتبط باستمرارية إنتاج الكهرباء، وفي نفس الوقت ضرورة أن يُصاحب عملية التحول للطاقة الشمسية، مراجعة الدعم المُقدم في مختلف القطاعات، سواء المنزلي أو التجاري أو الصناعي، وتطبيق تعرفة تعكس التكلفة الحقيقية، مع أهميّة وضع تدابير لحماية الطبقات الضعيفة وذات الدخل المحدود. الأمر قد يحتاج إلى قرار سياسي صريح حول إدارة هذا الملف، فالتحوّل إلى الطاقة الشمسية مسار لا رجعة عنه، تفرضه الظروف الراهنة، ويأتي في إطار رؤية «عُمان 2040»، والتحولات المنشودة على مختلف الأصعدة، وتحقيق أمن الطاقة.

الطبيعة حبت سلطنة عُمان بميزات عديدة، كمساحات شاسعة، وشمس ساطعة طوال العام، الاستفادة منها أصبحت ضرورة لتوليد الطاقة الشمسية، ومواجهة التحديات الجسيمة والتحولات العميقة المُقبلة، وذلك يقع على عاتق الجميع؛ حكومات وشركات قطاع خاص وأفراد. يجب البدء الآن في برنامج وطني لتعزيز وتشجيع ونشر ثقافة استخدام الطاقة الشمسية، فهذا خيار لا مناص منه في ظل تزايد الضغوط المالية.

التحول الرقمي.. المفهوم والأبعاد والضرورة

تداعيات فيروس كورونا المُستجد، وتدهور أسعار النفط، وانحسار الطلب العالمي والعولمة بشكل عام، سلطت الضوء بشكل أكبر على أهمية قطاع التقنية والاتصالات، في ضمان استمرارية الأعمال والإنتاجية لمُختلف القطاعات، فالقطاع يُعتبر الرابح الأكبر نسبيًا، في ضوء جاهزيته ودوره في التعامل مع الكثير من التحديات المُختلفة.

التغُيرات المُتسارعة الناتجة عن مُعطيات الثورة الصناعية الرابعة، وزخم الثورة المعلوماتية، والتجدد السريع في المعرفة الإنسانية، وثورة الاتصالات والتواصل، وإسقاطات كل ذلك على مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تدعو إلى تمكين قطاع التقنية والاتصالات، كونه يُمثل الطريق إلى المستقبل. في السياق الاقتصادي هناك تغير كبير في الأهمية التقليدية لعوامل وعناصر الإنتاج الأربعة المعروفة (رأس المال والأرض وما تزخر به من موارد والعمل والتقنية والتكنولوجيا)، حيث أصبحت التقنيات أهم عوامل الإنتاج على الإطلاق.

تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، من ذكاء صناعي وإنترنت وروبوتات وتحليل الكتل الرقمية والطباعة ثُلاثية الأبعاد وغيرها، سيكون لها دور كبير للوصول إلى القفزات النوعية في جميع القطاعات.

للتحول الرقمي دور كبير في الوصول للقفزات النوعية في جميع القطاعات

هناك متخصصون يُصنفون درجة استغلال الموارد في سلطنة عُمان إلى ثلاث فئات حسب درجة الاستغلال، وهي: موارد غير مُستغلة، مُستغلة بشكل خاطئ، مُستغلة بشكل جزئي. ويُعزى سبب ذلك إلى ضُعف المُكون التكنولوجي والكفاءة والإنتاجية والاعتماد على أدوات تقليدية وعمالة مُتدنية المهارة.

يستوجب ذلك تناول التحول الرقمي من مفهوم أكثر عمقًا، يتعدى استحداث وتمويل منصات إلكترونية لبيع الخضروات والفواكه والأسماك، إلى إحداث تغيير جوهري لدفع وتمكين التحولات في القطاعات المُختلفة، وحل القضايا المحلية العالقة في الدولة، لاسيما تلك المُرتبطة بالتوظيف، وازدياد العمالة الأجنبية غير الماهرة، وقلة الإنتاج الصناعي، واستخدام المواد الخام في الصناعات المحلية.

التحول الرقمي يلعب دور كبيرًا في الوصول إلى القفزات النوعية في جميع القطاعات، ويملك الإجابة على أسئلة مهمة، من قبيل: ماذا، وكيف، وأين، ومتى تُنتج سلطة عُمان؟. والحديث يدور هنا عن الصناعة والزراعة الذكيتين، وصيد الأسماك بأساليب تقنية ذكية، وتشجيع الشباب ورواد الأعمال على تكييف هذه التقنيات وتوظيفها في سياقات مُشابهة خارج حدود الوطن، بحيث تستطيع الشركات العُمانية المُتخصصة تصدير حلولها لخدمة متطلبات السوق العالمي الذي أضحى أكثر ترابطًا وانسجامًا بفضل هذه التقنيات.

رؤية «عُمان 2040» أفردت مساحة واسعة لضرورة نشر التكنولوجيا في مُختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن أن أحد أهدافها يتمثل بالوصول إلى مُدن ذكية ومُستدامة نابضة بالحياة، تتضمن نمط الحياة الذكية، والبيئة الذكية والتنقل الذكي.

تم إفراد برنامج خاص من بين البرامج الوطنية الخمسة في تحقيق «الرؤية»، للتحول الرقمي الذي يستهدف اتخاذ إجراءات عملية للتحول الإلكتروني للحكومة والقطاع الخاص والمُجتمع، وتوفير المنصات الإلكترونية الآمنة للتعاملات الإلكترونية، إضافة إلى الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في

التعامل مع تحديات سوق العمل وغيرها.

تلعب التقنية، التي لا غنى عنها لجميع القطاعات، وهو القطاع الأقرب لقلوب الشباب، أدوارا مُهمة بتحقيق التنويع الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الخاص المحلي، من خلال إدخال التقنية الجديدة، والابتكار، وتوفير المعلومات، وإجراء دراسات ومُسوحات حول جدوى الاستثمار في قطاعات استراتيجية، مثل التعدين والأسماك.

ينبغي التركز على إعطاء عناية كبيرة للجانب التقني في جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المُستهدفة في المرحلة المُقبلة، من خلال معرفة التحديات وطرق مُعالجتها، وإيجاد طرق مُبتكرة وتصاميم حديثة غير تقليدية، لتوزيع المعلومات والخدمات والمُنتجات وتحديد العملاء والمُستفيدين.

هناك ضرورة ألا يقتصر التحول الرقمي على قطاع تكنولوجيا المعلومات، وإنما يجب أن ينتشر بجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية كالتعدين والتصنيع والسياحة والتعليم والصحة، وأن يشمل جميع الشرائح من حكومة وأفراد وقطاع خاص.

التقنية تسهم بتحقيق التنويع الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الخاص المحلي

ولكيلا تبقى الخطط والاستراتيجيات الرقمية التي صيغت منذ العام 2005، وثائق نظرية، ومحكومة بصيغ الغايات والتوجهات والنظريات الفرضية، يتوجب، لضمان تحقيقها، إيجاد إدارة مُحكمة للتغيير، تُسهم وتُمهد الطريق لتحقيق التحول المنشود، بحيث يتم تحديد نسبة مئوية للخدمات الحكومية التي سيتم نقلها لقنوات رقمية بشكل سنوي، تنتهي برقمنة مختلف الخدمات الحكومية المُقدمة، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالمواهب الرقمية ورعايتها وتوجيهها. ومن المهم، التذكير بأهمية الأمن السيبراني، الذي يضمن حماية مُختلف جوانب عمليات التحول الرقمي لمُواجهة الهجمات الإلكترونية. سلطنة عُمان تحتل المرتبة الثانية عربيًا، والسادسة عشرة عالميًا، من بين 175 دولة في مؤشر الأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات العام 2019.

«ما لا يُمكن قياسه لا يُمكن إدارته». هذه قاعدة حياتية تسري على جميع القطاعات، ولكي تنجح سلطنة عُمان في قطاع التقنية يتوجب عليها أن تكون قادرة على قياس مدى تقدمها فيه، خصوصًا أن هذا القطاع يُعاني من قلة الإحصاءات المحلية، وضعف القدرات التسويقية، وعدم توافر المُنتجات الاستثمارية الجاذبة لشركات التقنية العالمية.

هناك، أيضا، حاجة مُلحة للاهتمام بتوفير إحصاءات الحسابات الفرعية (ستلايت اكونت)، بُغية عزل قطاع التقنية، الذي يقع ضمن قطاع واسع يضم النقل والتخزين والاتصالات، بحسب نظام الحسابات القومية المعمول به. هذا يُفيد بمعرفة مُساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي، وما يُوفره من فرص عمل، وجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر.

قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، يضم فرعيين، الأول: قطاع تقنية المعلومات الذي يبدو أنه يتم إغفاله نظرًا لحصته المُتواضعة من إجمالي القطاع في الدولة، حيث تُشير التقديرات إلى أنه يستحوذ على نحو 20 بالمئة من إجمالي القطاع. والثاني: قطاع تقنية الاتصالات الذي يضم البريد والاتصالات، ويستحوذ على النسبة المتبقية من القطاع بحوالي 80 بالمئة.

هذا القطاع، كغيره من القطاعات، من ميزاته أن الفرص الاستثمارية فيه، سواء المحلية أو الأجنبية، ما تزال مُبهمة، الأمر الذي يُوجب التعامل معه بأسلوب مُختلف.

قطاع التقنية والاتصالات قطاع ديناميكي، بحاجة لجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، والدخول في شراكات استراتيجية مع دول وشركات تقنية عالمية، وبالتالي وجود فرص استثمارية جاهزة بكل جوانبها، بقوالب مُناسبة مصحوبة بحزمة غير تقليدية من الحوافز، تؤدي بالنهاية لتعظيم حجم الاقتصاد، وتوسيع قاعدته الإنتاجية، وخلق منظومة يعمل بها الجميع بتكامل وانسجام.

ذلك يُؤكد الحاجة لتوسيع وتعزيز رأس مال ونشاط صندوق التكنولوجيا لتسريع الاستثمار بهذا القطاع، وتطوير الجانب التشريعي والقانوني الذي يجب أن يتسم بالديناميكية والاستباقية، ليتماشى مع سرعة وتيرة التغيرات في قطاع التقنية.

يجب أن يتعدى التحول الرقمي قطاع تكنولوجيا المعلومات لينتشر بجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية كالتعدين والتصنيع والسياحة والتعليم والصحة

هناك ضرورة، أيضا، لوجود خطة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع، ووضع مؤشرات أداء واضحة لقياس الإنجاز والتقدم فيه، وتصميم حزم حوافز ومُنتجات استثمارية لاجتذاب المُستثمرين المحليين والدوليين، فضلاً عن الإجابة على التساؤلات التالية: أين نحن؟ وإلى أين نتجه في هذا القطاع؟

الأمر قد يحتاج إلى قرار سيادي حازم من قمة الهرم، يُوجه جميع الجهات الحكومية الرئيسة إلى التحول التقني، من خلال اتباع نهج شمولي، ويكون ذلك متزامنًا مع ضرورة مواكبة التغيرات العالمية المُتسارعة في هذا المجال، ورفع الكفاءة والفاعلية للخدمات الحكومية المُقدمة، وتخفيض النفقات المالية والموارد البشرية، لعدم وجود حاجة لتكرار نفس الأعمال في الجهات المُختلفة.

التحول إلى حكومة إلكترونية من شأنه المُساهمة في تجميع البيانات والمعلومات ودمجها وتحليلها، بما يوفر حلولا للتحديات الحالية والمُستقبلية.

إذا ما أُحسن استخدام ذلك، بشكل علمي صحيح، فإن ذلك يُسهل من تحقيق قدر أعلى من الأمن المعلوماتي، والمُحافظة عليه في جهة مركزية واحدة.

الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، يجب أن يُصاحبه حملة إعلامية شاملة، وتوفير حوافز لجميع المتعاملين، واتخاذ إجراءات صارمة من قبل قمة الهرم الإداري.

سلطة عُمان قادرة على تحقيق قفزات تنموية بوتيرة متصاعدة، شريطة أن تكون مُرتبطة بوضع أسس وقواعد ضرورية، وليس هناك ما يُضير من التعلم من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، كالتجربة الكورية، وإلا فإن الأمر سيكون ضربًا من أحلام يقظة، ونبقى ندور في فُلك مُغلق، حتى تنفد الثروة العُمانية التي مكنت أبناءها من العيش في رغدٍ مدة خمسة عقود.

العالم، ومن ضمنه سلطنة عُمان، يمر بظروف استثنائية، ما يتطلب استنفار الطاقات، وحشد الهمم، وتنظيم الصفوف، والعمل على مدار الساعة.. فوطننا يستطيع الانطلاق بسرعة نحو تحقيق «الرؤية».

الفصل الثالث:
القطاع الخاص

القطاع الخاص يُكافح لأجل البقاء.. فهل يصمد؟!

يتعرض القطاع الخاص، بشكل عام، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، بشكل خاص، في شتى أنحاء دول العالم إلى أزمة خانقة هي الأسوأ في التاريخ الحديث، جراء فيروس كورونا المُستجد وتداعياته على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع حكومات العالم إلى تبني إجراءات غير مسبوقة للتخفيف من أثر الأزمة الوبائية.

من تلك الإجراءات، إغلاق الحدود والمنشآت والمدارس والجامعات، والسفر الدولي المحدود، والتباعد الاجتماعي، فضلاً عن القيود على قدرة النظام الصحي، وتلك التمويلية التي أدت إلى بطالة هائلة، وفقدان الدخل، وتآكل رأس المال البشري، وعدم اليقين بشأن المستقبل.

القطاع الخاص في الدول النفطية، يُواجه أزمه مُضاعفة ناتجة عن انحسار الطلب على النفط وتراجع أسعاره، والذي يمثل شريان الحياة ومصدر الدخل الرئيس لهذه الدول، ما أدى إلى عدم قدرتها على مواصلة الإنفاق العام بنفس الوتيرة المولدة للطلب المحلي، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي على السلع والخدمات، الذي يُعتبر المصدر الرئيس لدخل القطاع الخاص، الذي يتسم بالاعتماد المُفرط على الإنفاق الحكومي.

القطاع الخاص في الدول النفطية، يُواجه أزمه مُضاعفة، ناتجة عن انحسار الطلب على النفط وتراجع أسعاره

هناك حلقة مفقودة لربط النمو الاقتصادي المُحقق في الحقبة الماضية، مع دور فاعل للقطاع الخاص، حيث تُخفي معدلات النمو الكبيرة، والمرتكزة على الأنشطة النفطية (النفط والغاز)، اختلالات جوهرية في جميع عوامل الإنتاج الأربعة المعروفة (رأس المال، العمل، حُسن استغلال موارد الأرض، الإدارة). للإنصاف، فإن حالة ضعف القطاع الخاص ليست مقصورة على سلطنة عُمان، حيث تُعانى منها جميع اقتصادات الدول الريعية.

ما أود التركيز عليه، هو أهمية القطاع الخاص، وحاجته المُلحة إلى أكسجين لمواصلة نشاطه، فهو خط الدفاع الأول للاقتصاد، والمعول عليه الكثير لتحقيق رؤية «عُمان 2040». كما يُعتبر أحد أهم الفاعلين الأربعة في العملية الإنتاجية، ويلعب دورًا محوريًا في الاستثمار والإنتاج والتشغيل ورفد الموازنة العامة للدولة.

تتعاظم أهميه هذا القطاع في الدول النفطية، كسلطنة عُمان، في المرحلة المُقبلة، فهي مُطالبة بتحول نوعي لنموذج تقوده قاطرات القطاع الخاص المُختلفة للعديد من الاعتبارات المرتبطة بالجاهزية ومرحلة النمو وبدء قطف ثمار الاستثمارات الضخمة في المرحلة السابقة والاستغلال الأمثل للبنية التحتية والعلاقات الدولية. هذا لن يتحقق بدون قطاع خاص قوي متفاعل، وقادر على الاستثمار والإنتاج والتصدير.

إحصاءات 2019 تبين أنَّ شركات القطاع العُماني تُوفر أكثر من 260 ألف وظيفة لأبناء الوطن. من وجهة نظري فهي مُطالبة بتشغيل المزيد من العُمانيين، وتدعيم قدرتها على المحافظة على ما لديها من عمال محليين.

تواجه تلك الشركات العديد من التحديات المالية، إضافة لوجود مؤشرات لضغوطات مالية، وتأخر في دفع الرواتب والإيجارات، وغيرها من الالتزامات والمصاريف التشغيلية. هذه مؤشرات واضحة للإعسار، وما يتبع ذلك تلقائيًا هو الإفلاس، وهذا مرض مُعدٍ بشكل كبير. تعرض شركات للإفلاس، يعني بالنتيجة تعرض عدد كبير من المتعاملين معها إلى ضغوطات وتأثيرات مالية كبيرة، ستتحول إلى مصاعب وضغوطات اجتماعية خطيرة.

هناك عدد من المُعسرين تزيد محافظهم الإقراضية عن 300 مليون ريال عُماني من البنوك ومؤسسات التمويل، ما يعني تعرض الجهاز المالي والمصرفي، الذي لا تزيد أرباحه مجتمعة عن 400 مليون ريال، إلى زلزال شديد يضع قدرته التمويلية على المحك. كما تتأثر قدرة البنوك بالوضع العام للتصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، والذي يُعاني هو الآخر من تدنٍ لارتفاع نسبة الدين العام إلى مستويات كبيرة.

تلك التكلفة ستنتقل إلى المقترضين المحليين، ما يحد من قدرتهم على الاستثمار، والذي نحن في أمس الحاجة إليه، كما أن الجهاز المالي والمصرفي يحتاج لمُعالجة جوهرية تعزز قدرته على الصمود واستيعاب المتغيرات ومتطلبات المرحلة المُقبلة.

القطاع الخاص مُطالب بتنظيم نفسه بشكل جيد والدخول في اندماجات لتكوين كيانات ومؤسسات كبيرة قادرة على المنافسة وامتصاص الصدمات

دول العالم تعي جيدًا أهمية ودور القطاع الخاص، وأن تكلفة مساعدة تلك الشركات على البقاء أقل من تكلفة انهيارها وإعادة بنائها من جديد، لذلك قدمت العديد من الدول حوافز إنقاذ، وقروضا طويلة الأجل بأسعار فائدة مُتدنية للشركات التي كانت تعمل بكفاءة جيدة قبل أزمة كورونا. البنوك وشركات التمويل تحملت مسؤولية توفير تلك الأموال، في حين تحملت العديد من الحكومات كلفة الفوائد على تلك القروض، وحوكمة المعايير والإجراءات المنظمة لها.

الحديث هنا، ليس عن حزم إنقاذ مُتواضعة مُقدمة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، رغم أهميتها، وإنما عن الشركات التي لها دور في التشغيل والإنتاج والتصدير. الحكومات في الدول التي تعتمد على قوى السوق (العرض والطلب) في إدارة اقتصاداتها، ويتصف القطاع الخاص بها بالقوة والديناميكية، تدخلت لإنقاذه من تداعيات جائحة كورونا، لذلك فالدول النفطية، التي تلعب فيها الحكومات الدور الرئيس في تسيير عجلة التنمية والأنشطة الاقتصادية، مُجبرة وأمام خيارات صعبة للتدخل لإنقاذ القطاع الخاص الذي يتصف أصلاً بالهشاشة والاعتماد شبه المطلق على العطاءات الحكومية، والتدخل لحماية حقوق العمال في القطاع الخاص أيضًا، نظرًا لحاجة الاقتصاد الماسة إليهم في المرحلة المقبلة.

هناك أدوار مهمة للحكومة في هذه المرحلة لانتشال القطاع الخاص، مثل البنك المركزي العُماني ودوره في حماية الجهاز المصرفي، والإيمان بأن قوة البنوك ومؤسسات التمويل من قوة عملائها من الشركات. يُمكن للبنك المركزي إجراء تقييمات لقدرة البنوك من خلال اختبار الإجهاد (Stress Test) للتعرف على مدى قدرة البنوك المحلية على تحمل الخسائر المستقبلية ومواجهة المخاطر المتعلقة

بالائتمان والديون، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمعالجة، مثل منع البنوك من إجراء توزيعات للأرباح، وإجراء تخفيضات أخرى على نسبة الاحتياطي الإجباري.

يمكن بالتنسيق والتعاون مع البنوك، إيجاد آلية للاستفادة من حجم الودائع الضخم المتوفر لديها، والذي يُقدر بأكثر من 24 مليار ريال عُماني، من خلال أدوات وأوعية يستفيد المودعون والجميع من خلالها، كصكوك وسندات يُستفاد منها للظروف الطارئة، وتوفير التمويل للتحولات الإنتاجية المنشودة. من مصلحة القطاع المصرفي تقديم كل الحلول للبقاء وإنقاذ عملائه من خلال تمديد آجال قروض الأفراد والشركات بدون تكاليف إضافية، وتجميد دفع الأقساط للأفراد والشركات الأكثر تضررًا لبضعة أشهر، بدلاً من التشدد المصرفي.

في حين يمكن لجهاز الاستثمار العُماني العملاق، الذي له دور تنموي أصيل وتنضوي تحته كل الشركات الحكومية المنتشرة في جميع القطاعات، مساعدة الشركات الكبيرة الواعدة وتشجيعها على الدخول في شراكات بينية، وإعادة التموضع بما يخدم الأهداف التنموية في الأجلين؛ المتوسط والطويل، وتحويل العلاقة بين الشركات الحكومية والخاصة من التنافس إلى التكامل، والدفع نحو تطبيق العناوين التي تُنادي بها رؤية «عُمان 2040»، والتي لا تتحقق إلا بتفعيل محاور الاستثمار والإنتاج، والتصنيع والتصدير، وريادة الأعمال والابتكار.

300 مليون ريال عُماني قيمة المحافظ الإقراضية للمُعسرين

كذلك الحال بالنسبة لسوق مسقط للأوراق المالية، الذي قد يُساعد في تنظيم الاندماجات بين الشركات الواعدة، لتكوين شركات محلية قوية، ويُتيح التخارج لمن أراد من المستثمرين.

وعلى غرار ما حدث في العديد من الدول، تتدخل الحكومة لمساعدة شركات القطاع الخاص المتأثرة، خصوصًا التي كانت أوضاعها جيدة وتعمل بربحية قبل جائحة كورونا، من خلال تقديم حزم إنقاذ سخية لضمان تدعيم قدرتها على التصدي للأزمة.

الحديث هنا ليس عن منح لا ترد، وإنما قروض تُسدد على فترة طويلة، وتُمنح للشركات وفق معايير معينة لتحقيق فوائد اقتصادية، والتي توفرها البنوك وشركات التمويل، بينما تتحمل الحكومة الفائدة المُخفضة للقروض.

القطاع الخاص نفسه، كذلك، والذي عهدناه يتحلى بحس وطني عالٍ، مُطالب بتبني أدوار مختلفة، تُمكنه من ترتيب أوراقه والاستعداد لتغيير النموذج القائم على التجارة والاستيراد والعمالة الوافدة مُتدنية المهارة، إلى نموذج قائم على الإنتاج والتصنيع والتصدير والعمالة الوطنية. وهو مُطالب بتنظيم نفسه بشكل جيد، والدخول في اندماجات واستحواذات لتكوين كيانات ومؤسسات كبيرة قادرة على المنافسة وامتصاص الصدمات. لذلك يحتاج لاتخاذ إجراءات تمس تركيبته وهيكلته الحالية، القائمة على المُحاصصة واستحواذ عدد من الشركات العائلية على معظم أنشطة الأعمال بما يمكنها أن تعمل بمعزل وبدون روابط أمامية وخلفية مع باقي مكونات القطاع الخاص.

هذا يحتاج إلى تدخل استراتيجي من الجهات المعنية، وعدم الاكتفاء بالتوجيه والتشجيع وانتظار الحلول من السماء أو الخارج. وسط كل التغيرات والتحولات، حان الوقت «أن نقلع شوكنا بأيدينا» ونُمهد الأرضية للانطلاق.

بالنظر إلى المستقبل، أفردت رؤية «عمان 2040» مساحة واسعة للقطاع الخاص، ومن أبرز توجهاتها الاستراتيجية «قطاع خاص مُمكّن يقود اقتصادًا تنافسيًا ومندمجًا مع الاقتصاد العالمي»، كما تتبنى إصلاحات تمس جميع عناصر الإنتاج، لتمكين القطاع من النهوض لتنفيذ «عُمان 2040».

الاقتصاد والتنمية، يعملان بترابط وتتابع وتشابك واضح، ويحتاجان إلى سياسات عامة تُغطي المنظور الشمولي للمكونات والعناصر، وتُعالج التحديات المختلفة. فكما بدأنا بترتيب الجهاز الإداري والاستثماري للدولة، فلابد من خطوات مهمة لترتيب أوضاع القطاع الخاص. القطاع الخاص يتمتع بحس وطني عالٍ، ويُدرك رجاله ومؤسساته أهمية دوره في مساندة الحكومة بتحقيق تحولاتها والاستفادة من الموارد والبنية التحتية وشبكة العلاقات الدولية.

المسؤولية مشتركة، والاقتصاد العُماني يقف على مفترق طرق مهم، وفي ظل ظروف استثنائية تحمل الكثير من التحديات وبذور النجاح، يتوجب وجود مؤسسات قوية وحزمة من السياسات والتدخلات المدروسة.

القاعدة السائدة «إذا عملنا بصمت وسكون، سلمنا بأن القضايا تُعالج نفسها» ليس وقتها الآن. نحتاج إلى حالة استنفار وشغف وفكر جديد لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية وصناعة المستقبل الذي نُريده.

القطاع الخاص.. نحو أدوار جديدة (1)

تتصف تركيبة القطاع الخاص العُماني بأنها قائمة على التجارة، خصوصًا الاستيراد للسلع والخدمات والعمالة محدودة المهارة، لتلبية الطلب المحلي الناتج عن المُناقصات الحُكومية المدعومة بالإنفاق العام المُتحصل من الإيرادات النفطية. تلعب الشركات الحُكومية والعائلية والأجنبية دورًا واسعًا في مُختلف الأنشطة وسلاسل التوريد، مُقابل دور محدود للشركات الصغيرة والمُتوسطة.

شركات القطاع الخاص، أبرز الفاعلين في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعول عليها كثيرًا في تحقيق مُستهدفات رؤية «عُمان 2040»، والوصول بالدولة إلى مصاف الدول المُتقدمة.

يتمحوَر التوجُّه الإستراتيجي لـ«الرؤية» على تحوُّل هيكلي، يستند إلى تمكين القطاع الخاص وتفعيل دوره المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. لتحقيق هذا التوجه فالاهتمام بالقطاع الخاص يستلزم تمكينه ومشاركته في اتخاذ القرار. إذا كنا نُؤمن بأننا وسط عالم شديد التغيير، وأن هناك ديناميكيات جديدة لها استحقاقاتها، وأنه كما تواجه الحُكومة تحديات نوعية اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية عميقة، فالقطاع الخاص يُواجه تحديات أعمق، تستلزم الاستماع إلى هواجسه وتحدياته والتعامل معها.

مبررات عديدة تفرض تغيرات جوهرية في إدارة وتنظيم القطاع الخاص

هُناك حاجة مُلحة لإعادة تنظيم وتفعيل دور القطاع الخاص، من خلال غرفة تجارة وصناعة عُمان، ودور رجال الأعمال والشركات، فالحاجة إلى تحقيق نقلة نوعيّة في دوره كغيره من الفاعلين الرئيسين، لاستنهاض الهمم ورفع الطموح لدى الشركات وتعزيز الحس الوطني لرجال الأعمال، وكذلك فتح الآفاق لإحداث تغيير جوهري في إدارة القطاع الخاص، وصولاً إلى دور أكثر فاعلية بتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في المرحلة المُقبلة، فضلاً عن الأدوار المُرتقبة من غرفة تجارة وصناعة عُمان، وما ينتظره منتسبو «الغرفة» والمُجتمع والحُكومة منها، ورأي رؤية «عُمان 2040» في هذا الشأن.

هناك العديد من المُبررات التي تفرض تغيرات جوهرية في إدارة وتنظيم هذا القطاع، ليقوم بالدور المُناط به، فالتغيير سُنة كونية، وتفرض مرحلة النمو، التي وصلت إليها سلطنة عُمان بعد خمسة عقود من التنمية، وإطلاق وتشغيل قاطرات الاستثمار والإنتاج والتصدير، وهي بيد القطاع الخاص وليس الحكومة لتعظيم الاستفادة مما تمَّ تحقيقه، ما يحتاج لتكثيف نشاط الابتكار، واستخدام أدوات وأساليب جديدة، كانت غير معهودة أو كانت تُستخدم على نطاق ضيق.

بذلك تتمكن الدولة من الانتقال إلى نموذج جديد من النمو والتنمية المُستدامة قائم بصفة رئيسة على العمل والاستثمار والإنتاج، كبديل للنموذج الحالي القائم على الحكومة والاستهلاك والاستيراد والعمالة الوافدة، نموذج تتعدد فيه مُحفزات وقاطرات النمو بقيادة القطاع الخاص، ويُوفر فرص عمل، فالقطاع العام لن يستطيع توفير 50 ألف فُرصة عمل سنويًا للعُمانيين، ناهيك عن الحاجة لرفد الميزانية العامة

بالدخل لتستطيع القيام بمهامها.

راهنت رؤية «عُمان 2040» على أدوار جديدة للقطاع الخاص، وما يُدلل على ذلك وجوده ضمن استراتيجية «الرؤية»، وتمثيله في اللجنة الرئيسة واللجان الفنية والقطاعية، كما أفردت تقارير «الرؤية» في دراسة قضايا القطاع الخاص وبإسهاب.

المُراقب للتطورات الأخيرة على المستوى المحلي، يُلاحظ وجود خلل واضح في إدارة القطاع الخاص، ومحدودية قدراته على التأثير في رسم السياسات العامة وتحديد الأولويات الوطنية؛ حيث شيوع التوقع السلبي تجاه مُستقبل الأعمال في سلطنة عُمان، فهُناك من يرى تصاعدًا في وتيرة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، المُتمثلة في صور شتى مُباشرة وغير مُباشرة.

هُناك تزايد مُطرد في أعداد الباحثين عن عمل والمُسرحين، وارتفاع كلفة الخدمات كالماء والكهرباء جراء رفع الدعم وتغيير التسعيرة، وارتفاع كلفة العمالة المُتمثلة في رسوم الاستقدام، وارتفاع كلفة اشتراطات التمويل، وانخفاض الدخل المُتاح للأفراد جراء التقاعدات وتوقف الترقيات، وانخفاض الدخل المُتاح للشركات جراء محدودية الأعمال والمُناقصات الحكومية، والدور المحدود لـ«الغرفة» في مُساندة الشركات في ظل جائحة كورونا، وغير ذلك من عوامل تُؤثر بشكل مُباشر على تكلفة الأعمال وتنافسيتها، وتحد من نهوض الشركات المحلية والهروب إلى الخارج؛ ما أدى لتدهور أوضاع مُعظم شركات القطاع الخاص، وانحسار كبير في حجم إيراداتها، وانعكاسات كل ذلك على قدرتها على الدفع بقاطرات التنمية المُختلفة.

القطاع العام لن يستطيع توفير 50 ألف فُرصة عمل سنويًا للعُمانيين

أكثر ما يُقلق المُراقبين والمُهتمين من شركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الرسائل المُتضادة بين ما يحدث على أرض الواقع من مُمارسات، وما تحمله «عُمان 2040» من آمال وطموحات كبيرة، ديدنها التسهيل والانفتاح، وتهيئة بيئة الأعمال، وخفض التكاليف، وتشجيع ريادة الأعمال، وجذب الاستثمار الأجنبي.

المُقلق في الأمر أن هُناك مؤشرات على خروج استثمارات عُمانية إلى الخارج، بالإضافة إلى أن العديد من الشركات المحلية تدرس إعادة التموضع ونقل أعمالها جزئيًا أو كُليًا إلى خارج البلاد، وذلك لارتفاع تكاليف التشغيل، وهذا من المؤكد ستكون له تداعيات غير صحية على الاقتصاد الوطني.

في سياق التمثيل الفاعل للشرائح الأكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني من واقع مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في إجمالي الصادرات والضرائب وتشغيل العُمانيين، يُلاحظ أنها تتركز في ثلاث شرائح، هي: الشركات العائلية والمجموعات الكبيرة، الشركات الأجنبية، الشركات الحكومية، وجميعها غير مُمثلة بشكل مُناسب في غرفة التجارة والصناعة، التي تُعتبر بيت التجار، الذي يلجأون إليه لنقل هواجسهم وتحدياتهم.

خلو مجلس إدارة «الغرفة» من العديد من المجموعات الكبيرة والشركات العائلية والأجنبية والحكومية، ومحدودية قُدراتها البحثية والتطويرية، يُلقي بظلاله على ضُعف واضح في إدارة القطاع الخاص وقدرات شركاته على التأثير على ملفات مهمة تتعلق بشؤونه، والتصدي للسياسات والتشريعات ذات التداعيات السلبية على تنافسية الأعمال في الدولة.

تنمية القطاع الخاص، تحد مُتعدد الجوانب، وهُناك حاجة ماسة لإزالة الحواجز التي تُواجه نموه والتعرف على ما يُحجم هذا النمو، وذلك يشمل التعامل مع المشاكل الحقيقية التي تُواجه جميع عوامل الإنتاج الأربعة، والأُطر التنظيمية المعمول بها، وصلاحيات «الغرفة».

في ظلِّ التغيرات والديناميكيات الجديدة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، وما ولدته من استحقاقات لدور أكثر فاعلية للقطاع الخاص، فإنه لا بُد من أن تعمل الحُكومة على تفعيل حقيقي لدورها، وتُؤمن بقدرات القطاع الخاص العُماني، وتُعزز قدرات الشركات على التأثير على ملفات مهمة تتعلق بشؤونه، وإعطائه المساحة المُناسبة في التمثيل في اللجان العليا والوزارية، لتحديد الأجندة والأولويات الاقتصادية، وكذلك رفع الوصاية عن غرفة التجارة والصناعة، لتلعب دورها الاستراتيجي المفقود.

تنمية القطاع الخاص تحد مُتعدد الجوانب وهُناك حاجة ماسة لإزالة الحواجز التي تُواجه نموه

للموضوعة، فالقطاع الخاص مُطالب بإعادة ترتيب أوراقه وبيته الداخلي، بما يتناسب مع التحديات والدور المنوط به في «عُمان 2040»، وأن يستغل زخم التوجه العام بتمكين القطاع الخاص لإدارة دفة الاقتصاد؛ بحيث يُقدم للحُكومة قائمة باحتياجاته للانطلاق؛ سواء على صعيد السياسات والإجراءات، من خلال تحديد القيود والحواجز والاختناقات التي تُواجه المُستثمر، وصولاً للحُصول على المُوافقات المطلوبة، وتوسيع نطاق الاتفاقيات والمُعاهدات الدولية التجارية.

القطاع الخاص.. نحو أدوار جديدة (2)

تمرُ سلطنة عُمان، كغيرها من الدول النفطية، بمرحلة حاسمة، تحتاج فيها لإعادة انبثاق نموذجها التنموي، الذي أدى دوره خلال المرحلة المُنصرمة، ووصل بالدولة إلى ما هي عليه الآن من جاهزية، بينما تبقى الحاجة إلى كل يدٍ ومصدر طاقة، لتشغيل قاطرات التنمية المُختلفة، والمُعول عليها الكثير لاستعادة زخم النمو.

يستوجب ذلك أدوارًا جديدة من الفاعلين في عملية التنمية، وعلى رأسهم غرفة تجارة وصناعة عُمان، التي تأسست العام 1973، ومارست منذ ذلك الوقت أدوارًا مُختلفة، وآن الأوان لتكون أبرز اللاعبين في تنفيذ رؤية «عُمان 2040»، وتعمل على تمكين الشركات ورواد الأعمال للقيام بالدور المنوط بهم، وحماية مصالحهم من جانب، وتحقيق الأهداف الوطنية لخلق فرص عمل ومُتطلبات القيمة المُضافة المحلية وتدريب الكوادر والدراسات النوعية ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من أهداف، من جانب آخر.

رجال الأعمال العُمانيون يمتلكون المعرفة الكافية، والفهم العميق بالظروف المحلية، والعديد من المفاتيح، حول كيفية التعامل مع مُختلف التحديات، فقد سطّر الكثيرون منهم قصص نجاح وكفاح مُلهمة لبناء وصناعة المُستقبل المنشود. يعول أبناء الأسرة العُمانية الكبيرة، الكثير عليهم؛ للقيام بدور مُهم في تحقيق الأهداف المنشودة في المرحلة المُقبلة، والمُتعلقة بالتحولات النوعية في النموذج التنموي.

آن الأوان لتكون غرفة تجارة وصناعة عُمان أبرز اللاعبين بتنفيذ «الرؤية»

في سياق الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية، يُمكن لـ«الغرفة» ورجال الأعمال المحليين، القيام بدورٍ مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، والدخول في شراكات، من شأنها ضمان انتقال المعرفة والتكنولوجيا والمهارات والقُدرة على فتح الأسواق وأفضل الممارسات، إلى الشركات المحلية لتنمو وتزدهر. لا شك أن هذه الثقافة ما تزال محدودة، وتتطلب تمكينًا من الحُكومة بالأُطر والدعم المُناسب؛ لتحويل الحُكومة من مُقدم للخدمة إلى مُمَكِّنٍ للقطاع الخاص للقيام بها.

تمكين «الغرفة» رجال الأعمال من أداء هذا الدور لن يتأتى دون تمكينهم والتعامل مع العديد من المُعوقات التقليدية التي تحد من تنافسيتهم والنقص الحاد في المعلومات والبيانات حول البيئة الاستثمارية والفُرص المُتاحة بتفاصيل كافية، إذ يتوجب تضافر الجهود الساعية لطمأنة المُستثمرين، والحد من درجة عدم اليقين والضبابية التي تسود التوجهات، فيما يتعلق بتكلفة الحصول على التمويل، والضرائب، ورسوم العمل، والأُطر المعمول بها، وديمومة القوانين والتشريعات المُنظمة لبيئة الأعمال، وكذلك تبسيط وتسريع التراخيص، ووضوح وتوافر سلاسل الإمداد والاستيراد والتصدير والوصول إلى قاعدة عريضة من المُستهلكين المحليين والدوليين.

من المُسلمات بأن المرء يلجأ إلى بيته، طمعًا في الأمان والدعم؛ لمواجهة التحديات المُختلفة، والأمر ذاته ينتظره التجار من بيتهم (غرفة تجارة وصناعة عُمان)؛ فالشركات بمُختلف أنواعها تحتاج إلى تحول نوعي في أعمالها المرتبطة بشكل كبير بنموذج ريعي استند على النفط والمُناقصات الحكومية والاستيراد. هذا نموذج يمضي نحو التلاشي للعديد من الأسباب؛ أهمها: تراجع أهمية النفط الاستراتيجية، وتغير أنماط استهلاكه، وظهور مصادر مُختلفة للطاقة، والتحسن الملحوظ جراء الثورة الصناعية الرابعة، وتداعيات جائحة كورونا التي غيرت قواعد اللعبة.

سلطنة عُمان لديها رؤية جديدة تُنادي بعناوين جديدة؛ كالإنتاج والتصنيع المحلي والتصدير، ويستلزم الأمر الأخذ بأيدي الشركات المحلية للنجاح في التحول المنشود، وفي نفس الوقت هُناك أدوار مهمة لـ«الغرفة» في هذا الشأن.

أشيرُ هُنا إلى واقع تجربة شخصية، أثناء دراستي في المملكة المتحدة، وانضمامي لعضوية إحدى غرف التجارة البريطانية؛ وهي عضوية مُتاحة للطلبة والمُقيمين، ولا يُشترط امتلاك سجل تجاري لمن أراد الاستفادة من خدمات الغرفة الكثيرة والمتنوعة والمتكررة، من بينها: لقاءات التعارف وبناء العلاقات بين أصحاب الأعمال الكبيرة والصغيرة والجامعات والمُجتمع، ومعارض لبعض السلع والخدمات وتعزيز التسهيلات بين المُوردين والمُستهلكين والمُستثمرين، وتوفير معلومات استشرافية عن أي تغيرات مُرتقبة في الوضع الداخلي والخارجي قد تُؤثر على الأعمال، وكذلك بناء جسور وروابط أمامية وخلفية بين الأعمال وإنشاء حاضنات أعمال مُتخصصة لقطاعات وسلع واعدة.

يتوجب السعي لطمأنة المُستثمرين وتقليل درجة عدم اليقين والضبابية التي تسود التوجهات

محليًا، تستوجبُ إدارة القطاع الخاص مراجعة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتنشيط وتحفيز الشركات المحلية؛ لتتمكن من تكبير حجم الاقتصاد والقاعدة الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وكل ذلك يتطلب منظورًا استراتيجيًا يأخذُ بعين الاعتبار مُراجعة صريحة لتكلُفة الأعمال في سلطنة عُمان، والتي يراها كثيرون غير تنافسية على المُستوى الإقليمي.

دور «الغرفة» في صياغة السياسات والتشريعات مع الحُكومة محوري، وهناك مأخذ على تفرُد الحُكومة بصياغة السياسات دون أخذ تنافسية الأعمال للشركات بالاعتبار. وفي سياق سابق، أشرنا لضرورة إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ليكون بيتًا من بيوت الخبرة وذراعًا استشاريًّا للحُكومة، يُمثل مُختلف شرائح المُجتمع، ويهدف لتشجيع الحوار الإيجابي وبناء التوافق حول أهم القضايا والسياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم أثر سياسات التنمية والسياسات العامة، وتقديم المشورة والمُقترحات والبدائل المبنية على البيانات والدراسات لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز المشاركة في صنع القرار، وذلك تعزيزًا لثقافة التكاملية والتعاون بين المؤسسات.

هُناك دور إستراتيجي يمكن أن يُؤديه المجلس مع غرفة تجارة وصناعة عُمان، جنبًا إلى جنب مع

الحكومة، من خلال تبني خطاب تنموي جديد يُوضّح التحديات والحلول والأدوار المطلوبة والسياسات العامة لتغيير بوصلة النموذج التنموي.

منتسبو «الغرفة» ينتظرون المُشاركة في إعداد نظام غرفتهم الجديد يعمل على تأطير فلسفة جديدة، تخدم التحولات المنشودة في المجالات المُختلفة، بدءًا من تحديد فجوات المُنتجات في السوق المحلي وفتح الأسواق الجديدة وتسهيل الوصول إليها، مرورًا بإقامة المعارض السلعية للمُنتجات العُمانية، وإعداد خارطة استثمارية للفرص، وتعميق ثقافة التصدير والقيمة المُضافة المحلية، ودراسة الفجوات في سوق العمل لمُعالجتها ببرامج التدريب والتأهيل، وانتهاء بتبني ملفات رواد الأعمال، وتشجيع عمليات الاندماج المدروس بين الشركات المحلية لتكوين كيانات كبيرة قادرة على امتصاص الصدمات وتوسع أعمالها إلى العالمية.

ثمة دورٌ مهمٌ، بجانب ما سبق، لما يُعرف بتعزيز عامل التوقع الإيجابي للمُستقبل، فتجارب الأُمم الناهضة تُشير إلى أنها أوجدت عامل التوقع الإيجابي لدى أفرادها وشركاتها، وتم تغذيته لدى الأطراف المُختلفة بأساليب مُباشرة وغير مُباشرة، وذلك للتأثير على أنماط سلوكيات هذه الأطراف، فإذا ساد التوقع الإيجابي للوضع الراهن والمُستقبلي، فسيقبلُ الأفراد والشركات والأجهزة المُختلفة على اتخاذ قرارات إيجابية، وتحمل هامش مخاطر أكبر، ويقوى جدار الثقة بين الجميع، وتنهض الأمة والمُجتمع، والعكس صحيح!

يتوجب على «الغرفة» تعزيز الفهم والوعي في مُجتمع الأعمال والشركات في القطاع الخاص، باشتراطات ومواصفات السلع المحلية للولوج إلى الأسواق الدولية، وخطاب إعلامي جديد لتوضيح التحديات والأدوار والتحولات المطلوبة من القطاع الخاص العُماني في إطار رؤية «عُمان 2040».

كي تتقدم الدولة بثقة، ينبغي إشراك رجال الأعمال بكل ما يخصهم؛ فتنافسية أعمال الشركات واستمرارها على المحك. لقد ربط الله عز وجل، النتائج بالمُسببات، وهُناك سُنن كونية يجب عدم الحياد عنها، فكما توجد أسباب لنهوض واستقرار وازدهار الدول والشركات والأفراد، بناءً على عوامل توقع وقرارات وسلوكيات وأدوار إيجابية، توجد أسباب تراجع وانكسار وانحدار، بناءً على عوامل توقع وأدوار وقرارات غير إيجابية. الاختيار بأيدينا، فإما أن نصم آذاننا ونُواصل الحديث عن الفُرص والمُقومات وإرث الأجداد والأدوار والقضاء والقدر، وإما أن نُسوي أشرعتنا ونُبحر في آفاق التنمية الواسعة التي تحتاج إلى من يرون في كل بيت عُماني أنفسهم ويعملون على رفعته ويسهرون على سعادته.

1

مشاركة

الغرفة الفاعلة في دراسة وتقييم الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع مختلف الدول، والمشاركة في توجيه المؤسسات الحكومية حول ابرام الاتفاقيات مع الاسواق الواعدة، وتعزيز الاساثمارات الصناعية المشتركة مع الشركاء في الدول والأسواق الأخرى.

2

تكثيف

دور الغرفة في مجالات الدراسات القطاعية والبيانات وتنظيم الدورات التدريبية في مختلف المجالات والمشاركة في تنظيم الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية داخل وخارج السلطنة.

3

تعزيز

العمل بين الغرفة كشريك حقيقي والجهات الرسمية لرفع مستوى التعاون والتنسيق في مجالات جذب الاستثمارات وترويج الصادرات وتسويق الفص الاستثمارية المتوفرة.

رأس المال وتنافسية القطاع الخاص

يُمثل الحصول على التمويل بالتكلفة والاشتراطات المُناسبة، أحد أهم عناصر الإنتاج الضرورية لتعزيز قُدرات شركات القطاع الخاص وتمكينها من توسيع استثماراتها، ما يتطلب توجيه مُعظم السياسات الاقتصادية للتأثير عليه، ولا تستقيم أي مُعادله تنموية بدون هذا العامل.

في السياق المحلي، الدولة بحاجة لشركات قطاع خاص تمتلك القُدرة على الاستثمار، فلا يُمكن أن تتحقق جهود التنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل، دون نمو القطاع الخاص، فهو المُفتاح الحقيقي لتحقيق ذلك وكذلك التنويع في القاعدة الإنتاجية.

يُستدل من تقرير «سهولة مُمارسة الأعمال لعام 2020» على أن سلطنة عُمان، تقدمت 10 مراكز في جميع المؤشرات، ما عدا مؤشر الائتمان؛ حيث إن ترتيبها تراجع للمرتبة 144، وذلك لتردد النظام المصرفي من التوسع في الإقراض، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمُتوسطة، ووضع شروط فيما يتعلق بالملاءة المالية، فيما لا يتوانى هذا النظام عن التوسع في القُروض الاستهلاكية، طالما هُناك مصدر دخل ثابت ومستقر.

سلطنة عُمان يتراجع ترتيبها على مؤشر الائتمان للمرتبة 144

إلى جانب ذلك، فالحكومة في سعيها لإصدار سندات وأذون الخزانة لتمويل بعض جوانب الإنفاق، تكون قد زاحمت القطاع الخاص في الحصول على الائتمان. البنوك تُفضل هذا النوع من التمويل من ناحية العائد المُتوقع وكذلك انعدام المخاطرة، كما أن الحُكومة هي المودع الأول في الجهاز المصرفي؛ حيث تُمثل ودائعها نحو نصف الودائع في الجهاز المصرفي، والحكومة تُفاضل بين البنوك التي تُقدم سعر الفائدة الأفضل على الودائع، ما أدى لتنافس برفع سعر الفائدة على الودائع بين البنوك للظفر بالودائع الحُكومية، والذي انعكس مباشرة على ارتفاع بأسعار الفائدة على القُروض التي تمنحها البنوك لشركات القطاع الخاص.

البنوك العاملة في سلطنة عُمان، لديها رؤوس أموال صغيرة، ولا تتوافر بها أوعية استثمارية مُتنوعة، مع وجود عدد محدود من بنوك الاستثمار، كما أن هُناك تأثيرًا محدودًا للسياسات المُتبعة من البنك المركزي لدفع البنوك وشركات التمويل للاندماج بهدف تكوين كيانات كبيرة قادرة على المُنافسة والتواجد في الأسواق العالمية، وأيضا، السياسات المُتبعة غير قادرة على تفعيل بورصة مسقط، والتي تمثل أداة مهمة لحشد المُدخرات، وتوجيهها للاستثمار في الاكتتابات الجديدة، لذلك، نجد سعر الفائدة السائد على القروض يصل لأكثر من 6 بالمئة، وهو الأعلى خليجيًا، وسعر الفائدة في شركات التمويل يصل لنحو 11 بالمئة.

بالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي، تستحوذ القروض الشخصية والإسكانية والاستهلاكية على نصيب الأسد، في حين ما تزال نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متواضعة لا تصل إلى 5 بالمئة من إجمالي الائتمان المصرفي، بينما دولة مثل سنغافورة يزيد الائتمان

الممنوح لمثل تلك المؤسسات على 35 بالمئة.

هُناك العديد من السُبل للتعامل مع ارتفاع تكلفة الائتمان واشتراطاته، عن طريق تصميم برامج إقراضية للقطاع الخاص في مُختلف المُحافظات، يقوم فيها البنك المركزي بدعم أسعار الفوائد، من خلال تحمل جزء يسير من مُعدل الفائدة. يتوجب على الحكومة أن تُخفض من سعر الفائدة على الودائع التي تطلبها، وتلقائيًا سينخفض سعر الفائدة على القروض.

هُناك حاجة لرفع رأس مال بنك التنمية العُماني من 100 مليون ريال إلى 200 مليون، مع تغيير الاشتراطات التي تُقيده، وإنشاء صندوق للتنمية الصناعية بـ200 مليون ريال، بشروط مُيسرة، وضرورة رفع وتيرة الاتصال بالبنوك العالمية والخليجية والمحلية؛ لرفع رؤوس أموالها، وضخ المزيد من السيولة في السوق العُماني.

المرحلة المُقبلة تتطلب خلق كيانات مالية كبيرة، والدفع بملفات الاندماج والاستحواذ بين مؤسسات القطاع المصرفي، والسعي الحثيث لاجتذاب بنوك وشركات تمويل واستثمار عالمية، لتوفير التمويل المطلوب، بالتكلفة والشروط والأدوات المُناسبة، إضافة إلى الحاجة لتغيير معايير منح القُروض والتسهيلات الائتمانية المُرتبطة بالرهونات المُتوفرة من الأراضي والمباني. ثمَّة حاجة أُخرى لاستعادة قوة الجدارة الائتمانية لسلطنة عُمان، والتي ترتبط بها تكلفة الحصول على أموال من الخارج سواء للحُكومة أو القطاع الخاص، بما فيها البنوك.

الحاجة لرفع رأس مال بنك التنمية العُماني إلى 200 مليون وتغيير الاشتراطات المقيدة

الحاجة مُلحة لتحقيق توازنات دقيقة وعاجلة بين إحراز مكاسب سريعة للميزانية العامة والاستدامة المالية جراء رفع الرسوم والضرائب بمُختلف المجالات من جهة، وبين تعزيز تنافسية القطاع الخاص من خلال تخفيض الكُلف التشغيلية وكُلف عناصر الإنتاج بشكل عام، من جهة أخرى؛ فالاستمرار بإغفال أحقية هذه التوازنات قد تُصيب تنافسية القطاع الخاص، وذلك على حساب فوائد اقتصادية طويلة المدى لتحقيق الاستقرار والنهوض بالقطاع الخاص.

جهاز الاستثمار العُماني.. نتقدم بثقة

سأبدأ بدون مُقدمات ولا تمهيد، للحديث عن لُبِّ الموضوع، وهو جهاز الاستثمار العُماني، لنتقدم بثقة في ظلِّ عَالَم متغيراته متسارعة، وتحدياته المالية والاقتصادية جسيمة، وذلك بهدف صناعة المُستقبل بأدوات مختلفة، تُناسب طبيعة مرحلة النمو وتحدياته، وتُعظّم الاستفادة من الجاهزية بمختلف الأصعدة والموارد والبنية الأساسية والقطاعات المختلفة.

تناولت وسائل الإعلام المحلية والأجنبية أصداء إنشاء جهاز الاستثمار العُماني بالكثير من الاهتمام؛ كون الاستثمار بشكل عام المكوِّن الأهم في تحقيق التنمية، والأثر المضاعف للاستثمار على الاقتصاد المحلي كبير، وتتركز جميع أدوات السياسات العامة في تحفيز وتنشيط الاستثمار، بشقيه؛ العام والخاص، والمحلي والأجنبي.

«نتقدم بثقة».. شعار رؤية «عُمان 2040»، ويُعتبر جهاز الاستثمار العُماني أبرز اللَّبنات لتحقيقها، ف»الرؤية» تُنادي بتحولات جوهرية في مختلف المجالات، لن تتكرَّر الظروف والجاهزية لتحقيقها، إضافة إلى أنها تُنادي بعناوين جديدة تتحقق بترابط وتتابع وتفعيل محاور الترشيد والادخار، والاستثمار والإنتاج، والتصنيع والتصدير، وريادة الأعمال والابتكار.

دعوة لـ «نسف» القناعات القديمة والبدء برؤية أبعاد جديدة قائمة على المنطق والفهم العلمي

إنشاء جهاز الاستثمار، ككيان استثماري ضخم لجميع استثمارات وأصول الحكومة بصلاحيات واسعة، خطوة مُهمة لتفادي الكثير من التحديات المُتمثلة في تعدُّد المرجعيات، وضعف التنسيق، والبيروقراطية، ومحدودية الموارد، وتقليدية الأداء، وتواضع نتائجه.

على جميع الجهات الرسمية، كالهيئة العامة لترويج الاستثمار، وتنمية الصادرات «إثراء»، والهيئة العامة للتخصيص والشراكة، ومركز الاستثمار، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة»، والهيئة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، إضافة إلى المناطق الحرة والخاصة، أن تُعيد ضبط بوصلتها، لتتكامل كفريق واحد مع جهاز الاستثمار العُماني، بُغية تكوين منظومة وبيئة أعمال وإطار عام واضح وشفاف لانسيابية الاستثمار المحلي والأجنبي لتشغيل قاطرات النمو المُعطلة، أو تلك التي لا تشتغل بكفاءة عالية في جميع القطاعات.

كذلك الأمل معقود على البنوك، لفهم تحوُّلات المرحلة، ولعب دور إيجابي لتوجيه المدخرات المحلية باتجاه الاستثمار والإنتاج والعناوين المُشار إليها، بدلاً من نهم الاستهلاك والكماليات.

يتوجب على القطاع الخاص ترتيب أوراقه المُبعثرة، وبدء الدخول باندماجات في مختلف القطاعات، لتكوين كيانات كبيرة، قادرة على تجاوز الأزمة الحالية، وامتصاص أثر الأزمات الحالية والمُقبلة. كبار التُّجار، كذلك، مطالبون بدور أكبر، من خلال احتضان رواد الأعمال والأخذ بأيديهم والتعاون معهم، والانطلاق مع جهاز الاستثمار العُماني لسد الفجوات الاستثمارية الكبيرة في الدولة، والتي يعكسها وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العُماني.

هذه دعوة لجميع القائمين على الأطراف المُشار إليها، لـ«نسف» العديد من القناعات القديمة الراسخة لديهم، والبدء من جديد في رؤية أبعاد جديدة، قائمة على المنطق والفهم العلمي؛ لما يتوافر من مزايا وإمكانات وعناصر قوة ومقومات. بغضِّ النظر عن تحديات العجز المزدوج، وارتفاع الدين العام، وتدني التصنيف الائتماني، ما تزال البدائل كثيرة، والمساحات للنجاح شاسعة، لكنها لن تتحقق بالقناعات الشخصية، وكما يقال: «إذا كنت تقوم بنفس الأعمال فسوف تحصل على نفس النتيجة».

المطلوب من الجهاز الوليد؛ كونه يُدير عددا كبيرا من الشركات الحكومية في مختلف القطاعات، أن يُحقق توازنات صعبة ومهمة، كثيرًا ما نغفلها، بين تحقيق غايات مالية بحتة وموارد ترفد الموازنة العامة، وبين غايات تنموية، وهي السبب الرئيس من إنشاء ووجود الشركات الحكومية لفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في قطاعات تفتقر للإحصاءات والتشابكات، ولا يستطيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي البدء فيها.

لذلك؛ من المهم تقييم جميع الشركات الحكومية، وإطلاق رصاصة الرحمة على تلك التي انتهى الغرض من إنشائها أو تغيَّرت المُعطيات التي تستدعي وجودها. بالتأكيد، هناك مساحة واسعة لتحقيق اندماجات واستحواذات بين هذه الشركات ومراجعة مصروفاتها التشغيلية ومخصصات العاملين فيها.

جهاز الاستثمار العُماني مُطالب بتحديد المشاريع التنموية العملاقة

نأمل من جهاز الاستثمار أن يُباشر العمل، بأسرع وقت، ودون قضاء الأعوام في إعداد الدراسات والاستراتيجيات، بتحديد المشاريع التنموية العملاقة، والوقوف على الفجوات التمويلية؛ بهدف الاستعانة بالصناديق الاستثمارية الخاصة والحكومية في مختلف الدول وجذبها، والوقوف كذلك على الفجوات الفنية والتشغيلية بهدف الاستعانة بأفضل الشركات المنفذة، وتجميع هذه العناصر في شراكات استراتيجية مُستدامة، تُحقّق العوائد المُجزية لجميع الأطراف، بهدف حفز النمو وخلق الوظائف ذات الأجر المرتفع.

الحاجة مُلحة لأسلوبِ عمل فعَّال، يتجاوز العقبات البيروقراطية، واستنفار جميع الطاقات، والعمل على مدار الساعة بشغف وفكر مُتجدد. هناك حاجة لتغيير كثير من الثوابت في الأدوات الحالية، والتي أدت دورًا مُقدرًا ومُتميزًا في المرحلة المنصرمة.

نأمل أن لا نسمع الأعذار والتبريرات وتقاذف المسؤوليات، وهذا الكلام ليس حصرًا على جهاز الاستثمار، وإنما لكل مؤسسات والأجهزة الحكومية والخاصة؛ إذا كُنا ننشد نهضة وطن. يجب الابتعاد عن التشاؤم أو ترديد مصطلحات «السوق العُماني صغير»، «هناك عزوف عن الاستثمار الأجنبي والمحلي»، أو «عزوف الشباب العُماني عن العمل الميداني أو التقليدي»، «الجهات الحكومية غير متعاونة»، «ننتظر توجهات عُليا»، «هناك أيدي خفية تدخل»، «ننتظر معجزة من السماء». كل ذلك لن يكون مقبولاً، والوضع لا يحتمل التهاون. نأمل أن يعي القائمون على المؤسسات المعنية المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وأنَّ المجتمع العُماني يتمتع بوعي كبير وبأسره وراءهم، وأن منعة وعزة وأنفة عُمان ثمنها غالٍ، ولن يتحقق بالكلام المرسل ولا الشعارات البراقة.

للأسف الجميع يُردد، وأنا منهم، أن عُمان لا ينقصها أفكارا، أو بنية أساسية، أو موارد بشرية. العنصر الأهم الذي ينقصها هو التنفيذ. ولكن!

معادلة الاقتصاد والتنمية واضحة، ولا تستند إلى الحلول المجتزأة؛ فالنجاح بإدارة الملف الاقتصادي يحتاج وجود وحدة للسياسات العامة قادرة على صياغة سياسات عامة رصينة، لا تغفل الترابطات ولا التشابكات بين الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وقادرة على تمهيد الأرضية لجهاز الاستثمار، وبالتالي تحقيق النقلة النوعية المطلوبة.

التنمية هي حزمة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والعمالية والاستثمارية والتجارية والعلاقات الدولية، وغيرها من السياسات التي تُحدِّد مسار التنمية، وتُحفز المتغيرات الاقتصادية للاتجاه المطلوب في سنوات الرخاء (السمان)، وسنوات الانحسار التي نعيشها (العجاف). الإنسان عندما يُعاني من مشكلة في العيون يذهب إلى طبيب عيون، وإذا كانت مشكلته متعلقة في القلب يذهب إلى طبيب قلب. لذلك، عندما تكون المُشكلة في الاقتصاد والتنمية، فحتمًا سنحتاج لمتخصصين يفهمون عمق ترابط العلاقات الاقتصادية وتأثيراتها.

14 مليار ريال عُماني قيمة الواردات السلعية والخدمية وتحويلات العاملين العام 2019

إنَّ مؤشرات النجاح لجهاز الاستثمار العُماني والأطراف المذكورة المعنية بالإنتاج، واضحة، فقد بلغت 8 مليارات ريال عُماني قيمة الواردات السلعية مع نهاية 2019، بينما بلغت قيمة الواردات الخدمية 3 مليارات ريال، ومثلها قيمة تحويلات العاملين. يتوجب الحد منها وتقليلها بشكل كبير.

في الجانب الآخر، لدينا صادرات غير نفطية، عُمانية المنشأ، بقيمة 3.2 مليار ريال، وإعادة تصدير بقيمة 1.5 مليار. المطلوب تحقيق قفزات ونمو مزدوج بها. تحقيق ذلك سينعكس إيجابًا على توفير فرص عمل لأبناء سلطنة عُمان، ويُعالج العجز المزدوج في الميزانية وميزان المدفوعات.

هناك مُفردات يجب على الجهاز العُماني للاستثمار مراعاتها، فمسار النجاح يستوجب تحقيق أعلى درجات الشراكة الممكنة مع مؤسسات القطاع الخاص المحلي، ومع الاستثمار الأجنبي المُباشر من أجل التنمية. دور جهاز الاستثمار، يجب ألا يغفل الجانب التنموي، وغرس بذور المشاريع الإنتاجية والخدمية في القطاعات المختلفة ورعايتها لتنمو، ومن ثم يبدأ تسليمها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، بهدف رفع كفاءتها وتحقيق مكاسب مالية للجهاز، تُمكنه من بدء الغرس من جديد، بشكل أوسع لتحقيق التأثير والنقلة النوعية المطلوبة.

وعليه، من الضروري تكثيف مسار جذب والدخول في شراكات استراتيجية مع شركات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وبدء التخارج التدريجي من الشركات الحكومية والخاصة.

البنوك (محلية ودولية)، الأفراد (عُمانيين ومقيمين)، السفارات (عُمانية وأجنبية)، الشركات (محلية وأجنبية)، كلها مفردات مهمة لا تتحقق التنمية بدونها، وإقصاء أي منها، يعني إقصاء عنصر مهم لوصفة نجاح جهاز الاستثمار العُماني.

يمكن تحويل العناصر المذكورة إلى عناصر نشطة ومساعدة، أو عناصر خاملة ومثبطة، أو إلى غير ذلك؛ من خلال توليفة السياسات التي نتبعها ومدى ديناميكيتها وفهمها لمعطيات مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد والمجتمع العُمانيين.

لم يَكُن وليد الصدفة ما تحقق في سلطنة عُمان من إنجازات ملحوظة على مختلف الأصعدة في العقود الخمسة المنصرمة، ولن تُترك المرحلة المقبلة للصدفة، وهي التي تتطلب مواصلة البناء على ما تم تحقيقه لمواجهة التحديات الديموغرافية والمالية والاقتصادية التي تلوح في الأفق. الأمر يتأتى من خلال غرس الثقة في النفوس، فكما تم تجاوز مختلف التحديات في السابق، فإننا نستطيع تجاوزها الآن وفي المستقبل.

الجميع متفقون أنَّ سلطنة عُمان تمتلك كل مقومات النجاح والتقدم، فهي كطائرة في المدرج تستعد للانطلاق، وسفينة صغيرة في البحر لابد أن تبحر في ظل ظروف متغيرة، سواء كانت مواتية أو غير ذلك. سلاحها يجب أن يكون الثقة بمؤسساتها وشبابها، فهم بحارتها، ولابد من الاعتماد عليهم وتمكينهم.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يُجنب هذا الجهاز أشد آفات العصر وهو الفساد بكل معانيه. الفساد هدر للأموال وتعطيل للتنمية، ونأمل أن يشحذ الجميع الهمة لصناعة المستقبل وتحقيق الطموحات، فالمرحلة المُقبلة مُبشرة في ظل القيادة الحكيمة، والجاهزية الكبيرة في البنية الأساسية والتشريعية، والمكانة الرفيعة لسلطنة عُمان بين الأمم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي.. ضرورة مُلحة

التوجُّه الاستراتيجي لرؤية «عُمان 2040» يتمثل بتحوُّل هيكلي يستند لتمكين القطاع الخاص وتفعيل دوره المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وصولاً لقدرته على تسيير دفة الاقتصاد الوطني، وتعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني وكل أفراد المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة. لذلك، ينبغي إعادة هيكلة وترشيق القطاع العام، بغرض رفع كفاءته وتحسين إنتاجيته، وتطوير بيئة الأعمال، وتعزيز منظومة التكامل والتواصل بين مختلف كيانات وأجهزة الحكومة.

لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، تتجلى ضرورة إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليكون بيتًا من بيوت الخبرة، وذراعًا استشاريًّا، لا تنفيذيًّا، للحكومة، يُمثل مختلف شرائح المجتمع.

يهدف المجلس لتشجيع الحوار الإيجابي، وبناء التوافق حول أهم القضايا والسياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم أثر سياسات التنمية والسياسات العامة، وتقديم المشورة والمقترحات والبدائل المبنية على البيانات والدراسات، لتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز المشاركة المُجتمعية في صنع القرار، دون مزاحمة للمؤسسات الحكومية، بل لتعزيز ثقافة التكاملية والتعاون ما بين المؤسسات.

ضرورة إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون ذراعًا استشاريًّا لا تنفيذيًّا للحكومة

تُعتبر الغاية الرئيسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، العمل كمؤسسة استشارية للحكومة، تُقدم لها خدمات استشارية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل: الصناعية والتجارية والصحية والتعليمة والباحثين عن العمل وغيرها، بالتعاون والتشارك بين الحكومة ومُمثلي القطاع الخاص وأطياف المجتمع العُماني.

يُقدم المجلس الخدمات الاستشارية في مختلف القضايا المُلحة؛ سواء عند الطلب من الحكومة، أو بمبادرات من المجلس نفسه.

وتُشير نتائج تلك المجالس، التي تتواجد في أكثر من 80 دولة، إلى أهمية إسهامات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكل شرائح المجتمع، في بناء توافقات وطنية حول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها زيادة فاعلية السياسات والقرارات واستجابتها بشكل أكبر لاحتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية المُختلفة.

من شأن هذه المجالس، تقديم إضافة نوعية للجهود الوطنية، والمعونة لصانعي السياسات والمسؤولين لاتخاذ قرارات ناجعة، خصوصًا عند حدوث أزمة اقتصادية ما.

يُتيح المجلس توسيع قاعدة اتخاذ القرار، وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في صنع السياسات ذات العلاقة؛ بحيث يُمثل المجلس جسرًا يُمرر من خلاله رؤية القطاع الخاص لدوره المستقبلي، وكذلك تخوفاته والتحديات التي يُعاني منها، ليتمكن القطاع الحكومي من خلال أجهزته التنفيذية معالجتها بعد التوافق عليها.

لتمكين القطاع الخاص من قيادة قاطرة التشغيل والإنتاج والتصدير في المرحلة المُقبلة، لا بد من مُعالجة العديد من الملفات المهمة التي تمس مُختلف مفاصل أنشطته، ما يتطلب من جهة مُستقلة القيام بدور تفعيل مبادئ الحوار المُنتج مع مختلف أصحاب المصلحة في مختلف القضايا الاستراتيجية، وتقديم التوصيات ذات الصلة غير المُلزمة للحكومة، بحسب اختصاصات المجلس كهيئة استشارية لا تنفيذية.

الاهتمام بالقطاع الخاص، يستلزم تمكينه ومشاركته في اتخاذ القرار، والاستماع إلى هواجسه وتحدياته والتعامل معها، فكما تواجه الحكومة تحديات نوعية اقتصادية واجتماعية وجيوسياسية، فإنَّ القطاع الخاص يواجه أيضًا تحديات أعمق، وخاصة أننا في وسط عالم شديد التغيير، يشتمل على ديناميكيات جديدة لها استحقاقاتها.

لتحقيق الفائدة المرجوة، يتوجب إيجاد أرضية قوية للحوار مع القطاع الخاص من خلال مجلس اقتصادي واجتماعي رفيع المستوى، فالدول التي حققت نجاحات اعتمدت بشكل كبير على تفعيل أدوار القطاع الخاص وتنشيطه.

هناك حاجة مُلحة لتعاون الجميع في معالجة التحديات المالية والاقتصادية، بأسلوب علمي؛ حيث يُراهن الكثير على شغف الفريق الجديد بالإنجاز والانطلاق بسلطنة عُمان نحو آفاق أرحب من التنمية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإمكانه لعب دور استراتيجي من أجل تبني خطاب تنموي جديد يُوضح التحديات والحلول والأدوار والسياسات العامة المطلوبة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإمكانه لعب دور استراتيجي، بالتنسيق مع الحكومة، من أجل تبني خطاب تنموي جديد، يُوضح التحديات والحلول والأدوار والسياسات العامة المطلوبة، لتغيير بوصلة النموذج التنموي القائم على النفط وهيمنة الحكومة، إلى نموذج تتعدد فيها قاطرات النمو، ويلعب فيه الفرد العُماني والقطاع الخاص الدور الأبرز.

يلعَب المجلس المُقترح دورًا مهمًّا للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، بُغية إعداد العدة وتغيير بعض أنماط الاستهلاك والقناعات حول الأدوار المطلوبة من الجميع مستقبلاً (القطاعين الخاص والعام) بما يضمن تحقيق مستقبل أفضل.

كما يلعَب «الاقتصادي والاجتماعي» دورًا، الدولة في أمسِّ الحاجة إليه، والمُتمثل بإيجاد المنظومة وبيئة الأعمال (Ecosystem) للقطاعات الإنتاجية والاستثمارية؛ بهدف تسريع وتيرة الإنجاز، والتعامل مع تعدد المرجعيات وضعف التنسيق والبيروقراطية ومحدودية الموارد وتقليدية الأداء وتواضع الإنتاجية.

يُمكن للمجلس أيضًا، استنهاض الهمم، وترتيب الصفوف، والعمل كفريق، وفق بيئة أعمال واضحة، وديناميكية تُسهم في تغيير بوصلة تركيز الحكومة والمجتمع والشركات من الحلول المالية قصيرة الأجل إلى الحلول الاقتصادية الإنتاجية.

ومن مهام «الاقتصادي والاجتماعي»، تقديم التوصيات لتطوير المناخ الاستثماري لسلطنة عُمان، وتطوير التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، ووضع الخطط للترويج للدولة لجذب الاستثمارات النوعية والاستراتيجية، خصوصًا في القطاعات التصديرية، وذات القيمة المُضافة العالية، وجذب السياحة العالمية، والعمل على خفض تكاليف ممارسة الأعمال وإلغاء الإجراءات البيروقراطية.

لن تستطيع الحكومة بمفردها، توفير البرامج التمويلية، التي تُمكن القطاع الخاص من ممارسة أعماله والتوسع في نشاطاته التجارية، وإعداد البرامج المُتعلقة بضمانة وكفالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية، وتوسيع قنوات التسهيلات الائتمانية لها وربطها بقنوات التمويل الدولية المُيسرة.

كما لن تستطيع الحكومة بمفردها، أيضًا، من وضع استراتيجية وطنية، لتشجيع الأعمال الريادية، وتنمية المشاريع الإنتاجية من الناحية التنظيمية والقانونية، ووضع برامج التمويل المُيسر، وإيجاد رأس المال المُغامر لتنميتها، وربطها ضمن سلسة العناقيد الاقتصادية وسياسة التنويع مع المشاريع الاستراتيجية.

الحكومة لن تستطيع بمفردها، تطوير سياسات الترويج والشراكة التجارية العالمية، ودعم المُنتج المحلي، وإقامة المعارض الدولية على أرض سلطنة عُمان؛ ما يُعزز من عمليات الشراكة والتبادل التجاري مع دول العالم.

رؤية «عُمان 2040» تُنادي بالشراكة عنوانا لها، والوصول إلى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام يحتاج تأطيرًا ومنهجية عمل واضحة.

التجارب الدولية تؤكد أنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلعب دورًا محوريًّا كمخزن للأفكار الاستراتيجية الشاملة، وموجهًا مباشرًا ومؤثرًا في صياغة السياسات العامة؛ بحيث يشعر الجميع بمسؤوليته عنها، ويضمن سعي الجميع لتحقيقها.

الشراكة والاستثمار

الشراكة بين القطاعين؛ العام والخاص تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الخبرات والكفاءات الإدارية والفنية، والقدرات التمويلية التي يمتلكها القطاع الخاص، وإشراكه في تقديم الخدمات العامة، ليتسنى للحكومات التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لمختلف القطاعات.

تأتي أهمية الشراكة بين القطاعين باعتبارها أداة تنموية يُمكنها المساهمة بخلق فرص عمل وبناء مشاريع البُنية الأساسية وتوفير خدمات أفضل وأقل كلفة على المواطنين، وهذا أمر بالغ الأهمية في تحقيق تنمية اقتصادية تُشكل بدورها رافعة لتحقيق تنمية بشرية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

المنتدى الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكد أن الشراكة العنوان الأهم للمستقبل، وقد افردت رؤية «عُمان 2040» مساحة واسعة لمناقشة الموضوع، وتبنت العديد من التوجهات الاستراتيجية في هذا الشأن.

جاء المنتدى بُعيد اكتمال المنظومة التشريعية للبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان بعد صدور قوانين رأس المال الأجنبي والتخصيص والشراكة والإفلاس، والتي تُمهد الأرضية للانطلاق نحو آفاق أرحب للتنمية والتحول الاقتصادي المبني على الشراكة مع القطاع الخاص، والتعاون الدولي.

تضخم الجهاز الحكومي سيُفاقم من زيادة العبء المالي، وسيزيد من تعقد البيئة الاستثمارية

الدولة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة، في أبها حللها، وفي وضع أمثل للانتقال إلى طور جديد من النمو، تُمكنه وفرة الموارد الطبيعية وجاهزية البُنية الاساسية، وموقع جغرافي مُميز، وفرصة سكانية مواتية، وعلاقات دولية متميزة ومتوازنة مع دول العالم.

وباعتبار الشراكة وتلك التشريعات، أولى الخطوات على طريق تحقيق رؤية «عُمان 2040»، فمن المهم أن يترافق مع المنظومة التشريعية للاستثمار تغيير حقيقي في فلسفة التعامل مع الاستثمار، الذي يُعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد، لتأثيراته المُباشرة وغير المُباشرة على مُختلف المتغيرات الاقتصادية، كالناتج المحلي الإجمالي والدخل والاستهلاك والتشغيل.

المقصود هنا حتمية التغيير وأدوار جديدة مطلوبة من جميع المتعاملين مع المحرك الاستثماري، سواء الأفراد أو المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص، وكذلك قطاع العمل ليكون سندًا لمؤسسات القطاع الخاص، التي ستتوسع أعمالها مع جذب الاستثمارات، لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي من الشباب العُماني المؤهل.

كما يقع على عاتق المعنيين بإدارة الموارد الطبيعية، بما فيها الموقع الجغرافي والثروات المعدنية والزراعية أو السمكية، إنجاح الشراكة والاستثمار، لا عرقلتهما.

يجب أن يترافق مع جاهزية واستقرار البُنية التشريعية، تغيير جذري في أنماط السلوك الاستهلاكي، لكي تكون الدولة أكثر ترشيدًا لما تستهلك، وأكثر قدرة على الادخار، وبالتالي تكون قادرة على الاستثمار،

والنظر الى أن العمل في القطاعات الانتاجية وتوفير فرص توظيف هو السبيل الأنسب لخدمة الوطن.

تضخم الجهاز الحكومي، واستمرار استيعابه للباحثين عن العمل، سيُفاقم من زيادة العبء المالي، والأهم أنه سيزيد من تعقد البيئة الاستثمارية، ويُعمق البيروقراطية، وبالتالي يحرم القطاع الخاص من أهم الكوادر لينهض.

يتوجب الاعتراف أن المُستثمر، ترتطم خطواته بالبيروقراطية، وغياب المرجعية الواحدة لاستكمال الإجراءات، خصوصًا فيما يتعلق بالتراخيص والبدء بالعمل، ما يُشكل ضربة للخطط الرامية لتعزيز تنافسية وجاذبية سلطنة عُمان استثماريًا.

وبما أن تمكين القطاع الخاص وإعطاءه الدور الرئيس في تسيير عجلة الاقتصاد، يمثل أحد المبادئ الرئيسة التي ارتكزت عليها رؤية «عُمان 2040»، فإن دور القطاع العام سيتركز على تحفيز وتيسير الاستثمارات في ضوء أفضل معايير الشفافية والمُنافسة والإنصاف لجميع أصحاب المصلحة.

ويتمثل الدور الرئيس للقطاع العام في إزالة العقبات التي تقف في طريق الاستثمارات الحالية، وكذلك السعي لتوسيعها وترويجها، إضافة لدوره في دعم وتمكين الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المُضافة العالية، وتلك التي تُستخدم نسبة عالية من العُمانيين، والأنشطة التي تُقلل من استخدام موارد الطاقة والمياه، وكذلك الأنشطة التي تهدف إلى إعادة توزيع الفوائد التنموية بين المحافظات، إلى جانب دعم وتمكين المشاريع الإبداعية والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن توافر آليات تمويل تنافسية وفعالة ذات معدلات فائدة مُنخفضة، خاصة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع ضمان التوزيع العادل للائتمان المحلي على مُختلف الأنشطة الاقتصادية.

من أجل توفير بيئة استثمار صحية، يجب على القطاع العام أن يُواصل التزامه بالتحسين المُستمر للهياكل التشريعية والتنظيمية والرقابية، التي تحكم الأنشطة الاقتصادية من أجل ضمان انسجامها مع أهدافها التنظيمية والاقتصادية، وكذلك لزيادة الشفافية.

كما يجب على الحكومة تعزيز اعتماد نهج الحوار والتشاور مع القطاعات الاقتصادية المُختلفة فيما يتعلق بالتشريعات واللوائح والتعليمات التي تحكم أنشطتها أو تؤثر عليها.

ما تحقق في سلطنة عُمان من إنجازات على مُختلف الأصعدة، لم يكن وليد الصُدفة، بل نتيجة لعمل دؤوب ورؤية مدروسة من لدن حضرة صاحب الجلالة حفظه الله.

سلطنة عُمان حققت قفزات تنموية كبيرة على مختلف الأصعدة، مكنتها من الانتقال من الكفاف والقطاعات التقليدية إلى مُجتمع مُزدهر بكل مُقومات الدول العصرية. لقد لعب الاستثمار الاجنبي دورًا محوريًا في هذه القفزات التنموية، وذلك من خلال الاستثمار في استكشاف وإنتاج وتصدير النفط.

تُعتبر الاستفادة من العائدات النفطية في الاستثمار في البُنية الأساسية عالية الجودة، والتعليم والصحة أحد أهم الإنجازات التي تحققت خلال الحقبة الماضية، والتي ارست أسس حُقبة جديدة من النمو، حددت أطرها وتوجهاتها رؤية «عُمان 2040» التي أدركت ضرورة إعادة صياغة نموذج التنمية، بحيث يُمكن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المُباشر من قيادة دفة التنمية لتنويع القاعدة الإنتاجية والتصنيع المحلي وخلق فرص عمل.

ذلك لن يتأتى بدون الدخول في شراكات استراتيجية مدروسة بين الاستثمار الأجنبي وشركات القطاع الخاص، بينما تلعب الحكومة دورًا مهمًا في خلق البيئة المُحفزة لقيام هذه الشراكات ورعايتها في المرحلة الأولى.

الانتقال إلى النموذج المُشار إليه، يحتاج إلى تغيرات مهمة في كل المفاصل التنموية وعوامل الإنتاج، وكذلك شجاعة وجسارة في اتخاذ قرارات استراتيجية.

من المؤكد أن الدول التي نجحت في ذلك، كانت تعيش مرحلة استنفار ينشغل الجميع فيها بدراسة الفرص والمُقومات المتاحة؛ محليًا وإقليميًا وعالميًا، وإيجاد الحلول والبدائل، والحرص على تنفيذها بعناية كبيرة.

سلطنة عُمان تحتاج إلى رفع جاهزيتها في اقتناص الفرص التي تفرزها الظروف الإقليمية والعالمية، لذلك من المهم وجود فريق قادر على تحقيق الأهداف وترجمة الفرص إلى نتائج ملموسة، تنعكس على زيادة معدلات النمو وتوفير فرص عمل لأبناء الوطن.

معادلة نجاح مسار الشراكة وتهيئة القطاع الخاص للعب الدور المطلوب منه في المرحلة المُقبلة، بسيطة ولا تتطلب من المعنيين الكثير، فالمطلوب رفع الحس الوطني، والنزول إلى ميدان العمل. العُمانيون هم رجال الأعمال والمُنتجون والمُزارعون والصيادون والصناعيون، وهم من يُصدرون ويخلقون الوظائف، لا بل ويستطيعون تمويل الحكومة.

خطوات المُستثمر ترتطم بالبيروقراطية وغياب المرجعية الواحدة لاستكمال الإجراءات

كثيرون يتفقون على أن مربط الفرس هو إدارة بيت القطاع الخاص، المُتمثل في غرفة التجارة والصناعة وممثليها، وكذلك الهيئة العامة للتخصيص والشراكة.

إن إصدار القوانين المُشجعة على الاستثمار، والحديث عن الشراكة شيء، وجعل الاستثمار والشراكة واقعًا ملموسًا شيئ آخر، وأن المضي قدمًا في مسار الشراكة وتعزيز القدرة على اجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة ليس ضرورة مالية، بل هي ضرورة تنموية، لربط الموارد والمُقومات، وتكملة النقص في التكنولوجيا والمعرفة والوصول إلى الأسواق، وتركيز الجهود لعمل اختراق للوضع الراهن، والدفع نحو مزيد من التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للشباب وتعزيز القدرة التصديرية للبلاد.

إصدار القوانين والتشريعات جزء مهم في وصفة العُبور للوصول إلى التنمية المُستدامة، لكن هناك عناصر أخرى لا تقل أهمية، ولا تكتمل الوصفة بدونها، مُرتبطة بجميع عناصر الإنتاج الأخرى.

المُستقبل ملك من يصنعه، ولم يعد انتقال سلطنة عُمان إلى نموذج وآليات جديدة للنمو، خيارًا؛ بل ضرورة، تفرضها التحديات الآنية والمُستقبلية، وتمكّنها الجاهزية والمُقومات الكبيرة للدولة. الانتقال إلى النموذج الجديد يتطلب إدارة ذكية للموارد، وربط نقاط القوة والمُقومات ضرورية لخلق واقتناص الفرص، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المُباشر، والشراكات المدروسة، والتي تُعتبر قاعدة أساسية لتوسيع الإنتاج، وخلق فرص عمل.

الشركات المجتمعية وإعلاء المصلحة الوطنية

رغم أن العالم يمر بتغيرات وديناميكيات غير مسبوقة، فضلاً عما يشهده من حراك اقتصادي وتحديات جسيمة على مختلف الأصعدة، إلا أن سلطنة عُمان تمتلك جاهزية كاملة، وتزخر بالخيرات والطاقات والقدرات البشرية، ناهيك عن أن هناك إرادة رسمية حقيقية للحفاظ على مستوى معيشة كريم لجميع أفراد المجتمع.

نهضة الأمم، لا تحدث تلقائيًا، وإنما هي وليدة إرادة وشراكة حقيقية بين المجتمع والحكومة ومؤسسات الأعمال، والإيمان بوجود حاجة مُلحة لتغيير في النموذج التنموي بما يتناسب مع المُعطيات والواقع الجديد.

يتبنى هذا المقال أحد الأفكار التنموية الرامية لمعالجة أحد أهم التحديات الاقتصادية، والمُتمثل بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والناجم عن ضعف دورة الأنشطة التجارية المحلية، المعتمدة أصلاً وبشكل كبير على استيراد السلع والخدمات، وما يُسفر عنه من خروج رؤوس أموال كبيرة مقابل الاستيراد للسلع والخدمات والعمالة وأرباح الشركات الأجنبية، ومن بينها المراكز التجارية المنتشرة في كل أرجاء الوطن.

إعادة هندسة الاقتصاد وشق مسار جديد للتنمية يُحتم تبني أفكار ونماذج جديدة تتناسب مع النسيج الاقتصادي العُماني

معالجة اختلالات دورة الأنشطة التجاريةُ، وتشجيع الإنتاج والتصنيع المحلي، وتدوير الأموال في المجتمع المحلي، لن يتأتى بدون إعطاء الأولوية لكل ما هو محلي، والحد من خروج العملة الصعبة. تلك أهداف وطنية لا تعني الكثير للمراكز التجارية الأجنبية.

تلك المراكز مُرتبطة بسلاسل توريد عالمية، وتُسمى في بعض المجتمعات بشركات الزومبي (الأحياء الأموات)، لكونها صغيرة الإمكانات، لكن لديها قدرة عالية على السيطرة على الأسعار وتحقيق الأرباح الطائلة من خلال جنيها عددا من الرُسوم جراء عرض سلعة معينة في ذلك المتجر، بدءًا من رُسوم البناء على أي شركة تعتزم البيع في المركز التجاري، ورُسوم العرض والتي تصل إلى 2000 ريال عُماني، ورُسوم استئجار الرف بحدود 600 ريال، ورُسوم عمولة البيع (تتراوح ما بين 12 بالمئة و20 بالمئة) من المبيعات، ورُسوم للأكياس المُستخدمة في المتجر، ورُسوم العامل المسؤول عن البضاعة المعروضة، ورُسوم على سحوبات المتجر، وغيرها من الرُسوم.

يجب التنويه إلى أن المراكز التجارية تلك تعتمد على تسهيلات مالية كبيرة من البنوك المحلية، ما يترتب تداعيات وخيمة في حال فرار أصحاب تلك المراكز. هذه التجربة عادة ما تتكرر.

تركز حركة البيع والشراء في عدد محدود من المراكز، له عواقب سلبية على ارتفاع الأسعار، وجودة المُنتجات التي يتضرر منها المستهلك والمجتمع.

مثل هذه المراكز تجد لها بيئة خصبة في الدول النفطية ذات الدخول المُرتفعة، في حين تشترط الدول المتقدمة وجود المراكز العملاقة في أطراف المدن، تجنبًا لمزاحمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق فوائد تنموية أخرى.

التصدي لمثل هذه الممارسات، وإعادة هندسة الاقتصاد العُماني، يفرض تبني مُمارسات جديدة، تُطبقها مختلف دول العالم بشكل عام، والتي تتسم بإعلاء المصلحة الوطنية، والعمل بروح الفريق الواحد، والإيمان بأن المستقبل يجب صناعته من خلال أنماط سلوكية واستهلاكية جديدة، الكل فيها مستفيد، سواء كان مجتمعًا أو اقتصادًا وطنيًا أو شركات أو مُنتجات محلية.

الحديث هنا، عن الشركات المُجتمعية في الولايات والمحافظات، بشأن المراكز التجارية، فرؤوس الأموال والقوى العاملة والطلب المحلي مُتوفر، والمعرفة والإدارة متوفرتان أيضًا لدى الشريك الاستراتيجي، فيما يبقى دور الحكومة بوضع الإطار والحوكمة المُناسبة والبدء بالتنفيذ، شريطة أن يتحلى الجميع بالمرونة المطلوبة.

نجاح الشركات المُجتمعية من أبرز أدوات التحول إلى نسق تنموي يتماشى مع تحديات الوضع الراهن

للنجاح في مسار الشراكة، يتوجب على أفراد المجتمع والقطاع الخاص ترتيب أوراقهم بطريقة تضمن نجاح مثل هذه المُبادرات التحولية. في حين يقع على عاتق الحكومة أن تُبادر، من خلال الشركات التابعة لها، في تبني نموذج تجاري، وتوليفة مُغايرة لما هو قائم، بهدف تكوين شركات في مختلف المحافظات، كمرحلة أولى.

ذلك يتم عن طريق توفير إطار كلي واضح لتهيئة الأرضية المُناسبة للشراكة، واتباع نموذج شراكة، بحيث تمتلك الشركة المُجتمعية من المحافظة ما لا يقل عن 60 بالمئة، وشريكًا استراتيجيًا دوليًا يملك معرفة وخبرة ومهنية عالية في أنشطة المراكز التجارية يمتلك 20 بالمئة، وإحدى الشركات الحكومية تمتلك 20 بالمئة من الأسهم، تقوم بالتخارج منها بعد فترة زمنية مُحددة. ويبقى الفيصل في النجاح هو وجود إدارة وحوكمة فاعلة تضمن تحقيق التوازنات والأهداف الاقتصادية وحفظ الحقوق.

إعادة هندسة الاقتصاد العُماني، وشق مسار جديد للتنمية العُمانية، يُحتم تبني أفكار ونماذج جديدة، تتناسب مع النسيج الاقتصادي العُماني، ومقومات تنميته التي تستوجب إطلاق طاقات الإنتاج المحلي، والذي سيجد الأفضلية في النموذج المُقترح هنا، ويُمكن أن يبدأ في نشاط المراكز التجارية، ثم ينتقل إلى القطاعات ذات المزايا النسبية في الولايات والمحافظات، ثم إنشاء شركات مُجتمعية في أنشطة تهم المجتمع، مثل: مستشفيات مجتمعية، جامعات مجتمعية، وهكذا.

هذا هو التحول المنشود في النموذج التنموي، الذي ينحسر فيه دور الحكومة مُقابل دور فاعل للأفراد ومؤسسات الأعمال.

هناك العديد من التداعيات الإيجابية للنموذج المُقترح في التنمية الإقليمية، كإيجاد فرص عمل، وتحفيز الاقتصاد، وتعظيم الاستفادة من الموارد والبنية الأساسية، وتقاسم الأرباح والمنافع، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان التجارية كمركز للتوزيع وإعادة التصدير للدول العالم، بعد اكتساب تلك المتاجر أو

الشركات المُجتمعية للخبرات والمعرفة في بناء سلاسل التوريد، وهناك العديد من الأسواق التي يُمكن الولوج إليها سواء بمنتجات عُمانية صرفة أو مُنتجات يُعاد تصديرها.

تُعتبر إعادة صياغة العلاقة بين القطاعين؛ العام والخاص، وتعزيز مبدأ الشراكة، وجذب الاستثمار الأجنبي أبرز عناوين المرحلة المُقبلة ورؤية «عُمان 2040».

نجاح الشركات المُجتمعية في الولايات والمحافظات، من أبرز أدوات التحول إلى نسق تنموي، يتماشى مع تحديات الوضع الراهن المُتسم بالانكفاء إلى الداخل، إلا أن الأمر مشروط بإيمان القائمين على هكذا مبادرات بالأهداف الوطنية من إنشائها، ووجود قيادات تمتلك مهارات تُمكنها من بناء فرق عمل، واستنهاض وحشد هممها للتعامل مع التحديات مهما عظمت، وابتكار الحلول، والعمل بشغف كبير، وطاقة قادرة على فهم ومواكبة التغيرات في الاحتياجات الوطنية.

من المُهم أن تتحلى هذه الشركات المُجتمعية بديناميكية كبيرة، حسب معطيات كل مرحلة تنموية، فلكل مُجتمع نسيجه واحتياجاته التي تختلف في كل مرحلة من مراحل نموه.

لن تنجح هذه الشركات بالعمل في جزر مُنعزلة، إذ تحتاج إلى تبنٍ صريح من الحكومة، لتكون بين برامج التحول الوطني للمرحلة المُقبلة، بُغية ضمان التحول في نسق وطور التنمية الحالي، الأمر الذي يتطلب تغيرات مُهمة في عناصر الإنتاج بالمجتمع، بدءًا بالإنسان وأهمية إيمانه بقيم الإنتاجية والادخار وريادة الأعمال وتغيير أنماط سلوكه، وانتهاءً برأس المال والدور الجديد للبنوك وشركات التمويل لإعادة توجيه الائتمان والمُدخرات إلى القطاعات الإنتاجية.

الفيصل في نجاح الشركات المُجتمعية، يتمثل بقدرات القائمين عليها، والتفريق بين من ينفذها ومن يرعاها، ومن يُخطط لها ومن يعنى بتحقيق مستهدفاتها. مثل هذه المسارات لن تنجح بدون تبنيها صراحة من أعلى قمة الهرم، لإذكاء الشعور بالانتماء وشق طريق الإنتاج والتصنيع والتصدير، فالتغيير الناجح كغيره من الظواهر، يتطلب قيادة وتخطيطًا متكاملين، وأساليب ذكية لإنضاج القناعات بين كل الفاعلين بضرورته. إن أي مُعادلة للتنمية العُمانية، يجب أن تتميز بالتجديد والابتكار، وصناعة مُستقبل أفضل للجميع مرهونة بتعاون الجميع.

السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة، نحن في معركة اقتصادية حامية الوطيس، يتوجب التوقف عن الكلام، والبدء بالعمل، فعملية التنشيط والتحول الاقتصادي، تكون عادة على مراحل، ولا تحدث بين ليلة وضحاها. يتوجب البدء، والإيمان بأن مستقبل ومنعة سلطنة عُمان بأيدي أبنائها، ومرهون بأخذهم بالأسباب وإدارة مؤسسية للملف الاقتصادي.

الخصخصة والشراكة وجذب الاستثمار الأجنبي

الخصخصة، الشراكة، جذب الاستثمار الأجنبي، من أبرز عناوين المرحلة المُقبلة، وتُمثل أدوات اقتصادية ضرورية لإعادة هندسة وانبثاق الاقتصاد العُماني، وإحداث تحولات مهمة وحتمية في النموذج الاقتصادي الراهن لسلطنة عُمان، وذلك لعدد من الاعتبارات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

تحقيق الأهداف المنشودة، يتطلب فهمًا شموليًا للمُتغيرات والعناصر الاقتصادية المحلية والخارجية، فالتحوّل يرتبط بشكل مباشر بالسياسات الداخلية، وفهم الترابطات والتشابكات الاقتصادية الناتجة عنها، وإدراك تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك، والتشغيل والإنتاجية الكُلية في الاقتصاد العُماني.

ولا يتوقف الأمر على تهيئة بيئة الأعمال، وإصدار القوانين، وتوفير البُنى الأساسية، وتوافر الموارد الطبيعية، وإنما من خلال إطار تنفيذي فاعل وواضح وتنافسي.

مفهوم التخصيص وأدبياته، تمّ تضمينه في رؤية «عُمان 2040»، كأحد الأدوات لإعادة هيكلة الاقتصاد وتوزيع الأدوار، وذلك لدوره الفاعل في رفع كفاءة وإنتاجية الشركات الحكومية، وتعزيز مفهوم المُنافسة المؤدي لتخفيض التكلفة على المُستهلكين، وكذلك لفسح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لتوسيع مشاركته في الإنتاج، واعتباره أداة مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي وتسكينه في قطاعات استراتيجية.

تضمين مفهوم التخصيص في رؤية «عُمان 2040» كأحد الأدوات لإعادة هيكلة الاقتصاد وتوزيع الأدوار

التخصيص برنامج اقتصادي يفترض أن يعمل على تنمية القدرات التكنولوجية والإدارية والإنتاجية للمشاريع، والانتقال بإدارتها من مبادئ الريعية إلى مبادى الكفاءة والإنتاج والحاكمية، ضمن منظومة القطاع الخاص.

لا نُريد التخصيص الذي يقتصر على بيع أسهم الحكومة في الشركات لمستثمرين، تكون غايتهم الوحيدة تحقيق الربح السريع، رغم إدراكنا لمشروعية تحقيق الأرباح، إلا أننا نُريد «الاستثمار مع السلطنة» وليس «الاستثمار في السلطنة».

نُريد لبرامج التخصيص استقطاب الشركاء القادرين على التطوير، ورفع المستوى الإداري والإنتاجي والتكنولوجي في القطاعات المختلفة. غالبًا ما تقع الدول فريسة لهذا النوع من الممارسات، عندما تكون عمليات التخصيص وليدة حاجة الدولة للحيز المالي، سواء لتسديد التزاماتها تجاه الدائنين، أو لمواجهة ضغوط عجز الموازنة وتمويل النفقات الجارية المتضخمة.

أثبتت تجارب الدول، التي قامت بتنفيذ برامج التخصيص تحت ضغط تسديد الالتزامات، أنّ مديونياتها عادت وارتفعت إلى

مستويات أعلى، فعلى رأي المثل الشعبي «قليل دائم خير من كثير منقطع».

يتوجب على الجميع إدراك أنّ برامج التخصيص لن تكون قادرة على إحداث تغييرات مُستدامة في هيكلة الاقتصاد الوطني، ما لم تترافق مع سياسات وبرامج هيكلية متوسطة وطويلة المدى، باتجاه تعزيز الاقتصاد الإنتاجي، وتنويع مصادر الطاقة، وضبط الإنفاق الحكومي، وتنويع مصادر الإيرادات.

ولتُحقق عمليات التخصيص الغاية المنشودة، يجب أن تتم وفق الممارسات الفُضلى التي يمكن اختصارها بمحورين رئيسيين؛ أولهما: الإطار المؤسسي والتشريعي للتخصيص، وثانيهما: تحقيق المنفعة المرجوة من العملية.

غياب المساءلة والشفافية والمعلومات والحقائق حول تجربة التخصيص وفي كل مراحلها، من شأنه وضع المؤسسات في مرمى الشك وعدم الثقة حيال العملية برمتها، خصوصًا عندما يتم بيع شركات تملكها الدولة مُباشرة لطرف واحد، دون الإعلان عن استدراج عروض، وما يمكن أن ينتج عنها من انعدام التقييمات المالية العادلة للأسعار، أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الثروات الطبيعية في باطن الأرض التي تمتلكها الدولة.

لا نُريد «تخصيصا» يقتصر على بيع أسهم الحكومة في الشركات لمستثمرين تكون غايتهم الوحيدة تحقيق الربح السريع

وعودة إلى المحور الأول: الإطار المؤسسي والتشريعي للتخصيص، فإنّه لابد من وجود إطار حوكمة فاعل لعمليات التخصيص، من خلال استحداث جهاز أو مجلس لهذه الغاية، إضافة لجهاز فني تنفيذي. ويكون من مهام هذه الجهات تحديد أسس ومرتكزات تنفيذ عمليات التخصيص، وأساليبها وأدواتها، والالتزام بقواعد الشفافية والمنافسة المشروعة، فضلاً عن إنشاء صندوق أو بند بموازنة الدولة تؤول إليه عوائد برامج التخصيص، وتحديد مجالات استخدامها.

ادراج نهج التخصيص في رؤية «عُمان 2040»، ترافق مع تبني الأخيرة مبادئ الحوكمة الرشيدة في الجهاز الإداري للدولة، للانتقال إلى جهاز إداري كفؤ، مُبتكر وصانع للمستقبل.

على صعيد المحور الثاني: تحقيق المنفعة، فعمليات التخصيص يجب أن تهدف إلى رفع كفاءة المشروعات، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، ومساهمتها في تغير النمط الاستهلاكي للمُجتمع باتجاه تحفيز الادخارات المحلية وجذب الاستثمارات الخاصة؛ المحلية والأجنبية، ما يؤدي بالضرورة إلى تعميق سوق رأس المال المحلي، وتسهيل الحصول على التكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة.

وعليه، فإنّ أي عملية تخصيص يتوجب أن تخضع إلى معياري؛ الحوكمة والمنفعة، وبالتالي فالقرارات المُتعلقة ببرامج التخصيص، ينبغي أن تستند لمجموعة من العناصر الرئيسة،

أبرزها تحقيق الأهداف الاقتصادية من التخصيص في بناء قاطرات نمو، وخلق هوية اقتصادية فريدة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

سلطة عُمان ليست بحاجة لتطبيق مفهوم الشراكة والتخصيص وجذب الاستثمار المُطبق في دول تفتقر إلى الحد الأدنى من البُنى الأساسية والقدرات المالية (كدول إفريقية)، وإنما تحتاج لشراكة تدعم التوجهات المُستقبلية نحو اقتصاد مُنتج، ومُصدر للسلع والخدمات بأسعار تنافسية، تُتيحها الشراكات والاستثمارات الأجنبية.

كما لابد لهذه الاستثمارات من تطوير مستوى الخدمات المقدمة، والتأثير على القطاعات ذات العلاقة، وتقديم عمليات التدريب والتأهيل والتشغيل للعُمانيين، واستمرار المسؤولية الاجتماعية للشركات بعد تخصيصها، وتحقيق الزيادة في عوائد الخزينة على المدى البعيد. فوق هذا كله، ضرورة امتثال عمليات التخصيص لمعايير النزاهة والشفافية والقانون. الإجابة عن هذه العناصر بوضوح، ستعمل على إنهاء أي حالة جدل قد تنشأ عند تنفيذ عمليات التخصيص.

نتطلع الى خصخصة جميع الشركات الحكومية القابضة، كشركة «عمران» و«أسياد» والنفط العُمانية والتعدين والأسماك والطيران وغيرها، وفق إطار حوكمة واضح وشفاف، بُغية تحقيق النقلة النوعية المطلوبة، والأهداف الكُبرى للاقتصاد العُماني، المُتمثلة بتحقيق نمو وتنمية على مختلف الصعد.

لم يعد انتقال سلطنة عُمان إلى نموذج وآليات جديدة للنمو خيارًا، بل ضرورة تفرضها التحديات الآنية والمستقبلية، وتُمكّنها الجاهزية والمقومات الكبيرة للدولة. الانتقال يتطلب إدارة ذكية للموارد، وربط نقاط القوة والمقومات لخلق واقتناص الفرص، من خلال الاستثمار الأجنبي المُباشر، وإيجاد منظومة يعمل من خلالها الجميع بتكامل وانسجام.

فلسفة جديدة للإدارة الاقتصادية والاستثمارية

يُعتبر الاستثمار، بشقيه؛ المحلي والأجنبي، المُتغير الاقتصادي الأهم في المرحلة المُقبلة، فهو يُمثل صُلب العملية التنموية، ويؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمُجتمع، وفق قياسها بالناتج المحلي الإجمالي (محصلة الاستثمار والاستهلاك)، ويضيف إلى تكوين رأس المال، فيوسع القاعدة الإنتاجية بما يزيد العرض من السلع والخدمات.

وبما أن مضاعف الاستثمار أعلى بكثير عن مضاعف الاستهلاك، وجب التركيز على الاستثمار وتوجيه الدفة إليه لتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» في الوصول بالدولة إلى مصاف الدول المُتقدمة والمُحافظة على المستوى المعيشي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وإدارة حصيفة لدورة الأنشطة التجارية والاقتصادية، مبنية على الاستثمار والإنتاج والتصنيع والأيدي العاملة الوطنية.

عملية النجاح في تشجيع وجذب الاستثمار تستوجب تهيئة بيئة الأعمال المُمكنة لذلك، ما يبرز أهمية دور إدارة ملف الاستثمار في سلطنة عُمان، من خلال القدرة على صياغة وتخطيط وتنفيذ سياسات عامة (اقتصادية، مالية، استثمارية، تجارية وغيرها)، بشكل مُنسجم ومُنسق، بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات وإيجاد مُنتج استثماري عُماني واضح المعالم، قادر على جذب المستثمرين وبث الثقة والإجابة عن تساؤلاتهم.

دعوة لتوفير مظلة واحدة تجمع كل الهيئات المُتخصصة في القرار الاستثماري

يتطلب ذلك رفع فاعلية السياسات العامة وشمولية نفاذها من خلال أطر الحوكمة، ومأسسة عملية صنع القرار في جميع المسائل المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والتجارة وتطوير المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبي، خصوصًا في ظل المُنافسة الإقليمية والعالمية، على أن تكون السياسات قادرة على معالجة البيروقراطية، ومرونة قوانين العمل، وارتفاع تكلفة خدمة البُنية التحتية، وتعقد النظام الضريبي، باعتبارها شروطا ضرورية في دورة تشجيع وجذب الاستثمار.

من المهم الاستفادة من التجارب العالمية بهذا الشأن، عن طريق توفير مظلة واحدة تجمع كل الهيئات المُتخصصة في القرار الاستثماري، لتحقيق أعلى درجات التنسيق والانسجام ووحدة الهدف بينها، لتعميق الاستثمار المحلي واتخاذ القرارات في الأنشطة الخمسة المرتبطة بالاستثمار وهي:

أولاً: وضع استراتيجية جذب الاستثمارات في القطاعات المُستهدفة التي تمتلك سلطنة عُمان فيها ميزة نسبية تتعلق بمجالات الاستثمار والتجارة وتنمية الشركات، على أن تنفذ هذه الاستراتيجية بالتكامل مع باقي الاستراتيجيات الوطنية.

ثانيًا: القيام بالأنشطة والأدوات الترويجية لجذب المستثمر المحلي والأجنبي.

ثالثًا: التسهيل على المستثمرين في الحصول على التصاريح المطلوبة.

رابعًا: مُراقبة بيئة الأعمال وإدخال التعديلات لرفع تنافسيتها إقليميًا وعالميًا.

خامسًا: وأخيرًا، تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها لتوسعة أنشطتهم وإعادة الاستثمار ودعوة الشركات الدولية الأخرى.

يتوجب أن يترافق ذلك بدعم مُتواصل للشركات المُتوسطة والصغيرة وتسهيل حصولها على التمويل بتكلفة مناسبة، وكذلك حصولها على دعم فني لضمان نجاحها، يوازيه الاهتمام بالشركات الكبيرة القادرة على القيام بصناعات وتعزيز فرص تصدير المنتجات المحلية من السلع والخدمات.

القدرة على تحفيز وتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، ليست فقط ضرورة مالية لسد الفجوة الحاصلة في إيرادات الدولة نتيجة جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط، بل هي أيضًا ضرورة تنموية لربط الموارد والمُقومات ومواجهة النقص في التكنولوجيا والمعرفة والوصول إلى الأسواق، التي تُمثل جميعها عناصر ضرورية لتعظيم الاستفادة من الجاهزية، وتركيز كل الجهود لعمل اختراق للوضع الراهن، والدفع نحو مزيد من التنويع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل للشباب، وتعزيز القدرة التصديرية لسلطنة عُمان.

النجاح في إدارة ملف الاستثمار مُرتبط بشكل مُباشر بالنجاح بإدارة الملف الاقتصادي

ولأن العالم في تغير مستمر، ومشكلاته وبمُقدمتها الاقتصادية، في تغير مستمر أيضًا، فإن التغيير الناجح في ملف إدارة الاستثمار الذي سيُحقق نتائج إيجابية على مختلف القطاعات، لن يحدث - كغيره من الظواهر- من تلقاء نفسه، بل يتطلب قيادة اقتصادية وتخطيطًا متكاملاً وأساليب ذكية لإنضاج القناعات بين كل الفاعلين بضرورته، وتضافرها على مستوى الاقتصاد والمجتمع ومؤسسات الأعمال.

كما يستدعي تطوير مقاربات مُختلفة للقضايا الاقتصادية والاستثمارية، فالمُعالجات الحالية رغم أنها ساهمت في نهضة الاقتصاد في حقب مختلفة، إلا أنها مع التطور العالمي السريع والتحديات المحلية الجسيمة ستقف عاجزة، فإذا كنّا نُمارس الأعمال نفسها، ونؤمن بالقناعات ذاتها، ونطبق سياسات مُتشابهة، سنحصل بالتأكيد على النتائج نفسها التي لا تؤهل الدولة للولوج إلى المرحلة المقبلة القائمة على المهارات الجديدة والقناعات المتغيرة، والتحول الذي تؤديه منظومة الكل لا الجزء.

قطعت سلطنة عُمان شوطًا جيدًا في تهيئة بيئة الأعمال، حيث تم إصدار العديد من القوانين المُساعدة على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، للدخول في شراكات مع العديد من القطاعات، إلا أن هذا الجهد جزء من وصفة النجاح التي لا تكتمل إلا بعناصر أخرى، تتعلق بإحداث تغييرات كبيرة في حوكمة وإدارة ملف الاستثمار والآليات المُتبعة لتشجيع وجذب الاستثمار.

النجاح في إدارة ملف الاستثمار، مُرتبط بشكل مُباشر بالنجاح في إدارة الملف الاقتصادي بمعناه الواسع، الذي يستوجب وجود وحدة لإدارة السياسات العامة تملك الإلزامية المطلوبة، فحجر الزاوية في المرحلة المُقبلة هو صياغة وتنفيذ سياسات عامة مُناسبة في الوقت المُناسب، كما أن هناك ضرورة لإدارة مرنة للسياسات العامة، نابعة من فهم السياق الأوسع لهذه السياسات، ما يتطلب الغوص في التداخلات والتشابكات بين المُتغيرات الكلية لاستيعاب وفهم هذه الروابط والتشابكات (التقاطعات) التي تحكم العلاقة بين المتغيرات (من يؤثر ومن يتأثر) قبل الشروع في صنع السياسات العامة، ووضع حلول للاختلالات الواضحة التي يرزح تحت وطأتها الاقتصاد العُماني التي تمس جميع عوامل الإنتاج، وتقف عثرة في طريق قاطرة التحول المنشود.

يتحفز العالم للانطلاق بعد جائحة كورونا في عالم الاستثمار مجددًا، بُغية اقتناص الفُرص المُتوفرة على مستوى العالم، ولكن لن تفوز بها إلا الدول التي جهزت منتجاتها وفرصها الاستثمارية في قوالب جاهزة، تشد انتباه المُستثمرين، وتحمل إجابات لكل هواجسهم.. فأين نحن من تلك الدول؟

من الإنصاف الإقرار بأن التحديات التي تُواجه سلطنة عُمان ليست فريدة، فقد واجهت الدولة في سبعينيات القرن الماضي، التي تُعتبر بداية نهضتها الحديثة، تحديات جسيمة، وتغلبت عليها بعزيمة وإصرار أصحاب العزائم.

ولكي نُسطر عنوانًا آخر لهذه العزيمة في الوقت الحالي، فلا بد لأبناء عُمان النجاح في إدارة ملف الاقتصاد والاستثمار، الذي يُمثل السلاح الأول في معركة التحول الاقتصادي، ومواجهة رياح التغيير الشديدة في المرحلة المُقبلة، مُتسلحين بالثقة بالمستقبل وما يحمله من فرص، وشغوفين بتوليد المعرفة والابتكار، بما يحقق مستقبلاً أفضل بفلسفة جديدة للإدارة الاقتصادية والاستثمارية.

أهداف
السياسة الاستثمارية

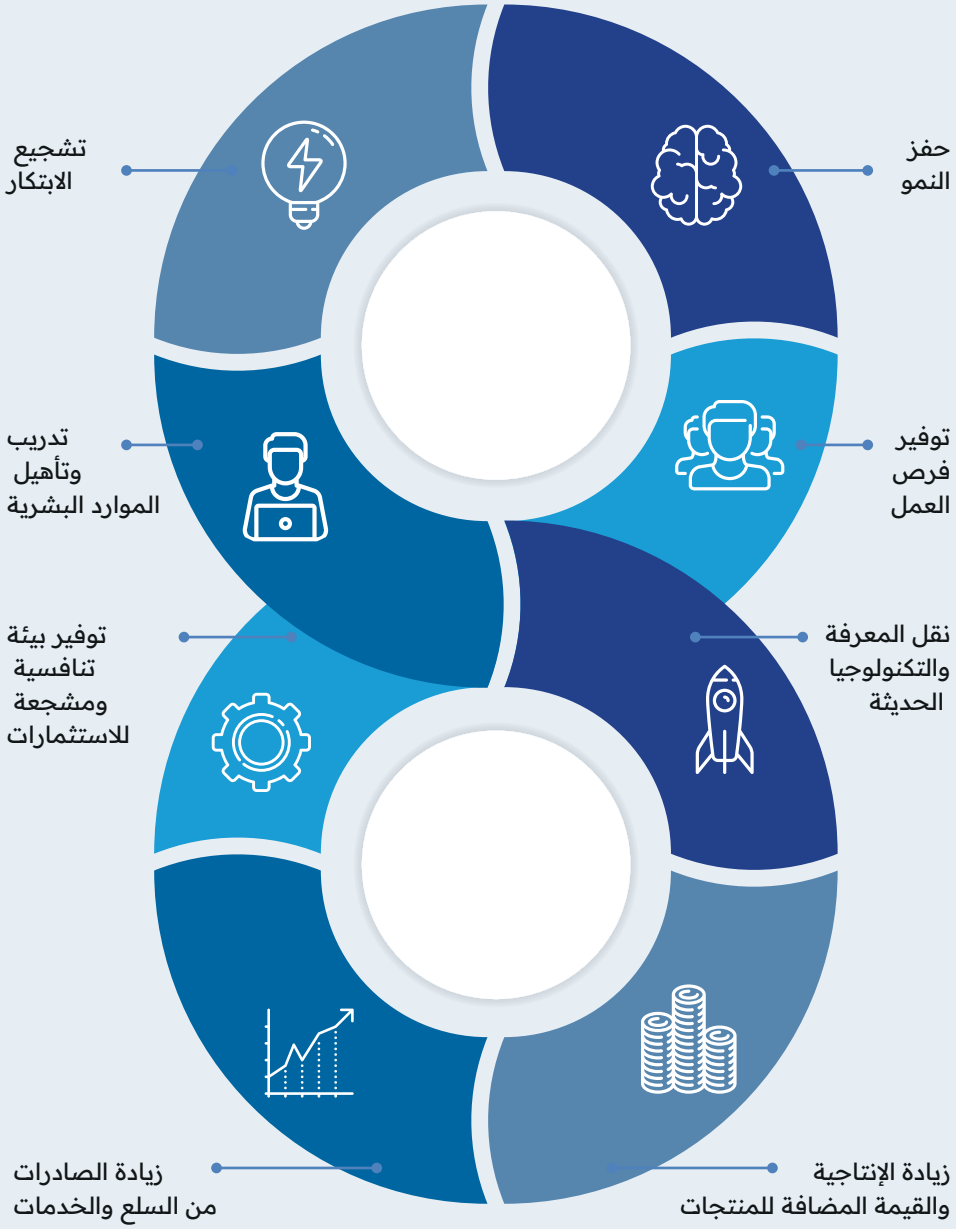

مُحركات النمو للمستقبل.. مُمكنات استمرار النمو (الشركات الحكومية)

مواصلة النمو والمحافظة على مستوى المعيشة الحالي في سلطنة عُمان، أمر مُمكن في ظل توفر العديد من المقومات والفرص والموارد؛ بشرية وطبيعية، إلا أن الاستفادة من هذه المُمكنات تتطلب أدوارا بهدف تفعيلها نحو الأفضل.

أهم هذه الأدوار، هو الدور المُشترك للحكومة والمجتمع والقطاع الخاص، كفريق واحد يعمل وفق آليات واضحة ورصينة، تضمن تشغيل مُحفزات ومُحركات النمو والتنمية.

المتابع للتجربة العُمانية يتيقن أنه وفي ظل أزمة النفط الحالية، وجسامة التحديات الديموغرافية والمالية والاقتصادية، يكون إدخال تحسينات على أداء بعض القطاعات إجراء غير كاف، فالحاجة ماسة إلى إجراء عملية تحول جذري في أسلوب العمل التقليدي، بُغية تعظيم الاستفادة من الإنجازات المُتحققة على مختلف الأصعدة، والتي تحتاج إلى تكثيف نشاط الابتكار واستخدام أدوات وأساليب جديدة كانت غير معهودة أو كانت تُستخدم على نطاق ضيق.

فاعلية مُحركات ومُحفزات النمو والتنمية في المُستقبل تتوقف على الاستغلال الأمثل للموارد المُتاحة

من شأن ذلك، تمكين سلطنة عُمان من الانتقال إلى نموذج جديد من النمو والتنمية المُستدامة قائم بصفة رئيسة على: العمل والاستثمار والإنتاج، وتتعدد فيه مُحفزات النمو بقيادة القطاع الخاص، كبديل للنموذج الحالي القائم على: الحكومة والاستهلاك والاستيراد والقوى العاملة الوافدة.

تقدم أي دولة يعتمد على مدى قدرة مُحركات ومُحفزات نموها المختلفة، وعلى استخدام الموارد المُتوفرة ومهام وسلطات مؤسساتها. من سلبيات التجربة التنموية العُمانية، أن الغالبية العُظمى من محفزات النمو، باستثناء قطاع النفط، تعمل بأقل درجة من إمكاناتها.

تشمل هذه المحفزات: الموارد البشرية الوطنية، والقطاع الخاص (مؤسسات الأعمال)، والتجارة، والشركات المملوكة للدولة والموانئ البرية والبحرية، والمناطق الحرة، والمناطق الصناعية، والجامعات، والاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المُباشر، ونشاط سفارات الدولة في الخارج.

من جانب آخر، تتوقف فاعلية مُحركات ومُحفزات النمو والتنمية في المُستقبل على الاستغلال الأمثل للموارد المُتاحة، والتي تنقسم بصفة عامة، حسب الاستغلال، إلى ثلاثة أقسام: غير مُستغلة، أو مُستغلة بشكل جزئي، أو مُستغلة بطرق خاطئة.

لكن، هذه المُحفزات والمُقومات والبدائل، وإن تعددت، لا يُمكن الاستفادة منها، ما لم تتم معالجة الاختلالات الهيكلية الحالية في الاقتصاد الوطني، وإعادة ترتيب الأوراق بشكل مُناسب، وتمهيد الأرضية المُناسبة لإطلاق مُحفزات النمو المختلفة.

الشركات الحكومية وشبه الحكومية، والتي يُطلق عليها في الدول النفطية (الفيلة البيضاء White Elephants)، تعني مشاريع ضخمة دون جدوى اقتصادية، وبمعنى آخر، الفيل المُنعزل الذي لا يتحدث عنه أحد (Elephant in the room)، وهذه عبارة إنجليزية مجازية تعني أن هناك قضية واضحة يتم تجاهلها أو عدم معالجتها.

ترتكز الفكرة على أن هناك محفزًا أو أداة مُهمة في الدولة، إلا أن الأشخاص الموجودين على الساحة يتظاهرون بعدم وجودها ويختارون عدم التعامل معها، في حين أن التعامل بجدية مع هذه الأداة وإدارتها كما ينبغي، يُشكل مخرجًا حقيقيًّا وأداة فعَّالة، من شأنها تجنيب الحكومة اتخاذ العديد من الإجراءات التقشفية (Austerity Measures)، وزيادة الضرائب والاستدانة، وإيقاف الترقيات والتوظيف وغيرها. هذه الأداة تحقق العديد من المزايا للقطاعين العام والخاص، مثلما حدث في ماليزيا.

يكمن العديد من الأهداف وراء إنشاء الشركات الحكومية، أي المملوكة للدولة، بما في ذلك تلك التقليدية المُتصلة بالميزانية العامة للدولة، في تحقيق التنويع الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الخاص المحلي، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الجديدة، والابتكار، وتوفير المعلومات، وإجراء الدراسات والمسوحات حول جدوى الاستثمار في قطاعات استراتيجية، مثل التعدين والأسماك، والتي تحتاج إلى أموال طائلة، ليست في مُتناول القطاع الخاص.

الشركات الحكومية لم تُوفق في الوصول للهدف الذي أُنشئت من أجله والمُتمثل في لعب دور مهم في تحفيز النمو والتنمية المستدامة

من جهة ثانية، تعمل هذه الشركات على مُساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الوليدة، فالعديد من الدول تستعين بمثل هذه الشركات، لضمان تحول الهيكل الاقتصادي من قاطرة تقودها الحكومة إلى قاطرة يقودها القطاع الخاص بشكل تدريجي، وبالتالي تحقيق النمو والتوازن وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

يتمثل الدور الرئيس لمثل هذه الشركات في تحسين بيئة السياسات التي يعمل فيها القطاع الخاص، وتشجيع الروابط بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات.

وهذا من شأنه تسهيل الانتقال نحو أسواق تعمل بشكل جيد بأعمال منافسة ومُبتكرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل. في الدول التي لا يُعاني فيها القطاع الخاص من ضعف الجاهزية، تكون هذه الشركات هي قاطرة النمو، شريطة أن تعمل بفاعلية ونظام إدارة القطاع الخاص.

على صعيد سلطنة عُمان، يوجد أكثر من 150 شركة مملوكة للدولة تحت جهاز الاستثمار، وهي في تزايد مُستمر، وتم استثمار رؤوس أموال كبيرة فيها، وهي موزعة على مختلف القطاعات.

المُتابع لأداء هذه الشركات، يُلاحظ أنها لم تُوفق في الوصول للهدف الذي أُنشئت من أجله، والمُتمثل في لعب دور مهم في تحفيز النمو والتنمية المستدامة، والتصنيع الوطني، وجسر بين الشركات المُتعددة

الجنسيات والشركات المحلية، وفتح الباب أمام الشركات المحلية التي لا تملك القدرة والخبرة للنهوض، وكذلك تعزيز الموارد المالية للدولة، بشكل يُساعد على تحقيق التنويع المنشود في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والإيرادات العامة.

يرجع السبب الرئيس في إخفاق هذه الشركات إلى أنها ما تزال تُدار بالعقلية الحكومية، ولا تخضع لنظام حوكمة فاعل. ومن أسباب الضعف، عدم تشديد المساءلة والرقابة الفعالة، ما سمح لها بإهمال الأهداف الاستراتيجية التي أُنشئت من أجلها، وفي الوقت نفسه أعاقت نهوض شركات خاصة في تلك القطاعات نفسها.

يتوجب تغيير أسلوب عمل هذه الشركات، بهدف تحسين الإنتاج، وبالتالي تحقيق الربح من خلال العمل بفاعلية القطاع الخاص.

هناك حاجة حقيقية لتحسين أسلوب الإدارة الحالي للشركات المملوكة للدولة، وذلك بما يحقق المزيد من الكفاءة، وفيما يلي أمور مُترابطة تتعين مُعالجتها للتغلب على العقبات الحالية، هي: 1) إعادة تقييم الأهداف التي أُنشئت من أجلها، 2) إعادة تعيين أعضاء مجالس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم وفق أسلوب علمي مُتبصر، 3) الفصل بين الملكية والإدارة، 4) إعادة تقييم حجم الامتيازات المُمنوحة لأعضاء مجلس الإدارة.

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تؤكد ضرورة منح السلطة لمجالس إدارة الشركات المُملوكة للدولة والكفاءات، للقيام بدورها على نحو فعَّال. ومعلوم أن مجلس الإدارة هو المسؤول في النهاية عن إدارة الشؤون التجارية للشركة وعن الحوكمة، بينما تُلزم العديد من قوانين الدولة الشركة بتشكيل مجلس إدارة يُمثل المُساهمين ويتخذ القرارات نيابة عنهم.

يعتمد نجاح مجلس الإدارة على تكوين وبنية وموارد وسلطة المجلس بأكمله، وكذلك علاقات عمل أعضائه مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك الإدارة التنفيذية، ومُدققو الحسابات الخارجيون، والمُدققون الداخليون، والمُستشار القانوني، والمُستشارون الفنيون، والمُنظمون وهيئات وضع معايير تقييم الأداء (KPIs)، والمُستثمرون.

يُمكن للشركات المملوكة للدولة إذا ما اتسمت هيكلتها وتشغيلها بالفعالية، أن تكون مصدرًا للتدفقات النقدية في صورة إيرادات من الأرباح التي تتجاوز بدرجة ملحوظة النفقات النقدية اللازمة للاستحواذ (Acauisition) أو التشغيل، وهو ما يوفر تدفقًا مستمرًّا للدخل مع محدودية مصروفات نفقات الصيانة.

مُحركات النمو للمُستقبل.. القطاع الخاص

هناك دليل واضح على وجود مُشكلة في تنمية القطاع الخاص العُماني، نتيجة لبعض العقبات الأساسية، فتنمية القطاع تُشكل تحديًا مُتعدد الجوانب، فضلاً عن وجود حاجة ماسة لإزالة الحواجز التي تُواجه نمو القطاع والتعرف على حجمه، وذلك يتطلب التعامل مع المشاكل الحقيقية التي تُواجه جميع عوامل الإنتاج، والتي تشمل رأس المال والقوى العاملة ومؤسسات الأعمال، وتعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد (Absorptive Capacity of The Economy). الأمر يتطلب النظر إلى ثقافة ممارسة الأعمال التجارية في الدولة، ويتمثل التحدي هنا في إيجاد التوازن بين تلك العوامل جميعها.

تنمية القطاع الخاص العُماني تُشكل تحديًا مُتعدد الجوانب

في الواقع، يقوم القطاع الخاص بدور محدود في اقتصاد سلطنة عُمان، الذي ما يزال يعتمد على أداء قطاع النفط والغاز بدرجة ملحوظة، وإذا ما أُريد للقطاع الخاص أن ينهض، ويؤدي دورًا أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني، فإن التغييرات الهيكلية يجب أن تهدف إلى إيجاد ظروف مُواتية لهذا القطاع، مُقارنة بالقطاع العام، تشمل تحويل أنشطة الإنتاج إلى القطاع الخاص بعيدًا عن القطاع العام، الذي غالبًا ما يتميز بتخصيص الموارد بكفاءة وإنتاجية عالية.

تتضمن التغييرات الأخرى المُطلوبة، تحرير الإطار التنظيمي، ودعم تطوير القطاع المصرفي، لتسهيل حُصول الشركات الصغيرة والمُتوسطة على التمويل اللازم، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات غير النفطية، كما ينبغي تحقيق التوازن بين أسواق العمل، ومتطلبات القطاع الخاص في سياق ارتفاع مُعدلات الباحثين عن فرص عمل، وانخفاض إنتاجية العمل بين القوى العاملة الوطنية، فمثل هذا التوازن يمكن أن يُحسّن من القدرة التنافسية في الأسواق العُمانية، ويؤكد الصلة الوثيقة بين جودة نظام التعليم وريادة الأعمال

المؤسسات الرائدة

اختلاف مُستوى التطور والنمو الاقتصادي بين الدول لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانات المالية فحسب، بل إلى جودة إدارة المؤسسات بأنواعها: السياسية والاقتصادية والإدارية والتعليمية والقضائية، فهي تُؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد.

أصبح دور المؤسسات في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية، أحد أكثر المجالات حيوية في مجال الاقتصاد، فالمؤسسات هي مُحركات المُجتمع في إطار ضوابط مُحددة لشكل التفاعل البشري، ومن ثم، فإن المؤسسات قد تكون هي القيود الرسمية وغير الرسمية، والسياسات الحكومية التي تُنظم التفاعلات بين المُتعاملين.

التطور والنمو الاقتصادي للدول سببه جودة إدارة المؤسسات بأنواعها المُختلفة

يرى البعض أن المؤسسات تُؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير على حقوق المُلكية، وهياكل الحوافز، وتكاليف المُعاملات، فالمُجتمعات التي يشعر فيها المُستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق المُلكية، ومحدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة، والوصول إلى أسواق العمل فيها يكون آمنًا، وبالتالي من المُرجح أن تزدهر فيها الأعمال، وتزيد الإنتاجية، ويرتفع فيها مستوى دخل الفرد.

أما المُجتمعات التي يُواجه فيها المُستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة المُلكية، ومحدودية اللجوء إلى القانون، والفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها أقل جذبًا لاستثمارات أصحاب المشروعات، بسبب عدم اليقين، وتعطيل نشاط السوق. تشمل هذه التأثيرات أيضًا انخفاضًا في مُستويات رأس المال البشري والمادي، ونمو القوى العاملة، وانخفاضًا في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي.

تُعتبر المؤسسات من المُحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة، إذ يعتقد عدد من الاقتصاديين بأن المؤسسات، السياسية على وجه الخصوص، هي أحد الشروط الأساسية المُسبقة (Main Prerequisit) لنجاح التنمية الاقتصادية، مفترضين بذلك أنها تُمارس أدوارًا أكثر أهمية حتى من الجغرافيا والثقافة والانفتاح.

أحد خبراء البنك الدولي يقول إن قائمة العلاج التي فشلت الدول النامية في الاستفادة منها، تضم كل من: المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشروعات البُنى الأساسية العملاقة، المُساعدات المشروطة، الإعفاء من الديون.

هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية، في حال لم تَفِ هذه الدول بالمُتطلبات المؤسساتية الأساسية، وهي: انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية، حقوق المُلكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية.

ثمة رأي آخر، يرى وجود علاقة سببية (ذات اتجاهين) بين مُستوى التنمية والاختلافات المؤسساتية في

الدول، وبمعنى آخر، فإنه من المُمكن أن يكون لدى الاقتصادات، التي تُحقق نموًّا سريعًا، مؤسسات أفضل، فالنمو الاقتصادي يُؤدي إلى وجود مؤسسات أفضل، بسبب تراكم رأس المال البشري والاجتماعي، فكُلما أصبح المُجتمع غنيًّا تحسنت الفرص المؤسساتية، أي كُلما أصبح الأفراد أغنياء طالبوا بالمزيد من المؤسسات العامة والأمن وسيادة القانون والنظام.

أجمعت الأدبيات، التي تناولت هذا الموضوع، على أن المؤسسات ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية، وأن الدولة والاقتصاد لا ينفصمان، حيث تنمو المؤسسات السياسية والاقتصادية معًا، وبتفاعل بعضها مع بعض، كما أن النمو الاقتصادي المُستدام يتطلب انفتاح الاقتصاد والدولة للمُشاركة بدرجات مُتزايدة.

المؤسسات السياسية أحد الشروط الأساسية المُسبقة لنجاح التنمية الاقتصادية

تختلف الدول من حيث نجاحها الاقتصادي، بسبب مؤسساتها المُختلفة، والقواعد التي تُؤثر في كيفية عمل الاقتصاد والحوافز التي تُحرك وتدفع الناس؛ هذه جميعًا في النهاية من نتاج السياسة.

ثمة نوعان من المؤسسات الاقتصادية: الاستخلاصية (الاستخراجية)، والجامعة (الشاملة)، ويتمثل هدف الأولى في ضمان ازدهار قلة من الأفراد على حساب الأغلبية، أما هدف الثاني فهو السماح لكل شخص بالمُشاركة في الاقتصاد، على أساس متساو، فالاستبداد والنظام الإقطاعي هما من المؤسسات الاستخلاصية، أما مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون فهي من المؤسسات الجامعة. وتتمثل السمات المميزة لها في الجمع بين التخطيط المركزي والتعددية.

لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة، إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة، لإنجاح سياسات إدارة الانفتاح الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، تطور المؤسسات القضائية يُعزز استقلالية القضاء، ما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية، خصوصًا في مجال فصل المُنازعات المالية والاستثمارية، والتفكير في دعم المؤسسات التعليمية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

بعد أكثر من نصف قرن، أدى نمو كوريا الجنوبية وركود كوريا الشمالية، إلى اتساع فجوة الدخل بين شطري دولة كانت موحدة في وقت سابق. ورغم تقاسم سكان الدولتين نفس الجغرافيا والثقافة والقيم الآسيوية، إلا أن اختلاف المؤسسات، السياسية على وجه التحديد، ساهم بدرجة ملحوظة في تباين الأداء الاقتصادي للكوريتين، خلال العقود الستة الماضية.

كما تُشير التجارب العالمية إلى أمثلة لتلك المؤسسات، التي يمكنها أن تقود عملية النمو والتنمية في المُجتمع، كوزارة الصناعة في كوريا، وبنك التنمية في سنغافورة، وغيرهما.

الفصل الرابع:
القطاع المالي

القطاع المصرفي ورياح التغيير.. السياق العام

القطاع المصرفي أحد أهم أدوات تمويل الحصول على رأس المال، الذي يُعتبر أحد أهم عناصر وعوامل ومحددات الإنتاج، كما أن الحصول على التمويل بتكلفة وشروط مناسبة هو الفيصل في قرار وتوجه الاستثمار.

الاستثمار، بصفة عامة، هو صلب العملية التنموية، حيث يؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وفق قياسها بالناتج المحلي الإجمالي، ويضيف إلى تكوين رأس المال، وبالتالي زيادة المعروض من السلع والخدمات.

سأتناول في مقالات ثلاث، واقع وآفاق القطاع المصرفي في سلطنة عُمان، والحاجة إلى تحقيق نقلة نوعيّة في دوره، كغيره من القطاعات الرئيسة، ليس بغرض النقد وإنما لاستنهاض الهمم، ورفع الطموح، وفتح الآفاق لضرورة إحداث تغيير جوهري في إدارة القطاع المصرفي وصولاً إلى دور أكثر فاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدولة خلال المرحلة المُقبلة.

ضرورة إجراء عملية تحول جذري في أسلوب العمل التقليدي الحالي في القطاع المالي

وهنا، يمكن القول إن إدخال تحسينات على أداء بعض القطاعات، ومن بينها القطاع المالي، إجراء غير كاف، إذ توجد حاجة ماسة لإجراء عملية تحول جذري في أسلوب العمل التقليدي الحالي، إذا ما أردنا تعظيم الاستفادة من الإنجازات المُحققة على مختلف الأصعدة، والتي تحتاج أصلاً إلى تكثيف نشاط الابتكار واستخدام أدوات وأساليب جديدة، كانت غير معهودة أو كانت تستخدم على نطاق ضيق سابقًا.

من شأن ذلك التمكن من الانتقال إلى نموذج جديد من النمو والتنمية المستدامة، قائم بصفة رئيسة على (العمل والاستثمار والإنتاج)، كبديل للنموذج الحالي، القائم على (الحكومة والاستهلاك والاستيراد والعمالة الوافدة)، نموذج تتعدد فيه محفزات وقاطرات النمو بقيادة القطاع الخاص.

القطاع المالي (البنوك التجارية والمتخصصة وشركات التأمين والتمويل والتأجير وصناديق التقاعد وسوق مسقط للأوراق المالية)، يُؤثر بشكل إيجابي على أداء الاقتصاد الكُلي، من خلال تعزيز كفاءة السوق وخدمات الوساطة المالية الفعّالة، التي تُحسن بدورها معدلات الإدخار، ومن ثم معدلات الاستثمار من خلال أدوات التمويل التي تُتيحها.

تقوم المؤسسات المالية، بدور مهم كقنوات يتم من خلالها انتقال الأموال من أصحاب الودائع (المدخرات)؛ أفراد أو مؤسسات أو حكومة، لتمويل المشاريع الموجهة للإنتاج السلعي والخدمات، إضافة لتلبية الاحتياجات الشخصية.

مع زيادة الأموال الموجهة للاستثمار، تنشط العملية الإنتاجية، ويزداد مُعدل التوظيف، وكذلك المبيعات، ومن ثم تزيد أرباح الشركات، وبالتالي الحاجة إلى اقتراض المزيد من الأموال، سواء من البنوك أو المؤسسات المالية، بهدف التوسع في العملية الإنتاجية. حتمًا، سيتمخض عن ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

للوصول إلى هدف التنمية المستدامة، يتعيّن على الدولة لعب دور نشط في إدارة القطاع المصرفي، بُغية تحفيز وتوجيه العملية الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال تخصيص الائتمان، بما يتفق مع الأهداف المرغوبة وبالتكلفة المناسبة.

في ظل جائحة فيروس كورونا، والانخفاض الحاد في أسعار النفط وتداعياته على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، والحاجة إلى إحداث تغيرات جذرية في مختلف محفزات التنمية، فإن المطلوب إحداث تغيير في إدارة القطاع المصرفي خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

عند استعراض التجارب الناجحة للدول في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، نجد دورا محوريا للقطاع المصرفي في تسهيل الوصول إلى ذلك المستوى من النمو في مراحل التنمية المختلفة.

في المراحل الأولى من التنمية، تعمل المؤسسات المالية على توفير التمويل بالحجم المناسب، وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة، مسترشدة في ذلك بتوجيهات البنك المركزي ذات الصلة.

الحصول على تمويل بأسعار فائدة وشروط مقبولة يمثل أهم عوامل النجاح لتحقيق نمو اقتصادي لسلطنة عُمان

في مراحل التنمية اللاحقة، تقوم هذه المؤسسات بإعادة توجيه الموارد المالية، التي توفرت لديها من استثماراتها التقليدية مُنخفضة العائد، إلى المشروعات الاقتصادية الجديدة، ذات العائد النقدي والاقتصادي المرتفع. ومع تقدم وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، تعمل المؤسسات المالية على تحسين نوعية وجودة خدماتها، لمواكبة المستجدات على الصعيد العالمي، وتحقيق درجة عالية من التنافسية.

لتقييم نجاح القطاع المصرفي في أي اقتصاد، يجب الإجابة على عدد من التساؤلات التي تطرح نفسها، ففي حال كانت بمجملها إيجابية، فإنّ دور قطاع المصرفي إيجابي، وأما غير ذلك، فإن الأمر يستوجب تدخلاً لإعادة مسار هذا القطاع لخدمة الاقتصاد الوطني، فعند نموه ستنمو معه أعمال وأرباح مؤسسات القطاع المالي، والعكس صحيح.

فهل تقوم البنوك بتوجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمار وبناء طاقات إنتاجية محلية؟ وهل هامش سعر الفائدة (الفرق بين الفائدة على الودائع والفائدة على القروض) عادل؟ وهل حصول الأفراد أصحاب الأفكار التجارية وريادة الأعمال (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على تمويل من البنوك سهل وفي المتناول؟ وما مدى حجم التعاملات والتسهيلات الممنوحة من البنوك للحكومة وموظفيها والشركات الحكومية بالمقارنة بالقطاع الخاص غير المجموعات التجارية المالكة للبنوك؟

أُوكد أنّ المساعي الرامية لتحقيق تحول اقتصادي إنتاجي، تستوجب تطوير القطاع المصرفي بشكل جذري، بهدف تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار وتعزيز دور البنوك وسوق مسقط في التنمية الاقتصادية.

ذلك يُوجب على القائمين على القطاع المصرفي، إدراك أنّ الحصول على تمويل بأسعار فائدة وشروط مقبولة، يمثل أهم عوامل النجاح لتحقيق نمو اقتصادي لسلطنة عُمان، وربحية مستدامة للمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي.

القطاع المصرفي العُماني.. أبرز الخصائص

مُواصلة النمو، والمحافظة على مستوى المعيشة الحالي في سلطنة عُمان، أمر ممكن في ظل توفر العديد من المقومات والفرص والموارد البشرية الشابة والموارد الطبيعية وبُنى أساسية وموقع جغرافي متميز، إلا أنَّ الاستفادة من هذه المقومات لا تحدث تلقائيًّا، وإنما هناك متطلبات وأدوار لتفعيلها نحو الأفضل؛ أهمها: الدور المشترك للحكومة والمجتمع والقطاع الخاص، كفريق واحد يعمل وفق آليات واضحة تضمن تشغيل محفزات ومحركات النمو والتنمية. وفي هذا الشأن يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة، حسب المهام والأدوار التي كُلف بها.

ثمَّة مجموعة من المؤشرات التي توضِّح مدى كفاءة هذا القطاع في أي اقتصاد؛ من بينها: مؤشر حجم الائتمان المُقدم للقطاع الخاص؛ باعتباره مؤشرًا على مدى نجاح القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإنتاجية، والذي ينعكس في زيادة الاستثمارات الفعلية، ومن ثم زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل.

الدول الريعية تعتمد بشكل كبير على القطاع العام كمحرك رئيس لاقتصاداتها

من دراسة وتحليل الإحصاءات المتوفرة عن هذا القطاع، فإنه وعلى الرغم من أنَّ القطاع المالي يلعب دورًا محوريًا وإستراتيجيًا في تحقيق التنمية، إلا أنه في الدول النامية، ومن بينها سلطنة عُمان، يتم التعامل معه على غير هذا النحو، حيث تعتمد الدول الريعية بشكل كبير على القطاع العام كمحرك رئيس لاقتصاداتها، وبالتالي نجد القطاع الحكومي يؤدي دور المدخر والمستثمر الرئيس في الاقتصاد، وذلك يتضح جليًا في الوزن النسبي الكبير للاستثمار العام في التكوين الرأسمالي، ما انعكس على مُزاحمة الاستثمار الخاص، والذي يُمثل نسبة متواضعة في التكوين الرأسمالي.

في جانب الحجم، نجِد البنوك العُمانية هي الأصغر نسبيًّا في المنطقة (البنوك العُمانية مجتمعة لا توازي بنك خليجي واحد، كبنك قطر الوطني، أو بنك أبوظبي الوطني، أومصرف الراجحي). بحسب دراسة أُجريت العام 2015، فإنَّ إجمالي أصول البنوك العُمانية مجتمعة لا تتجاوز 4 بالمئة من إجمالي أصول البنوك الخليجية.

في جانب التنويع، ما تزال خطواته بطيئة في تبني أحدث إنجازات التقنية والمنتجات المصرفية؛ نظرًا لارتفاع تكاليفها، وندرة الخبرات المحلية ذات الصلة، بينما على صعيد التركز، هناك ارتفاع عال في نسبته، إذ تمتلك ثلاثة بنوك أكثر من 75 بالمئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي العُماني (ويستحوذ بنك محلي واحد على أكثر من 40 بالمئة من المجموع).

في جانب الاحتكار (تقييد دخول بنوك جديدة)، يتصف القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بالاحتكار النسبي؛ سواء من حيث عدد البنوك أو نوعية الخدمات المُقدمة؛ لذلك تُعتبر البنوك من بين أكثر المؤسسات ربحية في الدولة.

باعتقادي، من المهم فتح هذا القطاع لمن يرغب من المستثمرين، سواء محليين أو أجانب، مع ضرورة

الالتزام بالقيود والمعايير المعمول بها في هذا الخصوص؛ فإغلاق الأبواب أمام البنوك من شأنه أنْ ينعكس سلبًا على جذب الاستثمار الأجنبي، فهذه البنوك ستكون مصدرًا للمعلومات غير الدقيقة لعملائها الراغبين في الاستثمار داخل الوطن.

على مستوى أسعار الفائدة في البنوك العاملة، يُلاحظ وجود تباين وهامش مرتفع نسبيًّا بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض، فسعر الفائدة على الودائع أيًّا كانت قيمتها لا يصل إلى أكثر من 3 بالمئة، في حين يصل سعر الفائدة على القروض إلى مستويات مرتفعة تتجاوز 8.5 بالمئة. ويُستفاد من الفارق الكبير بين السعرين في تغطية المصروفات الإدارية وأرباح للبنوك.

على صعيد التمويل، فجميع البنوك العاملة لا تُقبل على تمويل المشاريع على أساس ضمان المشروع أو العوائد المرتقبة منه، لكنها تشترط تقديم ضمانات شخصية من المستثمرين، ومن شأن ذلك أنْ يحد من تنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية لعدم رغبة الجهات الممولة تحمُّل أي درجة من المخاطرة.

ثلاثة بنوك تمتلك أكثر من 75 بالمئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي العُماني

في جانب الأقساط المدفوعة لسداد القروض، تتجاوز أقساط الغالبية العُظمى من المواطنين المقترضين المدفوعة لسداد القروض 50 بالمئة من مجمل الراتب الشهري، ما يدل على إغفال البنوك لدورها الحيوي في خدمة التنمية الاقتصادية، حيث تقوم بالتركيز على الإقراض الاستهلاكي للمواطنين، غير آبهة بما يترتب على الإفراط في منحها من تداعيات سلبية على الاقتصاد ككل.

على مستوى المشاركة في العملية الإنتاجية، ما تزال مشاركة البنوك في جهود التنمية الاقتصادية (العملية الإنتاجية) دون المستوى المطلوب، وبالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي تستحوذ القروض الشخصية والإسكانية والاستهلاكية على نصيب الأسد منها، في حين على صعيد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما تزال نسبة التمويل متواضعة لا تصل إلى 5 بالمئة من إجمالي الائتمان المصرفي، بينما دولة مثل سنغافورة يزيد الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها عن 35 بالمئة.

على مستوى النطاق، تعمل المؤسسات المالية كافة، بما فيها بنك التنمية العُماني وشركات التمويل، في نطاق ضيق وتُغطي قطاعات محددة. وفي جانب الوجود العالمي، هناك تواجد محدود للبنوك المحلية على الخارطة الإقليمية والعالمية؛ ما يحد من قدرات شركات القطاع الخاص على التوسع في عملياتها خارج البلاد، وهذا أمر ضروري لتكوين كيانات محلية كبيرة قادرة على المنافسة في السوق العالمي، والاستفادة من الفرص المتاحة في المنطقة.

على صعيد التصنيف الدولي، تدل المؤشرات على أن هناك تراجعًا في التصنيف الائتماني للقطاع المصرفي، مقارنة بالقطاعات المصرفية في المنطقة، فالتقارير المنشورة مؤخرًا من وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أثارت قلقًا بهذا الشأن؛ ما سيحد من قدرة البنوك العُمانية على الولوج إلى السوق العالمية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة القروض عليها، بما ينعكس على ارتفاع تكلفة القروض التي تمنحها البنوك محليًا.

في جانب الإدخار، فإن معدل الادخار يُعد لدى الأسر العُمانية متدنيًا للغاية، سببه عدة عوامل، منها: طبيعة تركيبة الاقتصادات الريعية، ضعف قدرة البنوك على إيجاد وتعزيز منتجات إدخارية متطورة، واتساع الفجوة بين سعر الفائدة على الودائع والقروض، ومحدودية منتجات الادخار والقنوات المتاحة في السوق، وعدم تطوير الثقافة المالية لدى المجتمع؛ الأمر الذي يحد من قدرته على الاستثمار.

تأثير القطاع المالي في عملية التنمية الاقتصادية، يختلف باختلاف الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في تقديم الائتمان؛ فالمؤسسات المالية تجني جزءًا كبيرًا من أرباحها من خلال الفائدة المفروضة على الائتمان، الذي تُقدمه لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج، والبنوك تميل عادة للقروض الاستهلاكية؛ كونها مضمونة، فمعظم العملاء يعملون في الحكومة وشركاتها ويقومون بتحويل رواتبهم ومستحقات نهاية الخدمة إلى البنوك، كما أنَّ أسعار الفائدة التي تتقاضاها عن هذا النوع من القروض تفوق أسعار الفائدة على أنواع القروض الأخرى (الإنتاجية).

ضرورة فتح القطاع المصرفي في سلطنة عُمان أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب

من المهم، هنا، التمييز بين النتائج المُترتبة على القروض الاستهلاكية في الأجلين القصير والطويل؛ كونها متباينة بدرجة ملحوظة؛ فما هو إيجابيًا ومحفزًا للنشاط الاقتصادي في الأجل القصير، قد تكون نتائجه سلبية على الاقتصاد في الأجل الطويل، فهناك احتمالية أنَّ النتائج غير مُناسبة، سواء للاقتصاد ككل أو لقطاع البنوك؛ وذلك لأسباب رئيسة ثلاثة.

أول هذه الأسباب: أن النمو الاقتصادي في الأجل القصير، يعتمد على الاستهلاك بدرجة كبيرة وليس الإنتاج، بمعنى آخر، أن ذلك النمو الاقتصادي كان قائمًا على جانب الطلب وليس جانب العرض. ثانيها: أن الاستهلاك اعتمد بدرجة كبيرة على الدين وليس الدخل. أما ثالثها: فجزءٌ كبيرٌ من الطلب تم إشباعه عن طريق الواردات من السلع والخدمات والعمالة الأجنبية، وليس بالإنتاج المحلي والعمالة الوطنية.

بناء على تلك الأسباب، نصل إلى حقيقة مفادها أن قدرة البنوك على منح القروض تتوقف على الموارد المالية المتوفرة لديها، سواء من الادخار المحلي الذي سيتأثر سلبًا من التوسع في القروض الاستهلاكية، التي من شأنها استبعاد القروض للأغراض الإنتاجية؛ وبالتالي تقل الاستثمارات الفعلية، ومن ثمَّ يقل الدخل، أو زيادة الواردات، والتي تؤثر سلبًا على أوضاع ميزان المدفوعات؛ ما يُؤثر على ثقة المستثمرين والبنوك الخارجية في توفير موارد مالية كافية للبنوك المحلية لممارسة أعمالها.

ختامًا، الجميع يشدُّ على أيدي القائمين على هذا القطاع المهم، وهم يدركون حجم التحديات والتحولات المُقبلة، والحاجة لنفض الغبار عن مفاصل القطاع للانطلاق به مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لصناعة المستقبل ونسج خيوط النهضة العُمانية الجديدة.

القطاع المصرفي العُماني.. الدور المرتقب

يجب أن يتفق المختصون والمعنيون على أن العديد من المعضلات الاقتصادية، يُمكن علاجها من خلال سياسات عامة مُناسبة، فمثلاً تعتمد السياسة النقدية على التدابير التي تُمكّن البنك المركزي العُماني من ضبط التوسع النقدي (السيولة المحلية)، ليتوافق مع حاجة المُتعاملين في الاقتصاد؛ بحيث تتم زيادة التركيز على آليتين.

أولى الآليات تتمحور حول توجيه الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية، بُغية تحفيزها وزيادة إنتاجها من السلع والخدمات المُختلفة لتلبية الطلب المحلي المتزايد، مع مراعاة أن تكون التكلفة مناسبة (أسعار فائدة معتدلة). أما الآلية الثانية، فتركز على الحد من منح القروض الشخصية بقدر الإمكان، والتي تُعتبر مصدرًا مهمًّا لزيادة الواردات المحملة بالتضخم.

مواكبة المُتغيرات العالمية تتطلب تطوير قطاع الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص

يتعين على الحكومة أن تحدَّ من الإنفاق العام الاستهلاكي؛ فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتعدى معدل زيادة الإنفاق معدل زيادة الإنتاجية (معدل النمو الاقتصادي)، خاصة إذا كان هذا الإنفاق استهلاكيًّا. وعند الأخذ في الاعتبار صعوبة الحد من الإنفاق العام، خصوصًا المُتعلق بمشاريع البُنية الأساسية، فلابد من توجيه البنوك التجارية للحد من منح القروض الاستهلاكية؛ من خلال الودائع الحكومية المودعة لديها، وتوجيهها إلى دعم العملية الإنتاجية.

كما يتعيَّن الاهتمام بالأهداف النهائية، التي تخدم التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، والوصول إلى استراتيجية تعمل من خلالها المؤسسات المالية كشريك ومُحفز للتنمية؛ وذلك يتم من خلال تعزيز ثقافة الادخار الذي يُعتبر أهم الموارد المالية للبنوك التي ينبغي الاستفادة منها لدعم القطاعات الإنتاجية، وانعكاسات ذلك على ارتفاع مستوى الثقة بالاقتصاد محليًّا وخارجيًّا، والتي تُعتبر ضرورية لتشجيع الاستثمار سواء للقطاع الخاص المحلي أو للمستثمر الأجنبي.

ذلك لا يعني أن تُقدم المؤسسات المالية الائتمان للمشروعات بدون دراسة، بل يتعيَّن عليها التأكد من جدوى تلك المشروعات، والعمل كمستشار محترف لضمان نجاح المشروعات، ما يتطلب من البنوك الإلمام بجميع العناصر الأساسية اللازمة لنجاح أي مشروع، بدءًا من تحديد نوع المشروع والتكنولوجيا اللازمة ودراسة الجدوى وترتيبات التمويل، مرورًا بعملية البناء والتشييد، ثم التشغيل والإدارة، وانتهاء بالتسويق.

القطاع المالي بشكل عام، والبنوك بشكل خاص، يُمكن أن تلعب دورًا أكثر حيوية في المرحلة المقبلة، بهدف علاج المعضلات الاقتصادية، وقيادة التحول الاقتصادي المفروض علينا جراء جائحة كورونا وتدهور أسعار النفط، والتي من بينها: تمويل التنمية عن طريق تطبيق أسعار فائدة مُتغيرة حسب استخدام القرض؛ بحيث يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة على القروض الاستهلاكية للحد من الطلب عليها؛ وبالتالي المساهمة في ترشيد الاستهلاك، وفرض أسعار فائدة مُنخفضة على القروض

الإنتاجية لزيادة الاستثمار.

كما يتوجب على البنوك زيادة منح القروض الاستثمارية طويلة الأجل؛ بحيث توفق ما بين سياساتها الخاصة والأهداف الاقتصادية العامة، فهناك مؤشرات تدل على تزايد الوعي بأهمية تمويل المشاريع الضخمة.

نستيطع القول، إن البنوك التجارية في سلطنة عُمان ما تزال غير راغبة أو قادرة على المساهمة بنجاح في تغطية جزء كبير من الاحتياجات المالية للمشاريع الرئيسة والحيوية (الكهرباء، المياه، النقل، الاتصالات، المواصلات، التعدين)؛ إذ باستطاعتها ذلك من خلال توفير التمويل بتكلفة وشروط مناسبة.

الحكومة مُطالبة بالحد من الإنفاق العام الاستهلاكي

يجب التذكير بأهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، المُحمَّل بالعناصر المفقودة في خلطة التنمية المحلية، كالمعرفة والأسواق والمهارات ورأس المال؛ وذلك عن طريق اجتذاب بنوك عالمية من الأسواق المستهدفة من أجل زيادة الثقة، وجذب عملائها للاستثمار في الوطن. وفي نفس الوقت ضرورة تشجيع البنوك المحلية لتعزيز قدراتها التنافسية، والقيام ببعض الاندماجات فيما بينها، لتكوين كيانات مالية قادرة على المنافسة والانطلاق للعالمية.

ولمواكبة المُتغيرات العالمية، من الضروري تطوير قطاع الخدمات بشكل عام، والخدمات المالية بشكل خاص. هناك دراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي أشارت إلى أنَّ القيمة المُضافة لقطاع الخدمات المالية تُشكّل اليوم أكثر من 5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان المتقدمة، وبعض دول السوق الناشئة، كما تُمثل العمود الفقري لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وتشتمل «الخدمات المالية» العديد من المعاملات التجارية الأساسية في حياة الإنسان المعاصر؛ مثل: النشاط المصرفي، التأمين بأنواعه، التجارة في الأسهم والأوراق المالية، وغيرها.

إذا أردنا أيضًا مواكبة المُتغيرات العالمية، فيتوجب إيجاد منصة للتمويل الجماعي وتفعيل مركز للمعلومات الائتمانية، إضافة إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه البنوك في مجال توفير الأموال اللازمة لأغراض التعليم والتدريب، وذلك عن طريق منح قروض بتكلفة معتدلة.

نحن في خِضَم أزمة عالمية ومعركة حامية الوطيس، والتغيير المنشود في إدارة القطاع المالي من المهم أن يتزامَن مع تغيرات في باقي القطاعات وعناصر الإنتاج، والأهم من ذلك بذل جهود أكبر في التوعية والتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، ومع موظفي الحكومة؛ لإعداد العدة وتغيير بعض أنماط الاستهلاك، والسلوك الاجتماعي والأدوار المطلوبة من الجميع في المستقبل؛ بما فيها تغيير بوصلة تركيز الحكومة ومؤسسات الأعمال والمجتمع من الحلول المالية إلى الحلول الإنتاجية، وتشجيع ريادة الأعمال والادخار والاستثمار والإنتاج والتصدير.

إدارة أزمة الاقتصاد الكلي ودور السياسة النقدية

السياسة النقدية إحدى أبرز السياسات الاقتصادية الفاعلة لتأثيرها في النمو الاقتصادي، وفي مُختلف المُتغيرات وعوامل الإنتاج وأدوار الفاعلين في العملية التنموية، خاصة أفراد المجتمع وشركات القطاع الخاص بشأن حشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار في القطاعات الإنتاجية بالتكلفة والتوقيت والحجم والأوعية المناسبة.

لعبتْ هذه السياسة دورًا مُهمًّا في العديد من الدول لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، وتعرُّض العديد من شركات القطاع الخاص لأزمة مالية عميقة، حيث تملك هذه السياسة أدوات مُباشرة وغير مُباشرة أيًّا كانت طبيعة سياسة سعر الصرف.

يتوجب العمل على تشجيع وتحفيز سياسة الادخار في المجتمع العُماني

وعليه، هناك ضُرورة مُلحَّة لتدخل الحكومة والبنك المركزي، لإدارة الأزمة الحالية ومساندة الشركات والتمهيد لتحقيق التحولات المنشودة في رؤية «عُمان 2040»، والتي تُراهن على وجود شركات القطاع الخاص القادرة على قيادة الدفة في المرحلة المقبلة.

هناك فهم مغلوط لدى كثيرين بأنَّ السياسة النقدية في سلطنة عُمان، يجب أن تكون مُعطَّلة ودورها محدود للغاية؛ لأنَّها تتبع بشكل مُطلق السياسة النقدية في دولة المثبِّت (الولايات المتحدة الأميركية)، وهذا يُمثل جزءًا من الحقيقة، فواقع الحال في مجال السياسة النقدية بالدولة لا يتماشى مع المبدأ الاقتصادي الذي يستوجب التحييد المطلق لاستخدام هذه السياسة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية، في حال اتباع سياسة سعر الصرف الثابت لضرورة اتباع السياسة النقدية في دولة المثبِّت.

هذا المبدأ الاقتصادي يشترطُ وجود تماثل وتجانس في الوحدات الاقتصادية في الاقتصادين؛ أي وجود تأثيرات مُتبادلة بينهما، بحيث إنَّ أي تغيرات في الاقتصاد الأول تؤثر في الاقتصاد الثاني والعكس، وهذا يتنافى مع الواقع، ويُمكن الاستدلال على ذلك بملاحظة أنَّ البنك المركزي العماني، تاريخيًّا، يتبع سياسة نقدية (أسعار الفائدة)، تختلف نسبيًّا عن السياسة النقدية في الولايات المتحدة؛ إيمانًا منه بأنَّ ما يُناسب الاقتصاد الأميركي، لا يُناسب بالضرورة الاقتصاد العُماني، نظرًا للاختلافات الجوهرية بينهما.

فالأول اقتصاد كبير ومتقدِّم، لديه قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، ويمر بدورة اقتصادية معينة، في حين أن الاقتصاد العُماني «صغير وفي مرحلة النمو»، ولديه مصدر وحيد للدخل مرتبط بعامل خارجي لا يمكن التحكم فيه، هو سعر النفط، ويحتاج إلى آليات وتدخلات معينة في دورته الاقتصادية الحالية، قد لا تتناسب مع الدورة الاقتصادية لدولة المثبت في الولايات المتحدة.

تكمُن المساحة التي يُمكن التحكم بها في ظل هذه المحدِّدات بتحديد السقوف المُثلى لأسعار الفوائد؛ بحيث تضمن جاذبية الريال العُماني كوعاء ادخاري من جهة، والقدرة على توفير السيولة المحلية بأسعار فائدة مناسبة لتحفيز النمو والنشاط الاقتصادي، من جهة ثانية.

إذا ما سلَّمنا بهذه المحددات على أدوات التيسير النوعي، فسيكون المطلوب المزيد من أدوات التيسير الكمي، التي يُمكن أن توفر السيولة في هذا التوقيت الحرج، بأسعار فائدة مُخفضة؛ حيث يُمكن للسياسة

النقدية أن تلعب دورًا مهمًّا، وتتدخل لمعالجة تداعيات جائحة كورونا، وترتيب توفير حزم إنفاذ وتنشيط وأوعية مالية لشركات القطاع الخاص، والتي تمرُّ بأزمة مالية خانقة استعرضناها في مقال سابق؛ وذلك من خلال أدوات مُباشرة، كوضع قيود سعرية على أسعار الفائدة، أو كمّية (على بعض أصول البنوك أو التزاماتها أو رؤوس أموالها)، وكذلك القواعد التنظيمية الجزئية والكلية الملزمة للبنوك، والتي يجب أن تتغيَّر وتتَّسم بالمرونة والوضوح للتعامل مع التحديات الآنية والمستقبلية. كما أنَّ هناك أدوات غير مُباشرة للسياسة النقدية، تستهدفُ التأثيرَ على حجم السيولة المحلية، من خلال آليات العرض والطلب بسوق ما بين البنوك، والتي يصيغها البنك المركزي ويديرها بحكمة، وتدخل مدروس لإحداث التأثير المطلوب.

لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصمود، واستيعابه للمُتغيرات ومُتطلبات المرحلة المقبلة، يتوجب التطرق إلى تحديات تُواجه هذا القطاع، وهي تحديات لن تعالج نفسها، وإنما يتطلب أمر التعامل معها تدخلات مدروسة بسياسات مُناسبة.

ضرورة مُلحَّة لتدخل الحكومة والبنك المركزي لإدارة الأزمة الحالية ومساندة الشركات والتمهيد لتحقيق التحولات المنشودة في رؤية «عُمان 2040»

معلوم، أنَّ القطاع المصرفي العُماني يُعتبر الأصغر نسبيًّا في المنطقة؛ حيث إنَّ البنوك العُمانية مُجتمعة لا تُضاهي بنكًا خليجيًا واحدًا، وهناك تركز غير صحي في الأصول؛ حيث تمتلك ثلاثة بنوك فقط 75 بالمئة من أصول كل القطاع، وبنك واحد تزيد حصته على 40 بالمئة من أصول القطاع المصرفي بأكمله، فضلاً عن وجود بيئة وممارسات غير جاذبة لدخول بنوك أجنبية عملاقة تُساعد على جذب الاستثمار الأجنبي، وبما يعزز المنافسة والابتكار.

هناك، أيضا، تباين كبير بين أسعار الفائدة على القروض والودائع، إضافة إلى أن نسبة الائتمان المصرفي بفائدة تقل عن مستويات 4 بالمئة لا تتعدي حصتها 5 بالمئة من إجمالي حجم الائتمان الممنوح. وتبقى القضية الأهم هي أنَّه يتم توجيه معظم الائتمان المصرفيَّ والمدخرات لتقديم تسهيلاتٍ وقروضٍ للحكومة وشركاتها وموظفيها، ولأغراضٍ استهلاكية؛ وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية وشركات القطاع الخاص، خاصة الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تحظى إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 3.5 بالمئة.

نتج عن توقُّف الأنشطة الاقتصادية والإغلاق التام جرَّاء جائحة كورونا، تعرُّض شركات قطاع خاص إلى ضغوط مالية ومؤشرات واضحة للإعسار، وما سيتبع ذلك تلقائيًّا هو الإفلاس، وهذا مرض عُضال ومُعدٍ بشكل كبير، فتعرض عددٍ من الشركات للإفلاس يعني بالنتيجة تعرُّض عدد كبير من المتعاملين معه بتأثيرات مالية كبيرة.

في سلطنة عُمان، هناك عددُ من المُعسرين تزيد محافظهم الإقراضية عن مئات ملايين الريالات من البنوك ومؤسسات التمويل، وهذا يعني تعرُّض الجهاز المالي والمصرفي إلى زلزال شديد يضع قدرته التمويلية على المحك، خاصة أنَّ قدرة البنوك على قروض خارجية متأثرة بالوضع العام للتصنيف الائتماني المتدني للدولة.

للإجابة عن السؤال الأهم: ما الذي يُمكن للسياسة النقدية القيام به لانتشال القطاع الخاص، وتحريك عجلة الإنتاج لخلق فرص العمل؟، فإن هناك الكثير الذي يمكن القيام به في مجال التيسير الكمي، من خلال حشد طاقات البنوك لتقديم حوافز إنقاذ وقروض طويلة الأجل، بأسعار فائدة مُتدنية، ومن المهم أن تذهب هذه

القروض لمعالجة مشاكل السيولة النقدية للشركات القابلة للاستمرار، وليس المقصود ضخ أموال في شركات متعثرة أساسًا قبل أزمة كورونا.

انطلاقًا من أنَّ دور السياسة النقدية هو حماية الجهاز المصرفي والإيمان بأنَّ قوة البنوك ومؤسسات التمويل من قوة عملائها من الشركات، فإنه يجب أن تتضمن خطة العمل أن تتحمل البنوك وشركات التمويل مسؤولية توفير تلك الأموال، في حين تُسهم الحكومة بتحمل كلفة الفوائد على تلك القروض، والتي يجب أن تكون منخفضة إلى حدود 2 بالمئة، وحوكمة المعايير والإجراءات المنظمة لها، فالتيسير الكمي تم استخدامه من قبل الدول الصناعية الكُبرى في أعقاب الأزمة المالية والعالمية في العام 2008، كما توسع استخدامه مؤخرًا من قبل العديد من الدول لمواجهة تداعيات «كورونا».

يمكن لهذه الإجراءات أن تتحقق إذا ما نجحت الحكومة من خلال علاقتها ودبلوماسيتها في الحصول على فترة سماح لخدمة الديون الخارجية الثُنائية لعامين على الأقل، ما قد يُخفف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي، بما يوفر حيزًا ماليًا ضخمًا لاستخدامه في إجراءات التحفيز الكمي. ويُحسب للبنك المركزي تحركه في التيسير الكمي المُناسب، والمطلوب هو المزيد من هذه الإجراءات.

كما يُمكن للبنك المركزي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمُعالجة ضَعْف قُدرة البنوك العُمانية على تحمل الخسائر المستقبلية ومواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون، وذلك بعد قيامه بتقييم أوضاعها ومتانتها من خلال اختبار الإجهاد، ومن هذه الإجراءات: منع البنوك من إجراء توزيع للأرباح، وإجراء تخفيضات أخرى على نسبة الاحتياطي الإجباري ومرونة في بعض الأسقف والمتطلبات.

كما يُمكنه مع البنوك إيجاد آلية للاستفادة من حجم الودائع الضخم والمتوفر لدى البنوك (أكثر من 24 مليار ريال عُماني)؛ من خلال أدوات وأوعية يستفيد المودعون والجميع من خلالها، كصكوك وسندات يُستفاد منها للظروف الطارئة، وتوفير التمويل للتحولات الإنتاجية المنشودة، فمن مصلحة القطاع المصرفي تقديم كل الحلول للبقاء وإنقاذ عملائه، من خلال تمديد آجال قروض الأفراد والشركات بدون تكاليف إضافية، وتجميد دفع الأقساط للأفراد والشركات الأكثر تضررًا لبضعة أشهر، بدلاً من التشدد المصرفي.

على صعيد السياسة النقدية، يتوجب العمل على تشجيع وتحفيز سياسة الإدخار في المجتمع العُماني، وقد يبدو ذلك صعب التحقُّق في ضوء انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، وتوجيه المدخرات المحلية للقطاعات الإنتاجية. فى هذا الصدد، يُمكن الاستفادة من ودائع الحكومة وصناديق التقاعد التي تُشكل مصدرًا مهمًّا للسيولة لدى البنوك التجارية، كأداة للتأثير على هذه المؤسسات المالية وتشجيعها على ضرورة مراعاة أولويات التنمية الاقتصادية، وذلك بالتزامن مع توعوية أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص وموظفي الحكومة لإعداد العدة وتغيير أنماط الاستهلاك والسلوك الاجتماعي، وتوضيح الأدوار المطلوبة من الجميع في المرحلة المقبلة.

الوطن على مُفترق طرق مهم، وفي أزمة تختلف عن مثيلاتها السابقة؛ حيث تتضاءل الوفورات والاحتياطيات المالية، والتي ساعدت على امتصاص أثر الأزمات السابقة، وقد يُصبح المشهد أكثر تعقيدًا في حال تأخر البدء بتنفيذ خطة تحول وتحفيز اقتصادي واضحة المعالم، يكون الهدف منها إعادة هيكلة وإنعاش الاقتصاد العُماني.

الجميع شُركاء في المسؤولية وفي النجاح. الكل في خندق واحد: البنوك والشركات والحكومة وأفراد المجتمع. وبلا شك، أنَّ تقاذف المسؤوليات والمبررات لن يُعالج المشكلات الآنية والمستقبلية، بينما تبقى القراءة المُختلفة للواقع الجديد والتجديد والابتكار في أدوات وآليات التعامل معها، هي السبيل الأمثل.

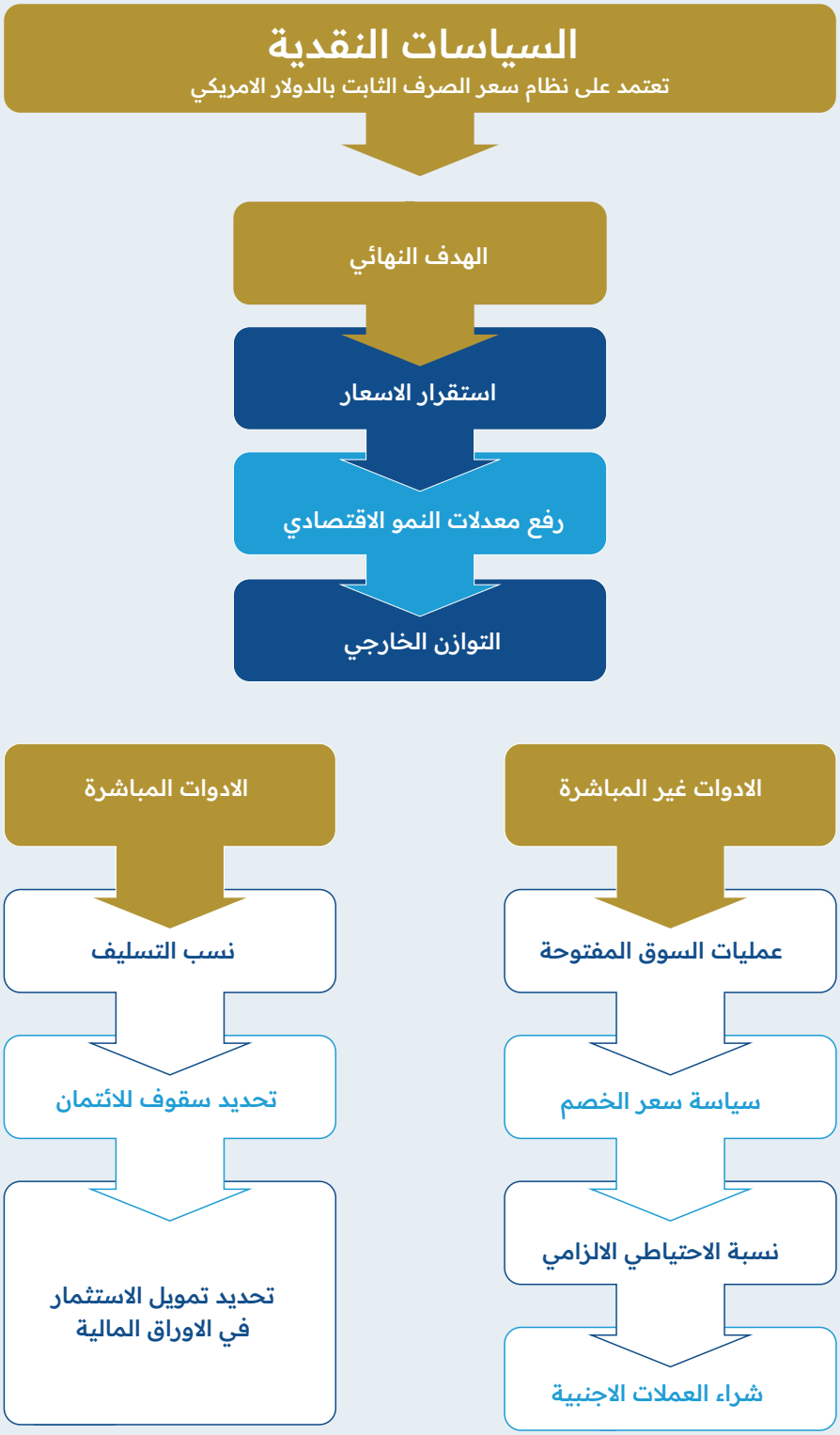
السياسات النقدية
تعتمد على نظام سعر الصرف الثابت بالدولار الامريكي
الهدف النهائي
استقرار الاسعار
رفع معدلات النمو الاقتصادي
التوازن الخارجي
الادوات المباشرة
نسب التسليف
تحديد سقوف للائتمان
تحديد تمويل الاستثمار
في الاوراق المالية
الادوات غير المباشرة
عمليات السوق المفتوحة
سياسة سعر الخصم
نسبة الاحتياطي الالزامي
شراء العملات الاجنبية

الطريق لاستعادة الجَدارة الائتمانية

أفضتْ الجهود التنموية لسلطنة عُمان، خلال العقود الخمسة الماضية، إلى تحقيق إنجازات واسعة وملموسة في مختلف المجالات، إلا أنَّ الدولة تواجه، في الفترة الحالية، تحديات جسيمة تتعلق بتصنيف الجدارة الائتمانية؛ حيث خفضت المؤسسات الدولية ووكالات الائتمان التصنيف الائتماني للسلطنة إلى أدنى مستوياته؛ ما أدى لانعكاسات سلبية على بيئة الأعمال، وارتفاع نسب الفائدة وكلفة الدين العام إلى مستويات مرتفعة جدا، ناهيك عن صعوبة الحصول على التمويل اللازم للحكومة والقطاع الخاص.

الجدارة الائتمانية للدولة تعدُّ عاملاً مهمًا وعنصرًا أصيلاً لنجاح العملية التنموية، فيما ترتبط تكلفة الحصول على أموال من الخارج؛ سواء للحكومة أو القطاع الخاص بما فيها البنوك، على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان. كما يُسهم تصنيف الجدارة الائتمانية بدور محوري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسويق الفرص الاستثمارية وبيئة الأعمال بشكل عام. ذلك أبرز ممكنات نجاح الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، إذا ما كنا نتحدث عن تحول جذري في النموذج التنموي، ليكون قوامه الاندماج الإيجابي مع العالم الخارجي من خلال الاستثمار والإنتاج والتصدير.

يتوجب مُعالجة تحسين الجدارة الائتمانية والتوعية بخطورة وتكلفة تدهور التصنيف الائتماني

تقارير الجدارة الائتمانية للعام 2020، تُشير إلى أنَّ وكالات التصنيف الائتماني العالمية المعروفة، خفضت مستوى جدارة سلطنة عُمان الائتمانية؛ فخفضت وكالة موديز التصنيف من (Ba1) إلى (Ba3) مع تغيير النظرة المستقبلية إلى سلبية، ووكالة ستاندرد آند بورز من (BB) إلى (BB-) مع نظرة مستقبلية سلبية، ووكالة فيتش من (BB+) إلى (BB) مع نظرة مستقبلية سلبية. هذه المؤسسات اعتبرت أنَّ الإجراءات المالية التي تم تبنيها مؤخرًا فيما يتعلق بضبط الإنفاق العام، لن تكون كافية في دعم قدرة سلطنة عُمان على خفض الدين العام.

تدنّي التصنيف الائتماني في التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني وغيرها من المؤسسات العالمية، ما هو إلا مُحصلة للعديد من الأسباب التي ترتبط بمؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، كأداء المالية العامة من حيث الإيرادات والنفقات والعجز المتوقع، والذي عادة ما يُشير إلى قدرة الدولة على تحمل أعباء الديون القائمة والإضافية، إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي، والتضخم، وأداء ميزان المدفوعات، وجدارة الجهاز المصرفي، ومنها ما يرتبط بعوامل إقليمية وجيوسياسية كالاستقرار الأمني والاجتماعي، وتاريخ الدول والتزامها بسداد الديون.

لاستعادة الجدارة الائتمانية، تحتاج الدولة إلى خطة إصلاح اقتصادي ومالي واضحة المعالم، وتدخلات بسياسات عامة، تمسُّ جميع الأسباب المذكورة سالفًا، وتُعالج اختلالات عناصر الإنتاج الأربعة المعروفة، وكذلك أدوار اللاعبين الأربعة لتحقيق عملية التنمية؛ فالفترة السابقة اتَّسمت بضبابية المسارات، وعدم وضوح الأُفق فيما يتعلق بالالتزام بتخفيض نسب الإنفاق والعجز والدين العام في أوقات النمو والإيرادات المرتفعة.

على صعيد الميزانية العامة، يأتي تخفيض التصنيف الائتماني للدولة، من بين عوامل أخرى نتيجة عدم وجود إيرادات ثابتة ومستدامة لرفد الموازنة العامة؛ فالإيرادات النفطية باتت تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين وعدم الاستدامة، كما أنَّ إيرادات الشركات الحكومية تخضع أيضًا للتقلبات الاقتصادية وظروف السوق، فضلاً عن أنها لم تستطع تحقيق عوائد مالية تتناسب مع حجم استثماراتها الضخمة.

تحقيق تحسُّن في التصنيف الائتماني، مرتبط مباشرة بإقرار إطار ضريبي واضح وشفاف ومُلزم، يرفد الميزانية بدخل معلوم ومُستدام؛ وذلك لكون المؤسسات الدولية لا تؤمن بالموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز المتسمة بالندرة والمُعرضة لدرجة عالية من عدم اليقين، كمصدر ثابت لتوفير الإيرادات للميزانية.

تحقيق تحسُّن في التصنيف الائتماني مرتبط مباشرة بإقرار إطار ضريبي واضح وشفاف ومُلزم يرفد الميزانية بدخل معلوم ومُستدام

لابد من وجود إطار مالي وقانوني مُلزم، بحيث لا تتعدى سقوف العجز والدين والاحتياطيات مستوى معينًا، كما أنَّ هناك ضرورة لبدء نشر التقرير الخاص بمشاورات المادة الرابعة، الذي يُعده سنويًا صندوق النقد الدولي؛ فهذه المؤسسات تأخذ على الدولة عدم الموافقة على نشر التقرير، والذي تقوم جميع دول العالم بنشره، ما عدا عدد قليل من الدول، من بينها سلطنة عُمان.

كما يجب الانتباه إلى أنَّ هناك علاقة سببية تبادلية ما بين الجهاز المصرفي والتصنيف الائتماني للدولة، فمن ناحية، تتأثر الجدارة الائتمانية بمدى متانة القطاع المصرفي وقدرة مؤسساته على الصمود والتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على وجود كيانات وبنوك ومؤسسات مالية عملاقة، تعمل وفق أحدث التقنيات والمنتجات المالية. من ناحية أخرى، فإنَّ القطاع المصرفي يُواجه مخاطر جسيمة نتيجة استمرار تراجع التصنيف الائتماني للدولة؛ من حيث ارتفاع تكاليف الاقتراض على البنوك، والحد من قدرتها على الاقتراض، إلى جانب مخاوف المستثمرين من الاقتصاد العُماني وجدوى الاستثمار فيه.

هُناك حاجة ماسَّة لعمل الفريق الحكومي الجديد بتحسين ترتيب سلطنة عُمان في التقارير الدولية ذات الصلة؛ مثل: تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، وتقرير التنافسية الصادر عن معهد التنمية الإدارية، والتقرير الدولي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

تُعد التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني وغيرها من المؤسسات العالمية، أداة مهمة لمتخذي القرار والمستثمرين، لتقدير مدي تنافسية البيئة الاستثمارية، ومؤشرات الإنتاجية في الدولة، وتعتمدُ هذه التصانيف على بيانات نوعية مستوحاة من واقع المسوحات الميدانية، وبيانات كمية تتعلق بالأداء الاقتصادي ومدى التقدم التقني، يتم الحصول عليها من خلال النشرات المحلية والدولية.

المغزى من قياس وكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات العالمية للجدارة الائتمانية، يتمثل في ضمان حقوق المقرضين، وتبيان قدرة المقترضين على السداد، والتي بناء عليها تتحدد أسعار الفائدة وتكلفة الحصول على التمويل، لذلك يأتي تحسين الجدارة الائتمانية، دائما، من بين الحلول الكفيلة بتحسين

مناخ الاستثمار.

هُناك كثيرون يرون أن هذه التصانيف تخضع لاعتبارات سياسية؛ حيث تم اعتبار تلك المؤسسات مسؤولة بشكل مباشر عن الأزمة المالية العالمية 2008؛ إذ منحت تصنيفات ائتمانية مرتفعة للأوراق المالية في مجال الرهون العقارية. الاتحاد الأوروبي وجه النقد لهذه المؤسسات، محملاً إياها مسؤولية تفاقم أزمة الديون في بعض الدول الأوروبية المضطربة، نتيجة تخفيض تصنيفها الائتماني بشكل حاد.

هُناك هدف وطني في مُقدِّمة سلم الأولويات لتحسين الجدارة الائتمانية، يجب على الحكومة والقطاع الخاص معالجته، والعمل وفق خطة تواصل وتوعية بخطورة تدهور التصنيف الائتماني وتكلفته وأبعاده وأهميته.

كما نكرِّر دائمًا، بأنَّ هناك عددًا من المتغيرات والتحديات، التي تفرض إيقاعًا مختلفًا، وتتطلب مقاربة تنموية جديدة تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ولا مَنَاص من أن تعمل سلطنة عُمان بفكر جديد لضمان الحصول على مراتب متقدمة من وكالات التصنيف العالمية، تأكيدًا على سياستها القائمة على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ومساندة القطاع الخاص في النفاذ إلى الأسواق العالمية لزيادة حجم صادراته الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وأحدث التقنيات في مجال الإنتاج والتصنيع.

الخلاصة، أنَّ الجدَارة الائتمانية والبيئة الاستثمارية عاملان مهمان ومفصليان للنمو والتنمية؛ ويمثلان أرضية صالحة لنمو بذور التنمية وتشغيل محركات النمو.

إصلاح القطاع المصرفي والنقدي

يشهد الوطن حراكًا إيجابيًا لإعادة تنظيم وتهيئة عوامل الإنتاج الأربعة، تمهيدًا لتحقيق النقلة النوعية الضرورية للنموذج التنموي، ويتضح ذلك جليًا في الجهود المبذولة بإعادة تنظيم سوق العمل، ومنظومة الإدارة الخاصة بتشجيع الاستثمار بشقيه؛ المحلي والأجنبي، من خلال تسهيل الإجراءات وتجهيز الخارطة الاستثمارية المحلية.

غير أنَّ ثمَّة اتفاقا على أن العملية التنموية لا تستقيم بدون عامل وعنصر في غاية الأهمية، هو رأس المال، الذي يقوم القطاع المصرفي بدور فاعل في توفير أدواته، عن طريق حشد المدخرات المحلية، وتوفير التمويل بالشروط والتكلفة المناسبة، فالمتغيرات والتحديات تفرض إيقاعًا مختلفًا، وتتطلب مقاربة وأدوارًا تنموية جديدة، تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية.

العملية التنموية لا تستقيم بدون عامل وعنصر في غاية الأهمية هو رأس المال

أتعرض، كغيري من القريبين من الملفات الاقتصادية والمالية، إلى تساؤلات مُحرجة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني والتنافسية والشركات العالمية، التي ترغب في الاستثمار في الوطن، تتمحور حول محدودية القدرات المالية، والأدوات المتوفرة في القطاع المصرفي العُماني.

من هذه الأسئلة: لماذا جميع البنوك ومؤسسات التمويل لا توازي بنكًا خليجيًا واحدًا؟ لماذا انتشارها العالمي محدود، وكثيرًا ما تحتاج لمعرف خارجي في التعاملات الدولية؟ لماذا تعتمد على القروض الشخصية والاستهلاكية، وعملاؤها من موظفي الحكومة وشركاتها؟ في حين لا يصل الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، العمود الفقري للمرحلة المقبلة، إلى 3 بالمئة! لماذا تكلفة التمويل عالية جدًا، ولا تتم إلا برهونات كرواتب وعقارات لا تملكها شركات القطاع الخاص؟ لماذا هناك شبه تغييب لأدوات السياسة النقدية لتوجيه الادخار للأغراض الإنتاجية؟

الإحصاءات الدولية فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، تُظهر تراجعا كبيرا في مرتبة سلطنة عُمان، ففي مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، الصادر عن البنك الدولي، حصلت على ترتيب 144 من أصل 199 دولة، وبمؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 (الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي)، حصلت على 45 من بين 141 دولة، فيما حصلت على المرتبة 139 من بين 144 دولة في مؤشر فجوة الائتمان، والذي يقيس الفرق ما بين الائتمان المحلي للقطاع الخاص ومساره طويل المدى. وبمؤشر الابتكار العالمي 2020، حصلت في الائتمان المصرفي على ترتيب 99 من بين 131 دولة، وفي سهولة الحصول على الائتمان حصلت على 118 من بين 131 دولة. تلك مؤشرات تعني الكثير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الجدارة الائتمانية للدولة.

ما تزال الثقافة المالية لدى أفراد وأسر المجتمع، وكذلك شركات القطاع الخاص، متدنية للغاية، ما يؤكد ضرورة تشجيع نسبة الادخار في الأسر العُمانية، والتي لا تتجاوز في منطقة الخليج بشكل عام

2.5 بالمئة من الدخل المتاح، وهي نسبة أقل من المعدل العالمي، البالغ 10 بالمئة، كحد أدني لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل.

بعيدًا عن الإجحاف في حق القطاع المصرفي وإنجازاته، فإنه كان من بين أكثر القطاعات نجاحًا في مختلف الجوانب، فضلاً عن دوره في المحافظة على الاستقرار النقدي، وتحقيق نسب تعيين عالية.

إلا أن التغيير سنة كونية، والمرحلة تتطلب تغييرات وإصلاحات جوهرية، في أساليب العمل والأدوار التي يقوم بها هذا القطاع، فالنمو الاقتصادي، الذي حققته الدولة والمبني على الاستهلاك، ينبغي أن يتغير إلى نمو مبني على الاستثمار والإنتاج والتصنيع والتصدير، ما يتطلب تحولاً نوعيًا في آليات التعاطي مع تقديم الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية بدل الاستهلاكية، وتغييرًا في أنماط وأساليب عمل القائمين على البنك المركزي والبنوك التجارية، وتغيير بوصلتهم في اتجاه الاستحقاقات الجديدة.

لابُد من خلق كيانات مالية كبيرة، والدفع بملفات الاندماج والاستحواذ بين مؤسسات القطاع المصرفي

النتائج المُختلفة تحتاج إلى ممارسات مُختلفة، والعمل بثقافة الممول للإنتاج، وفق دراسات جدوى رصينة، وليس المُقرض للاستهلاك حسب ضمان الراتب والمباني. من المهم تعزيز قدرة العاملين في قطاع البنوك التجارية وشركات التمويل على الأخذ بأيدي الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها بالدفع بها في مجالات التوسع الاقتصادي وأخذ مخاطرة محسوبة، وكذلك تعزيز قدراتهم بمهارات التحليل والمعرفة المناسبة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الممارسات الحالية، مثل التوسع في القروض الشخصية والاستهلاكية، وأثرها في المدى المتوسط والطويل، وماذا يعني إعسار وانكشاف عدد من الشركات على متانة الجهاز المصرفي.

في ظل المتغيرات والاستحقاقات المُختلفة للمرحلة المقبلة، وتزايد عدد الشركات التي تتعرض إلى نقص حاد في السيولة والإعسار والانكشاف، فإنَّ الاستمرار في النهج الحالي سيُؤدي إلى تعميق المشاكل المالية لدى مجتمع الشركات والمؤسسات والبنوك.

لتحقيق نقلة نوعية وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصمود واستيعابه للمتغيرات ومتطلبات المرحلة المُقبلة، هناك بعض المقترحات للنهوض بهذا القطاع، ليُمارس دوره في تحقيق رؤية «عُمان 2040»، وتمويل الفجوة الاستثمارية المحلية لتحريك مختلف قاطرات النمو. ومن هذه المقترحات:

خلق كيانات مالية كبيرة، والدفع بملفات الاندماج والاستحواذ بين مؤسسات القطاع المصرفي، والسعي الحثيث لاجتذاب بنوك وشركات تمويل واستثمار عالمية، وفق منهجية علمية، بهدف توفير التمويل المطلوب بالتكلفة والشروط والأدوات المناسبة، وعدم الاستسلام لمبررات صغر حجم السوق، وعدم رغبة الأطراف الخارجية.

1. يجب أن يلعب القائمون على هذا القطاع دورًا أكبر في تحقيق الشمول المالي، من خلال نشر الثقافة المالية المُناسبة لدى الأفراد والشركات وتداعيات قراراتهم المالية في الأجلين؛ المتوسط

والطويل، وتبني قيم الادخار والترشيد عن طريق تطوير برامج وأدوات ومناهج في هذا الشأن. كما يتوجب بذل جهود أكبر في التوعية والتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، لتغيير أنماط الاستهلاك والسلوك الاجتماعي، وتبيان الأدوار المطلوبة من الجميع في المستقبل، بما يضمن تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

2. الحاجة لغرس فكر جديد لدى العاملين في القطاع المصرفي بأنهم صناع الاقتصاد والتنمية والمستقبل، وأنهم ليسوا مقرضين فقط، ما يتطلب أدوارًا أوسع وفهمًا أعمق للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ورعاية العملاء بشكل مختلف، والفهم العميق بدراسات الجدوى وامتلاك قدرات تحليلية ومعرفة بالقطاعات الاقتصادية والأنشطة الممولة. لذلك نأمل أن نرى من ضمن كوادر البنوك، مهندسين متخصصين في الأمور الميكانيكية والكهربائية والصناعية ليتمكنوا من الفهم المتخصص للمشاريع المطروحة.

3. الحاجة لتغيير معايير منح القروض والتسهيلات الائتمانية، من معيار الرهونات المتوفرة من الأراضي والمباني إلى مدى نجاعة دراسات الجدوى المرفقة بطلب التمويل. فليس جميع رجال الأعمال يمتلكون قدرة على توفير أراضٍ ومبانٍ أو رواتب حكومية كرهونات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة وغير العُمانيين من رجال الأعمال.

ثمة حاجة لتغيير معايير منح القروض والتسهيلات الائتمانية، من معيار الرهونات المتوفرة من أراض ومبان إلى مدى نجاعة دراسات الجدوى المرفقة بطلب التمويل

من جانب آخر، أن تمويل مشاريع صناعية واستثمارية، لا يقتصر على التكلفة المبدئية والإنشائية، وإنما هناك تكلفة تشغيلية وحاجة إلى شراء مدخلات إنتاج وغير ذلك، ما يعني الحاجة إلى أدوات مالية مختلفة، كخصم الفواتير وتسهيلات السحب المكشوف وخطوط الائتمان وغير ذلك، والتي تُمارس حاليًا على نطاق محدود وباشتراطات كبيرة وبتكلفة عالية.

1. الحاجة لتغيير الصورة النمطية السائدة بأن سلطنة عُمان بيروقراطية، وعدد السكان بسيط، وحجم الاقتصاد صغير، وأن أدوات السياسة النقدية معطلة، والدفع في توجهات صناعة المستقبل، وابتكار الحلول وبلورة قناعات بأن تشجيع توجه ريادة الأعمال، وزيادة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية، وتنمية الصادرات غير النفطية، لا يتعارض مع تحقيق الأرباح، والحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

2. هناك أهمية كبيرة لتعجيل مسار التحول الإلكتروني بهذا القطاع، وتشجيع استخدام المعاملات الإلكترونية، وكذلك تقنية «البلوك تشين»، وتداول العملات الرقمية، لما لها من مميزات كبيرة في المرحلة المقبلة، مع ضرورة أن يُرافق ذلك جود نظام حوكمة فاعل بأحدث الأساليب المتبعة، لضمان تحقيق الأهداف التنموية، وتجنب أي آثار سلبية على المتعاملين.

3. الحاجة لإيجاد منصة للتمويل الجماعي، وتفعيل مركز المعلومات الائتمانية، وتطوير قطاع الإقراض المتناهي الصغير بغرض تنشيط الاقتصاد، والمساهمة في التصدي لمشكلة الباحثين عن عمل، وتشجيع قيام صناعات صغيرة في المحافظات، ومساعدة أُسر الضمان الاجتماعي لتكون أسرا منتجة، وتشجيع وتحفيز ثقافة ريادة الأعمال، والتسهيل على الشركات المبتدئة، الأمر الذي تغفله البنوك في الوقت الراهن. وللقطاع المصرفي دور مهم في مجال توفير الأموال اللازمة لأغراض التعليم والتدريب من خلال منح قروض بتكلفة معتدلة.

4. الحاجة لاستعادة قوة الجدارة الائتمانية لسلطنة عُمان، والتي تُعتبر عاملاً مهمًا وعنصرًا أصيلاً لنجاح العملية التنموية. ترتبط تكلفة الحصول على أموال من الخارج سواء للحكومة أو القطاع الخاص بما فيها البنوك على التصنيف الائتماني، كما يلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسويق الفرص الاستثمارية وبيئة الأعمال، وهو من وجهة نظري، أحد أبرز ممكنات نجاح رؤية «عُمان 2040». وتتأثر الجدارة الائتمانية بمدى متانة القطاع المصرفي وقدرة مؤسساته على الصمود والتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية.

5. انطلاقًا من أن قوة البنوك ومؤسسات التمويل من قوة عملائها من الشركات، يتوجب حشد طاقات البنوك لتقديم حوافز إنقاذ وقروض طويلة الأجل، بأسعار فائدة مُتدنية، من المهم أن تذهب هذه القروض لمعالجة مشاكل السيولة النقدية للشركات القابلة للاستمرار، وليس المقصود ضخ أموال في شركات متعثرة أساسًا قبل أزمة كورونا. وتتحمل البنوك وشركات التمويل، مسؤولية توفير تلك الأموال، في حين تُساهم الحكومة بتحمل كلفة الفوائد على تلك القروض، والتي يجب أن تكون منخفضة، وحوكمة المعايير والإجراءات المنظمة لها.

مكنات طباعة النقد والعملة الأجنبية في الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، تصدح، والتمويل الرخيص متوفر في ظل استحقاقات الاقتصاد العالمي الجديد، ورؤوس الأموال تبحث عن ملاذ آمن، لتستقر بعد تعطل كبير بسبب جائحة كورونا، وارتفاع درجة الضبابية وعدم اليقين. وتبقى علينا القراءة المختلفة للواقع الجديد والتجديد والابتكار في تهيئة الظروف لاجتذابه لتغطية الفجوة الاستثمارية الكبيرة في سلطنة عُمان، فالسير على نفس المنوال (Business as usual) لم يعد خيارًا.

استحقاقات «رؤية 2040».. دور البنوك

في ظل المتغيرات والاستحقاقات المُختلفة للمرحلة المقبلة، تستهدف رؤية «عُمان 2040» تحقيق تحولات جوهرية في النموذج الاقتصادي القائم على الإيرادات النفطية، والحكومة كمحرك رئيس للأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل، إلى نموذج قوامه الشركات المحلية والأجنبية، وتعظيم الاستفادة من الجاهزية التي تنعم بها سلطنة عُمان، وعلاقاتها الدولية المميزة، لتشغيل قاطرات الاستثمار والإنتاج والتصنيع والتصدير، بما يؤدي إلى توليد الوظائف ورفد الميزانية العامة للدولة بالإيرادات.

تحقيق كل ذلك يتطلب تغييرًا جوهريًا في الأدوار لجميع الفاعلين، بما فيهم الحكومة والأفراد والقطاع الخاص. نتناول في هذه السطور التحول الجوهري المطلوب في أحد عوامل الإنتاج والمناط إليه توفير عنصر رأس المال المُناسب بالتكلفة المناسبة، والوقت المناسب، والحديث هنا عن دور البنوك في تحقيق تحولات رؤية «عُمان 2040».

هناك دور اقتصادي تنموي استثماري اجتماعي للبنوك ينبغي أن تقوم به وإلا فإن الوضع سكوني

التقارير الإخبارية المنشورة في الصحف المحلية تُشير إلى أن أرباح البنوك التجارية قفزت بنسبة كبيرة، إذ وصلت إلى 26 بالمئة خلال الربع الأول من العام 2021. وعلى الرغم من أهمية صمود القطاع المصرفي في هذه الفترات الحرجة، إلا أن تلك التقارير تُدلل على تباين كبير بين البنوك التجارية، وعملائها من الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، والتي معظمها ترزح تحت وطأة خسائر وضغوطات وضوائق مالية كبيرة؛ جراء تداعيات جائحة فيروس كورونا، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية.

من جانب آخر، تُشير تلك التقارير إلى أن البنوك التجارية لا تلعب الدور المناط بها في حشد المدخرات من أصحاب الودائع إلى أصحاب الأفكار، وتوفير التمويل المطلوب لقطاع الشركات، وبالتالي تمويل الأنشطة الإنتاجية، حيث تركز بشكل مفرط في تعاملاتها على الاستثمار في أوراق مالية وسندات لدى الحكومة، أو الإقراض للشركات وموظفي الحكومة، ما لا يتناسب مع النقلات النوعية التي تستهدفها رؤية «عُمان 2040» في تمكين القطاع الخاص ليلعب دورًا مهمًا في الإنتاج والتشغيل.

الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر العمود الفقري للمرحلة المقبلة، لم يصل إلى 3 بالمئة، في حين صدرت أوامر سامية العام 2011 بضرورة أن يصل إلى 5 بالمئة في العام 2014، والفرق الواقع والمستهدف لهذه الشريحة، والذي يُمثل 2 بالمئة من المحفظة الإقراضية للبنوك، والتي وصلت إلى 27 مليار ريال عُماني في فبراير 2021، يصل إلى 540 مليون ريال. لو قامت البنوك بضخ هذه المبالغ بتكلفة مناسبة لتلك الشركات، لحصل تغير كبير في المعطيات ونسب التسريح والتعسر والإعسار، لدى كثير من شركات القطاع الخاص.

ومن السلبيات التي تُؤخذ على سلطنة عُمان أن تكلفة التمويل عالية جدًا، ولا تتم إلا برهونات كرواتب وعقارات، لا تملكها شركات القطاع الخاص، بالمقابل كان هناك شبه تغييب لأدوات السياسة النقدية،

خصوصًا الأدوات النوعية، لتوجيه الادخار للأغراض الإنتاجية.

فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، تُشير الإحصاءات الدولية إلى تراجع كبير في مرتبة سلطنة عُمان في مؤشرات الأعمال والتنافسية والائتمان المحلي للقطاع الخاص، ولا شك أن هذه المؤشرات تعني الكثير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنافسية الجدارة الائتمانية للدولة.

من جهة ثانية، ما تزال الثقافة المالية لدى أفراد وأُسر المجتمع، وكذلك شركات القطاع الخاص، متدنية للغاية، ما يدعو إلى ضرورة تشجيع نسبة الادخار في الأُسر العُمانية، والتي لا تتجاوز في منطقة الخليج بشكل عام 2.5 بالمئة من الدخل المُتاح، وهي نسبة أقل من المعدل العالمي، البالغ 10 بالمئة كحد أدنى، لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل.

البنوك التجارية لا تلعب الدور المناط بها في حشد المدخرات من أصحاب الودائع إلى أصحاب الأفكار وتوفير التمويل المطلوب لقطاع الشركات

بنك التنمية العُماني، الذي تم إنشاؤه في العام 1976، يقوم بدور مهم، لكن وعلى الرغم من كفاءته فتأثيره محدود في التنمية الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى سببين رئيسيين، الأول يتمثل بالأدوات والإجراءات التقليدية التي يتبعها، والضمانات والرهونات التي يطلبها، والثاني يتمحور حول تواضع رأس ماله، والذي لا يتجاوز بعد سلسلة الزيادات 100 مليون ريال.

ينبغي التعامل مع هذين السببين، من خلال تسهيل الإجراءات وتسريعها، ومضاعفة رأس المال ليصل إلى 500 مليون أو وحتى مليار ريال عُماني، كي يستيطع القيام بدوره المنشود في المرحلة المقبلة، فبمقارنة بسيطة بين بنك التنمية العُماني وبنك التنمية السنغافوري، اللذين تم إنشاؤهما في نفس الفترة، نجد أن الأخير، وحسب ما تُشير إليه أدبيات التنمية، كان من أبرز أدوات نهضة سنغافورة ومحركًا رئيسًا في القفزات التنموية التي شهدتها.

هناك مراجعة مهمة، ينبغي للبنك المركزي العُماني القيام بها؛ بُغية تعديل المعايير والاشتراطات الموضوعة منذ فترة طويلة وفق متطلبات تلك المرحلة، إلى معايير جديدة لتحقيق «رؤية 2040». وهنا الحديث عن المعايير والاشتراطات الخاصة بدخول بنوك جديدة، وسقوف الإقراض الموجه للأغراض الشخصية والإسكانية وللشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والأدوات المتاحة للبنوك للاستثمار، وأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

هناك حاجة إلى بنوك مُتخصصة وشركات وصناديق استثمار في القطاعات الاستراتيجية، كالصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين وغيرها، ما يتطلب ضرورة خلق كيانات مالية كبيرة، والدفع بملفات الاندماج والاستحواذ بين البنوك، والسعي الحثيث لاجتذاب بنوك وشركات تمويل واستثمار عالمية، كما أن هناك حاجة لغرس فكر جديد لدى العاملين في البنوك بأنهم صُناع الاقتصاد والتنمية والمستقبل، وأنهم ليسوا مقرضين فقط.

هناك حاجة مُلحة، أيضا، لاستعادة قوة الجدارة الائتمانية لسلطنة عُمان، والتي تُعتبر عاملاً مهمًا وعنصرًا

أصيلاً لنجاح العملية التنموية، وترتبط تكلفة الحصول على أموال من الخارج بها وتلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسويق الفرص الاستثمارية وبيئة الأعمال.

ختامًا، تبقى علينا القراءة المختلفة للواقع الجديد والتجديد والابتكار في تهيئة الظروف لتغطية الفجوة الاستثمارية الكبيرة في الدولة. أُوكد أن هناك دورا اقتصاديا تنمويا استثماريا اجتماعيا للبنوك، ينبغي أن تقوم به، وإلا فإن الوضع سكوني، وفي حال بقيت الأمور تسير كما هي عليه من آليات وأدوار تقليدية، فلن يتم تحقيق ما نصبو إليه في رؤية «عُمان 2040».

النمو الاقتصادي، الذي حققته رؤية «عُمان 2020»، مبني على الاستهلاك، في حين أن رؤية «عُمان 2040» تستهدف نموًا مبنيًا على الاستثمار والإنتاج والتصنيع والتصدير، ما يتطلب تحولاً نوعيًا في آليات التعاطي، مع تقديم الائتمان إلى القطاعات الإنتاجية بدل الاستهلاكية، وتغييرًا في أنماط وأساليب عمل القائمين على البنك المركزي والبنوك التجارية، وتغيير بوصلتهم في اتجاه الاستحقاقات الجديدة.

استحقاقات 2040.. بورصة مسقط أنموذجًا

الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، تسعى إلى تحقيق نقلة نوعية في النموذج التنموي، وسيكون حشد المدخرات وتوجيهها للعملية الإنتاجية أمرًا ضروريًا ومفصليًا؛ لذلك يجب أن تسهم بورصة مسقط بدور جديد غير الدور التقليدي الذي مارسته خلال العقود المنصرمة، والمبني على نموذج ريعي نفطي، مكّن الحكومة من أن تكون اللاعب الأوحد في الاقتصاد؛ في التشغيل والاستثمار وتقديم الخدمات. ثمَّة ضرورة حتمية أن يدرك القائمون على بورصة مسقط الديناميكيات والأدوار والأدوات الجديدة، وبما يتناسب مع النموذج المُستهدف.

يحمل المرسوم الخاص بتحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مغلقة باسم بورصة مسقط، العديد من الغايات التنموية التي تتماشى مع أفضل المُمارسات العالمية في هذا الشأن، بما ينعكس على زيادة الثقة لدى المستثمرين، والفصل بين الجانب التشريعي لهيئة سوق المال والجانب التنفيذي لبورصة مسقط.

ما يزال دور سوق بورصة مسقط محدودًا ونجاحاته مُتواضعة

رغم أن سوق بورصة مسقط يُعتبر من الأسواق الجيدة في جانب الهيكلة والبنية التحتية القانونية والتقنية، إلا أن دوره في التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد مصادر حشد التمويل للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، ما يزال محدودًا، ونجاحاته مُتواضعة. إن رأس المال عنصر أساسي في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يصعب تحقيق معدلات تنمية مطردة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية.

أسواق رأس المال تعمل على مراكمة المدخرات الخاصة والعامة، وإعادة توجيهها نحو القنوات الاستثمارية المختلفة، فضلاً عن أنها تقوم بتوفير السيولة المالية للقطاعات التي لا تتوفر لديها تلك السيولة للنهوض بأعمالها، في حين تتلخص وظائف أسواق رأس المال بحفز المدخرات وتمويل الأنشطة الإنتاجية، وزيادة حجم الاستثمارات ورفع إنتاجيتها، إلى جانب زيادة كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.

الحاجة ملحة لإجراء تحوّلات في السياسات المالية العامة المطبقة حاليًاً، والتي حجمت دور سوق رأس المال، حيث يظهر ذلك بشكل جلي في عملية تمويل المشاريع التنموية، والتي تميل فيها الحكومة إلى تمويلها بشكل انفرادي؛ إما بالاقتراض المحلي أو الخارجي عن طريق إصدار السندات، أو بوضع مخصصات مالية في الميزانية العامة للدولة. معظم الشركات التي طرحت في سوق مسقط للأوراق المالية، هي عبارة عن بيع لحصة الحكومة في تلك الشركات تلبية للمطالبات بتخصيص الأصول العامة، وليس لتلبية احتياجات تمويلية يتطلبها التوسع في نطاق عمل تلك الشركات.

بخصوص السياسات المتبعة في الهيئة العامة لسوق المال لإدارة القطاع، يُلاحظ أنَّ جهود الهيئة كانت مركزة على تطوير البُنية التشريعية والرقابية المتعلقة بتنظيم قطاع سوق رأس المال، إلى أن وصلت إلى مستوى مُتقدم، أشاد به الكثير. هذا إنجاز رائع، ولكن تأثيره كان غير ملموسٍ على نمو القطاع وفي التنمية الاقتصادية.

لعل سياسة التركيز على الجانب الرقابي على حساب الجانب المرتبط بدور القطاع في التنمية الاقتصادية، تسبب في خلق عراقيل في وجه المتعاملين والمستفيدين من قطاع سوق رأس المال،

ساهمت في الإحجام عن التوجه للقطاع عند الحاجة إلى تمويل، كما أثّرت بشكل كبير في مستوى أداء شركات الوساطة، وبالتالي خلق حالة التشريع الزائد، وهذه عادة ما تؤثر سلبًا في نمو القطاعات.

هناك عامل مُهم مرتبط بضعف الوعي الاستثماري لدى شريحة كبيرة من المواطنين، فالسمة العامة للمجتمع العُماني تُسيطر عليها الصفة الاستهلاكية، أكثر من الإدخارية والاستثمارية.. ويبقى خلق شريحة واعية بالاستثمار في الأوراق المالية تحديًا كبيرًا، كون أن ذلك يُعتبر الأساس في خلق طلب على منتجات قطاع سوق رأس المال.

في إطار التحولات والديناميكيات العالمية والمحلية، هناك حاجة إلى تدشين المزيد من الأدوات والأوعية المالية؛ كمنصة للتمويل الجماعي، وما يرتبط بها من بيئة تشريعية، بشكل يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك لتعزيز قدرة بورصة مسقط على التغلب على تحديات تمويل القطاع الخاص، والذي بلا شك يُمثل القاطرة الأهم في المستقبل.

تحويل سوق مسقط المالي إلى شركة مقفلة هو خطوة أولية ضمن خطة استراتيجية بعيدة المدى

هناك حاجة ضرورية أيضًا لمُعالجة عدم تعمق السوق؛ فالأسهم المتاحة للتداول ضئيلة، وذلك يُؤثر بشكل سلبي في عمق السوق، وبالتالي في جاذبيتها بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي. وفي نفس السياق هناك حاجة لتعزيز نشاط السوق الأولية، فالإصدارات الأولية ضئيلة جدًا وتكاد تكون معدومة خلال الأعوام القليلة الماضية، وربما كان للنقطتين الأولى والثانية تأثير مباشر على نشاط السوق الأولية.

تحويل سوق مسقط المالي إلى شركة مقفلة، هو خطوة أولية ضمن خطة استراتيجية بعيدة المدى، تستهدف الدخول في شراكات مع القطاع الخاص، ليكون شريكًا في تطوير وإدارة السوق المالي، كما هو الحال في الدول المتقدمة، لكن هناك طريق طويل حتى يُصبح السوق المالي عامل جذبٍ للشراكات الاستراتيجية، يتضمن العمل الجاد على تطوير السوق وتعميق رأس المال وتنويع الأدوات، حتى نكون قادرين على الحصول على عائد مالي جيد، إذا ما تقرر فتح الباب أمام القطاع الخاص ليكون شريكًا في عملية التطوير.

يُلاحظ قلة عدد المنتجات الاستثمارية، فحاليًا يتركز التعامل في سوق الأوراق المالية على الأسهم والسندات والصكوك ووحدات الصناديق، رغم الحاجة الماسة لتنويع المنتجات، خصوصًا تلك المتعلقة بصناديق الاستثمار. كما يُلاحظ قلة الصناديق الاستثمارية المدرجة في السوق، والتي تتيح لشركات الاستثمار الدولية فتح فروع لها بسلطنة عُمان من مختلف الدول وفي العديد من القطاعات ذات الأولوية والقيمة المضافة، ما سيُساهم في توفير رأس المال الضروري للتنمية المحلية، والأهم التسويق للدولة كبيئة استثمارية واعدة، واجتذاب قوائم عملاء تلك الصناديق الاستثمارية.

يبقى السؤال المهم الذي ستكشف المرحلة المقبلة عن إجابته، هو: هل سنرى في بورصة مسقط تحولاً هيكليًا، وقفزة نوعية في الأداء، بفكر جديد أكثر فاعلية، لتصبح أداة مهمة لتوفير التمويل للمشاريع التنموية وخلق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتوفير فرص استثمارية لصغار المستثمرين؟!

الموازنة العامة ورؤية «عُمان 2040»

تُعتبر الموازنة العامة للسنة المالية 2020، موازنة العبور لرؤية «عُمان 2040» التي انطلقت في العام 2021، والمرتبط نجاحها بشكل مُباشر بنجاح الميزانية السنوية، التي يُدرك الجميع بأنها لا تعمل بمعزل عن باقي السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية وغيرها. من الضروري تحقيق تناغم بين هذه السياسات لتحقيق المُبتغى للتنمية الاقتصادية في الدولة.

لتوضيح المفاهيم، فإن الميزانية العامة تحمل في طياتها جملة سياسات وتشريعات وتدابير مُتعلقة بتعزيز الدخل القومي وتمويل أنشطة الحكومة، وذلك يتم من خلال إطار مالي يُوضح التدابير المُرتبطة بتوظيف الإنفاق الحكومي والضرائب، لتوجيه الأنشطة الاقتصادية.

هذه السياسة مهمة للغاية لإحداث التوازن الداخلي، خاصة في الدول النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية، كمصدر رئيس للإنفاق العام والمُحرك الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

الخلل في الموازنة يبدأ عند التوسع في الإنفاق العام فلا تكفي الإيرادات الحكومية لتغطية النفقات

الاستدامة المالية، تُعرف بأنها قدرة البلد على الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية؛ داخلية كانت أو خارجية، وهي تُجنب الدول اللجوء لسياسات مالية مُتشددة أو إجراءات صعبة، خلال فترات حرجة، بهدف الوفاء بالتزاماتها فيما يخص الميزانية العامة وتمويل العمليات الخارجية بما في ذلك خدمة الدين.

والاستدامة المالية تتضمن بعدين، الأول محليا يرتبط بعجز الموازنة، والثاني خارجيا يرتبط بميزان الحساب الجاري الذي يقيس التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية (ميزان السلع والخدمات). الدول التي تُعاني من عجز في الموازنة والحساب الجاري تُوصف بأنها ذات «العجز المزدوج».

الخلل في الموازنة يبدأ عندما يتم التوسع في الإنفاق العام، بحيث لا تغطي الإيرادات الحكومية النفقات، ما يؤدي إلى عجز في الموازنة، يستوجب السداد، وهذا يقتضي إجراءات مُحددة، تتمثل في تخفيض الإنفاق العام، أو تحسين الإيرادات المحلية أو الاقتراض محليًا أو خارجيًا.

أما عجز الحساب الجاري، فيحدث عندما تصبح عوائد الصادرات من السلع والخدمات أقل من قيمة الواردات، ما ينجم عنه ضغوطات على رصيد الدولة من الاحتياطيات الأجنبية.

رؤية «عُمان 2040»، تُحدد الوجهة في الأمدين؛ المتوسط والطويل، بُغية إحداث تغيرات ملموسة في المسارات التنموية للدولة، وكذلك تغيرات في النموذج التنموي القائم، بما يتناسب مع طبيعة المرحلة المُقبلة، وجاهزية البُنى الأساسية، وتوفر الموارد والمقومات بشكل يتماشى مع تطلعات أفراد المجتمع والمُستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

سلطنة عُمان على أعتاب مرحلة جديدة لتغيير منهج التنمية، مُستندة على حصيلة التجربة التنموية الثرية، والتي تخللتها العديد من الإنجازات والتحديات في الوقت نفسه، والاستفادة من الأحداث والدروس التاريخية التي مرت بها المنطقة والعالم، والجهود المبذولة لاستشراف المستقبل.

تأتي «الرؤية»، التي تم إعدادها بنهج تشاركي وتوافق مُجتمعي، وصيغت بكوادر وطنية، لتوفر فرصة سانحة لشحذ الهمم، وخلق أرضية مُناسبة لضبط بوصلة المسار التنموي في الاتجاه المرغوب، وإدخال تعديلات ضرورية في النموذج التنموي الحالي، بُغية العبور إلى نموذج جديد، يتضمن آليات جديدة، قوامها الإنتاج والإبداع، وإرساء قواعدها على المؤسسات والإنسان العُماني.

تحمل «عُمان 2040» في طياتها العديد من العناوين، أهمها: تحقيق الاستدامة المالية، والتعاون الدولي، وجذب الاستثمار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصدير وريادة الأعمال. لكن يبقى نجاح «الرؤية» مُرتبطا، بشكل مُباشر، بتطبيق توجهاتها الاستراتيجية، والتي من بينها تحقيق الاستدامة المالية.

في هذا الإطار، تستهدف «الرؤية» تخفيض حجم الحكومة في الاقتصاد، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، حيث يبلغ حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 45 بالمئة، ولا بد خفضه ليصل لحوالي 25 بالمئة في العام 2040، ما يتطلب تخفيضا تدريجيا يبدأ من الآن.

كما يتطلب زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي، والتي تُقدر حاليًا بـ9.5 بالمئة لتصل إلى 18 بالمئة في العام 2040، وأن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام البالغة الآن بحدود 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الـ60 بالمئة في العام 2040.

لتحقيق تلك المؤشرات، تستهدف «الرؤية» تحقيق التوازن والاستدامة المالية، والتي تتم من خلال الإدارة الذكية لبنود الموازنة، تضمن المزيد من ترشيد الإنفاق وتطبيق مبادرات لزيادة الإيرادات غير النفطية، بما يُعزز من ثقة المستثمرين، ويُحسن من التصنيف الائتماني، ويعمل على توازن ميزان المدفوعات، وتنمية الاستثمار والإنتاج والتصدير، مثل زيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ووضع الأساس لفرض ضرائب ودراسة أثر ضرائب الدخل والإنتاج والقيمة المُضافة على الشركات والمجتمع.

يتوجب على الحكومة توضيح أنواع وأبعاد التحديات المالية والاقتصادية الماثلة والمُتوقعة بشكل علمي أكثر شفافية، والإدراك بأن عملية إعادة توزيع الأدوار لا تمثل انسحابًا أو تنصلاً حكوميا من أداء الواجب، وإنما ضرورة لضمان استقرار المجتمع في الوضع الحالي والمستقبلي.

كما يجب أن يترافق ذلك مع إعادة صياغة بعض المفاهيم والأدوار، مثل الاستدامة المالية، وتغيير دور الموازنة العامة إلى أداة لتعزيز القيم الإنتاجية.

سلطنة عُمان تمتلك من المُقومات والموارد، ما يجعلها مُهيأة لتحقيق «الرؤية»، والانتقال بسلاسة إلى النموذج الجديد، من خلال تطوير أسس الحوكمة، واستغلال كل ما هو مُتاح على الأرض العُمانية وما في باطنها.

الاقتصاد العُماني يقف على مفترق طرق مهم، في ظل ظروف استثنائية يمر بها، بما يحمله من تحديات كبيرة. رغم كل ذلك فإن هناك بذور نجاح، تستلزم وجود حُزمة من السياسات والتدخلات المدروسة.

نعم، يجب النظر بإيجابية مُطلقة لرؤية جديدة، تبعث الأمل، وتستنهض طاقات الشباب، وترفع المعنويات، وتعتمد على أفكار ونماذج جديدة للتنمية أكثر جرأة وواقعية وبعيدة عن التقليد غير المُتبصر.

ما يزال قطاع النفط والغاز يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لسلطنة عُمان، فهو مصدر معظم إيرادات وعائدات الميزانية العامة، ما يتوجب «الشد» على أيدي القائمين على إدارة الميزانية العامة، ، خصوصًا في ظل محدودية الإيرادات غير النفطية، فهم يُحاولون إنفاق هذا الدخل في بناء بُنية أساسية، وتحسين تقديم الخدمات لتحقيق توازنات مجتمعية.

في ظل التحديات الكبيرة، المُرتبطة بأسعار النفط، وسعر التعادل المطلوب لتغطية النفقات، خاصة الجارية، وتداعيات ذلك على الميزانية العامة، فهناك حاجة مُلحة لزيادة الجرعة التوعوية، والتواصل مع أفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، وكذلك موظفي الحكومة، للتعريف بجوانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وإعدادهم لتغيير بعض أنماط الاستهلاك والقناعات حول الأدوار المطلوبة من الجميع، بما يضمن تحقيق مستقبل أفضل للكل.

ارتفاع الدين العام والعجز المالي وعجز الحساب الجاري خلال الأعوام الأخيرة

التحديات المالية، خلال الأعوام الأخيرة، تضمنت ارتفاع الدين العام، والعجز المالي، وعجز الحساب الجاري، بينما أصبح التصنيف الائتماني في وضع غير مُناسب.

عند استعراض أرقام الميزانية العامة للدولة، يُلاحظ أن المالية العامة تعتمد بشكل مُباشر ومطلق على إيرادات النفط (في المتوسط 80 بالمئة من إجمالي الإيرادات)، والتي ترتبط بجانبي العرض والطلب، وتتسم بالضبابية وعدم اليقين، وتعتمد على عناصر خارجية، فضلاً عن أن حجم الإيرادات غير النفطية يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع النفطي، بينما يبلغ حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي في المتوسط 45 بالمئة، ومُعظم هذا الإنفاق مصروفات جارية، وأكثر من 70 بالمئة تتركز في بند الرواتب والمخصصات.

في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، فإن أي إنفاق حُكومي يتحول إلى خارج الدورة الاقتصادية، على شكل استيراد سلع وخدمات وعمالة، ما يؤكد أن توازن الميزانية مُرتبط بشكل كبير بنهوض القطاعات الإنتاجية، لتعميق دورة الأنشطة التجارية المحلية.

لمواجهة هذه التحديات، هناك عديد من الجوانب، كالضرائب التي ينبغي التعامل معها على أنها لا تمثل شرا مُطلقا ولا خيرا مُطلقا، فعدم وجود ضرائب هو تشوه اقتصادي، وكذلك الحال إذا وجدت ضرائب كثيرة.

رغم أن الحكومة بدأت في ترشيد الإنفاق، إلا أن هناك المزيد ينبغي القيام به، فالموازنة العامة تُواجه تحديات وتوازنات صعبة، من حيث ضرورة التوسع في الإنفاق العام، بُغية دعم النمو وتحفيز الاقتصاد، وبين المُحافظة على الاستدامة المالية. من الصعب الاستمرار على نفس نمط الإنفاق العام لعدة اعتبارات مُرتبطة بتطورات قطاع الطاقة وأنماط الاستهلاك ومرحلة النمو التي تمر بها البلاد.

وعليه؛ فهناك ضرورة مُلحة لتسريع الخُطى في مختلف مسارات التحول، لاعتبارات تفرضها طبيعة مرحلة النمو، التي وصلت إلى جاهزية عالية في البُنى الأساسية والتشريعية، ما يُحتم التحول إلى نموذج جديد، قادر على جني ثمار الاستثمارات الضخمة، ويُعظم الاستفادة من الجاهزية والمكانة الرفيعة لسلطنة عُمان بين الأمم وتوافر الموارد الطبيعية.

هناك عدد من المتغيرات التي تفرض مقاربة تنموية جديدة، تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية، من بينها: التغييرات الديمغرافية، تزايد عدد الباحثين عن عمل، المُتغيرات في قطاع الطاقة، أهمية النفط الاستراتيجية، تزايد أهمية الطاقة المُتجددة، الثورة الصناعية الرابعة ومُتغيراتها وتغير الأدوات والآليات التقليدية، إضافة إلى التغيرات الجيوسياسية في المنطقة.

لنشر الرسالة التوعوية، فالإعلام مُطالب بتبني خطاب يبعث الأمل، ويستنهض طاقات الشباب، ويرفع المعنويات، ويطرح أفكارًا ونماذج جديدة للتنمية. في حين يقع على عاتق الجيل الجديد أن يكون أكثر قدرة على الابتكار، والتفكير خارج الصندوق، والتحلي بالشجاعة، واتخاذ قرارات حاسمة، وإعداد دراسات عميقة، لتشغيل محركات النمو والاستفادة من الإنجازات التي تحققت سابقا، والتحرك لجذب المستثمرين والشركاء. حان الوقت لأن تتمتع سلطنة عُمان بحصتها من الحصاد العالمي للتنمية.

المالية العامة تعتمد بشكل مُباشر على إيرادات النفط والبالغة 80 بالمئة من إجمالي الإيرادات

يتوجب على الجميع العمل، وفق حملة تواصل مُنظمة، تهدف إلى تبني نموذج للانفتاح على العالم الخارجي بدرجة أكبر، وبناء شراكات مع الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات. نحتاج نموذجا يُعطي أولوية للإنفاق الإنتاجي مُقابل أوجه الإنفاق الأخرى. نموذج يُدرك أن التنمية ليست معادلة خطية أو عملية آلية أو جزئية، بل هي عملية شاملة، تعتمد بالأساس على رغبة وإرادة أفراد المجتمع.

أرضية سلطنة عُمان جاهزة للانطلاق، فهي تمتلك قاعدة صلبة للسباحة نحو آفاق أرحب من التنمية، فالكثير يستشعر القفزات التنموية الكبيرة.

الميزانية العامة .. السياق الاقتصادي

تُمثل الميزانية العامة للدولة (قطاع المالية العامة)، أحد الحسابات الاقتصادية الكُلية الأربعة المُعروفة، التي تشمل كذلك الحسابات القومية (قطاع الإنتاج والأسعار)، وميزان المدفوعات (القطاع الخارجي)، وحسابات النقود والبنوك (القطاع النقدي والمصرفي)، والتي تُعتبر جميعها من أهم أدوات إدارة التنمية، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

من واقع تجربتي العملية السابقة في البنك المركزي العُماني، ومكتب رؤية «عُمان 2040»، أقدم بعض الإضاءات حول هذا الملف المُهم، والذي يترقبه جميع المهتمين بالشأن المالي والاقتصادي في الدولة.

الائتمان المصرفي ما يزال موجهًا إلى القروض الاستهلاكية والسكنية تستحوذ الحكومة وموظفوها على نصيب الأسد منها

بداية، أُشير إلى أن أداء الميزانية العامة مُرتبط بشكل مُباشر بأداء الحسابات الاقتصادية الأخرى، حيث تتم الحلول من خلالها، وليس فقط عن طريق «الحل المالي»، فعلى سبيل المثال التعامل مع مشكلة تحقيق الاستدامة المالية لن يتأتى بدون فهم وإدارة دقيقة للمتغيرات الاقتصادية في تلك الحسابات.

أولاً: في الحسابات القومية، يُلاحظ أن أهمية دور المالية العامة، أحد الأجزاء الستة المشتملة ضمن نظام الحسابات القومية، والمُتمثلة في جانب الإنفاق الحكومي بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري، يكمن في أنها أداة تأمين التوازن الاقتصادي، بينما تكمن أهم مُعالجات الميزانية في رفع مكونات ومُساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تتسم بأداء متواضع.

المرحلة المُقبلة لا تتضمن فقط زيادة تدريجية لمُساهمة القطاعات غير النفطية، وإنما يجب أن تشتمل على قفزات تنموية تتماشى مع جاهزية الدولة، وتناقص المساحة المُتوفرة للقيام بإصلاحات اقتصادية، تُمكن من تنويع الاقتصاد وتوليد فرص عمل.

ثانيًا: في ميزان المدفوعات، الذي يقيس التدفقات النقدية بين سلطنة عُمان والعالم، يكمن علاج الميزانية العامة في إدارة جانبي هذا الميزان ومحاولة زيادة التدفقات النقدية إلى داخل الاقتصاد العُماني، والمُتأتية من عائدات التصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتشجيع الشركات العُمانية لتوسعة أعمالها خارج البلاد، والحد من التسربات في الدورة الاقتصادية، الناتجة عن زيادة استيراد السلع والخدمات وتحويلات الأرباح والعاملين إلى الخارج.

يجب الإشارة هنا، إلى أن سلطنة عُمان دولة تعتمد على سياسة سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأميركي، ما يتطلب الاحتفاظ باحتياطيات معينة من النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.

ثالثًا: في حسابات النقود والبنوك، تكمن معالجات الميزانية العامة في إدارة الائتمان المصرفي، بطريقة تضمن إطلاق محركات الإنتاج وليس نهم الاستهلاك.

للأسف، تُشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الائتمان المصرفي ما يزال موجهًا، وبدرجة كبيرة، إلى القروض الاستهلاكية والسكنية، وتستحوذ الحكومة وموظفوها على نصيب الأسد منها، في حين لا يتجاوز نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة 5 بالمئة، مُقابل 30 بالمئة في دولة مثل سنغافورة.

حجم القطاع المالي صغير نسبيًا، وينبغي تكبيره من خلال اجتذاب بنوك وصناديق استثمارية دولية، تُساعد على توفير التمويل بأدوات جديدة، وأسعار فوائد مُنافسة، وجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر.

إن تحقيق الاستدامة المالية، ليس مسؤولية وزارة المالية فحسب، وإنما مسؤولية ومُحصلة لأداء القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة، والتي تورد بعضًا من عوائدها للمالية العامة. الحديث هنا عن جميع القطاعات التي لا تعمل حسب المنشود، باستثناء قطاع النفط والغاز، ما يُوجب على باقي القطاعات أن تنفض الغبار عنها، وتبدأ بالاستثمار والإنتاج والتصدير، للإسهام بتحقيق التنويع وتوليد فرص عمل.

تحقيق الاستدامة المالية مسؤولية مشتركة

هناك خبراء يؤكدون أن سلطنة عُمان تمتلك كل الحلول، ولا تحتاج سوى خطة خمسية واحدة فقط للانطلاق إلى آفاق رحبة من التنمية، ومعالجة المُعضلات الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة المالية، فهي تتسم بمزايا كثيرة، من حيث عدد السكان القليل، وامتلاك موارد عظيمة، وأرض طيبة بمساحة كبيرة، وموقع جُغرافي مُتميز، وعلاقات دولية مُمتازة، تُمكنها من الحصول على ما ينقصها من أموال وتكنولوجيا وأسواق.

يجب التيقن والإيمان بأن إدارة الميزانية وحدها لن تكون قادرة على إحداث تغييرات كبيرة في ملف التحول الاقتصادي، ما لم تترافق مع سياسات وبرامج هيكلية تمس جميع عناصر الإنتاج، من خلال منظومة متكاملة تعمل معًا.

سيناريوهات ما بعد الحقبة النفطية.. النظام الضريبي ضرورة وطنية ملحة

قد يكون هذا الموضوع مثيرا للجدل، لكن أرجو أن يفتح المجال أمام نقاش عام وموضوعي من قبل الجميع، وتحديدًا أهل الاختصاص، حتى لا تتعدد وجهات النظر بشأن ضرورة فرض الضرائب وأنواعها ومعدلاتها، فهناك إجماع على أهمية وجود نظام وفلسفة ضريبية تخدم المجتمع والتنمية، فالسياسة الضريبية أداة لا غنى عنها لتحريك العديد من المتغيرات وأنماط السلوك في الاتجاه المرغوب.

المجتمعات المتقدمة قاطبة، تعتمد على فرض الضرائب بشكل مطلق لرفد الميزانية العامة، حتى تتمكن الدول من القيام بأدوارها التقليدية، من خدمات عامة في مجالات الصحة والتعليم والأمن والحماية الاجتماعية وغيرها، في وقت تُشكل فيه الضريبة، بمختلف أنواعها، نحو 95 % من جملة الإيرادات العامة في الدول المُتقدمة، كما تصل معدلات ضريبة الدخل إلى أكثر من 50 %.

ضمان استمرار الضرائب يُساعد بمواصلة تقديم الخدمات العامة بالشكل المطلوب

الدول النفطية، ومن بينها سلطنة عُمان، أنعم الله عز وجل عليها ببديل آخر، يتمثل في الإيرادات النفطية التي ترفد الموازنات بأكثر من 85 % من الإيرادات العامة في المتوسط، ناهيك عن أن الإيرادات النفطية أدت دورها في العقود الخمسة المنصرمة بنجاح.

إلا أن المتغيرات المتسارعة في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى تغيير أنماط الاستهلاك لدى المجتمعات، وظهور الطاقة المتجددة ونجاح التقنيات وتطبيقات الثورات الصناعية في الحد من استهلاك الطاقة الهيدروكربونية، أدت إلى انحسار كبير في الطلب على النفط، ما أدى إلى انخفاض أسعاره بنسبة 60 %، وبالتالي خسرت الدول النفطية، ومن بينها السلطنة، نحو 60 % من إيراداتها العامة، مع بقاء الالتزامات كما هي، أو بانخفاض طفيف.

هذه التطورات أجبرت الحكومة إلى الاقتراض بشكل كبير، منذ العام 2014 وحتى الآن، حيث وصل الدين العام إلى مستويات غير مريحة لدولة تعتمد مصدرا وحيدا للدخل، يتعرض دومًا لصدمات سعرية، والرضوخ إلى عملية العرض والطلب، وأدى ذلك إلى إرباك في تنفيذ الخطط التنموية، رغم استمرار تقديم الخدمات الحكومية بجودة عالية.

تلك الأسباب مجتمعة، إضافة لعدم وجود خطة إصلاح مالي واقتصادي واضحة المعالم، أدت إلى أن تُخفض المؤسسات الدولية ووكالات الائتمان، التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى أدنى المستويات، ما ساهم بارتفاع نسب الفائدة، وكلفة الدين إلى درجات مرتفعة جدًا، ناهيك عن صعوبة الحصول على التمويل اللازم.

يأتي تخفيض التصنيف الائتماني للسلطنة، نتيجة لعدم وجود إيرادات ثابتة ومستدامة لرفد الموازنة العامة، فالإيرادات النفطية باتت تتسم بعدم اليقين وعدم الاستدامة، كما أن إيرادات الشركات الحكومية خضعت، وما تزال، للتقلبات الاقتصادية، وظروف السوق.

من المعلوم أن تحقيق تحسن في التصنيف الائتماني، مرتبط بشكل مباشر بإقرار إطار ضريبي واضح وشفاف وملزم، يرفد الميزانية بدخل معلوم، فالمؤسسات الدولية لا تؤمن بالموارد الطبيعية المُتسمة بالندرة، والمُعرضة لدرجة عالية من عدم اليقين، كمصدر ثابت لتوفير الإيرادات للميزانية.

الكثير يُدرك بأننا في معركة اقتصادية حامية الوطيس، تتطلب من الجميع الإدراك بأن عدم وجود إطار ضريبي لمختلف أنواع الضرائب، أو التوسع في فرض الضرائب، يُعد تشوهًا للاقتصاد. المطلوب لمواجهة هذا التحدي، هو كيفية إيجاد توازن بين نظام ضريبي قادر على رفد ميزانية الدولة بقدر كافٍ من الإيرادات للقيام بواجباتها، وبين ضمان عدم تعرض الطبقات محدودة الدخل والمتوسطة والدنيا، لضغوط مالية واجتماعية، وكذلك قدرة الشركات على القيام بأعمالها بربحية وتنافسية.

حسب أدبيات الاقتصاد، تنقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين؛ هما: الضرائب المباشرة، وغير المباشرة.. وفيما يشمل القسم الأول: الضرائب المفروضة على أرباح المنشآت، بشكل عام، وتلك المُتحصلة من دخل الأفراد والموظفين والمستخدمين، فإن القسم الثاني يشمل: الضرائب على السلع والخدمات، كضريبة القيمة المضافة، المبيعات، وتلك المفروضة على التجارة والمعاملات الدولية.

النفط يرفد موازنات الدول النفطية بـ85 % من الإيرادات العامة

وتُفرض الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، كضريبة القيمة المضافة (تُفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج)، وضريبة المبيعات (تُفرض على المنتج النهائي)، وهذا النوع يُطبق على الجميع؛ غنيا كان أم فقيرا، وبنفس النسبة.

أما بالنسبة لضرائب الدخل على الشركات والأفراد، فهي متدرجة، وغالبًا ما تكون تصاعدية، بحيث تزداد نسبتها مع زيادة الدخل.

وفي النظام العالمي الحديث، تتجه معظم الدول إلى ضريبتي المبيعات والدخل، كونهما سهلتي التحصيل، وقليلتي الأعباء الإدارية. أما مجتمعيًا تُعد ضريبة الدخل أكثر قبولاً، لأنها مباشرة، وتُراعي الوضع المعيشي للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل، فضلاً عن أنها تُحقق العدالة في إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء.

ورغم أن فرض الضرائب بشكل عام، له آثار سلبية، من قبيل التأثير على الدخل الحقيقي للأفراد والشركات، لكن يمكن التقليل من حدتها، خصوصًا على أبناء الطبقتين؛ الوسطى ومحدودي الدخل، كاستثنائهما من دفع الضريبة، أو تخفيض الضريبة على سلع وخدمات أساسية.

وجود إطار جديد للضرائب، يستوجب بالضرورة وجود إدارة قادرة على الفهم العميق للتأثيرات على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والقدرة على التعامل معها، وذلك بالتزامن مع وضع خطة تواصل وتوعية مجتمعية، تُوضح أبعاد وأهمية الضريبة للمجتمع ككل.

فرض الضرائب، لا يعني تسمين إيرادات الحكومة، فضمان استمرارها يُساعد على مواصلة تقديم

الخدمات العامة بالشكل المطلوب، كما يجب أن يترافق مع التغيير في العقد الاجتماعي، إضافة إلى وجوب إعلاء مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية، والإفصاح، بلا مواربة، عن أوجه الإنفاق.

إيجاد إطار ضريبي واضح ومعلوم، يأتي في إطار التحولات التي تستهدفها الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، والتي من أهدافها زيادة إجمالي الإيرادات غير النفطية (الضريبية وغير الضريبية) إلى حدود 18 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2040، في حين أنها بلغت 8.5 % خلال العام 2019.

هناك العديد من وجهات النظر التي تُطالب بالتسريع بإقرار نظام ضريبي في السلطنة، ليس فقط من باب ضرورة مالية تحتمها الأوضاع المتفاقمة، نتيجة تدني الإيرادات النفطية، وكبر حجم الإنفاق العام، واتساع العجز العام والدين الخارجي، وإنما هناك أهمية لطرح فلسفة وثقافة جديدة للضرائب، تمثل أداة مهمة لتحقيق التحولات المنشودة في الأجلين؛ المتوسط والطويل، إلى نموذج جديد للتنمية.

يكون من أهداف ذلك النموذج، تأمين الانتقال من نموذج تنموي يعتمد على الحكومة كمحرك رئيس للأنشطة الاقتصادية في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والاستيراد للسلع والخدمات والعمالة الوافدة متدنية المهارة والإنتاجية وإيرادات نفطية غير متجددة، إلى نموذج جديد تتعدد فيه قاطرات النمو المبنية على الشراكة في قيادة الأنشطة الاقتصادية. هو نموذج يعتمد على الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات والعمالة الوطنية، التي تُعتبر قاطرة النمو الرئيسة، وتُعزز الإنتاجية والتطوير والابتكار والمكون التكنولوجي والقيمة المضافة، وتُعزز الإيرادات غير النفطية.

بالنسبة لي شخصيًا، أُفضل الحلول الاقتصادية وليس المالية، لكن على الجميع أن يعي أن الحلول الاقتصادية وتشغيل قاطرات الإنتاج، من استثمار وتصدير وغير ذلك، ستأخذ بعضًا من الوقت، في حين أنَّ المساحة المتاحة، في الوقت الراهن، ضيقة، فالاعتماد على الاستدانة، وبيع أصول واستثمارات الدولة، لدفع الرواتب، وتسديد خدمة الديون وفوائدها المرتفعة، وتسيير أمور الدولة، له عواقب وخيمة، قد تؤدي إلى ظروف أكثر قسوة.

باعتقادي، إن وجود نظام ضريبي واضح يُوفر حصيلة معلومة من الإيرادات لـ«الميزانية»، أمر لا مفر منه، لا بل وفي غاية الأهمية، ويحد من لجوء الدولة إلى مواصلة الاستدانة، علاوة على أهمية التقدم في مسار التحول الاقتصادي المبني على إدارة السياسات الاقتصادية، والإنتاج، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويبقى التوازن هو الأهم في تقدير معدل الضريبة والسياسات المصاحبة لها، للحد من تأثيراتها على الفئات الضعيفة، وتنافسية الشركات وبيئة الأعمال. إننا نمر بمرحلة استثنائية، وأمام واقع جديد، لإنهاء الحقبة الريعية.

لا ينفع إلقاء اللوم على عوامل عديدة، قد تكون صحيحة، لكن يتوجب أولاً الاعتراف بوجود مشكلة، ومن ثم البحث عن حلول لها. الدولة لا تملك ترف الوقت لحلها بالطرق الاقتصادية التقنية وحدها، كما لا يمكن مجابهتها بعد انتهاء الحقبة النفطية. الجميع شركاء في هذا الوطن، والجميع جزء من الحل.

توازنات المرحلة المُقبلة.. سيناريوهات

تلعبُ أطراف التنمية الثلاثة والمُتمثلة في: أفراد وأسر المُجتمع، وشركات القطاع الخاص، والحُكومة بكياناتها المُختلفة، أدوارًا أصيلة في رسم وصناعة سيناريوهات المُستقبل، المتجسد من خلال أدوار ومُمارسات وأنماط سلوك هذه الأطراف، فإما أن تكون سيناريوهات الازدهار والنُهوض والانطلاق إلى آفاق أبعد للتنمية، وإما سيناريوهات عدم الفعل والتراجع والتقوقع في عباءة الماضي، وإلقاء اللوم على الظروف والمُتغيرات المُختلفة. الحكمة تقول «إن مُستقبل الأمم بيد أبنائها، وما هو إلا ترجمة لسلوكياتها وإيمانها بقُدراتها الوطنية لتسوية أشرعتها، وشحذ همم وطاقات وعُقول أبنائها في الاتجاه المنشود».

تُواجه المُجتمعات كافة، ومن بينها المُجتمع العُماني، صُعوبات في تحقيق توازنات استراتيجية كُبرى في أدوارها، تتناسب مع مراحل نموها وتسارع المُتغيرات التي تستوجب إجادة الأطراف المذكورة أدوارا نوعية واضحة ومُنسجمة، بعيدًا عن الخلط واللبس في تحديد المهم والأهم والشمولية في تناول الأبعاد المُختلفة.

المُجتمعات تُواجه صُعوبات بتحقيق توازنات استراتيجية كُبرى في أدوارها تتناسب مع مراحل نموها وتسارع المُتغيرات

نستعرض هنا ثلاثة توازنات رئيسة، تُمثل مفاصل التنمية. الأول: يقع على عاتق القطاع الخاص، الذي يتوجب على شركاته لعب الدور الأبرز، المُتمثل بالتوازن في دورة الأنشطة التجارية، وتغيير هيكلتها لصالح الإنتاج لا الاستيراد. الاقتصاد العُماني ما يزال يعتمد، وبشكل ملحوظ، على تصدير النفط والغاز للحصول على العُملة الصعبة، بينما تخرج مُعظم هذه العملة، وبشكل سريع، لتلبية الطلب المحلي، من خلال استيراد السلع والخدمات والعمالة الوافدة.

لذلك، فتحفيز وتنشيط نهوض شركات القطاع الخاص هو عنوان المرحلة المُقبلة، حيث يتوجب عليها استيعاب التغيرات الحتمية في النموذج التنموي، وترتيب أوراقها بطريقة مُختلفة، لتحقيق تحولات نوعية في أدوات وأساليب عملها، تُمكنها وتُعزز قدراتها على الصمود أمام تداعيات جائحة كورونا، وانكماش النشاط الاقتصادي، وارتفاع تكلفة التشغيل.

هُنا، تتبدى أدوار جديدة لبيت التجار والصناعيين (غرفة تجارة وصناعة عُمان)، والتي تتطلب هيكلة جديدة للقيام بأدوار بعيدة عن الصبغة التقليدية، لتكون قادرة على المُساهمة في رفع تنافسية القطاعات المُختلفة، ودراسة العناقيد لكل قطاع وما يرتبط به من صناعات وجاهزية، وكذلك تحديد فجوة المهارات التي تحتاجها شركات القطاع الخاص، ونوعية الدعم بعيدًا عن دورها الحالي كمُراقب. آن الأوان لتُراجع الحُكومة تدخلاتها في القطاعات الإنتاجية، وتركيزها في تجهيز الأُطر والتشريعات.

التوازن الثاني، تلعب فيه الحُكومة الدور الأهم، ويتمثل في إدارة الدورة الاقتصادية في «سنينها السمان والعجاف»، من خلال إقرار سياسات عامة كُلية مُتسقة تُغطي الأبعاد المُختلفة للتنمية، وتشمل السياسات المالية والاستثمارية والنقدية والتجارية والصناعية والعُمالية.

هُناك ضرورة لتكثيف الاستفادة من السياسات المُختلفة في سنوات الرواج والازدهار وارتفاع أسعار النفط، والتي تختلف عن تلك السياسات المطلوبة في سنوات الكساد والانحسار وتدني أسعار النَّفط،

وكذلك السياسات الضرورية لمُعالجة تشوهات عناصر وعوامل الإنتاج الأربعة المعروفة، والتي لا تستقيم أي مُعادلة تنموية بدونها.

أبرز خصائص السياسات العامة التي نُريدها يجب أن تكون مُنفتحة ومُتكاملة ومُبتكرة ومُستشرفة للمُستقبل، لإحداث التغيرات المنشودة، فإدارة العملية التنموية بعفوية، وتركها شتاتًا بين الجهات المُختلفة وخاضعة لعمليات شد وجذب غير مدروسة وذات تأثيرات واضحة على المسار التنموي، تمثل وصفة للفشل، وتبعثُر الجهود، والتجديف في اتجاهات مُختلفة.

رغم التقدم الواضح في دور الحكومة لمواجهة التحديات المُختلفة، إلا أنَّ مسار المُستقبل في رؤية «عُمان 2040»، يُنادي بنقلة نوعية لهذا الدور، ليكون دورًا مُمكّنًا أكثر منه مُقدمًا للخدمات؛ فشركات القطاع الخاص قد تكون أكثر كفاءة ومُرونة في تقديم العديد من الخدمات، كتلك المُرتبطة بالتسويق للفرص الاستثمارية وإدارة مراحل رحلة الاستثمار المُتنوعة.

الحُكومة تعمل في مسارات رسمية عامة، ولا تمتلك هوامش ومساحات واسعة للمُتابعة وتقديم الخدمات التي يحتاجها المُستثمر، خصوصًا في ظل المُتغيرات المُتسارعة والمُنافسة المُحتدمة في اجتذاب الاستثمارات بين الدول. هناك معلومات وبيانات وإجراءات وعناية خاصة، يحتاجها المستثمر، تتوزع بين العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية، تستطيع الشركات الخاصة المتخصصة تقديمها، والأخذ بيد المستثمر ومرافقته في كل محطة ومرحلة من مراحل الاستثمار.

التوازن الثالث والأكثر إلحاحًا، ويلعب فيه أفراد وأسر المُجتمع الدور الأهم، يتمثل في العلاقة بين الحُكومة وشركات القطاع الخاص والأفراد والأسر، ومدى تحقيق التوازن بين الأهداف المتقاطعة بين هذه الأطراف. الحُكومة ما تزال تضطلع بمُعظم الأدوار في الإنتاج والتمويل والاستثمار والتشغيل، والتي باتت في المرحلة الحالية غير مُناسبة، ويُفترض تقاسم هذه الأدوار بين جميع الأطراف.

هُناك أهمية لإيمان أفراد وأسر المُجتمع بمُقاربات جديدة، كتلك المُرتبطة بتحمل الكُلف وتقاسُم الأعباء؛ فالحكومة لا تنزل عليها مائدة من السماء، لتنفقها في الأوجه المُختلفة، وهُناك حاجة لرفع الإنتاجية للموارد البشرية، وحُسن استغلال البُنية الأساسية، كما أن أفراد المُجتمع مُطالبون بأن يكونوا مُبادرين ومُنتجين، ويؤمنون بأن ريادة الأعمال وتفضيل المُنتج المحلي وثقافة الترشيد والعمل الحر، سبيل لخدمة سلطنة عُمان في نهضتها المُتجددة، وأن تعضيد جدار الثقة بين رُكاب السفينة أمر لا مناص منه. نجاح العلاقة بين الأطراف المعنية يعتمد على ثلاثة مقومات أساسية، هي: الثقة المُتبادلة، والشفافية، والاستعداد للمساءلة.

الطريق للعبور بسلطنة عُمان لمصاف الدول المُتقدمة، لن يكون مفروشًا بالورود، ولن يتحقق بالتمني، بل يستوجب أدوارًا مُتكاملة ومُتسقة، وإشراكاً حقيقيًا للأطراف المعنية في تحديد أولويات التنمية، وعدم تفرد الحُكومة في تحديد ما هو الأنسب لشركات القطاع الخاص ولأفراد وأسر المُجتمع. نجاح الدولة في عبور المرحلة المُقبلة، يعتمد بشكل كبير على إدارة هذه التوازنات الاستراتيجية بمُختلف مُتغيراتها وأبعادها، من قبل فريق يحمل فكرًا مُتجددًا وفهمًا شموليًا لترابط المُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الدولية، ويعمل بشغف لبناء المُستقبل، بحيث تُصبح مُحركات النمو تعمل بانسجام وتناسق تام.

«التحول» يتطلب فهمًا واضحًا لما تواجهه الدولة، ورؤية صحيحة، وخطة عمل واضحة المعالم تعكس وضع سلطنة عُمان والديناميكيات العالمية. «عُمان 2040» وضعت الإنسان في جوهر اهتمامها، وأفردت له محورًا خاصًا لتعزيز الرفاه الاجتماعي، فالإنسان هو بوصلة التوازن والهدف والغاية من عملية التنمية، ووسيلة لتحقيقها.

يُدار الاقتصاد العُماني، كغيره من الاقتصادات النفطية الريعية، على أُسس مُحاسبية (مالية) صرفة، أساسها توزيع الإيرادات المُتأتية من تصدير مواد خام هيدوكربونية، للتأثير على باقي المُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛ والتي تعكسها باقي الحسابات الكُلية المُتمثلة في الحسابات القومية والمُكونات المُختلفة للناتج المحلي الإجمالي ودرجة تنوعها، إلى جانب حسابات ميزان المدفوعات وما يحصده من احتياطيات أجنبية جراء معاملاته مع العالم الخارجي.

ماذا نُصدر ونستورد؟ ما هي طبيعة أنشطة الشركات؟ وهل نحن مُستهلكين أم منتجين؟ ما هي انعكاسات كل ذلك على المُعاملات النقدية في حسابات النقود والبُنوك؟ إلى أين يتجه الائتمان المصرفي؟ هل هو للقطاعات الإنتاجية أم الاستهلاكية؟، وهل هو لرجال وشركات الأعمال أم لموظفي وشركات الحكومة؟.. تلك أسئلة يتوجب الإجابة عنها إذا ما أردنا مُستقبلا أفضل.

التغول والانحياز في الإدارة الاقتصادية، ينعكس في تحديد الأولويات الوطنية

التغول والانحياز في الإدارة الاقتصادية، ينعكس في تحديد الأولويات الوطنية، والتي بناءً عليها تنبري أدوار وأنماط سلوكيات الأفراد والشركات بين تفضيل العمل الحكومي أو ريادة الأعمال، والشركات في القطاع الخاص بين الاستيراد للسلع والخدمات وبين الإنتاج المحلي، وكذلك المُتعاملون من العالم الخارجي وتوجُهاتهم نحو الاستثمار في الاقتصاد المحلى أو التصدير إليه.

الكثير من المُتخصصين يتفقون على أن ترابطات وتشابكات والعلاقات المُتبادلة، يجب أن تُبنى على توازنات دقيقة بين الإصلاح المالي والاقتصادي، دون إنفراد المُتغيرات المالية على حساب باقي المُتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. تبنِّي أسسُ مُحاسبية بحتة في الإدارة الاقتصادية الكُلية له عواقب وخيمة، بل إن غياب الإصلاح والتحفيز الاقتصادي قد يُؤدي إلى فشل الإصلاح المالي، وعدم تحقيق المُستهدفات المالية.

في ظل غياب نمو اقتصادي مُستدام، وغياب وتيرة الأنشطة الاقتصادية، لا يمكن أن تتحقق العوائد المالية المرجوة، فقد ينتج عنه حرمان المُجتمع والاقتصاد من تحقيق نقلات نوعية تُمكنه من تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتشغيل قاطرات القطاعات الإنتاجية، والتي تحتاج إلى سياسات عامة كُلية مُجتمعة دون تغوّل للسياسة المالية، والتي تُعد جزءا من السياسات الاقتصادية الكُلية؛ كالسياسة النقدية والتجارية والاستثمارية والعُمالية، وغيرها.

تغليب الجُزء على الكُل، قد ينتج عنه تشوهُ في الاقتصاد العُماني، يحرمه القُدرة على التنويع الاقتصادي، وبناء قطاع خاص مُنتج وفاعل وقادر على توليد الفرص المُنتجة والمُستدامة. ينصب اهتمام نموذج الإدارة القائم على بنود مُحاسبية لإدارة توازنات المالية العامة، على التركيز لتحقيق التوازن المالي بشكل سريع (وهذه وصفة صندوق النقد الدولي)، وذلك على حساب التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

مُلخص القول، ليس هُناك تناقض بين برامج الإصلاح المالي وتحفيز الاقتصاد، وبإمكان الحكومة أن تسير في كلا الاتجاهين بالتزامن؛ لأن الإصلاح المالي يعني التشدد، فيما التحفيز الاقتصادي يعني التوسع، وعليه لا يجوز تعريض الإنتاج والطلب المحلي إلى مزيد من الضغوط عن طريق فرض المزيد من الضرائب على القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية.

التضحية بهدف الاستقرار المالي على حساب التحفيز، أمرٌ غير مرغوب فيه على الإطلاق؛ لأن التحفيز الاقتصادي مطلوب أيضًا، وهو شرط أساسي لتحقيق التوازن والتصحيح المالي. إذًا المطلوب في هذه الفترة، تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل مُعدلات نمو إيجابية؛ لأن التضحية بالإصلاحات مُجتمعة، تنطوي على مخاطرة كبيرة، قد لا تنجح بعدها لا السياسات التوسعية ولا التحفيزية!

تغليب الجُزء على الكُل ينتج تشوها في الاقتصاد العُماني يحرمه التنويع الاقتصادي

الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تُطال محاور عديدة؛ ففي القطاع الخاص ينصب الاهتمام على تحقيق الربح السريع من البيع والشراء، وخلق وظائف مُتدنية المهارة بعيدًا عن التصنيع والاستثمار في مشاريع صناعية وزراعية وسمكية وغيرها، والتي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتؤتي أُكلها.

دورة الأنشطة التجارية المحلية، كذلك، تسير في اتجاه واحد؛ حيث يتم تلبية الطلب من خلال استيراد السلع والخدمات والعمالة، وبما ينعكس خروجا سريعا لرؤوس الأموال إلى الخارج، ولذلك تتصف هذه الاقتصادات بأنها «اقتصادات هشة»، وتعتمد اعتمادًا مفرطًا على عوامل خارجية، من حيث إن مُدخلات هذه الدورة تتمركز بشكل كبير في تصدير النفط والغاز، كمواد خام أولية بشكل ملحوظ، دون إجراء عمليات ذات قيمة مُضافة محلية، تعمل على خلق صناعات عديدة، من شأنها توسعة القدرات الإنتاجية المحلية.

ما يُبرهن هشاشة هذا النوع من الاقتصادات؛ سرعة دخول وخروج الأموال في الدورة الاقتصادية المحلية وعدم استقرارها، لضمان تعظيم متانة الاقتصاد، وفي المُقابل حرمانه من إيجاد صناعات محلية قادرة على خلق فرص عمل، وجذب استثمارات وفتح أسواق لتصدير المُنتجات المحلية، لذلك يُلاحظ بأن هناك ضعفًا في قيمة «مُضاعِف الإنفاق».

الدول المُتقدمة، التي تنعم بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تتبنى مُقاربة مُختلفة في الإدارة الكُلية، وتعمل على تحقيق توازنات كُلية بين الحسابات الاقتصادية الأربعة، وأدوار الفاعلين لتنفيذها، وذلك من خلال سياسات عامة صارمة، لا تتيح التغول والتحيز لأي سياسة على باقي السياسات.

يتبنى النموذج المُتوازن إعطاء وزنٍ واهتمامٍ لمُتغيرات أخرى، ديدنُها تنويع وتكبير حجم الاقتصاد، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والمزيد من الإنفاق الرأسمالي لتهيئة البُنية الأساسية والظروف التي تُساعد على انطلاق مشاريع إنتاجية محلية وتوليد وظائف.

لذلك، ينصب اهتمام الدول المُتقدمة في اتجاه زيادة المُدخلات، من خلال زيادة الصادرات، ورفع التنافسية لجذب الاستثمارات، والبحث عن إنتاج سلع وخدمات جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة. أما الاتجاه الثاني، فيتمثل في إيجاد سياسات عامة تعمل على الحد من التسربات من داخل الدورة الاقتصادية المحلية.

إن فرض نموذج التنمية القائم على الحكومة والإيرادات النفطية له خصائص مُعينة، وهي ليست حصرًا على سلطنة عُمان، وإنما تُعاني منها معظم الدول النفطية. الدولة العُمانية قادرة على تقويم المسار وتغيير المُمارسات في النموذج المُحاسبي الحالي، ما يستلزم اتخاذ سياسات مُتلازمة، للتأثير على الأطراف الأربعة المُختلفة الفاعلة في عملية التنمية.

لا تناقض بين برامج الإصلاح المالي وتحفيز الاقتصاد، وبإمكان الحكومة أن تسير في كلا الاتجاهين بالتزامن

ناديت أكثر من مرة، في بداية العهد الجديد، بضرورة وجود فريقين: الفريق الأول (الأزرق)، مهمته إدارة الأزمات الناجمة عن جائحة كورونا، وتدهور أسعار النفط، فتحقيق الاستدامة المالية ترتكز على اتخاذ قرارات فورية والتفاعل مع الأحداث اليومية. في السياق نفسه، هناك أهمية للفريق الثاني (الأخضر)، الذي يقع عليه عاتق إدارة التحولات والنقلات النوعية، في الآجال؛ القصيرة والمتوسطة والطويلة، بعيدًا عن الضغوط الإدارية الكبيرة التي يتعرض لها الفريق الأزرق بشكل يومي، والمُطالب باستجابات وقرارات سريعة.

المطلوب اليوم، حُلولٌ واقعية، حتى وإن كانت جراحية، ولو أن الحُكومات استجابت في وقت سابق لضغوط أُحادية المورد لما كانت الحُلول أكثر صعوبة.

الفصل الخامس:
القطاع الخارجي

تمضي السلطنة قدماً بثقة نحو تحقيق رؤيتها مُتخذة من منجزات خمسة عقود سنداً وقاعدة صلبة. ومن بين أعظم مكتسبات المرحلة المنصرمة هو الإرث الدبلوماسي والمكانة المرموقة للسلطنة بين الأمم، والتي من شأنها وبحسب أحدث أدبيات التنمية أن تكون أداة فاعلة توفر العناصر المفقودة في مُعادلة التنمية المحلية كرؤوس أموال، والأسواق والتكنولوجيا والمعرفة وغيرها. ولا يخفى على الجميع كيف أن العولمة مكنت العديد من الدول التي تفتقر إلى أبسط مقومات النجاح والموارد من تحقيق قفزات تنموية من خلال قدرتها على ربط عناصر القوة والموارد المحلية بالعالمية وذلك من خلال دور دبلوماسي مفعم بالنشاط لفتح الأسواق للمنتجات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وربطها بالاستثمارات المحلية للقيام بصناعات مختلفة واجتذاب التكنولوجيا والمعرفة والعقول القادرة على تعظيم الاستفادة من الموارد والتعامل بأحدث الوسائل والتكنولوجيا لإطلاق قاطرات الإنتاج في قطاعات التنويع المختلفة والتي تمتلك السلطنة فيها مزايا نسبية كقطاعات الأسماك والتعدين والصناعات البتروكيماوية على سبيل المثال، لا الحصر. وكذلك اجتذاب التكنولوجيا للتعامل مع تحديات ندرة المياه والزراعة والثروة الحيوانية وغيرها.

لعبت السلطنة دور إيجابي في الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال دورها كوسيط متوازن وموثوق في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية

ولا يخفى الدور الإيجابي الذي لعبته السلطنة في الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال دورها كوسيط متوازن وموثوق في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. والجميع على يقين من قدرة عُمان على مواصلة لعب هذا الدور في المستقبل. ومن متابعتنا يتضح أنَّ الكثير من القوى المُؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من القوى تؤمن بأن تظل عُمان قادرة على ممارسة دورها الاستراتيجي كبوابة دبلوماسية وصمام أمان وبوابة التفاوض والحوار الموثوق به في المنطقة الأمر الذي لن يتأتى بدون قدرة عمان على التغلب على التحدي الاقتصادي والمالي. وتنظر عواصم العالم إلى مسقط كشريك استراتيجي وقوة ناعمة في المنطقة وهذا يتيح لنا العديد من الفرص لنسج جسور التعاون وترجمته إلى نجاحات على مختلف الأصعدة. الأمر الذي لن يحدث تلقائياً ويجب علينا الأخذ بالأسباب.

وهنا نتطلع إلى تعظيم دور الدبلوماسية العمانية وخاصة في الجانب الاقتصادي والاستثماري والتجاري لفتح الأبواب وتسهيل الاستفادة من القوة الناعمة والأخذ بالأسباب لاستكمال ما ينقصنا من عناصر ضرورية من خلال تعزيز مبدأ المنفعة المتبادلة التي باتت محركا أساسياً في العلاقات الدولية، والحديث هنا عن فوائد مشتركة وفتح أسواق وتدفق سلع واستثمارات وتجارب وخبرات فالسوق العُماني لديه إمكانيات هائلة لم تستغل بعد لن نتمكن من استغلالها بالكامل ضمن السياق الراهن.

ولتحقيق التحول المنشود وتوظيف رصيد القوة الناعمة والنجاح الدبلوماسي العماني فإنَّ الأمر يتطلب بالضرورة التركيز على الجانب الاقتصادي، بما في ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح أسواق

جديدة لزيادة معدلات تصدير المنتجات الوطنية، وتوفير المعلومات عن المُواصفات القياسية وكيفية التغلب على العقبات في الأسواق المستهدفة. وتتضمن المهام الاقتصادية الرئيسية للسفارات العمانية بالخارج، وعبر ملحقياتها التجارية، توفير التوجيه للمستثمرين الأجانب المحتملين، من خلال استعراض موجز لأداء الاقتصاد، وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والقطاعات الواعدة. وينبغي أيضًا أن تستهدف التوازن التجاري في ضوء المزايا والحوافز. كما تعد الشركات الرسائل الإعلانية عبر وسائل الإعلام الرئيسية داخل البلدان التي تغطيها من أجل تشجيع الصحافة على إظهار الفرص الاستثمارية المختلفة في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى تنسيق الاجتماعات وإيجاد نقاط اتصال بين المسؤولين الحكوميين والمستثمرين المحتملين.

ويتمثل أحد الأدوار الحيوية للسفارات في جمع المعلومات والبيانات عن الأسواق الموجودة في البلدان المستهدفة واستكشاف الفرص المُتاحة في تلك المواقع. يجب أن تشمل هذه المعلومات ظروف العمل والمُواصفات القياسية وكيفية التغلب على العقبات المحلية في تلك الأسواق. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى السفارات للتعرف على التجارب الناجحة التي يمكن تطبيقها في السلطنة ضمن السياق المحلي، علاوة على دورها في تعزيز التبادل التجاري بهدف زيادة الصادرات من السلع محلية المنشأ وخفض تكلفة الواردات، من خلال تحليل هيكل الواردات والصادرات الثنائية، وإنشاء نقاط اتصال بين المصدرين والمستوردين المحتملين في عُمان. ومن شأن الحضور الفاعل في المعارض التجارية والمؤتمرات الاقتصادية، فضلاً عن إيجاد اتصال مع غرف التجارة والصناعة ومجموعات الأعمال في تلك البلدان، أن يساعد على توليد الفرص لعُمان. ومن الممكن أن يتم إنشاء مكاتب لتشجيع الاستثمار في بعض سفاراتنا في الدول الواعدة بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية العُمانية والمزايا النسبية والتنافسية للقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وترويج فرص الاستثمار المتاحة فيها، إضافة إلى تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين المهتمين بالاستثمار في السلطنة من خلال تسهيل تنظيم زياراتهم وتسهيل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تعقد في السلطنة ومتابعة استثماراتهم بعد قيامها.

وفي سياق رؤية عُمان 2040 يظهر جلياً الزخم الكبير والتركيز على الاندماج والتعاون الدولي كتوجه استراتيجي لتحقيق أهدافها ولا شك أنَّ تعظيم الاستفادة من المنجزات والجاهزية والموارد المتاحة يحتاج إلى دور دبلوماسي وبعد دولي فاعل فالمتعاملون من العالم الخارجي هم أبرز الفاعلين في أي عملية تنموية فمنهم الموردون ومنهم المصدرون ومنهم المستثمرون ومنهم السياح وغير ذلك من شرائح مهمة في خلطة التنمية. وأنا على يقين والكثيرون يتفقون معي أن المرحلة القادمة تحتاج إلى دبلوماسية عمانية بفكر متجدد وأدوار نوعية مختلفة باختلاف مرحلة النمو وتحدياتها الاقتصادية ولا مناص من العمل بشغف ومسؤولية لمد جسور التعاون الدولي واجتذاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا وفتح الأسواق بما ينعكس على زيادة الاستثمارات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص عمل لأبناء هذا الوطن المعطاء.

وختاماً فإنَّ معركة الإنعاش والتحفيز الاقتصادي وصناعة المستقبل المشرق لعُمان تتطلب جسارة وأدوات نوعية مختلفة ولا جدال في أهمية توظيف رصيد القوة الناعمة والنجاح الدبلوماسي العُماني المنقطع النظير كأداة مهمة تعظم من استغلال الموارد المُتاحة لتجاوز التحديات الاقتصادية وصناعة المستقبل، ولابد هنا من تضافر الجهود والعمل الدؤوب والاستفادة من تجارب الآخرين بما يتناسب مع الأوضاع المحلية ومتطلبات التنمية.

القوة الناعمة والموارد لتجاوز التحديات

تُمثّل القوة الناعمة -والتي عرفها الباحثون السياسيون على أنها القدرة على التأثير ونسج العلاقات استنادا للإرث السياسي وسمعة البلد- إحدى أبرز ثمار المرحلة المنصرمة في عهد السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- التي أوجدت مكانه متفردة لعُمان، تمثلت بمواقفها في الحياد الإيجابي والنائ بالنفس عن حالة الاستقطاب الإقليمية والدولية، والقدرة على إخماد الفتن ورأب الصدع في الخلافات بين الدول وتحقيق الاستقرار والسلم في منطقة ملتهبة.

ومن واقع حضوري للعديد من المؤتمرات والورش العالمية، دائما ما يتحدث الباحثون والمتخصصون في الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة حول تحديَيْن رئيسيَيْن يُواجهان السلطنة؛ الأول: في المرحلة السابقة؛ حيث يكمُن في خلافة الحكم، والثاني: في التعامل مع التحدي الاقتصادي والمالي الذي بدأت بوادره في الظهور منذ 2014م. ولقد نجحت عُمان بإرث سلطانها الراحل -طيب الله ثراه- وحكمة الأسرة المالكة وأبنائها، بتجاوز التحدي الأول وتحقيق سلاسة ووعي منقطع النظير في عملية انتقال ولاية الحكم التي تمَّت بإتقان تام إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله وسدد على طريق الخير خطاه- وهنا يبقى التحدي الثاني الأكثر إلحاحًا جراء الصدمة المزدوجة المتمثلة بفيروس كورونا وتدهور أسعار النفط إلى مستويات متدنية؛ مما فاقم حدة الأزمة المالية التي تعانيها السلطنة، والتي من أبرز مظاهرها: تسارع وتيرة الدين العام وتدني التصنيف الائتماني وضعف أداء القطاعات غير النفطية وزيادة أعداد الباحثين عن عمل.

ضرورة فتح الأبواب وتسهيل الاستفادة من القوة الناعمة، من خلال تعزيز مبدأ المنفعة المتبادلة التي باتت محركا أساسيا في العلاقات الدولية

والتغلُّب على التحديات القائمة لن يتأتى بدون توظيف بعض من رصيد القوة الناعمة لعمان، والتي مكنتها من لعب دور محوري في تسهيل علاج الكثير من الخلافات المستعصية، وتمكنت من الحفاظ على استقرار المنطقة؛ من خلال دورها كوسيط متوازن وموثوق في البيئة الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. وفي ظل التحديات الماثلة، فإنَّ قدرة عُمان على لعب هذا الدور في المستقبل على المحك. ويهم الكثير من القوى المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي... وغيرها من القوى أن تظل عمان قادرة على ممارسة دورها الإستراتيجي كبوابة دبلوماسية في المنطقة؛ الأمر الذي لن يتأتّى بدون قدرة عُمان على التغلب على التحدي الاقتصادي والمالي.

وهنا بيت القصيد، وأنه يجب التعامل بروية وحكمة وتبصُّر من أجل تجاوز الأزمة الاقتصادية، ويحتم على عُمان التحول من النموذج الاقتصادي والمالي المعتمد على الحكومة وإيراداتها النفطية، والتي تتعرض إلى ضغوط في جانبيْ العرض والطلب، بالتحول إلى نموذج إنتاجي يتيحه التنوع القطاعي والمزايا النسبية التي تتمتع بها السلطنة؛ الأمر الذي لن يحدث إلا بالاعتماد على الإمكانيات والخبرات والمعرفة الداخلية، وهناك حاجة ملحة لاستجلاب المعرفة والتكنولوجيا والمهارات والخبرات، التي تساعدنا على سبر أغوار المستقبل، وتعظيم الاستفادة من الجاهزية والموارد الطبيعية والمكانية للسلطنة.

وهنا.. يأتي دور فتح الأبواب وتسهيل الاستفادة من القوة الناعمة، والأخذ بالأسباب لاستكمال ما ينقصنا من عناصر ضرورية؛ من خلال تعزيز مبدأ المنفعة المتبادلة التي باتت محركا أساسيا في العلاقات الدولية، والحديث هنا عن فوائد مشتركة وفتح أسواق وتدفق سلع واستثمارات وتجارب وخبرات؛ فالسوق العماني لديه إمكانيات هائلة لم تُستغل بعد، ولن نتمكن من استغلالها بالكامل ضمن السياق الراهن بمفردنا. فمن خلال التعاون القائم على الإدارة الذكية للموارد والعلاقات، والتي تقوم على تجميع عناصر الإنتاج من دول مختلفة، والتخطيط للتنمية بشكل فعّال وتحقيق تحولات نوعية وكمية، فإن الدول لا تستطيع أن تعتمد على المصادر المحلية وحدها.

فمن خلال الاستفادة من القوة الناعمة، وتوظيف العلاقات على نحو إيجابي، يُصبح في الإمكان استخدام موارد العالم وإدارتها وصولا إلى منتج نهائي بمواصفات عالمية.. فعلى سبيل المثال، يُمكننا استخدام الأموال من إحدى الدول والقوى العاملة من دولة أخرى إلى جانب القوى العاملة الوطنية، والمواد الخام اللازمة للإنتاج من دولة ثالثة، لتكتمل بذلك عناصر العملية الإنتاجية، ثم تسويق وبيع المنتج النهائي في دولة رابعة؛ من خلال ما يسمى بـ»الإدارة الذكية للموارد والعلاقات الدولية». ومن المؤكد أنَّ ذلك لا يتحقق تلقائيًّا، وإنما لابد من التصدي لتحدي على قدر كبير من الأهمية يتمثل في التعامل مع الحلقات الضعيفة للتعاون والتنسيق، خاصة في الجانب الحكومي والدولي، واستثمار قوة عمان الناعمة، وتحويلها إلى منافع اقتصادية متبادلة؛ بحيث تكون قادرة على التعامل مع المتغيرات المختلفة وفق مبدأ استثماري متبصر يعمل على استيفاء متطلبات التحولات في نموذج التنمية العمانية، وربط الاستثمارات مع الحاجات الفعلية لها. ولتعظيم الاستفادة من المكانة الرفيعة للسلطنة بين الأمم لابد من تضافر الجهود والعمل الدؤوب والاستفادة من تجارب الآخرين؛ بما يتناسب مع الأوضاع المحلية ومتطلبات التنمية.

تُمثّل الاستفادة الذكية من النجاحات المشهودة للقوة الناعمة للسلطنة ضرورة تنموية لربط الموارد والمقومات وجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة، والوصول إلى الأسواق

وإدراكاً لجميع التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وتماشيا مع رؤيه عمان 2040، التي تركز على تنمية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي؛ تُمثّل الاستفادة الذكية من النجاحات المشهودة للقوة الناعمة للسلطنة ضرورة تنموية لربط الموارد والمقومات وجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة، والوصول إلى الأسواق، والتي تمثل عناصر ضرورية لتعظيم الاستفادة من الجاهزية، والدفع نحو مزيدٍ من التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل للشباب، وتعزيز القدرة التصديرية للبلاد وجذب الاستثمار الاجنبي. لاسيما وأنَّ الإنجازات المحققة خلال الحقبة الماضية توفر أرضية صلبة للانتقال إلى طور ثاني من التنمية فرضته مستجدات كورونا، وتدهور أسعار النفط.. بما يعود على تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في البلاد، والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل للمواطنين، ودعم وتنمية قدرات القطاع الخاص.. إن منعة عُمان والحفاظ على قوتها الناعمة يحتم علينا التعامل مع المعطيات بفكر مختلف يحقق مكاسب وتوازنات مشتركة ويمكن للقوة الناعمة أن تُشكل مفتاحَ الحل أو أبرز آليات الوصول إليه.

لقاء ولي العهد السعودي ورؤية «المملكة 2030»

تطرق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في أحد الأحاديث التلفزيونية، إلى العديد من القفزات والتحولات النوعية التي حققتها المملكة العربية السعودية، خلال الأعوام الأربعة الماضية، في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

المُقابلة أوضحت بجلاء جسارة الطرح والاقتناع الكامل بأهمية التغيير الذي تفرضه الأوضاع الجديدة سواء كانت محلية، من حيث ارتفاع مُعدلات النمو الديموغرافي، ودخول باحثين عن عمل جُدد لسوق العمل السعودي بعدد يتراوح بين 250 و300 ألف، والنسبة المُرتفعة للبطالة أصلاً، والتي تصل إلى 14 بالمئة ومن الصعب التعامل معها في ظل جائحة كورونا وتداعياتها.

تقاطع وتشابه كبيران في المحاور الرئيسة لرؤى دول الخليج العربي

ولى العهد السعودي أفرد مساحة واسعة للحديث عن المُتغيرات التي تفرض إيقاعًا مختلفًا، فأشار لمبررات الإصلاح الذي يقوم به، من خلال الحديث عن استشراف مُستقبل النفط في الآجال المتوسطة والبعيدة، والذي يُمثل شريان حياة المملكة، وأنه أدى دوره، لكن دُقت نواقيس التغيير؛ فالنفط يتعرض لضغوط كبيرة في جانبي العرض والطلب، ومن غير المُناسب الارتكاز عليه بشكل كبير في المرحلة المُقبلة، ويجب تعظيم الفائدة منه عبر إقامة صناعات تحويلية وبتروكيماوية محلية، بدلاً من التصدير للخارج في صورته الخام، إلى جانب جاهزية مفاصل البُنية الأساسية والموارد البشرية والطبيعية، وتوافر فرص عظيمة في القطاعات غير النفطية، والتي نمت بوتيرة بطيئة لا ترقى لمُستوى الطموح، والحاجة لتوليد فُرص عمل وتوفير الموارد المالية لمواصلة مسيرة التنمية، والمُحافظة على المُستوى المعيشي المُناسب للمواطنين.

كل ذلك ينطبق بشكل كبير نسبيًا على جميع دول الخليج، بما فيها سلطنة عُمان، ولضيق المساحة سأتناولُ باختصارٍ عددًا من القضايا الأساسية التي تناولها بن سلمان في حديثه المتلفز، بدءًا من أهمية تركيز جهود التنمية على المواطن السعودي؛ باعتباره صانعها، وأن اقتناعه وثقته بها أمر مفصلي، فهناك أعباء قد يتحملها في الأجل القصير مُقابل مكاسب مؤكدة في الأجلين؛ المتوسط والطويل، وأن تحقيق الإصلاح والتنمية المُستدامة ثمنهما باهظ، والمواطن هو العنصر الأساسي في تحقيقهما.

في الجانب الإداري والمؤسسي، أكد بن سلمان أهمية وجود أمانة عامة لمجلس الوزراء، تكون قوية وقادرة على ضبط إيقاع مُختلف الفاعلين في عملية التنمية، ويجب أن تتخلص من العمل الروتيني، وما دأبت عليه في المراحل السابقة، وأن تنتهج منظورًا استراتيجيًا في أعمالها؛ فقوة الأداء واتخاذ القرار تنبع من قوة الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقدرتها على القيام بعمل مؤسسي، ودفع الجميع نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة في الرؤى المستقبلية، وعلى رأسها رؤية «المملكة 2030»، والعكس صحيح. ولي العهد السعودي أشار إلى أبرز خصائص وسمات الفريق الحكومي الذي يقود التغيير، وهي، قبل كل شيء، الشغف عند المسؤول، وأن قضية الوطن قضيته الشخصية، والتحلى بالجسارة التي تتطلبها المرحلة بعيدًا عن التقليدية التي لا تأتي إلا بنتائج تقليدية.

في الجانب الاقتصادي، ذكر ولي العهد السعودي الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في القيام بدور تنموي بارز لتحقيق النقلة النوعية، وتشغيل قاطرات الإنتاج في القطاعات المختلفة، وأن دوره المالي والمُساهمة المطلوبة منه في رفد إيرادات الميزانية هو صفر في هذه المرحلة، وأن دوره يتركز في الجوانب التنموية وخلق الفرص، والأخذ بزمام شركات القطاع الخاص المحلي، والدخول في شراكات أجنبية، فضلاً عن تأكيده على أهمية عدم تمييز المُستثمر الأجنبي على المحلي، وأن يُصوب صندوق الاستثمارات العامة ترسانته الاستثمارية نحو الداخل وليس الخارج.

من المهم أن يكون صندوق الاستثمارات العامة معززًا لنمو القطاع الخاص، وليس مُنافسًا للشركات المحلية، والتي يُعول عليها الكثير في المرحلة المُقبلة، بُغية تحقيق القفزة التي تستهدفها المملكة، كما يجب إعطاء مزايا تفضيلية لشركات أجنبية، لتجنب أي تشوهات، علاوة على ضرورة التخارج من العديد من الاستثمارات الحالية للحصول على الأموال اللازمة لتوسعة استثماراته في الفرص المحلية الجديدة، والتي قد يحتاج أن يؤدي دورًا بارزًا في إيجادها، من خلال ربط نقاط القوة والمُقومات والعلاقات السياسية معًا.

«عُمان 2040» تحمل أفكارًا للزمن الراهن وتفرضها ظروف ومرحلة النمو وتُمكنها المُعطيات الحالية

في السياق نفسه، أوضح بن سلمان أهمية تبني آليات جديدة والدخول في شراكات استراتيجية بمعناها الواسع والعميق، بوصفها وسيلة لتعزيز الكفاءة والمُنافسة والإنتاجية، وكذلك مُساندة القطاع الخاص في النفاذ إلى الأسواق العالمية لزيادة حجم صادراته الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وأحدث التقنيات في مجال الإنتاج والتصنيع، خصوصًا مع الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا والهند.

تطرق ولي العهد السعودي كذلك إلى موضوع ضريبة القيمة المُضافة، والمُطبقة على مُستوى دول الخليج، وبين أن فرض الضريبة إجراء قاسٍ، لكن يجب أن ننظر إلى الموضوع من منظور استراتيجي، وهو قرار مؤقت قد يتغير بتغير المُعطيات الاقتصادية، فسعر النفط وصل إلى صفر في العام 2020، وبالتالي إما أن نجد آليات وأدوات جديدة لرفد الميزانية العامة، ونربط أحزمتنا ونُهيئ أشرعتنا ونُبحر في العاصفة التي تهب على العالم ولا تستثني أحدًا، أو ألا نفرض الضرائب وننحدر وندخل في دوامة الدين. كانت الضريبة الاختيار الأفضل للمواطن في الأجلين؛ المتوسط والطويل، ونحن نعمل وفق خطة تنفيذية، بدأ المواطن يستشعر نتائجها الإيجابية.

هناك تقاطع وتشابه كبيران في المحاور الرئيسة لرؤى دول الخليج العربي، نابع من تشابه التحديات التي تواجهها، ما يدفع بمُنافسة كبيرة ومحمودة لتحقيق الأهداف، وإسقاط كل ذلك على رؤية «عُمان 2040»، فهناك العديد من المُبررات التي تدعو للتفاؤل بالمُستقبل، والنظر إلى الأمام بإيجابية مُطلقة تُعزز من القدرة على مُواجهة التحديات على مُختلف الأصعدة، والتعامل مع مُختلف الملفات وصناعة المُستقبل الذي نريده، مع الإيمان بأن الحلول لا تأتي بين ليلة وضحاها، وأن الدرب نحو النجاح طويل، وتكتنفه العديد من الصعوبات.

التفاؤل الذي نرجوه يجب أن يُصاحبه عملُ دؤوبٌ قائم على خطة تنفيذية واضحة المعالم، كما يستلزم تحصين جدار الثقة داخل الأسرة العُمانية الكبيرة؛ أفرادًا وشركات وحكومة، وأن يُؤمن الجميع بأن هناك أدوارًا جديدة أكثر ديناميكية وجسارة وشغفًا وابتكارًا تختلف عن المدرسة التقليدية السائدة حاليًا.

المعلومة والمعرفة مُتاحة للجميع، في الداخل والخارج، عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية ومجريات الأمور وسرعتها، ويجب عدم التلكؤ في اتخاذ التدابير الضرورية بحزم وعدالة.

الرؤية المستقبلية «عُمان 2040» تحمل أفكارًا هذا زمانها، وتفرضها الظروف ومرحلة النمو وتُمكنها المُعطيات الحالية. ما نريده هو التحلي بالجسارة وتطبيق الأفكار التي تُساعد على اجتذاب الاستثمار، وزيادة الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات، وتمكين القطاع الخاص، وتوليد فرص العمل، والاهتمام بالبُعد الدولي، ووضع الدولة على «رادار» المُستثمرين الدوليين، وفق خطة عمل واضحة المعالم.

يجب تحصين جدار الثقة داخل الأسرة العُمانية الكبيرة؛ أفرادًا وشركات وحكومة

يجب أن الابتعاد عن الضبابية والارتباك؛ فرسم طريق واضح لمُستقبل التنمية لا يتأتى فقط من خلال وضع رؤية واضحة، وإنما الجهاد الأكبر يتمثل في تنفيذها وترجمتها إلى برامج ومُبادرات مبنية على أسس منهجية سليمة واستقراء للواقع والمُستقبل، وفهم مكامن القوة، والفرص والموارد، وربطها بمنظومة يعمل الجميع على الالتزام بها وتنفيذها.

المساران التاريخي والجغرافي في المنطقة، يسهلان تفسير أهمية رفع وتيرة التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وتحقيق تكامل اقتصادي بينهما، خصوصًا في الوقت الحالي.

تواضع التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين في الحُقبة الماضية، قد يعزى بشكل رئيس إلى تماثلهما، والمُساهمة السخية للقطاع الهيدروكربوني في توفير الإيرادات المالية، التي مكنت الدولتين من بناء مُقومات الدول الحديثة على مُستويات عدة، أهمها: البُنية الأساسية والخدمات الرئيسة كالتعليم والصحة، وغيرها.

الأوضاع والمُتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية غيرت فكرة التنمية

لكن النجاحات والنقلات النوعية للبلدين، لم تُحقق الدور المأمول بشكل أو بآخر تجاه تنمية القطاعات الاقتصادية، وربط النمو المُتحقق ببناء قطاع خاص قوي قادر على المُساهمة بأعباء التنمية التي ظلت الحُكومات تقوم بها.

ورغم التحسن الملموس في أداء القطاعات غير النفطية والقطاع الخاص في البلدين، إلا أنها ظلت تعتمد على منظومة الحُكومة التي كانت تعتمد بدورها على أداء الإيرادات الهيدروكربونية، الأمر الذي ترك اقتصاد الدولتين يُعاني حساسية مُفرطة لتقلبات أسعار النفط، وأنماط سلوك الدول المُستهلكة والتغيرات في جانبي العرض والطلب.

الأوضاع والمُتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، غيرت فكرة التنمية، فاليوم، يمكن للدول، في حال أحسنت اقتناص الفُرص، أن تعتمد على رأس المال والتقنية والأسواق والأفكار من خلال ما يُسمى بالإدارة الذكية للموارد، حيث يُمكن الاستفادة من المزايا النسبية والأموال والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن ثم الإنتاج المُشترك نحو الأسواق العالمية عن طريق سلاسل توريد تنافسية.

من الموضوعية الاتفاق على أهمية تعظيم المصالح والمنافع المُشتركة، فقد أفرزت مُحركات العولمة المُرتبطة بالتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، وعولمة عوامل الإنتاج وسلاسل التوريد العالمية، قواعد ومُبررات جعلت من التكامل الإقليمي وتقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة ضرورة لزيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وحركة تدفقاته المالية عبر الحدود، تجنبًا لتهميشها اقتصاديًّا وضمانًا لتعزيز استفادتها من التطورات المُواتية للعولمة، ودون الاستغناء عن التنمية الاقتصادية الداخلية في كل دولة، وهي في الحالة العُمانية السعودية مكفولة من خلال رؤية «المملكة 2030»، و«عُمان 2040»، واللتين تتبنيان تحولاً نوعيًا للنموذج التنموي القائم على الدور المُهيمن للحكومة والاستيراد للسلع والخدمات والعمالة غير الماهرة الرخيصة، إلى نموذج تنموي قائم على تعدد قاطرات التنمية، قوامه الإنتاج والتصنيع المحلي، وتعزيز الصادرات وتصميم نموذج تعاون دولي ذي قيمة مُضافة.

عُمان والسعودية تمتلكان مزايا نسبية قابلة للتكامل أكثر من التنافس، من شأنها تعزيز تنافسية مُنتجات

هاتين الدولتين في الأسواق العالمية، منها على سبيل المثال: قطاع اللوجستيات الذي تمتلك فيه سلطنة عُمان ميزة جغرافية وإطلالة على ممرات مائية واسعة قريبة من الأسواق الإفريقية والهندية والآسيوية، وهي ذاتها الأسواق التي تستهدفها المُنتجات السعودية، فوجود ممر بري مُباشر عن طريق منفذ الربع الخالي وأنبوب نفط لنقل حقل الشيبة وغوار عبر الأراضي العُمانية، سيعمل على تعزيز التنافسية بتقليل تكلفة الشحن، والتأمين، والمُدد الزمنية للمرور من الممرات المائية الخطرة وغير المُستقرة.

كذلك الحال فيما يتعلق بقطاع الثروة السمكية، الذي تمتلك فيه سلطنة عُمان، مخزونًا كبيرًا جدًا، ومصائد مفتوحة مُطلة على المحيط الهندي، وتحتاج إلى شريك استراتيجي، ليس لفتح الأسواق التي من بينها السوق السعودي، ولكنه شريك قادر على ضخ استثمارات مالية، بُغية رفع كفاءة وتعظيم الاستفادة من هذا المورد الطبيعي المُتجدد، بما يتوافق مع مُبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أعلنت عنها السعودية.

عُمان والسعودية تمتلكان مزايا نسبية قابلة للتكامل أكثر من التنافس ومن شأنها تعزيز تنافسية مُنتجاتهما في الأسواق العالمية

يتكرر الأمر نفسه في قطاع التعدين الذي تمتلك فيه سلطنة عُمان مزايا مُتعددة، في بلد شاسع المساحة، ويمتلك مخزونات كبيرة عالية الجودة من المعادن، وقطاع السياحة الذي تجتمع فيه تركيبة المُجتمع المُحافظ والآمن بين البلدين.

على الطرف الآخر، فإن التكامل المنشود يستوجب دورًا نشطًا للشركات العُمانية والسعودية، لمد جسور التعاون فيما بينهما، لتأخذ دورها كلاعب فعلي في ميدان الاستثمار والإنتاج والتصدير والتشغيل، ما ينسجم مع رؤية البلدين المُستقبلية، فتمثل المصالح الاستراتيجية في القطاعات الاقتصادية مفصل نجاح العلاقات الدولية، كما في تجربة دول أوروبا التي دام الوفاق والتعاون والوحدة بينها، كنتيجة لبناء منظومة مصالح اقتصادية مُشتركة.

العلاقات والشراكات الاقتصادية الدولية، خاصة بين دول الجوار، مورد تعمل الدول على الاستفادة منه، وقد أتاحت العولمة العديد من الفرص للدول لتنمو وتزدهر متى أخذت بالأسباب، ورفعت مستوى جاهزيتها لاقتناص الفُرص، وذلك إيمانًا منها بأن التنمية تحتاج فهما أكثر عمقًا للمُتغيرات الاقتصادية، وجذور الترابط والتفاعل فيما بينها.

ليس هُناك وصفة سحرية مُعينة تجعل أي من البلدين مستعدًا لمُواجهة تحديات المُستقبل، وإنما يعتمد ذلك على مدى الجاهزية والمعايير المُسبقة لتحقيق التنمية المُستدامة. أفضل طريقة للاستعداد أو صناعة المُستقبل يتعين أن تكون من خلال غرس وتعزيز العديد من المبادئ التي تخدم مصلحة البلدين وفق نموذج عادل ومتكافئ.

بالمُحصلة، الدولتان تمتلكان رصيدًا من البُنى الأساسية والموارد الطبيعية والبشرية، وجاهزية مدعومة بإرادة سياسة، تمكنهما من تحقيق النقلة النوعية المنشودة، والتي يرى كثيرون أنها ضرورية وحتمية. هناك مساحة ضيقة جدًا لتسريع الخُطى وتنفيذ إنجازات حقيقية في ميادين الإنتاج والتشغيل، بهدف تحقيق التحول المطلوب للوصول إلى المُستقبل الذي يصبو إليه البلدان.

العلاقات العُمانية السعودية.. منظور استراتيجي

تُمثل المصالح الاستراتيجية في قطاعات الاستثمار والاقتصاد والتجارة والصناعة، مفصل نجاح العلاقات الدولية، والدول الأوروبية مثال على هذا النجاح.

الشقيقة الكبرى، المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، دولتان محوريتان في المنطقة، تمتلكان العديد من مكامن القوة والموارد التي إن تم التعامل معها من منظور استراتيجي، ستنتج عنها فوائد اقتصادية واجتماعية جمة، تُلامس المواطنين في الدولتين.

يُمثل عُمق الترابط الشعبي بين البلدين، والعلاقة الأخوية بين القيادتين، فُرصة كبيرة للارتقاء بالعلاقات الثنائية، خصوصًا الاقتصادية منها، بما يخدم المصالح المُشتركة، من خلال الدور الكبير الذي يُمكن أن يقوم به القطاع الخاص في كلا الجانبين، لرفع آفاق التعاون الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية، وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة.

2.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري غير النفطي بين عُمان والسعودية

تُعد الشقيقة الكُبرى، من أهم الشركاء التجاريين لسلطنة عُمان؛ فحجم التبادل التجاري غير النفطي بينهما وصل لنحو 2.5 مليار دولار أميركي، فيما تحتل السعودية المرتبة الثانية في قائمة الأسواق التصديرية غير النفطية لعُمان. هذه الأرقام يُمكن مُضاعفتها عبر تعزيز دور مجالس الأعمال المُشتركة بين ممثلي القطاع الخاص في كلا البلدين، بهدف تشجيع الاستثمارات البينية، ودفع التبادل التجاري والصناعي والاستثماري.

القطاع الخاص في عُمان والسعودية بإمكانه لعب دور مهم بالتوازي مع الدور الرسمي الاستراتيجي لقيادتي البلدين، فهُناك العديد من المجالات التي يُمكن من خلالها تعزيز فرص التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في القطاعات المُختلفة.

التقارب الكبير بين رؤيتي «عُمان 2040» و«المملكة 2030»، في الغايات والتوجهات الاستراتيجية، يُمكن أن يشكل رافعة للتعاون والتكامل لتحقيق الأهداف المُشتركة. الرؤيتان تناديان بضرورة تغير النموذج التنموي القائم على ريع النفط والغاز والاستيراد للسلع والخدمات وتغول الحكومات في إدارة ملفات الإنتاج والتشغيل، إلى نموذج قوامه إطلاق قاطرات النمو المُتعددة، وتعزيز الإنتاج والقيمة المُضافة والمكون المحلي وزيادة الصادرات والشراكة الحقيقية مع شركات القطاع الخاص للقيام بواجباته تجاه ملفات الإنتاج والتشغيل والتصدير.

بعد عقود من الاستثمار في البُنى الأساسية والموارد البشرية، فإن هذين البلدين لديهما جاهزية تمكنهما من التحول النوعي وفق المُعطيات والديناميكيات الجديدة، كتغيرات قطاع الطاقة ونشاط الطاقة المُتجددة، والثورة الصناعية الرابعة، وجائحة كورونا، والتغيرات الديموغرافية التي تستوجب إيجاد فرص عمل لأبناء البلدين في القطاعات الإنتاجية.

هُناك ضرورات جيوسياسة تُحتم الدخول في علاقات استراتيجية بين البلدين، لإدارة بعض الملفات والقضايا الشائكة، والتي تتطلب درجة عالية من التنسيق، ولعب أدوار جديدة تخدم مصالح الجانبين، فعلى صعيد القوة الناعمة، تمتلك سلطنة عُمان رصيدًا غنيًا في تسوية الخلافات والمواقف المشهودة التي ترتكز على أبعاد تاريخية وحضارية لموقعها الجغرافي في مُلتقى الطرق التجارية، وما عرفت به من وسطية واتزان وتعايش.

بالمُقابل، يمتلك الاقتصاد السعودي العديد من القاطرات الإنتاجية العملاقة في قطاعات البتروكيماويات وغيرها، والتي تحتاج إلى أسواق جديدة، حيث يُمكنها من خلال الموقع الجغرافي المُتميز الولوج إلى أسواق كبيرة، كتلك المُطلة على المُحيط الهندي والقرن الأفريقي، والتي تتمتع سلطنة عُمان معها بعلاقات تجارية تاريخية، فضلاً عن ارتباطها باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأميركية، تُمكن وصول المُنتجات والسلع المُختلفة إلى السوق الأميركي العملاق.

تنفيذًا لرؤية «المملكة 2030»، والتي تستهدف التكامل الإقليمي والخليجي، هناك آفاق واسعة وفُرص استثمارية للشركات السعودية، للقيام بالاستثمار في تطوير مُنشآت البُنية التحتية في سلطنة عُمان، وبالتالي ليتمكنوا من استخدامها للوصول إلى المياه الدولية المفتوحة في المُحيط الهندي وبحر العرب، فسواحل السعودية مُحاطة بمضائق وممرات يمكن إغلاقها عند الأزمات، مثل مضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

تقارب كبير بين رؤيتي «عُمان 2040» و«المملكة 2030» في الغايات والتوجهات الاستراتيجية ما يُمكن أن يُشكل رافعة للتعاون والتكامل لتحقيق الأهداف المُشتركة

من جانب آخر، يتمتع الاقتصاد العُماني بالعديد من المزايا التنافسية التي تمكنه من جذب الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي وتوفير فرص عمل فريدة للمستثمرين المحليين والأجانب، فسلطنة عُمان تعتبر واحة استقرار، ومركزًا لوجستيًا استراتيجيًا في المنطقة، فضلاً عن أنها موقعها الاستراتيجي يُمكن المُستثمرين من الوصول إلى ثلاث قارات، وأكثر من اثنين مليار مُستهلك.

يُمكن التفكير في العديد من المسارات التكاملية في مُختلف القطاعات، كقطاع اللوجستيات والثروة السمكية، التي تملك سلطنة عُمات منه مخزونًا عظيمًا يُمثل أحد القطاعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة محلية وخارجية. هُناك الكثير من الآمال معقودة على افتتاح الطريق البري المُباشر الذي يربط السعودية بعُمان، والذي من شأنه أن يختصر المسافات ويُخفض التكاليف ويُسهل انسيابية السلع والخدمات والأفراد بين الدولتين الشقيقتين.

جائحة كورونا بداية لسلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، ولن ينجو منها ويصمد أمام رياحها إلا أولئك الذين أخذوا بالأسباب، وأعدوا العدة، للتغلب عليها واقتناص الفُرص العظيمة التي تفرزها؛ وذلك لن يكون إلا من خلال التعاون والتكامل.

الدقم الواعدة

سلطت زيارة سُلطان عمان، جلالة السُّلطان هيثم بن طارق، حفظه الله، إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، الضوء على مدينة الدقم الواعدة، والحديث عن أهميتها الاستراتيجية في مُعادلة التقارب الاقتصادي بين الجارتين اللتين تواجهان تحديًا كبيرًا في تحقيق تحول نوعي في النموذج التنموي؛ والذي يُنادي بالإنتاج والقيمة المُضافة المحلية، وخلق وظائف مُنتجة في القطاع الخاص.

فيصل النجاح في هذا المسعى، وتحقيق رؤية «عُمان 2040» و«المملكة 2030»، يكمن في تعزيز التنافسية في البلدين. والسؤال الأهم: كيف تستطيع مدينة الدقم أن تُقنع المُستثمر العُماني وغير العُماني بأنها يُمكن أن تُشكل علامة فارقة في تعزيز تنافسية الأعمال؟

في هذا الشأن، أفرزت مُحركات العولمة المُرتبطة بعوامل الإنتاج، وسلاسل التوريد العالمية، قواعد ومُبررات تجعل من الدقم، بمساحتها الشاسعة وموقعها المُتفرد المُطل على ممرات مائية، وصلةً مهمةً في مسارات التجارة الدولية. قطاع اللوجستيات أبرز مكامن القوة، وتمتلك فيه الدقم ميزة جغرافية، وإطلالة على ممرات مائية واسعة قريبة من الأسواق الإفريقية والهندية والآسيوية، وهي ذاتها الأسواق التي تستهدفها المُنتجات العُمانية والخليجية.

مُحركات العولمة المُرتبطة بعوامل الإنتاج وسلاسل التوريد العالمية، أفرزت قواعد ومُبررات تجعل من الدقم وصلةً مهمةً في مسارات التجارة الدولية

سلطنة عُمان تمتلك سجلاً تاريخيًا كمركز للتجارة الإقليمية والدولية، وكنقطة التقاء بين أسواق الإنتاج والاستهلاك، ولديها اتفاقية التجارة الحرة مع سوق عملاق في الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عما تمتلكه من مخزون كبير من الثروة السمكية، ومصائد مفتوحة مُطلة على المحيط الهندي.

الدقم الواعدة، وما تزخر به من مزايا وخصائص تُمكنها، بحسن الاستغلال، أن تكون قاطرةً تنمويةً فاعلة لترجمة رؤية «عُمان 2040». هناك عدد من الجوانب التي تحتاج لإنضاج قناعات حولها، وتستوجب تحولاً صريحًا وتغيُرًا نوعيًا في الأطر الحالية المُعمول بها في مدينة الدقم، وغيرها من المناطق الحُرة والموانئ، ومنح صلاحيات أوسع للقائمين عليها.

حظيت الدقم في جانب التشريع واللوائح بما لم يحظ به غيرها، من تسهيل ومرونة، ووجب على القائمين عليها تعظيم الاستفادة من ذلك، كما نحتاج إلى تغيير الذهنيات ونمط العمل الحُكومي التقليدي السائد برواتب في نهاية الشهر، دون ربط ذلك بمعايير أداء واضحة، وكذلك الفكر العقاري بتأجير الأراضي بأسعار مُبالغ فيها في مدينة طور الإنشاء لرفد المالية العامة.

ثمة حاجة مُلحة أيضًا لرفع تنافسية مدينة الدقم وتكلفة مُمارسة الأعمال، والتي هي مُحصلة للعديد من العوامل، بدءًا من تكلفة الخدمات، والإيجار، مرورًا باستقدام العمالة، وانتهاء بالشحن والتأمين، إضافة لتسعير الغاز للمشاريع الضخمة المُختلفة بأسعار تنافسية وتفضيلية؛ فالتسعيرة تمثل عاملاً حاسمًا في القرار الاستثماري، ما يوجب على الحُكومة النظر إلى مكاسب تنموية مُتوسطة وطويلة الأجل، كتلك المُرتبطة بتوطين الصناعات، وخلق فرص عمل، وتعزيز التنافسية لجذب الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد.

هُناك، أيضا، تحول مُهم لتمكين القطاع الخاص ورجال الأعمال من تسويق الدقم، وغيرها من فرص استثمارية، بدلاً من المُمارسات الحالية؛ فيُمكن أن يلعب رجال الأعمال، من خلال علاقاتهم بنظرائهم في الخارج، سواء كانوا موردين أو مُستثمرين أو مُصدرين، دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والدخول معها في شراكات تضمن انتقال المعرفة والتكنولوجيا والمهارات والقُدرة على فتح الأسواق وأفضل المُمارسات إلى الشركات المحلية، كي تنمو وتزدهر. هذه الثقافة ما تزال محدودة وتتطلب تمكينًا من الحُكومة، من خلال الأُطر والدعم المُناسب، لتحويل الحُكومة من مُقدم للخدمة إلى مُمكن للقطاع الخاص للقيام بها.

مليارات من الريالات أُنفقت على منطقة الدقم الواعدة، بُغية تجهيزها لتكون إحدى قاطرات النمو المُهمة في المُستقبل القريب، لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان، ما يستوجب تغييرًا جوهريًا في التعامل مع ملفاتها المُختلفة، بعيدًا عن الصندوق التقليدي الحُكومي، والعمل على جذب كُبرى الشركات مُتعددة الجنسيات، إضافة إلى ما يُميز هذه المنطقة من كونها موقعا جغرافيا استراتيجيا، قريبة من مناطق إنتاج النفط والغاز، وكذلك غنية بالعديد من المعادن التي يُمكن استغلالها في إقامة مشروعات صناعية.

تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من ضمن المناطق الاقتصادية الكُبرى في العالم والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يتوجب السعي، وبشكل حثيث، لاجتذاب كُبرى الشركات العالمية، التي تمتلك خطوط ملاحة عالمية، وإقناعها بأن تكون الدقم مركزًا لها، وفي سبيل ذلك يجب أن تُقدم حُزم تسهيلات مُغرية لهذه الشركات التي لا ترى في الدقم الجاهزية المطلوبة.

في السياق نفسه، من الضروري تعزيز وتسهيل الحركة من وإلى الدقم، ولتحقيق ذلك ينبغي جذب خطوط طيران دولية مُباشرة إلى مطار الدقم، وزيادة الرحلات المحلية منها وإليها. الأمر نفسه فيما يتعلق بتأهيل الطرق البرية من الدقم إلى المدن الرئيسة، فيُمكن إفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بذلك وفق هوامش ربحية مُغرية في النموذج القائم على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

تُعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من ضمن المناطق الاقتصادية الكُبرى في العالم والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث المساحة التي تصل إلى 2000 كيلومتر مُربع، وهي قادرة على توفير المساحات المطلوبة للمشروعات.

سلطنة عُمان في بداية عهد جديد، وكأي عهد جديد هُنالك العديد من التحديات. نعم قد لا تكون لدى الدولة معارك بمعناها التقليدي، لكن المعركة اقتصادية، والظفر بأيدينا إذا أخذنا بأسبابها، وهي متاحة، وتتطلب تحولاً نوعيا في النموذج، في كل ما نقوم به، للوصول إلى نتائج نُريدها، لأنها لن تتحقق بنفس الأدوار والأدوات التقليدية.

يستوجب ذلك أولاً: تعزيز القدرة على التوقع واستشراف المُستقبل، بناءً على المُعطيات الحالية والتطور السريع في بعض جوانب الحياة، وثانيًا: تعزيز القدرة على التجديد في الأفكار والأدوار والتوجهات بما يتواءم مع استشراف المُستقبل، وثالثًا: التحلي بالجودة والامتياز في كل ما تقوم به الدولة من أعمال ومُمارسات.

عُمان المستقبل

تغيير قناعات ثقافية واقتصادية واجتماعية على مستوى أفراد المجتمع، يُعتبر من التحولات المهمة المأمولة في المرحلة المُقبلة، فالثقافة المُلازمة للاعتماد المُفرط على الحكومة، باعتبارها المعني الوحيد بالتشغيل والاستثمار وتقديم الخدمات، لن تُحرك ساكنًا في المُستقبل الذي أساسه الحراك الاقتصادي والاجتماعي المنتج.

يتوجب على الجميع النظر إلى أن من سيخدم سلطنة عُمان في المستقبل، هم فئات الإنتاج مثل: المزارعين، والصيادين، وعُمال المصانع، ورواد الأعمال، وبمعنى أدق القادرون على توفير فرص العمل لأبناء الوطن.

المُستقبل سيكون حكرًا على من يؤمن بالابتكار والاستثمار والإنتاج والتصدير وليس لمن يعمل في الأجهزة الحكومية

المُستقبل سيكون حكرًا على من يؤمن بالابتكار والاستثمار والإنتاج والتصدير، وليس لمن يعمل في الأجهزة الحكومية أيًا كان موقعه، منتظرًا دخلاً شهريًا محددًا يربطه بالولاء لجهة العمل، ويربط مُستقبله بإيرادات الحكومة، المُتأتية غالبًا من النفط، الذي لا تتحكم الدولة، وللأسف، بسعره أو كمياته، ولا حتى تكنولوجيا التعامل معه.

المستقبل يستوجب الابتكار والتغيير الحقيقي من قبل الجميع لخريطة ميدان العمل، وليس في ذلك تخليا عن القطاع الحكومي، الذي يُمكن أن يستوعب أكثر مما نتوقع من النساء العُمانيات ليعملن في كل مواقعه، في حين ننطلق نحن لميدان الابتكار والإنتاج، وهنّ شريكات معنا فيه، وبذلك نحفظ لهن حق العمل في وظائف تتناسب والخصوصية العُمانية، ونتكامل في مُحركات الإنتاج لمُستقبل يجب أن يتجهز الكل لمُتطلباته، قبل أن يُجهز هو على طموحاتنا في التنمية والازدهار.

لكل زمان دولة ورجال، وقد استحقت الأجيال السابقة التقدير بما قدمته وساهمت فيه لخدمة الوطن ورفعته، وما وصل إليه اليوم من تقدم واستقرار، في حين أن الدور المُقبل يقع على عاتق الجيل الحالي ليُواصل المسيرة، ويرتقي بالوطن إلى مصاف الدول المُتقدمة.

المُستقبل يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين ومتغيرات مُتسارعة، تُحركها قوى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة، والاستعداد لها لن يكون إلا بصناعة المُستقبل، الذي يصبو إليه الجميع. ذلك المُستقبل لن يأتي ما دام الاعتماد على الغير وثقافة الاتكالية موجودة بين ظهرانينا، فرب العزة يقول «إن الله لا يُغير ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم».

المستقبل أمامنا، والفرص بين أيدينا، فماذا ننتظر؟!

ديناميكية النظام الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ العالمي الراهن، وما أحدثته من تغيرات في ظل العولمة، تحتاج في التعامل معها مزيدًا من التأنّي، والقدرة على المواجهة، في سياقٍ عالميٍّ يتميز بالتقلُّب والتعقيد وتبدُّلات مُتفاوتة التأثير في مراكز القوى، وضبابية تكتنف مؤشرات الاستشراف والتنبؤ المُستقبلي.

في المقابل، أوجدت أيضًا مُحفّزات جديدة، يُمكن التأسيس عليها في رحلة «صناعة الأمل» كآلية عمل تضمن تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات، تدعم الجهود الحثيثة في البناء والتطوير، وتعمل على التغلب على أوجه القصور، وكذلك على العوائق التي تَحُوْل دون تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، والسماح للتنمية بأنْ تكون مُتاحة للجميع.

على المستوى الوطنيِّ، يتعيَّن إدراك أنَّ تحقيق تنميةٍ شاملةٍ ومُستدامة ينشدُها الجميع، أمرٌ لا تُترجمه واقعًا الاعتباراتُ الاقتصادية فحسب، بل يتجاوزها إلى ما هو أشمل وأعمق: اجتماعيًّا، وسياسيًّا، وثقافيًّا، وفي القلب منها: شريعة الإيمان بالعمل، ثم الإيمان بأن هناك أملاً، ذلك أنَّ الإيمان يدفع المواطن إلى بذل مزيدٍ من الجهد، لتحقيق مزيدٍ من الرفاه الاجتماعي.

تحقيق تنميةٍ شاملةٍ ومُستدامة أمرٌ لا تُترجمه واقعًا الاعتباراتُ الاقتصادية فحسب، بل اجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا

من قَلْبِ المحن تُوْلَد المنح، وَمَنْ صَنَع هذه النهضة المُباركة، أبناؤه وأحفاده قادرون على استثمار ما تحقَّق للبناء عليه، لا سيما ونحن اليوم ننعم بوطنٍ زاخرٍ بالمُقومات التي تُمكّن من مُواجهة التحديات والانتقال إلى طور جديد من النمو، نتحرر فيه من أَسْرِ النفط، وهو مَوْردٍ ناضب.

مَشْرُوعية الأمل في تحول اقتصاد سلطنة عُمان إلى اقتصاد وطنيٍّ نامي ومُستدام، تقود إلى الحديث عن واحدٍ من أبرز النماذج العَمَلية الخالدة، التي تُقرِّب المسافات بين النظرية والتطبيق، لفهم طبيعة الدَّورات الاقتصادية، وكيفية التعامل معها، اختصارها في القرآن الكريم (سورة يوسف): «يُوْسُفُ أَيُّها الصِّدِيْقُ أَفْتِنَا»، لتَنْسِجَ من خُيوط قِصَّة الكريم دروسًا وَعِبَرًا، دروسًا تستبدل ثقافة الاستهلاك بالادخار والعمل، والإنتاج، وتحقيق التوازن بين الإمكانات والطموح، وإصلاحُ اقتصاديٌّ جذريٌّ تدعمه إرادة جادة من القيادات العُليا، واستجابة أجهزة الدولة بمرونة وسرعة.

كذلك ينبغي إفراد مساحات أمام شراكة مُجتمعية حقيقية لصياغة خطط تفصيلية للمُستقبل تُحدِّد أهدافًا قابلة للتنفيذ والقياس، واختيار الكفاءات، وإعلاء المصلحة العامة على كلِّ الحسابات الشخصية، وتحقيق درجة أعلى من التنسيق والتناغم بين الجهات المُختلفة المعنية بالتنمية، وبناء علاقات تكاملية، وتبنِّي نماذج حوكمة رشيدة أساسها النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص.

يجب أن تتضافر الجهود لتحقيق الهدف، وأنْ تضطلع المؤسسات المسؤولة عن صياغة الخطط المُستقبلية بمسؤوليتها في مراجعة بعض النقاط المحورية، وتطويرها لتتفق والمعايير العالمية، وبناء إنسان عُماني قادر على إحداث تنمية شاملة باعتباره حجر الزاوية في كل توجيهات حضرة صاحب

الجلالة السلطان المعظم، حفظه الله ورعاه.

إن تجنب الأزمات يعتمد على مدى الالتزام بتطبيق سياسات مُعينة في كل مرحلة، بدلاً من التصدي المُرتجل والتعامل بطرق غير علمية وغير مدروسة مع ما يحدث، وهو جلي ضمن دروس قصة سيدنا يوسف عليه السلام، ألا وهو وجود خطة واضحة تفصيلية لإدارة شُح الموارد، كما عرضها النبي يوسف عليه السلام بقوله: «تزرعون سبع سنين دأباً...) إلى آخر الآية الكريمة.

الوصول للهدف مع وجود الرؤية والخطة، ليس بالأمر السهل، بل يحتاج الكثير من الجهد، أما بدون الرؤية والخطة، فيُصبح النجاح ضربًا من ضروب الخيال والتمني، فكما يُقال «إذا فشلت في التخطيط فقد خططت للفشل».. فهذا الزمن ليس زمن التمني، وإنما زمن التفكير والعمل الجاد والابتكار، بُغية التوصل إلى أساليب جديدة للخروج من عنق الزجاجة، بجاهزية عقول وسواعد تأخذ بالأسباب والشروط السابقة لتحقيق الاستدامة.

تجنب الأزمات يعتمد على مدى الالتزام بتطبيق سياسات مُعينة في كل مرحلة

مُفردات التحوُّل الاقتصادي، بما تتطلبه، واضحة للجميع، سواء على المستوى الحكومي، أو الفردي، أو التشريعي والقانوني، أو العملي، وسياسات التنويع والتمكين، والإنتاجية والتنافسية، وتحقيق أعلى درجات الاستقرار المالي، لتكثيف اندماج الاقتصاد العُماني في الاقتصاد العالمي، وتحديد الأولويات، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع، والاتفاق حول المهام والمسؤوليات ومواعيد الإنجاز، وصولاً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز استثمارات رؤوس الأموال، وجعل القطاعات المُستهدفة في الخطط المُستقبلية بديلاً فاعلاً عن الاعتماد «شِبه الكلي» على النفط، كخيارات استراتيجية لا بديل عنها بما يهيِّئ الظروف لانطلاقة قوية تنقل الدولة إلى عصر الصناعات الثقيلة، وتحسين كفاءة الإنجاز ومد جسور التعاون والمشاركة بين كل الجهات المعنية، بمسؤولية واعية كل حسب موقعه ودوره.

إلا أنَّ كلَّ ذلك لن يصنع مجدًا بمفرده، دون أن تترسَّخ في النفوس صناعة حقيقية يضطلع الجميع بمسؤوليته فيها.. تلك هي «صناعة الأمل».

عند قراءة تقارير استشراف المُستقبل، يتضح جليًا أن المُستقبل يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين والغموض على مُختلف الأصعدة، فالهدف في المُستقبل سيكون متحركًا يحتاج إلى التعامل معه بديناميكية ومرونة وسرعة في التفاعل مع الأحداث.

تم الاهتمام كثيرا بالتغيرات المُتسارعة في جوانب الطاقة، والتي تحتل أهمية خاصة لسلطنة عُمان، كونها تعتمد بشكل رئيس على النفط والغاز كمصدر للدخل القومي، والثورة الصناعية الرابعة في تقنية المعلومات والاتصالات، وسوق العمل ومُستقبل الوظائف وانعكاسات كل ذلك على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

بخصوص الدخل القومي، فإنه في جانب العرض هناك تحول تدريجي لاستخدام مصادر الطاقة البديلة المُتجددة، وانخفاض تكلفة توليد الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والتقدم التقني لإنتاج النفط الصخري. أما في جانب الطلب فيتم من خلال زيادة استخدام السيارات الكهربائية، والحد من استخدام اللدائن / البلاستيك.

الهدف في المُستقبل سيكون متحركًا يحتاج لديناميكية ومرونة التعامل وسرعة في التفاعل مع الأحداث

بشأن الثورة الصناعية الرابعة في تقنية المعلومات والاتصالات، هناك إنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر ولينكدن وغيرها)، فضلاً عن سلسلة الكُتل الرقمية، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والعملات الافتراضية والبلوك تشين وطابعات ثلاثية الأبعاد، أما في مجال النقل فهناك سيارات آلية القيادة وتلك الكهربائية والسفن العملاقة.

التغيرات في الجغرافيا السياسية في المنطقة وما تحمله من تداعيات في مُستقبل القوى والعلاقات الدولية والتغيرات، تحتاج إلى الاستعداد وإعادة ترتيب الأوراق، مع الأخذ بعين الاعتبار التبعية الاقتصادية المُفرطة للاقتصاد الوطني للخارج.

الإحصاءات تُشير إلى أن التدفقات المالية إلى الخارج في ميزان المدفوعات بلغت 17 مليار ريال عُماني في العام 2016، حيث شكل النفط في هذا العام ما نسبته 56.3 بالمئة من إجمالي عوائد الصادرات، و68 بالمئة من الإيرادات الحُكومية، و27.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد آخر، فإن 40 بالمئة من إجمالي قيمة صادرات الدولة اتجه إلى الصين، ونحو 48 بالمئة من إجمالي قيمة الواردات جاء من دولة الإمارات العربية المتحدة.

التغيرات المُتوقعة، وغير المُتوقعة، قد تأتي فجأة على حين غرة، ما يتطلب الاستعداد جيدًا لها من خلال إقرار سياسات استباقية، لأن سياسات رد الفعل ستكون مُكلفة، وتحرم الدول فرصة أو مساحة كافيه للانتقال إلى نموذج جديد من النمو يتماشى مع التغيرات العالمية، واللاعب الرئيس في ذلك هم: الأفراد ومؤسسات الأعمال.

الأمل موجود ومعقود على التقدم بكل ثقة لتحقيق مُستقبل أفضل للجميع، وذلك يتطلب مشاركة الجميع، وحشد الهمم، وتغيير القناعات، بُغية التحول إلى نموذج للنمو والتنمية المُستدامة أساسه الإنتاجية.

التغيرات والأحداث، في الغالب، لا تأتي دفعة واحدة، بل تباعًا، ما يتوجب وجود رؤية واضحة وتخطيط سليم. ضمان الإنجاز والمُحافظة على المُكتسبات يحتم على قادة القطاعات الإنتاجية والخدمية تبني أدوات جديدة لإطلاق طاقاتها، وذلك خلافا للقول المأثور «القبطان الذي يرغب في الاحتفاظ بسفينته لا يأخذها خارج المرفأ».

بشكل عام، فإن نمط النمو والتطور الإنتاجي في سلطنة عُمان لا يُحاكي الأنماط وسرعة استجابة نظرائه في دول المنطقة والعالم. لذلك فالتحول لاقتصاد أكثر إنتاجية ليس أحد الخيارات، بل أصبح اليوم مطلبًا أساسيًا لاستباق التحديات والاستجابة لها بسرعة ومرونة وتكلفة مناسبة.

التحول يتطلب انفتاحا على العالم ومحاولة اقتناص الفُرص المُتاحة وتهيئة البيئة الداخلية

من الأهمية إدراك أن مصطلح «التنمية»، على بساطته كمصطلح شائع الاستخدام، هي عملية مُعقدة ومُتشابكة، تتطلب مُراجعة العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة خصوصية المجتمعات، والإيمان بأن لكل مجتمع نسيجه ومقوماته الخاصة، والتي هي انعكاس لتراثه الحضاري وموارده الطبيعية وبنيانه الاقتصادي.

ليس بالضرورة أن تكون النماذج والأفكار المطروحة في بعض الدول مناسبة لسلطنة عُمان، إذ يتعين على الحكومة، وبالتعاون مع أفراد المُجتمع والقطاع الخاص (مؤسسات الأعمال)، غزل نسيج المُستقبل بما يتناسب مع الخصوصية والمُقومات المحلية.

يتوجب على الجميع إدراك أن سلطنة عُمان أشبه بسفينة تُبحر وسط بحر، وتُحيط بها الرياح والأمواج من كل جانب، وسلامتها تكمن في ثباتها، وتحصين جدار الثقة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال وأفراد المجتمع. على الجميع الاجتهاد كل في مكانه وحسب قدراته، لبث روح العمل والإنتاج، والتعامل مع أي رياح عادية أو موسمية، والتجديف في الاتجاه الصحيح لتصل السفينة إلى بر الأمان.

هذه دعوة إلى الانفتاح على العالم، ومحاولة اقتناص الفرص المُتاحة، وتهيئة البيئة الداخلية، فالتقوقع لا يُفيد، والتحول ليس رفاهًا أو خيارًا، لكنه ضرورة مُلحة للتعامل مع التحديات المحدقة. سلطنة عُمان تمتلك من المُقومات ما يمكنها من ذلك، مع ضرورة توضيح وشرح التحديات بطريقة واقعية لمُتخذي القرار ومؤسسات الأعمال وأفراد المجتمع.

لا توجد دولة لديها جاهزية كاملة، إلا أن للمُتغيرات أهمية لبدء تنظيم الصفوف، وغرس القيم الضرورية للتعامل مع التحديات.

علينا الإيمان بأن الرحلة التي يتعين على الدولة السير فيها لتحقيق مُستقبل أفضل، ستكون رحلة واعدة، ورغم درجة عدم اليقين والتحديات والمُتغيرات المُتسارعة، إلا أنه يجب الإيمان بأن الإنسان العُماني قادر وطموح بطبعه، وأن جميع القاطرات لن تُفيد بدون موارد بشرية وطنية قادرة على قيادتها.

نعم، يجب تعزيز الوعي المُجتمعي بأبعاد وتحديات التنمية، وأهميه الاستخدام الأمثل للموارد المُتوفرة والطاقة، والعمل بإيجابية، وتغيير الكثير من القناعات الراسخة بأن الحكومة هي الراعي والمُشغل والمُستثمر.

عُمان المستقبل.. محركات النمو

تمر سلطنة عُمان بمنعطف يتطلب تحقيق قفزة تنموية نوعية، تُتيح معالجة أوجه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العُماني، بيد أن تحقيق ذلك يحتاج إلى بذل جهود مضنية من قِبل الجهات المعنية بتنفيذ استراتيجية التنمية، والتي قد تواجه صعوبة بالغة بسبب سرعة تجدد الأولويات.

تمثل قضية اتخاذ القرار المُناسب في الوقت المُناسب، حجر الزاوية في نجاح المساعي للوصول إلى تنمية مُستدامة في عُمان. لتحقيق التوازنات، والقضاء على الاختلالات الهيكلية المعروفة في القطاع الإنتاجي والقطاع المالي وسوق العمل، من المهم إيجاد بيئة أعمال مُلائمة وقادرة على تشغيل محركات النمو في المُستقبل، وعلى رأسها الموارد البشرية الوطنية المزودة بالمهارات.

ضرورة إيجاد بيئة أعمال مُلائمة وقادرة على تشغيل محركات النمو في المُستقبل

من محركات النمو في المُستقبل: الشركات الحكومية وشبه الحكومية، والاستثمار الأجنبي المُباشر المصحوب بالتقنية الحديثة والمعرفة الفنية والأسواق، والشركات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، والمناطق الصناعية والاقتصادية، والموقع الجغرافي الفريد والموانئ البحرية والجوية والبرية، والقطاعات الاستراتيجية، وأهمية تفعيل الشراكة بين القطاعين؛ الخاص والعام، وغيرها من المحركات.

مما يؤخذ على التجربة التنموية العُمانية أن الغالبية العظمى من محركات النمو، باستثناء قطاع النفط، تعمل بأقل بكثير من إمكاناتها الحقيقية، وهذه المحركات، وإن تعددت، لا يمكن الاستفادة منها ما لم تتم معالجة الاختلالات الهيكلية الحالية، وإعادة ترتيب الأوراق بشكل مُناسب، وتمهيد الأرضية المُناسبة للاستفادة من هذه المُقومات وإطلاق محركات النمو المختلفة، فضلاً عن أهمية غرس ثقافات جديدة لتحقيق نتائج جديدة، مثل ثقافة العمل والادخار والاستثمار وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وريادة الأعمال، وغيرها.

التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مُترابطة، وإن كان يشوبها قدر من التعقيد والحساسية، وتتطلب مراعاة العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك خصوصية المجتمعات. يمتلك الاقتصاد العُماني الكثير من مُقومات التنوع والتكامل بحكم الموارد الطبيعية، التي تزخر بها سلطنة عُمان، وترافقها مع عناصر العُمق الحضاري والأمن والاستقرار والخبرات المُتراكمة من خلال خطط التنمية الخمسية، عبر أكثر من أربعة عقود، وفوق كل ذلك قيادة مُلهمة حكيمة تضع في أولويات مهامها إحداث تحول جذري في سياق تنمية مُستدامة للأجيال الحالية والمُقبلة.

الاستمرار في الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لتمويل خطط التنمية، يحمل في ثناياه مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى تداعيات سلبية لا تحمد عُقباها لخطط التنمية، ولأسباب عديدة مترابطة، يتمثل أحدها في ارتباط أسعار النفط بالتقلبات السياسية التي يشهدها العالم وما أكثرها، إضافة إلى احتمال أن تصبح الأسعار أقل من تكاليف الاستخراج حتى لو كان لدى الدولة احتياطي كبير من

النفط، ناهيك عن التقدم التقني في مجال الطاقة المُتجددة، وظهور النفط الصخري / الأحفوري بتكلفة مُناسبة.

من هنا، تكون الضرورة قائمة للبحث في آليات التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق تنمية مُستدامة ومتوازنة، بينما هُناك من يرى أن الأزمة الحالية المُترتبة على انخفاض أسعار النفط، تُمثل فرصة مواتية لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على ضرورة أن تتميز الرؤى والاستراتيجيات والخطط بالمرونة والديناميكية، وأن يكون هناك اعتقاد راسخ بأن اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي يُوفر العديد من المزايا الإيجابية، شريطة أن يتم ذلك وفقًا لمنهج علمي مدروس.

مُحركات النمو العُمانية، باستثناء قطاع النفط، تعمل بأقل بكثير من إمكاناتها الحقيقية

التعرف على التغيرات والأحداث الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العُماني تظهر بوضوح مدى تطور الفكر التنموي العُماني في كل المجالات الاقتصادية، سواء كانت على شكل آراء وأفكار ونماذج صيغت لتحديد سياسة معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو مدى تطور الأداء في المجالات الاقتصادية كافة. استعراض مسارات التطور التي اعتمدتها الدول المُتقدمة تؤكد حقيقة أن ذلك التطور لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء عبر مراحل تخللتها إخفاقات، إلى أن وجدت مسارها الصحيح.

الكثير من المُتخصصيين يؤكدون أن إدارة عملية التحول تحتاج إلى مؤسسات رائدة، تضع سياسات واضحة لتسهيل النمو والتنمية، فإدخال تحسينات على أداء بعض القطاعات يُعد أمرًا حسنًا، ولكنه غير كاف، فثمة حاجة إلى عملية تحول جذري في أسلوب العمل التقليدي الحالي، وذلك لتعظيم الاستفادة من الإنجازات المُتحققة على مختلف الأصعدة، والتي تحتاج إلى الكثير من الابتكار والجسارة في استخدام أدوات وأساليب جديدة كانت غير معهودة أو تُستخدم في إطار محدود.

مُحركات النمو للمُستقبل .. الاستثمار الأجنبي المُباشر

الاستثمار، بصفة عامة، هو صُلب العملية التنموية، حيث يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمُجتمع، وفق قياسها بالناتج المحلي الإجمالي، ويُضيف إلى تكوين رأس المال، وبالتالي يزيد العرض.

الأهمية النسبية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المُباشر (FDI) ، يتمثل بأنه يجلب الكثير من العناصر التي قد تكون مفقودة في السوق المحلي. في حالة سلطنة عُمان يلاحظ وجود تغافل لهذه الأداة الاقتصادية المُهمة، والتي تتضمن توليفة من مزايا اقتصادية يحتاج إليها الاقتصاد الوطني.

الاستثمار الأجنبي المُباشر يُعتبر أداة في غاية الفاعلية في بناء الاقتصادات، لما يجلبه من رأس مال يُعزز المُدخرات المحلية، وما يمتلكه من معرفة فنية وتقنية، فضلاً عن كونه أداة مُهمة للنفاذ لأسواق واسعة.

حجم الاستثمار الأجنبي المُباشر في سلطنة عُمان مُتواضع، وتناقص خلال الفترة السابقة

الدول الناجحة، مثل الآسيوية وإيرلندا، تعتمد في تحقيق مُعدلات عالية من النمو على جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتوطينه من خلال ربطه بشركات محلية في مختلف القطاعات. الدول تجتهد وتتنافس على جذب هذا النوع من الاستثمار، نظرًا لوجود علاقة إيجابية وثيقة بينه وبين عملية تحفيز رأس المال والعمالة المحلية، ومن ثم زيادة الإنتاجية.

سلطنة عُمان تُعاني من نقص في عدد من هذه المُقومات، إذ أن حجم الاستثمار الأجنبي المُباشر في البلاد متواضع، ليس هذا فحسب، بل وتناقص خلال الفترة السابقة. بقي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سلطنة عُمان ضئيلاً، فهو يُعادل أقل من 0.02 بالمئة من حجم الاستثمار العالمي في العام 2002، ثم ارتفع قليلاً ليشكل ما نسبته 0.05 بالمئة في العام 2015.

خليجيًا، انخفض نصيب سلطنة عُمان من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المُباشرة إلى المنطقة من 8 بالمئة في العام 2002، إلى 4 بالمئة في العام 2015. ذلك يُعتبر نتيجة طبيعية لتشتت الجهود بين مختلف الجهات، فحسب تقرير البنك الدولي هُناك 12 جهة مسؤولة عن الاستثمار، بالإضافة إلى عدم فاعلية برامج سلطنة عُمان في الترويج كجهة استثمارية واعدة، وغياب المؤسسة المسؤولة عن إيجاد روابط وتوافق بين الشركات العالمية والمحلية.

في حال حسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، يُلاحظ وجود تناقص خلال الأعوام الماضية، فحسب أرقام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (المجلس الأعلى للتخطيط) للعام 2015، فإن ما نسبته 80 بالمئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى سلطنة عُمان من 11 دولة، ما يحد من تنوع التكنولوجيا والخبرات وغيرها من الميزات التي يُمكن للشركات المحلية الاستفادة منها، كما تتركز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات النفطية بدرجة ملحوظة.

ذلك يحد من الاستفادة من هذه الاستثمارات في تنويع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهُناك إخفاق في نقل التكنولوجيا والمعرفة والمزايا النسبية من شركات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى الشركات المحلية، ولا توجد جهة حكومية تُزاوج وتُوجد روابط بين الجانبين.

من هنا، يتعين إيجاد نماذج جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر وإدارته بحكمة، من خلال خارطة استثمارية مدروسة بعناية، وتُحقق التوافق بين ما تسعى إليه الشركات من أرباح، وبين مساعي الحكومة لتنويع اقتصاد البلاد، وإيجاد وظائف مجزية للمواطنين.

سلطنة عُمان تتميز بارتفاع العائد إلى الاستثمار الأجنبي، مُقارنة بالمعايير الدولية لعدد من الأسباب، منها: الاقتصاد الوطني غير مُشبع بالاستثمارات، والسوق العُماني ما يزال غير مُستغل بالكامل، فضلاً عن وجود الحاجة الماسة لإنتاج أنواع مختلفة من السلع دون منافسة.

يتوجب إيجاد نماذج جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر وإدارته بحكمة من خلال خارطة استثمارية مدروسة بعناية

الاستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان في كثير من الأحيان، يكون على شكل قروض، ورأس المال المدفوع صغير نسبيًّا، كما أن الاستثمار في قطاعات الكهرباء والاتصالات والنفط والغاز يخضع لترتيبات خاصة (اتفاقات تقاسم التكلفة).

هناك العديد من الطرق لتطوير وتعزيز كفاءة القطاع الخاص، بما في ذلك استخدام الاستثمار الأجنبي المُباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، عن طريق الآثار الإنتاجية غير المُباشرة.

ويرجع ذلك إلى مجموعة مُتنوعة من القنوات الممكنة للحصول على مزايا تُحسن الإنتاجية، التي قد تُعزز الأداء الاقتصادي في الاقتصاد المضيف، والتي تشمل الروابط التجارية وحرية تنقل الأيدي العاملة والمنافسة وآثار المحاكاة / التقليد.

ومع ذلك، لا تتحقق هذه الفوائد تلقائيًّا، وينبغي ألا تؤخذ كأمر مُسلم به، فالشركات مُتعددة الجنسيات لا تُسلم مصدر مزاياها بسهوله. من أجل الاستفادة من الآثار الإنتاجية غير المُباشرة (Spillover Effects) للاستثمار الأجنبي المُباشر يحتاج الاقتصاد المضيف لتمهيد الطريق من خلال سياسات مُصممة ومُنفذة بشكل جيد.

مُحركات النمو للمُستقبل .. السفارات العُمانية في الخارج

يمر العمل الدبلوماسي عمومًا بمرحلة مُهمة نتيجة للعولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يتطلب، لمواكبة هذا التطور، التركيز على الجانب الاقتصادي، بما في ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، وفتح أسواق جديدة لزيادة مُعدلات تصدير المُنتجات الوطنية، وتوفير المعلومات حول المواصفات القياسية، وكيفية التغلب على العقبات في الأسواق المستهدفة.

العولمة أضافت أبعادًا جديدة في التخطيط للتنمية الاقتصادية، ولا سيما حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، ما يتيح لها أن تُقلل اعتمادها على مواردها المحلية، والاستفادة أيضًا من الموارد الطبيعية والبشرية المُتاحة في مختلف دول العالم. ومع ذلك، فالفائدة المُكتسبة تعتمد على مدى استعداد البلاد، سواء على صعيد المؤسسات الحكومية أو الخاصة ذات الصلة.

من المهام الاقتصادية الرئيسة للسفارات العُمانية بالخارج توفير التوجيه للمُستثمرين الأجانب المُحتملين

تتضمن المهام الاقتصادية الرئيسة للسفارات العُمانية بالخارج، توفير التوجيه للمُستثمرين الأجانب المُحتملين، من خلال استعراض موجز لأداء الاقتصاد في الأعوام الأخيرة، وتسليط الضوء على الرؤية الاقتصادية طويلة الأجل، والفرص والقطاعات الواعدة، كما ينبغي تحليل التوازن التجاري في ضوء المزايا والحوافز، وكذلك مساعدة الشركات على إعداد الرسائل الإعلانية، وبثها عبر وسائل الإعلام الرئيسة داخل البلدان التي تعمل بها، وذلك بهدف تشجيع الصحافة على إظهار الفرص الاستثمارية المُختلفة في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى تنسيق الاجتماعات وإيجاد نقاط اتصال بين المسؤولين الحكوميين والمُستثمرين المُحتملين.

يتمثل أحد الأدوار الحيوية للسفارات في جمع المعلومات والبيانات حول الأسواق الموجودة في البلدان المُستهدفة، واستكشاف الفُرص المُتاحة فيها، بحيث تشمل هذه المعلومات ظروف العمل والمواصفات القياسية وكيفية التغلب على العقبات المحلية في تلك الأسواق.

يتوجب على السفارات السعي للتعرف على التجارب الناجحة، التي يُمكن أن تُساعد على صياغة سياسات اقتصادية محلية أكثر فعالية، علاوة على دورها في تعزيز التبادل التجاري، بهدف زيادة الصادرات من السلع التي يكون منشؤها سلطنة عُمان وخفض تكلفة الواردات، من خلال تحليل هيكل الواردات والصادرات بين البلدين، وإنشاء نقاط اتصال بين المُصدرين والمُستوردين المُحتملين في الدولة.

من شأن الحضور الفاعل في المعارض التجارية والمؤتمرات الاقتصادية، فضلاً عن إيجاد اتصال مع غرف التجارة والصناعة ومجموعات الأعمال في تلك البلدان، أن يساعد على توليد الفرص لسلطنة عُمان.

مُحركات النمو للمستقبل .. الموانئ البحرية والجوية والمناطق الحرة

استثمرت سلطنة عُمان بشكل كبير في إعداد بُنية أساسية من الدرجة الأولى، بما في ذلك الموانئ البحرية والجوية والمناطق الحُرة، والتي من المتوقع أن تلعب دورًا مهمًّا في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال المزايا المُقدمة للمُستثمرين. العديد من الدول تستخدم المناطق الحُرة لجذب الاستثمار الأجنبي المُباشر، ووضع السياسات المُناسبة لضمان انتقال المعرفة الفنية والتقنيات الحديثة من الشركات مُتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية.

اهتمت الدولة بإنشاء العديد من المناطق الحُرة لتكون بمثابة أداة فعالة للتنمية الاقتصادية، وبدعم من المزايا النسبية للاقتصاد الوطني، وبيئة أعمال مُناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فهي توفر مجموعة من المزايا، من بينها الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتدريب العمال المهرة، والرسوم الإدارية المُنخفضة، وأسعار الأراضي المواتية، وخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات.

المناطق الحُرة تُساهم في تحقيق الأهداف المُحددة في الخطط الخمسية المُتعاقبة

هذه المجالات تكتسب أهمية خاصة في سياق التحولات التي يشهدها الاقتصاد العُماني على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وهناك الكثير من العوامل التي تدفع سلطنة عُمان للاستفادة من هذه الاستراتيجية، بُغية المُساعدة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، من بينها الاستقرار السياسي والمالي، وبدعم من البُنية الأساسية المُتوفرة للمؤسسات والمرافق والخدمات.

سلطنة عُمان تتمتع بموقع جغرافي يُلائم أن تكون مركزًا طبيعيًّا للتجارة الإقليمية والدولية، ونقطة التقاء بين أسواق الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن أنها انضمت إلى عدد من الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأميركية واتفاقيات منع الازدواج الضريبي، وكذلك مُنظمات إقليمية ودولية كمُنظمة التجارة العالمية.

تُساهم المناطق الحُرة بتحقيق الأهداف المُحددة في الخطط الخمسية المُتعاقبة، من خلال إيجاد فرص عمل، وجذب رؤوس أموال أجنبية، وحشد مُدخرات محلية لإنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وكذلك اجتذاب التكنولوجيا والمهارات الفنية والتقنيات الحديثة، إضافة إلى أنها تُحفز الخدمات اللوجستية للموانئ والطُرق والتخزين، وتُنشئ روابط بين المشاريع الإنتاجية في المناطق الحُرة ونظرائها في القطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، وتفعل كذلك دور القطاع الخاص المحلي من خلال إنشاء المشروعات في المناطق الحُرة أو توفير المواد الخام والمُدخلات اللازمة لإنتاج هذه المناطق، وتحقيق هدف التنمية الإقليمية المتوازنة.

العالم اليوم في تغير مُستمر، خصوصًا في ظل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية والتنظيمية والإقليمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها، بينما أفرزت العولمة تشابكات وتحديات وفرصًا كبيرة تحتاج للتعامل معها بثقة، وكذلك فتحت منافذ عدة للتنمية، لا تقتصر على الاعتبارات الاقتصادية فحسب، بل تتجاوزها إلى جوانب مُختلفة ومنها الدينية أيضًا، فالدين يزيد اليقين بالوطن ويُعزز الجُهد والعمل.

في سلطنة عُمان، تحققت الكثير من إنجازات التنمية، لكن ما يزال هُناك المزيد الذي يجب على الدولة تحقيقه، ويُمكن إدراك ذلك من خلال الرجوع لزمن الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كانت التنمية حلمًا وأصبحت حقيقة، ما يُوجب تحويل التحديات إلى فرص للنجاح والنهوض.

زيادة درجة التنمية الاقتصادية المُستدامة تتطلب درجة أعلى من التنسيق والتناغم بين الجهات المُختلفة المعنية بالتنمية وبناء علاقات تكاملية

لم يكن انتقال سلطنة عُمان من بلد محدود الموارد وقائم على الاقتصاد التقليدي، إلى اقتصاد مُزدهر قابل للنمو، وليد الصدفة، بل أتت النقلة من غرس الثقة في النفوس لتجاوز التحديات المُختلفة، ديموغرافية كانت أم اقتصادية أم مالية، فالمرحلة المُقبلة تتطلب مواصلة التقدم بثقة، والبناء على ما تم تحقيقه، فكما تم تجاوز مُختلف التحديات في السابق، فإننا نستطيع تجاوزها الآن وفي المستقبل.

زيادة درجة التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدولة، تتطلب درجة أعلى من التنسيق والتناغم بين الجهات المُختلفة المعنية بالتنمية، وبناء علاقات تكاملية، وليست تنافسية، وتحديد أهداف قابلة للتنفيذ والقياس، وينطبق ذلك على الوزارات، والقطاعات الاقتصادية، والموانئ والمناطق الحرة وغيرها، والأهم من ذلك ضرورة التركيز على بناء الإنسان العُماني، فهو القادر على إحداث التنمية.

الحاجة ضرورية لتعزيز قنوات الاتصال بين الحكومة والمُجتمع، وبين أجهزة الحكومة نفسها، فالفريق الذي لا يعمل معًا يكون غير قادر على الفوز، وبالتالي مهما كانت الفرص والبدائل مُتاحة، فإن العمل بروح الفريق، ورفع الروح المعنوية، والتنسيق المُستمر والثقة المُتبادلة هو مُفتاح تجاوز الأزمة وإيجاد مُجتمع مُستقر. وهنا يتعين مُضاعفة دور الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي المُختلفة، فلا بد من بذل جُهد مُضاعف لتبصير أفراد المُجتمع بأهمية المرحلة الحالية، وحتمية الانتقال لنموذج جديد للتنمية، قوامه الإنتاج والتصدير وحُسن استغلال الموارد الطبيعية المُتوفرة.

وجود أزمات قد يصعب تفاديها في بعض الفترات، ولكنها سُنة الحياة، فهناك سُنون سمان وأخرى عجاف، وهناك العديد من الأزمات، التي مرت بها الدولة، مثل الأزمة النفطية العام 1986، وتخفيض سعر الصرف الرسمي للريال العُماني، والأزمة الآسيوية 1997، وأزمة التباطؤ الاقتصادي العالمي 2001،

والأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الربيع العربي 2011، وأزمة تراجع أسعار النفط 2014، ما يؤكد أهمية تطبيق سياسات مُعينة لتفادي بعض المراحل، والتعامل بوعي مع ما حدث، والاستعداد لما قد يحدث في المُستقبل.

لا توجد وصفة أو عقار معين، يجعل الدولة مُستعدة لتحديات المُستقبل، فالاستعداد يعتمد على الجاهزية لتحقيق التنمية المُستدامة. سلطنة عُمان لن تُبنى إلا بسواعد أبنائها، ومن المهم توفير الأرضية المُناسبة لتعبئة الجهود، بالتزامن مع وجود الشفافية واستقطاب الكفاءات والمواهب المحلية، لمُساندة مُتخذي القرار ورفدهم بما يحتاجون من مُدخلات تُمكنهم من اتخاذ قرارات مهمة، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من ميزات مثل علاقة عُمان مع دول الخليج أو إيران، أو اتفاقية التجارة الحرة، أو قطاع المعادن، أو الموقع الجغرافي، وغيرها.

الاستعداد للمُستقبل والتحول إلى نموذج يؤمن بالعمل والإنتاج يستوجب إعادة صياغة دور الحكومة والتركيز على توفير بيئة الأعمال المُناسبة

الاستعداد للمُستقبل، والتحول من نموذج النمو، الذي فرضته الوفرة النفطية والتي كرست مفاهيم الريعية والاستهلاك، إلى نموذج يؤمن بالعمل والإنتاج في جميع القطاعات، يستوجب إعادة صياغة دور الحكومة، والتركيز على توفير بيئة الأعمال المُناسبة، من أطر وتشريعات وإفساح المجال للقطاع الخاص، بحيث يعمل النموذج المطلوب على توفير فرص عمل مجزية للمواطنين، ويُمكّن من تنويع مصادر الدخل، وبناء قطاع إنتاج قوي وتنافسي، وكذلك تحقيق التوازن الاقتصادي المُتمثل في دورة الأنشطة التجارية المحلية والمعتمدة بدرجة ملحوظة على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي من سلع وخدمات.

كما يعمل النموذج الجديد على تحقيق التوازن المالي، بحيث يتم تخفيض الاعتماد على مُساهمة الإيرادات النفطية بشكل تدريجي في الموازنة العامة للدولة، وهناك ضرورة لتكثيف ارتباط سلطنة عُمان مع الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المُباشر والتصدير والتكنولوجيا، والاستفادة من الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية المُتوفرة والعلاقات والاتفاقيات الدولية المُتميزة.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أحمد رمضان نعمة الله، سحر عبد الرؤوف القفاش وأسامة أحمد الفيل، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
- أحمد صقر عاشور، إصلاح الإدارة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية إدارة البحوث والدراسات، 1995.
- أحمد عبدالفتاح عبد الحليم ومحمد محمد قاسم، تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
- أدهم بن تركي آل سعيد، ورقة بعنوان «واقع الاقتصاد العُماني وتوجهاته المستقبلية وانعكاس ذلك على التعليم والتوظيف»، ندوة «التعليم والتوجهات التنموية وفرص التوظيف الحالية والمستقبلية في سوق العمل»، سلطنة عمان، 2017.
- الاقتصاد العماني في عشر سنوات (يوليو 1970 – يوليو 1980)، وزارة التجارة والصناعة، سلطنة عمان.
- آن سعيد الكندي، كيف يبني القطاع العام العماني القيادات، أطروحة استيفاء متطلبات دراسة الماجستير، جامعة جلاسكو، المملكة المتحدة.
- أهم نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 1999 /2000م، وزارة الاقتصاد الوطني.
- البنك الدولي دول مجلس التعاون الخليجي الآفاق الاقتصادية 2016.
- تقرير آفاق اقتصاد مجلس التعاون الخليجي.
- تقرير التنمية الإنسانية في سلطنة عمان لعام 2003م - وزارة الاقتصاد الوطني.
- التقرير السنوي لغرفة تجارة وصناعة عمان(2015)، سلطنة عمان.
- التقرير السنوي للبنك المركزي العماني (2016)، سلطنة عمان.
- تيرنس كاسي، دراسات عالمية، مركز الامترات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.
- جلال أمين، العالم عام 2050، الكرمة .
- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ،2015.
- الجمعية الاقتصادية العمانية، الدليل الوطني للتنمية » عمان التي نريد»، 2013.
- الجمعية الاقتصادية العمانية، العمل والتنمية المستدامة، 2014.

- جيمس جوارتيني وريجارد استروب « الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص»، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرين، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1988.
- حاتم الشنفري، «الاقتصاد العماني بين الواقع والطموح»، ضمن الفعاليات الثقافية لمهرجان مسقط 2015، النادي الثقافي بالقرم، عمان
- حاتم الشنفري، ما الذي حققتة خطط التنمية في النهوض بالمستوى المعيشي للمواطن في السلطنة؟، نظمتها الجمعية الاقتصادية العمانية 19 /10 /2010.
- حسن النمر، الاستثمارات الأجنبية بين الجذبية الحماية في الاتفاقيات العربية والدولية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2017.
- خضير عباس أحمد النداوي ومحمد غسان الشبوط، دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي عام 2002،دار دجلة،2015.
- خلفان الشرجي، دور أسواق رأس المال في التنمية الاقتصادية، جريدة الرؤية، 17 أكتوبر 2017
- رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016.
- الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني – عمان 2020م، استراتيجية التنمية طويلة المدى (1996 - 2020)، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان.
- سعيد بن مبارك المحرمي، دراسة عن دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية، ندوة معهد البحوث والدراسات العربية أحد مؤسسات جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016.
- سعيد الصقري، العقد الاجتماعي والحقوق والواجبات 3-1، صحيفة أثير الإلكترونية، 2017.
- شي جين بينغ، أفكار حول تعميق الإصلاح ،2017.
- طارق السيد، الاقتصاد والمجتمع والتنمية : دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة ،2016.
- طارق شريف يونس، الفكر الاستراتيجي للقادة : دروس مستوحاة من التجارب العالمية والعربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات ،2012.
- طارق محمد، تحديات العولمة، مؤسسة شباب الجامعة ،2008.
- عبدالرحمن صبري، نموذج الانماء والاقتصاد العماني، جامعة الدول العربية، 1998.
- عبدالملك بن عبدالله الهنائي، ثمرة التخطيط الاقتصادي في سلطنة عمان (نمو متواصل وموارد هشة)، ورقة عمل مقدمة لكلية الدفاع الوطني، 2013.
- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- عمار الغزالي، مقالات مختلفة، جريدة الرؤية

- عهود بنت سعيد بن راشد البلوشية، دراسة تحليلية عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحة في الجبل الأخضر، جامعة السلطان قابوس، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للسياحة المسؤولة في الوجهات السياحية (المناطق الطبيعية الحية في سلطنة عمان)، 2010.
- علي مجيد الحمادي، التشابك الاقتصادي : بين النظرية والتطبيق ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2010.
- علي بن حمدان الرئيسي، أَثر الأَزماتِ المالية على البنوكِ والمؤسساتِ الاقتصاديةِ العَالمية، ندوةً اقتصادية بعنوان «الأزمات المالية وأثرها على العالم»، جامعة نزوي، 2008.
- علي بن حمدان الرئيسي، ورقة عمل مقدمة لملتقى عمان الاقتصادي، الدوره الخامسة تحت عنوان « عُمان جسر الشراكة الخليجية - الآسيوية»، 2016.
- غالب أبو مصلح، النظام العالمي ورياح التغيير، دار الفارابي، بيروت – لبنان، 2011.
- الكتاب الإحصائي السنوي، 2016، مركز الإحصاء والمعلومات المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان.
- الكسندر دوغين، أسس الجيوبليتيكا - مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة وتقديم الدكتور عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة، بيروت – لبنان، 2004.
- كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية، دار العربية للعوم ،2006.
- ماجد فاضل الزبون، الإعلام الاقتصادي : قراءة في القنوات العربية المتخصصة،العربي للنشر والتوزيع ،2015.
- المجلس الأعلى للتخطيط، تقرير التنمية البشرية، 2003 و2012، سلطنة عمان.
- محمد المجذوب، التنظيم الدولي- النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002.
- محمد بن راشد الجهوري، ورقة عمل حول دور البنك المركزي في تنظيم ورقابة القطاع المصرفي وتنمية الاقتصاد العماني، ندوة عن الاقتصاد العماني ودور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، جمعية المصارف العمانية، بكلية الدراسات المصرفية والمالية، 2017 .
- محمد بن عبدالله الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية، كلمة في مؤتمر «سياسات العمل والتنمية المستدامة»، 2014.
- محمد بن عبدالله الحارثي، مقالات، مقابلات وكلمات، الكتيب الأول، الجمعية الاقتصادية، 2012 .
- محمد بن عبدالله الحارثي، مقالات، مقابلات وكلمات، الكتيب الثاني، الجمعية الاقتصادية، 2015 .
- محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، قراءة في تقرير التنافسية العالمية 2015. 2016، جريدة الوطن ،عدد 7 أكتوبر 2015م.

- محمود عبد الحافظ محمد، الشراكة بين القاطعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2013.
- المركز الإحصائي الخليجي.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الإسقاطات السكانية بسلطنة عمان، 2040-2015.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الأهداف الأنمائية الألفية، التقرير الوطني الرابع، 2016.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونتكاد، استعراض سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار – سلطنة عمان، الأمم المتحدة، 2014.
- موقع وزارة المالية العمانية https://mof.gov.om
- ناصر المعولي، هاسلفي محمد هاشم، خليل البوسعيدي، «نمذجة تأثير قطاع النفط على الاقتصاد في سلطنة عمان»، مجلة دولية لاقتصادات وسياسات الطاقة،2016 .
- نسرين عبد الحميد ببيه محمد، التجربة التنموية في كوريا الجنوبية، دراسة تحليلة لأسباب تطور النمو الاقتصادي ومراحل وعوامل ذللك التطور، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2017.
- ناظم خالد الشمري، الإعلام الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012.
- نشرة الإحصائية الشهرية، يوليو2016، مركز الإحصاء والمعلومات المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان.
- هادي أحمد الفرّاجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى (2015)، كنوز المعرفة، عمان (الأردن).
- هادي أحمد الفرّاجي، نهج الاستدامة لتحديات القرن الحادي والعشرين، دار الوراق، 2017، سلطنة عمان.
- هادي أحمد الفرّاجي، الرؤى العربية لاستدامة التنمية: استشراف استراتيجي للأولويات الوطنية، كنوز المعرفة، 2017، عمان (الأردن).
- هوشيار معروف « تحليل الاقتصاد الكلي»، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- وزارة التجارة والصاعة، الاقتصاد العماني في عشر سنوات يوليو 1970 - يوليو 1980، المطابع العالمية، 1985 .
- وزارة التنمية الاجتماعية، وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي، 2016 - 2025، سلطنة عمان.

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdulaziz Sager Abdulaziz Sager، The Private Sector in the Arab World – Road MapTowards Reform، Arab Reform initiative، 2007
- Abdullah Baabood، The Growing Economic Presence of Gulf Countries in the Mediterranean Region، Mediterranean Politics، Middle East، 2009
- Adam Smith، The Wealth of Nations، W.Strahan and T. Cadell، 1776
- Amartya Sen، Development as freedom، oxford
- Andrea Goldstein، Multinational companies from emerging economies، palgrave macmillan
- Ashraf Mishrif، Investing in the Middle East، Tauris Academic Studies، 2010
- Beblawi، H. (2011)، 'Gulf industrialization in perspective' in Seznec، J-F and Kirk، M. (eds.), Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic revolution، London: Center for Contemporary Arab Studies، Routeldge، pp. 185-197.
- Booz & Company، Youth in GCC Countries Meeting the Challenge، 2011
- Callen، T.، Cherif، R.، Hasanov، F.، Hegazy، A. and Khandelwal، P. (2014)، Economic diversification in the GCC: past، present and future، IMF Staff Discussion Note، December 2014، SDN14/12.
- Chatham House، Political and Economic Scenarios for the GCC، Middle East and North Africa Programme: Future Trends in the GCC Workshop Summary ،2012
- Cohen، W. and Levinthal، D., Absorptive Capability: a New Perspective on Learning and Innovation، Administrative Science Quarterly، Vol. 35، pp 128-152.
- Economic and Social Commission for Western Asia، Economic diversification in the oil-producing countries: the case of the Gulf Cooperation Council Economies، New York: United Nations, (2001).
- Economic Development Board, Our Vision: the Economic Vision 2030 for Bahrain، Manama، Bahrain, 2008.
- Fasano، U. and Iqbal، Zubair، «AGCC Countries: From Oil Dependence to Diversification، IMF، Washington, 2013.
- Fasano، U. and Iqbal، Zubair، «AGCC Countries: From Oil Dependence to Diversification، IMF، Washington، 2003.

- Fasano، Ugo and Qing Wang، «Fiscal Expenditure Policy and Non-Oil Economic Growth: Evidence from the GCC Countries» IMF Working Paper، 2001.
- GCC National Central Banks «Annual Reports»، (different years)، GCC countries.
- GCC، Secretariat General، «GCC: Twenty Years of Achievements»، Riyadh، 2002.
- General Secretariat for Development Planning (2011)، Qatar National Development Strategy 2011-2016، Doha: Qatar.
- General Secretariat for Development Planning ,Qatar National Development Strategy 2011-2016، Doha: Qatar, 2011.
- Giacomo Luciani and Steffen Hertog، «Has Arab Business Ever Been، or Will it Be، a Player for Reform?»، ARI Thematic Study: Private Sector and Reform، Arab Reform initiative، Policy Paper 1 of 2، October 2010
- Gorg، H. and Greenaway، D. Much to do about nothing?: Do domestic firms really benefit from foreign direct investment? World bank research observer، 19(2): 171-97,(2004).
- Herb . M، Parliaments، Economic Diversification and Labor Markets in Kuwait and the UAE، manuscript، 2008 .
- Hvidt، M. (2013)، Economic diversification in GCC countri
- Hvidt، M. , Economic diversification in GCC countries: past record and future trends، Kuwait programme on Development، Governance and Globalisation in the Gulf States، London School of Economics and Political Science، Issue No.27، pp. 1-49, 2013.
- International Energy Agency، World Oil Market Report، http://omrpublic.iea.org/
- J. E. Peterson، Life after Oil: Economic Alternatives for the Arab Gulf States، Mediterranean Quarterly، Mediterranean Affairs، Inc. 2009
- Jadresic، E، «On a Common currency for the GCC Countries»، IMF Policy Discussion Paper (PDP/02/12)، international Monetary Fund، Washington، D.C,2002.
- Joseph E. Stiglitz، Globalization and Its Discontents; Allen lane، the penguin press، 2002 .
- Kenen، O.B.، « The Theory of Optimum Currency Areas : An Eclectic View » ، in Mundell، R. a. & Swoboda، A.، Monetary Problems of the International Economy، University of Chicago Press، pp. 41-60, 1969.

- Khalfan Al-Barwani، Oman Country profile، The Road Ahead for Oman، Economic Research Forum، December 2008.
- Khalid S. Almezaini، the UAE and Foreign Policy: Foreign Aid، Identities and Interests، culture and civilization in the Middle East، ROUTLEDGE، 2012
- Kies، N.، The costs and Benefits of the Euro: A Case Studyin Germany، in Temperton، P.، The Euro، 2nd edition، John Wiley & Sons، London,1997.
- Koren، M. and Tenreyro، S.,Volatility، diversification and development in the Gulf Cooperation Council countries، Kuwait programme on Development، Governance and globalisation in the Gulf States، London School of Economics، Research Paper No. 9, 2010.
- Laabas، B. and limam، I.، Are GCC Countries Ready for Currency Union ? Arab planning Institute، Kuwait April, 2002.
- Lee، P.، Can Euroland work with one interest rate? Chapter 7 in Templeton، P.، The Euro، 2nd edition، John Wiley & Sons,1997.
- Looney، R.، Industrial development and diversification in the Arabian Gulf economies، Greenwich، CT: JAI Press, (1994).
- Looney، R.، «The gulf Cooperation Council's Cautious Approach to Economic Integration»، Journal of Economic cooperation، Volume 24، issue 2، pp. 137-160, 2003.
- MacDonald، Ronald and Mark Taylor The monetary model of the exchange rate: long-run relationships، short-run dynamics، and how to beat a random walk، Journal of International Money and finance 13، pp. 267-290, 1994.
- Mark de Rond foreword by Anne Huff، strategic alliances as social facts، Cambridge
- Martin Hvidt، Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends، Research Paper، Kuwait Programme on Development، Governance and Globalisation in the Gulf States، 2013
- Michael Roll، The politics of public sector, performance،Routledge
- Ministry of Information، Oman (2014-2015), 2015.
- Ministry of National Economy، Oman census، (2010b)
- Ministry of National Economy، Oman Forty Glorious Years (1970-2010)، (2010)

- Mohamed A. Ramady، The GCC Economies Stepping Up To Future Challenges، Springer، 2012
- Oman Country Profile , The Road Ahead for Oman، Economic Research Forum, 2008.
- Oman Vistas «Economy on Threshold of Major Diversification»، p. 16، 2006-07 Special Edition
- Political Force، the Center for Gulf Studies at the American University of Kuwait، 2012
- Proshanto K.Mukherjee and Mark Brownrigg, Farthing on international shipping ،springer
- Statistical year book 2012، Supreme Council for Planning، Oman
- Steffen Hertog and Giacomo Luciani، Energy and sustainability policies in the GCC، Kuwait Programme on Development، Governance and Globalisation in the Gulf States، Number 6، 2009
- Steffen Hertog، Benchmarking SME Policies in the GCC: a survey of challenges and opportunities، A research report for the EU-GCC Chamber Forum project، 2010
- Steffen Hertog، Giacomo Luciani، Dr Marc Valeri، The Politics of Business in the Middle East After the Arab Spring، Hurst، 2013
- Stephen D. Cohen، Multinational Corporations and Foreign Direct Investment، Oxford University Press، 2006.
- Sultanate of Oman، Ministry of National Economy, Long-term Development Strategy (1996-2020)
- Theodore H.Moran ،Foreign Direct Investment and Development ،2011
- UNCTAD، World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development، York and Geneva: UN
- United Arab Emirates ، UAE Vision 2021: United in Ambition and Determination، Abu Dhabi: Government of UAE, 2010.
- United Nations، Economic Commission for Africa، Unleashing the Private Sector in Africa, Summary Research Report
- Virginie Collombier، Selected Players for Selected Reforms، an integrated report، ARI Thematic Study: Private Sector and Reform، Arab Reform initiative، 2011

- World Bank , Oman Vision 2020 assessment, 2012.
- World Bank ,Commission on Growth and Development، The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development، Washington، DC، 2008
- World Bank Oman Investment Climate Assessment: «Towards a comprehensive SME Development Strategy for The Sultanate of Oman»، The World Bank، Washington D. C.,2006.
- World Bank، From Privilege to Competition» Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa، Mena Development Report، 2009.
- World Bank، World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone، Washington، DC: World Bank .2005 .

ملخص السيرة الذاتية للكاتب

يوسف بن حمد البلوشي:

yousufh@omaninvestgateway.com

حاصل على درجة البكالوريوس في جامعة القاهرة، ودرجة الماجستير في الإدارة والسياسات الاقتصادية في جامعة ستراثكلايد بأسكتلندا، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي في كنجز كولج بجامعة لندن، حيث درّس هناك مادتي الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية.

درس في الجامعة الألمانية للتكنولوجيا بمسقط مواد: الاقتصاد الكلي، التجارة الدولية، الاقتصاد الدولي. وعمل مستشارا مع صندوق النقد الدولي لشؤون إحصاءات الاستثمار الأجنبي المُباشر. وعضو في غرفة التجارة البريطاني. نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية والفصول في كُتب مُختلفة.

وأصدر كتاب الاقتصاد العُماني: العولمة ورياح التغيير.واشترك في تحرير كتاب «التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: القطاع الخاص كقاطرة للنمو والتنمية المُستدامة»، وكتاب «التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: مُقارنات دولية»

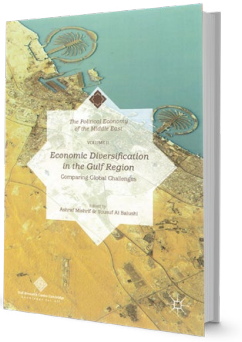

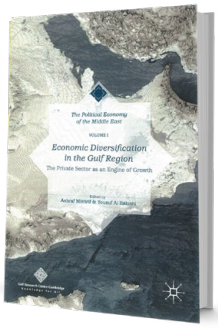

البوابة الذكية
للاستثمار:

مقياس التنوّع الاقتصادي
لدول مجلس التعاون الخليجي:

تم بحمد الله

ضغوط الأسئلة و استحقاقات الأجوبة

أضع بين أيديكم خلاصة تجربة تعلمت منها الكثير في هذا الوطن العزيز؛ مكامن قوته وتاريخه الضارب بالعمق ومواطن الضعف والفجوات التنموية، وفوق ذلك كله اقتربت أكثر من الإنسان العُماني في محافظاته المختلفة، والذي يمثل المعدن النفيس والمورد الذي لا ينضب والضامن الأمين، وبإرادته تتحقق الرؤية.

سأحاول الإجابة، من وجهة نظري، عن عدد من الأسئلة طالما تبادرت لأذهان العديد من أفراد المجتمع العُماني فيما يتعلق بالرؤية المستقبلية عُمان 2040، من بينها: لماذا نحتاج إلى رؤية بعيدة المدى في عالم تتسارع تقنياته، وتتجدد أولوياته، وتتعاظم تحدياته؟ وهل نستطيع تحقيق الرؤية المستقبلية في ضوء التحديات والضبابية وحالات عدم اليقين التي تتسم بها المنطقة؟ وماهي الحقائق التي يجب أن ندركها كعُمانيين والتضحيات التي يجب أن نقدمها لضمان المستقبل الذي نُريد لنا ولأجيالنا القادمة؟ وما هي الأدوار الجديدة التي ينبغي على الجميع القيام بها لتحقيق المستقبل الأفضل؟ وما هي وصفة العبور وخلطة التنمية لضمان تحقيق الرؤية 2040؟ ولماذا تُعد الحوكمة أبرز محاور الرؤية المستقبلية وجوهرها؟

وكلي يقين، أن أبناء عُمان قادرون على تحقيق الرؤية 2040، التي شكلت توافقًا وطنيًا جامعًا. لمواجهة مختلف القضايا الوطنية وتحديات المرحلة المقبلة، في حال تم الأخذ بمبدأ التنفيذ الأمين لما ورد بها.

د. يوسف بن حمد البلوشي